من التراث الإسلامي

شرح ألفية ابن مالك

للشارح الأندلسي

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري
الأندلسي النحوي البلاغي المالكي
من نحاة القرن الثامن الهجري

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي
عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبوع) بقنا

الجزء الثالث

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

رقم الايداع بدار الكتب : ١٨٠٥٢ / ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 315 - 034 - 8

دار التوفيق النموذجية
طباعة الأوفست وتجهيزاته
ت : ٥١١٥٣٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

التمييز

هذا الفصل تكلم فيه على التمييز ، ويسمى[1] - أيضاً - المميِّز ، والتفسير ، والمفسِّر ، والمبيِّن .

وهو : اسم منصوب ، فضلة ، نكرة ، مقدر « بِمِنْ » مفسِّر لما قبله من إجمال في حقيقة اسم ، أو نسبة في جملة .

فقولنا : « اسم» : جنس دخل تحته سائر الأسماء .

وقولنا : « منصوب » : خرج به كل مرفوع ، ومجرور من الأسماء .

وقولنا : « فضلة » : خرج به خبر « كَانَ » ؛ لأنه منصوب غير فضلة وكذلك اسم « إِنَّ » .

وقولنا : « نكرة » : خرج به المنصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنه معرفة ، كقولك : « مَرَرْتُ بالْحَسَنِ الوجْهَ » - بنصب « الوجه » - .

وقولنا : « مقدر بِمِنْ » خرجت به الحال .

وقولنا : « مفسر لما قبله » : مخرج لنحو أَسْتَغْفِرُاللهَ ذَنْباً » لأنه منصوب فضلة نكرة ، مقدر « بِمِنْ » لكنه غير مفسر لما قبله .

وأما اسم « لاَ » النافية للجنس فقد خرج بقولنا : « فضلة » .

وقولنا : « من إجمال في حقيقة اسم» : ليدخل نحو : « عِشْرُونَ درهماً » ؟ لأن « درهماً » مفسر لحقيقة العشرين .

---

(١) في (أ) « وَسُمِّى » .

وقولنا [١] : « أو نسبة فى جملة » ليدخل نحو : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [٢] ؛ لأن « شيباً » مفسر لما حصل فى نسبة الفعل إلى الفاعل من الإجمال .

وكذلك : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [٣] : إنما التمييز فيه مفسر للإجمال الحاصل فى نسبة الفعل إلى الفاعل .

وسيأتى كلام المصنف على أقسام التمييز .

قوله :

اسْمٌ بمعنىَ « مِنْ » مُبينٌ نَكرَهْ   يُنْصَبُ تَمْييزاً بمَاقَدْ فَسَّرَهْ

كشبْرٍ ارْضاً ، وَقَفيزٍ بُرّاً   وَمَنَوينِ عَسَلاً ، وَتَمْرَا

نبهك فى البيت الأول على حقيقة التمييز ، فقال : « اسم » : فدل على أن التمييز لايكون فعلا ، ولا حرفاً .

وقال : « بمعنى مِنْ » : خرجت الحال والظروف ، وما أشبهها من الصفات الواردة بمعنى « فِى » .

وقال : « مبيِّن » : ليخرج لَه اسم « لاَ » النافية للجنس ، والمفعول الثانى من باب « اخترت »[٤]. لأنهما على تقدير « مِنْ » لكنهما ليسا مبينين .

وقوله : « نكرة » ليخرج المنصوب على التشبيه بالمفعول به : إذ لافرق

---

(١) سقطت العبارة : « من إجمال فى حقيقة اسم .. إلى « لحقيقة القرين ، وقولنا » .

(٢) يشير إلى الآية الكريمة ٤ من سورة مريم : ﴿ **رب إنى وهن العظم منى ، واشتعل ...** ﴾

(٣) يشير إلى الآية الكريمة ١٢ من سورة القمر : ﴿ **وفجرنا الأرض عيونا ، فالتقى الماء ...** ﴾ .

(٤) فى القاموس المحيط ، مادة (الخير) : « ... واخترته الرجال ، واخترته منهم وعليهم ... » فإذا تعدى الفعل إلى المفعول الثانى « بمن » فليست « بمن » المبينة .

بينه وبين التمييز إلا التعريف ، وإذا نكر أعرب تمييزًا .

ثم ذكر أن الاسم الذى يكون بهذه القيود ينصب على التمييز بما قد [١] فسَّره .

وقال : « مـا » ولم يقل : الاسم الذى فسره : ليـدخل تفسيـر حقيـقة الاسم ، وتفسير النسبة فى الجملة .

وقد مثلنا ذلك فى أول الفصل .

ثم مثل لك فى البيت الثـانى التمييز بمثل المثـال الأول : « شبرًا أرضاً » وهذا من المساحة .

المثال الثانى : « قَفِيزًا بُرًّا » [٢] .

وهذا من الكيل .

المثال الثالث : « مَنَوَان [٣] . عسلاً ، وتمرًا » .

وهذا من الوزن .

وسكت عن مثال المعدود ، كقولك : « عِشْرُونَ دِرْهَمًا » [٤] .

وإنما سكت عنه ؛ ليرتب على الثلاثة التى ذكرها الحكم ، الذى بعد هذا فى البيت الآتى .

فحصل لك من كـلامه : أن التمييز يـكون فى المساحة ، وفى الكيل ، وفى الوزن ، وفى العدد ـ كما سيتبين من كلامه ـ .

---

(١) فى (أ ، جـ) : « لما قد فسره » .

(٢) القفيز : « مكيال ، وهو ثمانية مكاكيك ، والجمع أقفزة ، وقفزان » مختار (ق ف ز) .

(٣) منوان : « المنا، مقصور : الذى يوزن به ، والتثنية منوان ، والجمع: أمناء . مختار (م ن ا) .

(٤) جعله بعضهم من المقادير ، انظر ١٦٨/٢ شرح ابن أم قاسم المرادى .

واعلم أن التمييز قد يكون منصوبا عن تنوين ، كالمثالين الأولين من أمثلته ، وقد ينصب عن نون التثنية ، كالمثال الثالث ، أو نون الجمع كقولهم : « هُم الصَّالِحُونَ فِعْلاً » .

قوله :

وَبَعْدَ ذِي ، ونَحْوِها اجْرُرْهُ إِذَا أَضفتَهَا « كمُدِّ حِنْطة غِذَا »

نبهك فى هذا البيت على أنك تجر التمييز فى الأمثلة الثلاثة المتقدمة بالإضافة . ومثله لك بقوله : « كمدّ حِنطة غذا »[1] .

كان الأصل : « مدٌّ حنطة » ثم أضفت فانجر التمييز بالإضافة .

فقوله : « ذِى » : اسم إشارة أشار به إلى الأمثلة الثلاثة : من المساحة، والكيل ، والوزن .

وقد مثل لك كيف تكون الإضافة فى المكيل ، فتقول فى المساحة : « شبر أَرْضٍ » ـ بخفص « أرض » على الإضافة ، وكذلك « مَنَوَا عَسَلٍ » .

ولهذا : لم يذكر العدد فى البيت المتقدم ، إذ لا تجوز فيه الإضافة .

وكان مراده أن يذكر ما تجوز فيه الإضافة فى البيت المتقدم ، ثم يحكم عليها بجوار ذلك فى هذا[2] . البيت .

فحصل لك من هذا : أن المساحة ، والكيل ، والوزن يجوز فيها : النصب على التمييز ، والجر على الإضافة ، ووجه ثالث لم يذكره ، وهو الرفع على البدل ، ووجه رابع ، وهو الجر « بمن » ـ وسينبه عليه ـ .

---

(١) مدٌّ حنطة : مبتدأ ، ومضاف إليه ، وغذا خبره ، انظر المكودى ص ٩٣، والصبان ٢ / ١٩٧ ، والتقدير : « كقولك : مد حنطة غذا » .

(٢) سقط لفظ « هذا » من (جـ) .

فتقول : « شبر من أرض ، وصاع من بر ، ومنوان من عسل » .

وأما [1]. المعدود فلا يجوز فيه إلا النصب على التمييز .

قوله :

والنَّصْـبُ بَعْـدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إنْ كَانَ مِثْلَ « مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا »

هذا البيت نـبهك فيـه على أن ما ذكره من جـواز الجر فى الممـسوح ، والمكيل ، والموزون إنما شرطه أن يكون التمييز منصوبا عن التنوين ، أو النون - كما تقدم - لا عن الإضافة ، فإن كان التمييز منصوبا عن الإضافة وجب نصبه .

وإلى هذا أشار بقوله :

والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   ....

فلا يجوز فى « ذَهَبًا » إلا النصب على التمييز ، لأنه بعد إضافة .

ونعنى بالنصب بعد الإضافة : أن يكون قبل التمـييز مضاف ، ومضاف إليه - كما فى المثال المذكور [2].

وهنا انتهى كلامه فى التمييز المفسر لحقيقة الاسم .

وتلخص من الكلام فيه أنه على قسمين :

قسم لا يجـوز فيـه إلا النصب ، وهو : ما جـاء بعد العـدد ، أو بعد الإضافة .

---

(١) سقط من (ب) « وأما » .

(٢) شرط الأشـمونى للجواز : أن يكون المضاف لايصح إغـناؤه عن المضاف إليه ، كمـا مثل الناظم ، وإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : « هو أشـجع الناس رجلاً ، وهو أشجع رجل » انظر ٢ / ١٩٧ شـرح الأشمونى ، وانظر المرادى ٢ / ١٦٩ .

وقسم يجوز فيه النصب على التمييز[1] ، والرفع على البـدل ، والجر : إما بالإضافة ، وإما « بمِنْ » وهو : ما عدا العدد ، والمنصوب ، وبعد الإضافة.

قوله :

وَالْفَاعِلَ المعْنَى انصبَنْ بأَفْعَلاَ مُفَضِّــلاً : كأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

شرع من ها هنا يتكلم على التـمييز المفسـر للنسبة ، وهو التمـييز الذى يكون فاعلا فى المعنى ، أو مفعولا على رأى من أجازه من المفعول .

فذكر فى هذا البيت : أن التمييز الذى هو فاعل فى المعنى تنصبه إذا كان على وجه التفضيل ، وإلى هذا أشار بقوله :

والفاعلَ المعنَى انْصبَنْ بأفعَلاَ مفضِّلاً ... ...

ومثله لك بـقوله : « أنت[2] أعْلَى مَنْزِلا» : « فـمنزلاً » منصـوب على التمييز ، لازم النصب ؛لأنه فاعل فى المـعنى ، واقع بعد « أفعل التفضيل » ـ كما ذكر ـ .

وبـيان ذلك : أن التقـدير : « أنْتَ عَلاَ مَنْزِلُك » : « فمـنزلك » فاعـل « بِعَلاَ » ثم نصب على التمييز .

وبنى مَن « عَلاَ » أفعل التفضيل ،وهى قوله : « أَعْلَى » فوقع التمييز ، بعد « أفعل التفضيل » .

واعلم أن الواقع بعد « أفعل » [3] : إما أن يكون سببيا .

ونعنى بالسـببىّ : ألا يكون الموصـوف « بأفعل » جـزءا منه ، كمـا فى

(١) فى (جـ) : « النصب تمييزًا » .
(٢) سقط من (ب) لفظ « أنت » .
(٣) فى (جـ) « أفعل التفضيل » .

المثـال المذكور ؛ لأن الموصـوف « بأعْلَى » المخـاطب « بأنت » وهو من الناس فليس بجزء من المنزل [١].

فيـتعين النصب في مـثل هذا ، وإليه أشـار المصنف بقوله : « الـفاعل المعنى » ؛ لأنه لايتصور أن يكون فاعلا في المعنى إلا إذا كان سببيا .

وإما أن يكـون المنصوب بعـد « أفعل » غيـر سـببي ، وهو الذي يكون الموصوف « بأفعل » جزءا [٢]. منه ، كقولك : « أَنْتَ أَعْلَى رَجُلٍ » .

فها هنا : يجب الجر على الإضافة ، إن لم يفصل بينه ، وبين « أفعل » باسم آخر : فإن فصل بينهما باسم آخر تعين النصب ، كقولك : « أَنْتَ أَعْلَى النَّاسِ رَجُلاً » : فانتصب « رجـلاً » ؛ لأنه قـد فصـل بينـه ، وبين « أَعْلَى » بالناس » .

ولم ينبه المصنف على حكم غير السببي .

قوله :

وبعْدَ كُلِّ مَا اقتـضَى تعجُّـبَا   ميِّزْ « كأكْرِمْ بأبي بكْرٍ أَبَا »

هذا البيت نبهك فيه ـ أيضا ـ على أنك تنصب التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا [٣].

---

(١) انظر ٢ / ١٩٨ الصبان » .

(٢) في (جـ) « خبرا » كقولك » .

(٣) فسر الصبان قول الناظم بما يلي :

أ ـ ما أريد به التعجب وضعا ، مثل : ما أفعله ! وأفعل به ! ، . . .

ب ـ ما أريد به التعجب سماعا ، مثل « لله دَرُّهُ فارسًا » ، . . .

انظر ٢ / ١٩٨ حاشية الصبان، على شرح الأشموني ، وعليه تفسير الشارح الأندلسي ، ومن أمثلة المكودي : « . . . ويله رجلاً ، وويحه إنسانا ، ولله دره فارساً ، وحسبك به كافلا . . . » انظر ص ٩٤ شرح المكودي .

فيدخل تحت قوله : « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً ! » و « أَكْرِمْ بِهِ أَبًا ! » لأنهما فعلا تعجب .

وبالثاني مثل ، ومنه قوله : « لله دَرُّهُ فَارسًا ! »[1] . » لأن المراد به التعجب ، وكذلك « حَسْبُكَ بزيد رَجُلاً »[2] .

وهذا كله فاعل فى المعنى .

قوله :

واجرُرْ بِمِنْ ـ إنْ شِئْتَ ـ غيرَ ذِى العَدَدْ والفاعل المعنى « كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ »

نبهك فى هذا البيت : على أن كل تمييز تجره « بِمِنْ » غير ذى العدد ، والفاعل في المعنى .

وإلى استثناء العدد ، والفاعل فى المعنى أشار بقوله :

.... غيرَ ذِى الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ....

فحصل من هذا : أن المساحة ، والكيل ، والوزن يجر تمييزه « بِمِنْ » ؛ لأنه غير عدد ، ولا فاعل فى المعنى ، وأن العدد لايجوز جره « بمن » .

فلا تقل : « عِشْرُونَ منْ دِرْهمٍ » .

ويقتضى ـ أيضاً ـ كلامه : أن كل ما هو فاعل فى المعنى لايجر « بِمِنْ » لأنه أطلق .

وليس هذا الإطلاق بصحيح ؛لأن التمييز فى التعجب فاعل فى المعنى ، مع جواز جره « بِمِنْ » .

---

(١) فى مجمع الأمثال للميدانى اقتصر على قوله : « لله درُّه ! » ثم فسره . انظر ٢ / ١٤٠ مجمع الأمثال للميدانى ، وانظر تفسير الصبان ٢ / ١٩٨ فهو أدق ، وأوفى ..

(٢) فى (جـ) « جئتك زيد رجلا » .

فتقــول : « ما أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ ! » و « أكرمْ به مِنْ أَبٍ ! » و « لله دِره من فَارِس ! » .

لكن المصنف قيد بالمثال ، وهو قوله : « طِبْ نَفْساً تُفَدْ » كأنه يقول :

ولا تجر ـ أيضا ـ « بِمِنْ » الفاعل فى المعنى ، الذى هو كهذا[1]. المثال ، خاليا من التعجب .

ولكن هذا التقييــد تقييد بعيد ، لا يفهــمه إلامن عرف الحكم من خارج الكتاب [2].

قوله :

وعَامِـــلَ التَّمييــزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

نبهك فى هذا البيت على أن العامل فى التمــييز يلزم تقديمه ؛ سواء كان العامل في التمييز متصرفا ، أو غيــر متصرف ، وسواء كان التمييز منصوبا عن تمام الاسم « كَرِطلٍ زَيْتًا » أو عن تمام الكــلام « كطابَ زيدٌ نفْسًا » . وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « قَدِّمْ مُطْلَقَا » .

ثم نبه على أن العامل إذا كان فعلا متصرفا ، قد يسبقه التمييز ، إلا أنه قليل .

وإلى قلته أشار بقوله : « نَزْرًا » .

وهذا الذى قال به، وجعله قليلاً هو مذهب الكسائى، والمازنى،والمبرد ،

---

(١) فى (جـ) : « لهذا المثال » .

(٢) لم يرتض الشارح الأندلسى إطلاق ابن مالك فيــما هو فاعل فى المعنى ، وذلك بجواز جره « بمن » ثم عاد يقول : إن مثاله : « طب نفسا تفد » فيــه التقييد المطلوب ، وفيه اعتذار عن الإطلاق ، ثم أشار إلى بعد هذا التقييد ، وبين أن المراد لا يفهم من ذلك ، وإنما يدرك بفهم خارج عن النص .

ومن تبعهم من الكوفيين ، والبصريين .

والأول مذهب سيبويه ، ومن تبعه ، وعليه الأكثر .

ولمن أجاز التقديم على الفعل المتصرف شواهد كثيرة من كلام العرب .

منها قولهم : [1].

١٥٧ ـ أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِراقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا لِلفِراقِ تطيبُ

---

١٥٧ ـ (١) البيت للمخبّل السعدى .

وهو ـ فى الأصل ـ اسم مفعول من« خبّله تخبيلا » أى : أفسد عقله ، ورجل مخبَّل؛ كأنه قطعت أطرافه . . .

وانظر ما كتبناه عنه فى ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية . ويقول العينى : ويقال إنه لأعشى همدان ، واسمه : عبد الرحمن بن عبد الله . . . ونسبه ابن سيده لقيس بن الملوح ، وعاد العينى فقال : أقول : قائله هو المخبل السعدى انظر ٣ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ شواهد العينى الكبرى .

والبيت من قصيدة من الطويل .

وهو من شواهد الأعلم تبعا للمازنى١ / ١٠٨ بأسفل كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ٣ / ٣٧ ، وجمل الزجاجى ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف ٤٩٣ ، وابن يعيش ٢ / ٧٣ ، ٧٤ ، والعينى ٣ / ٢٣٥ ، والهمع ١ / ٢٥٢ ، والدرر ١ / ٢٠٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٠١ ، ولسان العرب (حبب ٢٨١) والشارح الأندلسى .

اللغة :

تهجر : من الهجر ، و « الهجر : ضد الوصل، وبابه نصر ،وهجرانا ـ أيضاً ـ والاسم الهجرة » مختار ، مادة (هـ . ج . ر) .

ليلى : المحبوبة. **بالفراق :** يعني . البعد ، والهجر .

تطيب : يريد : تنبسط ، وتنشرح .

والمعنى :

ما ينبغى لليلى ، ولايصح منها أن تهجر محبا ، وتتباعد عنه ، وتفارقه، وعهدى بها ، والشأن أن نفسا لا تطيب بالفراق ، ولا ترضى عنه .

الإعراب :

أتهجر : الهمزة للاستفهام ، وفعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب ، والجازم بالضمة . =

= ليلى : فاعل مرفوع بالضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها التعذر .

بالفراق : جار ، ومجرور .

حبيبها : حبيب : مفعول به للفعل « تهجر » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة و « ها » مضاف إليه في محل جر بالإضافة .

وما : الواو : واو الحال ، وما : نافية« كان» فعل ماض ناقص ، واسم كان ضمير الشأن ، أي : والحال ، والشأن « نفسا » تمييز ، تقدم على عامله المتصرف ، وهو قوله : « تطيب » ، « بالفراق » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « تطيب » أي : تطيب بالفراق « تطيب »فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازا .

والشاهد فيه :

قوله : « نفسًا» فإنه تمييز ، وعامله قوله : « تطيب » وقد تقدم عليه ، وللبيت أكثر من رواية وانظر ما كتبناه عن الشاهد ٢ / ٢٦١ إلى ٣١٣ الكواكب الدرية . . .

وقال بعض طيئ (١) :

١٥٨ ـ إِذَا المرءُ عيناً قرَّ بالأَهْلِ مُثْرِياً   ولم يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مذمَّمَا

١٥٨ ـ (١) : القائل : طائي لم أجد من عينه .

والبيت من الطويل ، وهو من شواهد المغنى ٤٦٢ ، والأشموني ٢ / ٢٠٢ .

اللغة :

قر : قرت عينه : بردت، وسكنت ، وانقطع بكاؤها .

مثريا : كثير المال من الثراء ، مذمما : أي : مذموما . . .

والمعنى :

إذا سكنت نفس امرئ إلى أهله ، وقرت بهم عينه ، وكثر ماله ولم يحسن إلى غيره ، ولم يجعل ماله فيما خلق من أجله كان مذموما . .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان . . . « المرء » : مبتدأ على رأى الكوفيين ، وعلى ذلك يكون الاستشهاد ، وجملة « قر عينا » خبر المبتدأ ، ولا شاهد فى البيت إذا أعربنا «المرء » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور ، إذ يكون التقدير : إذا قر المرء عينا بالعين ويكون العامل متقدما على التمييز ،وهو الفعل المقدر . . « بالأهل » متعلق بقوله :« قر »، « مثريا »حال ، « ولم يعن » لم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، وفعل مضارع مجزوم بلم ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل مستتر جوزا « بالإحسان» متعلق بقوله : يعن « كان مذمما » فعل ناقص ، واسمه مستتر ، وخبره، وانظر الأشمونى ، والصبان ٢ / ٢٠٢ .

والشاهد في البيت :

قوله : « عينا » على مذهب الكوفيين ، حيث تقدم التمييز على عامله .

وقال آخر : [1] .

١٥٩ ـ ضَيَّعتُ حَزْمِى فِى إِبعَادِىَ الأَمَلاَ وَمَا ارْعَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ

وقال آخر : [2] .

١٦٠ ـ وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ ـ عِنْدَ التَعَسُّرِ ـ مِنْ يُسْرِ

---

١٥٩ ـ (١) لم أعثر على نسبة البيت لقائل معين ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد المغنى ٤٦٢ (٢٩١) والعينى ٣ / ٢٤٠، والأشمونى ٢ / ٢٠١، والإنصاف ٤٨٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الحزم : ضبط الرجل أمره ، وأخذ الأمور بالثقة ، ارعويت : رجعت إلى ما ينبغى أن يكون .

والمعنى :

لقد ضيعت حزمى فى إبعادى التأميل ، وجريى وراء الخيال ، وما رجعت رجوعا حسنا ، ولقد كبرت سنى ، واشتعل رأسى شيبا . . .

الإعراب :

« ضيعت » فعل ، وفاعل « حزمى » مفعول به، ومضاف إليه « فى إبعادى » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا » مفعول به منصوب ،وألف إطلاق ،« وما »الواو : عاطفة وما نافية « ارعويت » فعل ، وفاعل والجملة : عطف على ضيعت ، « وشيبا » تمييز « رأسى » مبتدأ ، ومضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، وألف إطلاق ، والفاعل مستتر جوازا، والجملة من الفعل. والفاعل خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « شيبا » فهو تمييز، وقد تقدم على عامله المتصرف ، وهو قوله : « اشتعل » على مذهب الكسائى، والمبرد ، والمازنى،وابن مالك ،وقد نص على القلة فى الألفية. انظر ٣/ ٣٤١ العينى .

١٦٠ (٢) : البيت لأبى الهول الحميرى ، وهو من الطويل والبيت من شواهد أمالى ابن الشجرى ١ / ٩١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ذرعاً : « . . وضاق بالأمر ذرعا ، أى : لم يطقه ، ولم يقو عليه » المختار (ذرع) .

ضارع : خاضع ذليل . . ، يائس : قانط ، التعسر : الشدة ، واليسر : الفرج . .

والمعنى :

من صفاتى أننى لا أضيق ذرعا بذليل ضارع ، وأننى غير قانط من رحمة ربى ، لأننى أتنسم أرواح الفرج فى الشدة .

=

وقال آخر : (١) .

١٦١ ـ أنفسًا تطيبُ بنيلِ الـمُـنَى وَدَاعِى المنونِ يُنَادى جِهَارًا ؟

« فَنَفْسًا » فى البيت الأول ، و « عَيْنًا » فى البيت الثانى تمييزان ، مقدمان على عاملهما ، وهو فعل متصرف .

= **الإعراب :**

« ولست » الواو : على حسب ما قبلها ، وليس ، واسمها « إذا »حرف شرط« ذرعا » تمييز « أضيق » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا « بمضارع » الباء زائدة ، ومضارع خبر ليس ، « ولايائس » عاطف ، ومعطوف على ما قبله وهو مضارع « عند » ظرف ،منصوب بالفتحة « التعسر» مضاف إلى « عند » « من يسر » جار ، ومجرور متعلق بقوله : ولا بائس . انظر ما قاله العينى ٣ / ٥٣٤ ، ٢٣٥

والشاهد في البيت :

قوله : « ذرعا » فهو تمييز تقدم على عامله ، وهو « أضيق » . . .

١٦١ ـ (٢) القائل : المتنبى ، والبيت من المتقارب . ونسبه الشيخ خالد لطائى ١ / ٤٠٠ التصريح . وقد مثل به المغنى ٤٦٣ (٢٩١)والعينى ٣ / ٢٤١ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٠١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تطيب : تهنأ ، وتسعد . المنى :ما يتمناه المرء ، والمنون : الموت ، جهارا : جهرة ، وعلنا .

والمعنى :

هل تطيب نفسك بتحقيق أمانيها ، والموت حائل بينها ، وبين الاستمتاع بها ، وداعيه ينادى فى علانية ؟

الإعراب :

« أنفسا » الهمزة : للاستفهام الإنكارى ، التوبيخى ، ونفسا : تمييز تقدم على عامله ، وهو « تطيب » . « تطيب » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت « بنيل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « تطيب » نيل : مضاف ، و « المنى » مضاف إليه ، « وداعى » الواو : واو الحال ، داعى :مبتدأ ، و «المنون » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « ينادى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا« جهارا » مفعول مطلق ، عامله ، ينادي ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : ينادى نداء جهارا .

والشاهد في البيت :

قوله : « أنفسا » فإنه تمييز ، تقدم على العامل فيه ، وهو « تطيب » وهو فعل متصرف . على رأى الكسائى ، والمبرد ، والمازنى . . . وهو نادر عند سيبويه ومن تبعه .

وكذلك « شـيْبًا » فى البيت الثـالث ، وكذلك « ذَرْعًا » [1]. فى البيت الرابع ، وكذلك « أَنْفسًا » فى البيت الخامس .

ولهم غير هذه أبيات مسموعة .

قال الشيخ أبو حيان : وهذا كثيـر بحيث تبنى عليه القواعد ، ومال إلى جواز التقدير .

وذكر أن [2]. ابن عصفور ، وأمثاله من القائلين بالمنع :

أولوا البيت الأول : اعتقادا منهم أنه لم يرد غيره .

قال الشيخ : أبو حيان :

وهذا عدم اطلاع منهم على أشعار العرب .

ومما أولوا به : أنهم قالوا : الرواية « نَفْسِي » مضافا إلى ياء المتكلم .

فيكون اسم « كَانَ » لا تمييزا .

وقد شذ تقديم التمييز المنصوب عن تمام الاسم على الاسم العامل فيه ، كقول الراجز [3] :

١٦٢ ـ ونَارُنَا لم يُرَ ناراً مثلُها قدْ عَلمَــتْ ذَاكَ مَعْــدٌ كلُّهَا

« فمثلهـا » مرفوع « بيرى » بالنيـابة عن الفاعل ، و « نارًا » تمييـزمقدم على الاسم العامل فيه ، وهو « مثل » .

والفراء : يذهب إلى جواز مـثل هذا إذا كان القصد به التشبـيه : فيصح

---

(١) فى (ب) : « ضرعا » وكذلك فى (جـ) . (٢) سقط لفظ « أن » فى (ب ، جـ) .

١٦٢ ـ (٣) : القائل :لم أر من عينه ، والشاهد من الرَّجز .

والأول : من شواهد العـينى ٣ /٢٣٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٠١ ، والثانى من شـواهد العينى ٣ / ٢٣٩ ، والبيتان من شواهد الشارح الأندلسى .

اللغة :

نارنا : يريد بها : النار التى تشب لـهداية الضال ، ولقرى الضـيف . معد : أبو عرب الشـمال ، وهو معد بن عدنان . =

عنده : « زيدٌ حسناً القمر » .

ولا يجوز عنده أن يتقدم على الجملة جميعاً، فلا يصح عنده أن تقول : « حسنا زيد القمر » .

وإنما يجوز ذلك عنده مع توسط التميـيز بين الاسم العامل وما قبله ، مستشهداً بالبيت المذكور .

وهذا من القلة بحيث لا يعتبر .

قال الشيخ : أبو حيان :

وغلط ابن عصفور ، فجعل هذا البيت ، يعنى :

ونارنا لم ير ناراً مثلها ....

من التمييز المنصوب عن تمام الكلام .

وتأويل هذا البيت :

بأن يجعل « ناراً » مفعولا ثانيا « بيُرَى » [1].

= **والمعني :**
النار التى نشعلها لهداية الضـال ، وقرى الضيف نار عظيمة ، عالية ، لم تُشهـد نار مثلا ، ويشهد لنا بذلك جميع عرب الشمال ، أبناء معد بن عدنان .

الإعراب :
« ونازنا » الواو : على حسب ما قبلها ، نارنا : مبـتدأ ، ومضاف إليه لم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « ير » فعل مضارع، مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة « ناراً» تمييز « مـثلها » نائب فاعل ومضـاف إليـه ، والرؤية ـ هنا ـ بصرية« قد » حرف تحـقيق « علمت » فعل ، وتاء التأنيث . ذاك : مفعول به « معد »فـاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولحقت تاء التأنيث الفعل « علمت » باعتبار القبيلة « كلها » توكيد لقوله « معد » ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :
قوله : « ناراً » فإنه تمييز ، تقدم على عامله ، وهو الاسم الجامد وهو قوله : « مثلها » .
ولو قلنا: إن الرؤية ـ هنا ـ قلبـية فإنه لا يكون فى البيت شـاهد لأنه مثلها يكون المفـعول الأول ، النائب عن الفـاعل ، ويـكون قـوله:« ناراً » مـفـعـولا ثانيـا ، انظر ٣ / ٢٣٩ العـينى، ٢ / ٢٠١ الأشمونى .

(١) سقط من (ب) : « ناراً مفعولا ثانيا بيرى » .

حروف الجر

هذا الفصل تكلم فيه على حروف الجر .

ومن هنا بدأ يتكلم فى المجرورات .

وعامل الجر نوعان حروف الجر ، والإضافة .

وبدأ المصنف بالكلام على حروف الجر .

واعلم أنه لا يعمل من الحروف إلا ما اختص بجهة، ولذلك : لما اختصت النواصب ، والجوازم بالدخول على الأفعال عملت فيها ، ولما اختصت حروف الجر بالدخول على الأسماء عملت فيها : لأن ما لازم الشىء وهو خارج عن لفظه أثر فيه .

وإنما عملت الجر ، ولم تعمل النصب ، ولا الرفع ؛ لأن الرفع قد استأثرت به العمد ، فلم يبق للفضلات فيه حظ .

والنصب يوهم أن الحرف ليس له عمل ؛ لأن العامل المتعلق به حرف [1] للجر صالح أن يعمل النصب ، فيعتقد أنه هو العامل ، وأن الحرف مهمل من العمل ، فاختصت بعمل الجر .

ويحتمل أن يقال: إنه لما كان الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، والجزم فى الأفعال [2] . قد عملته الحروف المختصة بالفعل عملت الحروف المختصة بالاسم الجر ، الذى هو نظير الجزم .

---

(١) فى (حـ) « حروف » .

(٢) سقط من (ب) « والجزم فى الأفعال » .

قوله :

هاكَ حُرُوفَ الجرِّ ، وَهْيَ : مِنْ إلَى   حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فى عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللامُ كَيْ ، وَاوٌ ، وتَا   وَالْكَافُ ، وَالْبَا ، وَلَعَلَّ ، ومَتَى

هذان البيتان عدد فيهما المصنف حروف الجر ، وذكرها عشرين حرفا : في البيت الأول تسعة ، وفى الثانى أحَدَ عَشَر .

« فهاك » بمعنى : خذ ، و « حُرُوفَ » مفعول « بهَاكَ » .

ثم شرع يعددها .

فذكر « مِنْ ، وإلَى » كقولك : « جئتُ من زَيْدٍ إلَى عَمْرٍو » و « حتَّى » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [1].

و « خَلا ، وحَاشَا ، وَعَدَا » كقولك : « أكْرَمْتُ القومَ خَلاَ زيدٍ ، وحَاشَا زَيْدٍ ، وعَدَا زيدٍ » - بالجر - .

وقد تقدم الكلام على هذه الثلاثة فى باب الاستثناء .

ثم ذكر « فى ، وعَنْ ، وَعَلَى » تقول : « صَلَّيْتُ فى المسجدِ عَنْ يمين الإمام عَلَى الْحَصَا » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : « مُذْ ،ومنْذُ » تقول :« مَا رأيتُه مذ يَوْمَنَا [2] ، أو منذُ يَوْمِنَا » .

ثم ذكر « رُبَّ » كقولك : « رُبَّ رجُلٍ لَقِيتُه » .

ثم ذكر « اللام » كقولك : « لِزَيْدٍ مالٌ » .

---

(١) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٢) فى (جـ) : « مذ يوما » .

ثم ذكر « كَيْ » والجرّ بها قليل ، وإنما جرت في موضعين : إذا دخلت على « مَا » الاستفهامية ، والدليل على أنّ « مَا » هنا مجرورة« بكَيْ » حذف ألفها ، و « ما » الاستفهامية لا تحذف [1]. ألفها إلا إذا دخلت عليها حروف الجر ، كقولك : « فيمَهْ ، ولِمَهْ » ؟

والموضع الثانى الذى تجر فيه « كَيْ » هو : إذا دخلت على « أنْ » الناصبة للفعل ، وتكون بعدها مضمرة - كما سيأتى - .

تقول : « جئتُكَ كيْ تكرمَنِى » التقدير : كى أنْ تكْرِمَنِى . « فأن » والفعل فى تأويل المصدر ، والمصدر المقدر مجرور « بكَيْ » .

واستدلوا على إضمار « أنْ » بعدها بظهورها فى الضرورة ، في قول الشاعر : [2].

١٦٣ - فقَالَتْ : أكلّ النَّاسِ أصْبحْتَ مانحاً لِسَانَكَ كيْمَا أنْ تَغُرَّ ، وتَخْدَعَا ؟

---

(١) فى (جـ): « لايحذف ألفها » .

١٦٣ - (٢) : القائل : هو جميل بن معمر العذرى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد ابن يعيش ٩ / ١٤ ، ١٦ ، والخزانة ٣ / ٥٨٤ ، والمغنى ١٨٣ (١٧٣) والشذور ٢٨٩ ، والعينى ٣ / ٢٤٤ ، ٤/ ٣٧٩ ، والتصريح ٢/ ٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، والهمع٢ / ٥ ، والدرر ٢ / ٥ ، والأشمونى ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٢٠٤، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٥ .

اللغة :

مانحا : معطيا ، تغر : تخدع .

والمعنى :

أتمنح كل الناس لسانك ، وشعرك ، كى تغرهم ، وتخدعهم ، وتصرفهم عنا . . . ؟

الإعراب :

« فقالت » الفاء : عاطفة ، وفعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى « أكل » الهمزة : للاستفهام . . « كل » مفعول أول لقوله « مانحا » لعمله عمل فعله ، « كل » مضاف ، و « الناس » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لسانك » مفعول ثان لقوله : « مانحا » ومضاف إليه « كيما » كى : حرف تعليل ، و « ما » زائدة « أن » =

فأظهر « أنْ » ضرورة .

و « مَا » زائدة ، التقدير : كى أن تغُرَّ .

وقد دخلت « كَيْ » على « مَا» المصدرية ، وهو نادر ، كقول الشاعر : (١)

١٦٤ ـ إذَا أَنْتَ لمْ تنْفَعْ ، فَضُرَّ ، فإنَّمَا يُرَادُ الفَتَـــى ، كَيْمَا يضـــرُّ ، وينـــفَعُ

= حرف مصدري ، ونصب « تغـر » فعل مضارع ، منصوب بأن . . . ، وفاعله مستـتر فيه وجوبا ، تقديره: أنت ، و « تخدعـا » الواو : عاطفة ، وفعل مضـارع معطوف على تغر ، وفاعله مسـتتر وجوبا ، تقديره : أنت .

والشاهد في البيت :

قوله : « كيـما أن تغر » حـيث أدخل « كى » على « أن» فلزم اعتـبار « كى » حـرفا ، دالا على التعليل ، واعتـبار « أن» مصدرية ناصبة ، ولايجـوز اعتبار « كَيْ » مصدرية ، لئلا يـتوالى حرفان بمعنى واحد . . وإظهار « أن » ضرورة .

١٦٤ ـ (١) الشاعر : هو قيس بن الخطيم ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الخزانة ٣/ ٥٩١ ، والمغنى ١٨٢ (١٣٣) والعينى ٣ / ٢٤٥ ، ٤/ ٣٧٩ ، والتصريح ٢ / ٣ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٤ ، ٣/ ٢٧٩ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوانه ١٧٠ .

اللغة :

تنفع : من النفع : إيصال الخير للغير ، فضر : الضر : إلحاق الضرر بالغير .

والمعنى :

إذا لم تقدر على النفع ، ولم تقو عليه فاصرف همك للضر ، فإن الفتى يراد لنفع من يستحق النفع ، وضر من يستحق الضر .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يسـتقـبل من الزمان ، خـافض لشرطـه ، منصوب بجـوابه « أنت » فاعل لفـعل محـذوف يفسره المذكـور ، فى محل رفع ، والجملة من الفـعل المحذوف ، وفاعله في مـحل جر بإضافة « إذا » إليـها « لَمْ » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تنفع » فعل مضـارع ، مجزوم « بلم » وعلامـة جزمه السكون ، وفاعله ضـمير مـستتر وجـوبا ، تقديره: أنت وجملة الفـعل المضارع ، المجزوم « بلم » وفاعله المستتـر لا محل لها من الإعراب ، جملة تفسيرية « فـضر » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « إذا » و « ضر » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا والأمر مبنى على السكون ، وحرك بالفتح تخفيفا ، وللتخلص من التقاء الساكنين « فإنما » الفاء : حرف دال على التعليل « إنما » كافة ، ومكفوفة « يراد » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، =

فـأدخل « كَيْ » على « مَا » المصـدرية ، والفـعل مع « مـا » فى تأويل مصدر ، مجرور « بكَيْ » ، التقدير : إنما يراد الفتى للضر ، والنفع ، يعنى : ضر من يستحق الضر ، ونفع من يستحق النفع .

ثم ذكر « الواو » وجرها فى موضعين :

نائبة عن « رُبَّ » كقولك : « وَرَجُلٍ لَقِيتُه » أى : رُبَّ رَجُلٍ لقيتُه .

ونائبة عن الباء فى القسم ، كقولك : « وَالله لتقعدنَّ » .

ثم ذكر « الـتاء » ولا تجر إلا فى الـقسم ، كقـولك : « تَالله لَتَقْعُدَنَّ » وقصر التاء فى البيت للضرورة .

ثم ذكر « الكاف ، والباء » تقول : « حَاتِم كَالغَيْثِ ، بإحْسَانه » .

ثم ذكر « لَعَلَّ ، ومتى » :

والجر بهما قليل جدا .

فأما « لَعَلَّ » فالجر بها لغة بنى عقيل .

حكاه أبو زيد ، وحكى الجر بهـا - أيضاً - الفراء ، وغيـره ، ومنه قول الشاعر : (١) .

١٦٥ - لَعَلَّ الله فَضَّلَكُم عَلَيْنَا بِشَـــىءٍ : أَنَّ أمكُمُ شَرِيـــمُ

= وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . « الفتى » نائب الفاعل « كيما » كي : حرف تعليل ، وجر ، « ما » حرف مصدرى « يضر » فعل مضارع ، مرفوع . . . « وينفع » عاطف ،ومعطوف على « يضر » .

والشاهد في البيت :

دخول « كى » على « ما » المصدرية ،وذلك على الندرة ،على تخريج الأخفش ، وعند غيره « ما » كافة « لكى » عن عمل النصب فى الفعل المضـارع ، والفعل فى تأويل المصدر على القولين « بما » على الأول ، و « بكى » على الثانى .

١٦٥ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر . =

ورواية البيت بجر الهاء من « الله » .

وروى فى لام « لعلّ » الفتح ، والكسر فى البيت ، فدل ذلك على جواز اللغتين فيها [1] .

وأما « متى » فالجر بها لغة هذيل ، وإنما تجر إذا كانت بمعنى « مِنْ » وأنشدوا على جرها قول الشاعر [2] :

= والبيت من شواهد المقرب ٤١ ، والخزانة ٤ / ٣٦٨، والعينى ٣ / ٢٤٧ ، والتصريح ٢/ ٢ ، والأشمونى٢ / ٢٠٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شريم : الشريم : هى المرأة المفضاة ، التى اتحد مسلكاها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم - أيضاً - .

والمعنى :

إن كان الله تعالى قد جعل لكم علينا فضلا ، فيكون ذلك الفضل لأن أمكم شرماء . . .

الإعراب :

« لعلّ » :الأصل فى هذا الحرف أنه للترجى ، ويزيد - هنا - الجر على لغة بنى عقيل ، « الله » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة،منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فعل ماض ، مبنى على الفتح . . ، وفاعله مستتر جوازا يعود إلى لفظ الجلالة ، ومفعول به ، وهو ضميرا المخاطبين ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، « بشىء » الباء : حرف جر ، وشىء مجرور به ، والجار ،والمجرور متعلق « بفضل » « إن » حرف توكيد ،ونصب « أمكم » اسم « إن » ومضاف إليه، « شريم » خبر « إن » ويجوز فى « أن » الكسر ، والفتح للهمزة : فعلى الكسر : الجملة بعدها : خبر « إنَّ » وتكون الجملة من « إن » وما بعدها : تعليلية ، وإذا قرئت بفتح الهمزة « فأن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور ، بدل من شىء .

والشاهد فى البيت :

فى قوله : « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها لفظ الجلالة ، وللفظ الجلالة محل إعرابى ؛ لأن حرف الجر شبيه بالزائد .

(١) اقتصر الشارح الأندلسى فى لغات « لعلَّ » على ما ورد فى روايتى البيت وسجل الفيروز باذى لغاتها في القاموس المحيط ، مادة (لَعَلَّ) ، وذلك : « لعَلَّ . . وعَلَّ ، وعَنَّ ، وغَنَّ ، وأنَّ ، ولأنَّ ، ولَوَنَّ ، ورَعَلَّ ، ولَعَنَّ، ولَغَنَّ ، ورَغَنَّ . . . » .

١٦٦ - (٢) الشاعر : هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل . =

١٦٦ ـ شَرِبْنَ بماءِ الْبَحْرِ ، ثمَّ ترفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نئيجُ

و « النئيج » ـ بنون ، ثم همزة ، ثم ياء ساكنة ، مثناة من أسفل : المشى السريع ، الذى له صوت .

رواية البيت بخفض « لُجَج » « بمَتَى » والتقدير : من لُجَجٍ .

ومن كلامهم : « أخرجها متى كمه » أى : من كمه .

ومن الناس من زعم أن « متى » بمعنى « وسط » وحكى : « وضعَهَا مَتَى كُمِّه » أى : وسط كمه [1].

= وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٨٥ ، والمحتسب٢ / ١١٤ ، وابن الشجرى ٢ / ٢٧٠ ، والخزانة ٣ / ١٩٣ ، والمغنى ١٠٥ ، ١١١ ، ٣٣٥ (١٠٩) والعينى ٣ / ٢٤٩ ، ٢٨٢ ، ٤ / ٤٢٣ ، والتصريح ٢ / ٢ ،والهمع ٢ / ٣٤ ، والدرر ٢ / ٣٤ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٥ ، ٢٢١ ، والشارح الأندلسى ، والهذليين ١ / ٥١ .

اللغة :

« شربن » : أراد الشاعر : السحاب ، الذى حمل ماء البحر ، « لجج » : جمع لُجَّة ، واللجة : معظم الماء ، « نئيج » : صوت .

والمعني :

قد امتلأت السحب بماء البحر ، ثم تصاعدت المياه من لجج خضر ، لهن صوت عال مرتفع .

الإعراب :

« شربن » فعل ماض ، ونون النسوة فاعل « بماء البحر » جار ومجرور ، متعلق بشربن ، ومضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » فعل ماض ، وتاء التأنيث والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى « متى » حرف جر ، بمعنى « مِنْ » الابتدائية « لجج» مجرور بمتى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار ، والمجرور متعلق « بشرب » ، « خضر » صفة للجج « لهن » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « نئيج » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل جر صفة ثانية لقوله : « خضر » ، أو فى محل نصب حال من « لجج » لتخصصه بالوصف « بخُضْرٍ » .

والشاهد في البيت :

قوله : « متى لجج » حيث استعمل فيه « متى » بمعنى « من » وجر بها ما بعدها .

(انظر ماكتبناه عن الشاهد ، وما يتعلق به فى جـ ٣ الكواكب الدرية ، وهو الشاهد رقم (١٥) .

(١) انظر جـ ٣ الشاهد (١٥) من كتابنا « الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية » .

وقد تكلمنا على « كيْ ، ولَعَلَّ ،ومَتَى » لأن المصنف لم يتكلم عليها ، بعد هذا .

وسيأتى كلامه على بقية حروف الجر مفصلا ، إلا « حَاشَا ، وَخَلاَ ، وعَدَا » فإنه قد تقدم الكلام عليها فى باب الاستثناء [1] .

قوله :

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ ، وَحَتَّى والكافَ ، والـواوَ ، وَرُبَّ ، والتَّا

هذا البيت نبهك فيه : على أن من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر .

وإلى هذا أشار بقوله : « بالظَّاهِرِ اخْصُصْ » .

وعدد : « مُنْذُ ، ومُذْ ، وحَتَّى ، والكاف ، والواو ، ورُبَّ ، والتَّاء » .

فهذه سبعة حروف لا تجر إلا الظاهر .

وفى « حتَّى ، والكاف ورُبَّ » كلام سينبه عليه ، حيث يتعرض المصنف لذلك [2] .

---

(١) اقتصر الناظم على الحروف العشرين ـ التى ذكرها ـ فى الخلاصة .
وزاد فى الكافية الشافية « لَوْلاَ » إذا جرت الضمير ، حيث قال بعد ذكر البيتين المتقدمين ـ مع يسير من الاختلاف :

ونحو بالولاى مجروراً لدى عَمْرو ....

وأشار إلى الخلاف ، وإلى حجج المجيزين . انظر ص ٤٤ الكافية الشافية ،وقال السيوطى فى البهجة المرضية . .ص ٦٥ « وزاد فى الكافية « لولا » إذا وليها ضمير ، وهو مشهور عن سيبويه .
وانظر ابن عقيل « لولا » واستشهد لها ، وذكر الخلاف فيها فى ٣ / ٧ ، ٨ ، ٩ شرح ابن عقيل .
وقد يقال : « آلله لأفعلن ، وها الله لأفعلن » ـ بجر لفظ الجلالة .
والحق : أن لفظ الجلالة مجرور بالحرف ، الذى نابت عنه الهمزة ، وها .
انظر هامش شرح ابن عقيل ٣ / ٧ .
(٢) فى (ب) « كذلك » .

قوله :

وَاخْصُصْ « بِمُذْ ، وَمُنْذُ » وقتًا ، و « بِرُبَّ » منكَّرًا ، والتَّاءُ لله ، وَرَبّ

نبهك في هذا البيت : على أن « مُذْ ، ومنْذُ » لا يدخلان إلا على الوقت ، يعني : أنه لا يقع بعدهما إلا اسم الزمان ، تقول : « ما رَأَيْتُهُ مذْ يوم الجمعة ، أو منذُ يومِ الجمعَة » .

وإن أتى شيء يوهم خلاف ذلك قدر زمان محذوف ، كقولك : « ما رأيته مُذْ[1] . قدومِ الحَاج ، التقدير : وقت قدوم الحاج .

وإلى اختصاصها بالزمان أشار بقوله :

وَاخْصُصْ « بمذْ ، ومنْذُ » وقْتاً ... ...

ثم[2] نبهك على أن « رُبَّ » لا تجر إلا النكرات .

هذا مذهب الجمهور .

وذهب بعض النحويين : إلى أنها تدخل على المعرف بالألف ، واللام .

وهو غير صحيح .

وما ورد من ذلك أوّل بزيادة الألف ، واللام .

وأما قولهم : « رُبَّ رجلٍ ، وأَخِيه » فيرد على المصنف ، إن قُلنا إنَّ « أخيه » معرف بإضافته إلى الضمير ؛ لأن العامل في المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه .

فيكون على هذا « رُبّ » قد عملت فى « أَخيه » وهو معرف .

---

(١) فى (جـ) : « من قدوم الحاج » .

(٢) سقط من (ب) لفظ « ثم » .

فلا يصح إطلاق المصنف : أنها لا تعمل إلا فى النكرة .

وإن قلنا : إن « أخيـه » لا يعـرف بالإضـافـة إلى الضـمـيـر فى هذا الموضوع ، فيكون إطلاق المصنف صحيح .

وهذا هو مذهبه ، فلا يلزمه مذهب غيره .

وأما قولهم : « ربَّهُ رجلاً » فسيأتى كلام المصنف عليه .

و « رُبَّ » تفيد التقليل فى الغالب ، وقـد ترد للتكثير عند مراد التعظيم كقول المفتخـر : « رُبَّ فَرَسٍ مَلَكْتُهَا » : فليس مراده ـ ها هنا ـ أنه ملك فرسا واحدًا ، وإنما مراده أنه ملك كثيرا من الأفراس .

ولكن مثل هذا قليل ، ومنه قول[1] امرئ القيس : [2]

١٦٧ ـ أَيَا رُبَّ يَوْمٍ قدْ لهوتُ ، ولَيْلَةٍ ... بآنسةٍ كأنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

---

(١) فى (جـ) : « قال » .

١٦٧ ـ (٢) البيت من الطويل .

والبيت من شواهد المقرب ٤٢ ، والمغنى ١٣٥ ، ٥٨٧ (١٣٤) والتصريح ٢ / ١٨ ، والهمع ٢ / ٢٦ ، والدرر ٢ / ١٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٩ .

اللغة :

« رب » : هنا : للتكثير ، ويريد : لهوت كثيرا . . . « لهوت » تمتعت « آنسة » من تؤنس ، من الإيناس ، ضد الإيحاش .

والمعنى :

كثيراً ما أمضيت يوما ، وليلة ألهو ، وأتمتع بمؤنسة ، جميلة القد ، حسنة القوام ، مهفهفة ، تشبه خط تمثال ؛ لاستقامتها ودقة قوامها ، . . . .

الإعراب :

« أيا » حرف نداء ، والمنادى : محذوف . . « رب » حرف تكثير وجر « يوم » مجرور لفظا « برب » ومحله الرفع على الابتداء ، « قد » حرف تحقيق « لهوت » فعل ، وفاعل ، والجملة : خبر المبتدأ ، ويريد : باليوم ما يناسب حاله : من جمال ، وإيناس « وليلة » عاطف ، ومعطوف على « يوم » ، =

فلم يرد التقليل ، وإنما أراد تكثير ذلك ، وتعظيمه .

وتختص « رُبَّ » بنعت معمولها ، ومضى الفعل العامل فيها ، وهو الواقع بعد صفة المجرور بها : ظاهرًا ، أو مضمرًا ، ولا يتقدم عليها ؛ لأنها من أدوات الصدر .

وأما « التَّاءُ » : فهى مختصة بالظاهر ، مثل « رُبَّ » لكنها لا تجر من الظواهر إلا اسم الله تعالى ، كقوله (عز وجل) : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ (1).

وجعل المصنف دخولها على لفظ « الرَّبِّ » كدخولها على اسم الله : حيث عطف أحدهما على الآخر ، وأطلق ، ولم يبين قلة دخولها على « الرَّبِّ » .

وهو من القلة ، بحيث (2). لا يلتفت إلى ما ورد منه .

وقد جاء « تَرَبِّ الكعْبَة » حكاه الأخفش .

وهذه التاء لاتأتى فى القسم إلا على وجه التعجب .

وأكثر النحويين : يراها بدلا من الواو ، كما أبدلت فى « تُرَاث » والأصل : « ورَاث » لأنه من « الورَاثَة » .

= « بآنسة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : لهوت « كأنها » كأن ، واسمها « خط تمثال » خبر كأن ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ربّ » : فقد جاءت للتكثير ؛ لأن المقام يناسبه ؛ لأن البيت مسوق للافتخار ، والتكثير يناسبه ، كما يقول ابن هشام فى المغنى ١٣٥ ، ويقول الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢ / ٨ ما يؤكد ذلك ، نقلا عن المغنى .

(1) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(2) فى (أ) : « حيث » .

وذهب بعضهم : إلى أنها ليست بدلا من الواو ، بل مستقلة بنفسها .

ورجحه الشيخ : أبو حيان .

وكذلك قالوا : فى واو القسم : إنها بدل من الياء .

واختار الشيخ : أبو حيان قول من قال باستقلالها ، وضعف قول من قال : إنها عاطفة ، وهو السُّهَيْلى [١].

ورده بدخول حرف العطف عليها ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٢].

وقال الشيخ : أبو حيان : لو كانت بدلا من الباء لاستويا فى الحركة .

فلما كانت الباء مكسورة ، والواو مفتوحة دل على أن كل واحدة مستقلة بنفسها : إذ البدل إنما يحرك بحركة المبدل منه [٣].

وغلط ابن عصفور فى نقله الإجماع : على أن الواو بدل من الياء فى القسم .

ولا يظهر فعل القسم مع الواو ، والتاء .

وزعم ابن كيسان : أنه قد ظهر مع الواو .

وليس بصحيح ؛ لأنه لا يشهد له شيء ، مسموع عن العرب .

---

(١) السُّهَيْلى : عبد الرحمن بن عبد الله .. السهيلى ، الخثعمى ، الأندلسى ، المالقى الحافظ ، كان عالما باللغة ، والعربية ، والقراءات ، بارعا فى ذلك ، نحويا ، متقدما ، صنف كثيرا ، ومن ذلك : شرح الجمل ، توفى سنة ٥٨١ هـ (البغية ٢ / ٨١ ، ٨٢) .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة الحجر .

(٣) علل الحريرى فى « ملحة الإعراب » كسر الباء ، لتكون « حركتها من جنس عملها » ص ١٤ .

قوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رُبَّهُ فَتَى »   نَزْرٌ ، كَذَا « كَهَا » وَنَحْوُهُ أَتَى

لما كان قد نص في البيت المتقدم[1] : على أن « رُبّ » لا تجر إلا الظاهر[2] ، ولا تدخل إلا على النكرات ، وكانت في بعض المواضع تدخل على المضمر ، فيوهم ذلك دخولها على المعرفة ، وينتقض[3] اختصاصها بجر المظهر احتاج أن ينبه على ذلك[4] ، فنص على أن ما روى من نحو : « رُبَّهُ فَتَى ، نَزْرٌ » أي : قليل .

وكلامه غير محرر ؛ لأنه كان ينبغي أن ينص على أنَّ الضمير الذى تدخل عليه « رُبَّ » نكرة ، لتسلم قاعدة دخولها على النكرة .

وهذا هو الذى نص الناس عليه .

وأما تنبيهه على قلة ذلك فلا يخلص ؛ إذ يقال : سلمنا أن دخولها على المضمر قليل ، ولكن يلزم منه دخولها على المعرفة في القليل .

فالمخلص هو : أن ينص على تنكير الضمير ، المجرور بها .

قال الشيخ : أبو حيان :

وغير المصنف من النحويين لم ينص على قلة دخول « رُبَّ » على الضمير .

قال : « ولم أرَ من يخصه بالشعر » .

---

(١) في (جـ) في البيتين المتقدمين » .

(٢) سقطت من (ب) الجملة : « لا تجر إلا الظاهر » .

(٣) في (جـ) : « ويتضمن » .

(٤) سقط من (جـ) : « احتاج أن ينبه على ذلك » .

ثم نبه المصنف على أن « كـاف الجر » قد تدخل على الضمير ، فأشار بقوله : « كهَا » إلى بيت العجاج [1] :

١٦٨ ـ خلَّى الذنابَات شمَالاً كَثَبَا وَأُمَّ أَوْعَــال كَهَــا ، أَوْ أَقْرَبَا

و « الذنابات ، وأم أوعال » : موضعان .

وقوله : « كَثَبًا » هو ـ بفتح الكاف ، والثاء ـ ، ومعناه : قريباً .

وجعل المصنف دخول الكاف على المضمر « كرُبَ » بقوله : « كَذَا » .

وليس بصحيح .

---

١٦٨ ـ (١) : الشاهد من الرجز :

والأول من شواهد ابن يعيش ٨ / ٤٤ ، والعيني ٣ / ٢٥٣ ، والتصريح ٢/ ٣ ، وديوانه ٧٤ والثاني من شواهد الكتاب ١ /٢٩٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، والخزانة ٤ / ٢٧٧ ، والشافية د٣٤٥ ، والتصريح ٢ / ٣ ، والأشموني ٢ / ٢٠٨، وملحقات ديوانه ٧٤ وكلاهما للشارح الأندلسي .

اللغة :

« خلى » أي : حمار الوحش ، الذى فر من الصياد « أم أوعال » هضبة معروفة« شمالا » : ناحية الشمال « كثبا » : قريبا .

والمعني :

هرب حمار الوحش بأنه حينما لمح الصياد ، جاعلا الذنابات في جانب ، وأم أوعال في جانب آخر مثل الذنابات في القرب ، أو أقرب . .

الإعراب :

« خلى الذنابات » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ، يعود على حمار الوحش ، ومفعول به « شمالا » ظرف مكان « كثبا » صفة لشمالا ، ونعت المنصوب منصوب ، « وأم أوعال » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه « كها » جار ، وها في محل جر ، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحذوف حال من أم أوعال « أو أقربا » عاطف ، ومعطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، وهذا الإعراب على رواية « أم أوعال » بنصب أم . . . .

والشاهد في البيت :

قوله : « كها » حيث جر بالكاف الضمير ، على قلة ، وشذوذ .

وانظر الأعلم ١ / ٢٩٢ بأسفل كتاب سيبويه .

إذ دخول كاف الجر على الضمير من القلة بحيث لايلتفت إليه .

وليس دخول «رُبَّ» على الضمير كذلك،وأيضاً فإن الضمير الذى تدخل عليه الكاف معرفة كسائر الضمائر ،والضمير الذى تدخل عليه « رُبَّ » نكرة .

فكلامه موهم للتسوية بينهما .

ومن دخول كاف الجر على الضمير قول الراجز [1].

١٦٩ ـ وَلاَ تَرَى بَعْلاً ، وَلاَ حَلاَئِلاَ   كَـهُ ، وَلاَكَهُـنَّ إلاَّ حَـاظِـلاَ

١٦٩ ـ (١) الراجز : هو رؤبة ، أو والده العجاج .

والأول من شواهد الكتاب ١ / ٣٩٢ ، والمقرب ٤١ ، والخزانة ٤ / ٢٧٤ ، والعينى ٣ / ٢٥٦ ، والتصريح ٢ / ٤ ، والهمع ٢ / ٣٠ ، والدرر ٢ / ٢٧ ، والأشموني ٢ / ٢٠٩ ، وديوانه ١٢٨ ، والشارح الأندلسى .

والثانى من شواهد الكتاب ١ / ٣٩٢ ، والمقرب ٤١ ، والعينى ٣ / ٢٥٦ والتصريح ٢ / ٤ ، والهمع ٢/ ٣٠ ، والدرر ٢ / ٢٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٩، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٢٨ .

اللغة :

« بعلا » زوجا « حلائل » زوجات « حاظلا » : مانعا . . .

والمعنى :

لا ترى زوجا ، ولا زوجات كمثل حمار الوحش ، وأتنه ، إلا مانعا لهن ، وحافظا . . .

الإعراب :

« لا » نافية « ترى » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بضمة مقدرة على آخره للتعذر ، وفاعله مستتر وجوبا، تقديره : أنت ، « بعلا» مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، « ولا » حرف عطف ، ولا : حرف مزيد لتأكيد النفى « حلائل » عطف على بعلا ، « كه » الكاف : حرف تشبيه ، وجر ، والهاء : فى محل جر ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » حرف عطف ، ولا لتأكيد النفى « كهن » جار ، ومجرور معطوف على الجار ، والمجرور السابق « إلاَّ » أداة حصر ، « حاظلا » حال من قوله : « بعلا » السابق لوصفه بالجار ، والمجرور والأظهر :أن تكون « ترى » بصرية ، تكتفي بمفعول واحد ،فإن كانت علمية فيكون قوله : « حاظلا » المفعول الثانى . .

والشاهد في البيت :

قوله : « كه ، ولا كهن » حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف .

والراجز يصف حمار وحش ، مع أتنه .

ومعنى « حاظلا » : مانعا .

وللتنبيه على مثل هذا البيت أشار المصنف بقوله : « ونَحْوُه أَتَى » ؛ لينبه على أن[1]. الوارد من ذلك ليس ببيت واحد .

قوله :

بعِّض ، وَبيِّنْ وابْتَدِئْ فِي الأَمْكنَهْ « بمِنْ » وَقَــدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزمِنَهْ

وَزِيـدَ فِي نَفْيٍ ، وشِبْهِـهِ ، فجـرّْ نكـرةً « كمَا لِبَاغٍ مِـــنْ مَفَرّْ »

هذان البيتان ذكر فيهما « لِمنْ » أربع أحوال :

الأولى : التبعيض ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا ﴾ [2].

الثانية : بيان الجنس ، كقوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [3].

الثالثة : الابتداء بها فى الأمكنة ، كـقوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصى ﴾ [4].

هذا مذهب البصريين .

ومذهب غيرهم : جواز الابتداء بها فى الأزمنة ، وقد أشار المصنف إلى مذهب غير البصريين بقوله :

... ... وقد تأتى لبدء الأزمنه

ومن مجيئها لبدء الأزمنة قوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [5].

---

(١) سقط من (أ) لفظ « أن » .

(٢) من الآية ٨ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحج .

(٤) من الآية الأولى من سورة الإسراء .

(٥) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

والبصريوم يجعلون هذا ، وأشباهه من مجاز الحذف ، ويقدرونه : من تأسيس أول يوم .

ومجيئها للابتداء في الزمان كثير .

الرابعة : زيادتها بعد نفى، أو شبه نفى، بشرط دخولها على اسم نكرة وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ ، وَشِبْهِهِ ، فَجرّ نكِرَةً ... ...

ومثل زيادتها فى النفى بقوله :

... ... « مَالِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ »

وشبه النفى : هو النهى ، والاستفهام .

فمثال زيادتها فى النهى : « لاَ تضرِبْ مِنْ أَحَدٍ » وفى الاستفهام قوله تعالى : ﴿ هلْ مِنْ خالقٍ غيرُ اللّه ﴾ [١].

وجوز الأخفش زيادتها فى الإيجاب ، ونقل من ذلك : « قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ » [٢].

وهو مؤول عند غيره [٣].

وقد جاءت « مِنْ للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٤]. وكقوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾[٥].

---

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) وسمع ـ أيضا ـ : « قد كان من حديث ... » ٢/ ٩ حاشية يس على التصريح .

(٣) انظر ٢/ ٩ حاشية يس على التصريح ...

(٤) من الآية ٣٢ من سورة المائدة .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

وكقول الفرزدق (١) :

١٧٠ ـ يُغْضِي حَيَاءً ، ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه فَـــلاَ يُكَلَّــــم إلاَّ حِينَ يَبْتَسِـــــمُ

قوله :

لِلانْتِها : « حَتَّى ، ولامٌ ، وَإلَى » وَ « مِــنْ ، وبَاءٌ » يُفْهِمَانِ بَـدَلاَ

نبـــهك على أنه للانـــتهـــاء من حروف الجـــر ثلاثة : « حَتَّى ، واللام ، وَإلَى » :

فمثال « حَتَّى » قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٢) .

ولا تجر إلا ما كان آخرا ، أو متصلا بالآخر :

---

١٧٠ ـ (١) : القائل : الفرزدق ، أو الحزين الكنانى ، والبيت من البسيط ، وهو من شواهد الحيوان ٣ / ١٣٣ ، والأغـانى ١٤ / ٧٥ ، والمؤتلف ٨٩ ، وابن يـعـيش ٢/ ٥٣ ، والمغنى ٣٢٠ (٢٤٩) والعينى ٢ / ٥١٣ ، ٣ / ٢٧٣ ، والتصريح ٢/ ٢٩٠ ، ٢ / ١٠ ، والأشمونى ٢ / ٦٦ ، ٢١٣ ، والشارح الأندلسى ، وليس فى ديوان الفرزدق .

اللغة :

« يغضى » : يغض بصره من الإغضاء : « مهابته » : توقيره ، وإجلاله .

المعنى :

يغض زين العابدين طرفه حياء ، ويغضى لأجل مهابته ، وتوقيره ، فلا يكلمه أحد إلا عند ابتسامته . . .

الإعراب :

« يغضى حياء » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره : هو ، ومفعول لأجله ، ويغضى من مهابته » حرف عطف ، وفعل مضارع مبنى للمجـهول ، ونائب فاعل مستتر تقديره هو ، يعود إلى مصدر مـقترن بأل العهدية ، وجار ، ومجزور ، ومضاف إليه « فَلاَ » الفاء : تفريعية ، ولا : نافية « يكلم » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر جوازا « إلا » استثنائية ، لا عمل لها « حين » متعلق بيكلم « يبتسم » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا . . . ، والجملة : فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

والشاهد في البيت :

قوله : « من مهابته » حيث جاءت « من » الجارة للتعليل .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر .

فمثال الآخر : « أَكَلْتُ السَمكةَ حَتَّى رَأْسِهَا » : فالرأس آخر السمكة .

ومثال المتصل بالآخر : « زرَعْتُ الأَرْضَ حَتَّى النَّهر » .

فالنهر ليس بآخر الأرض المزروعة ، ولكنه متصل بآخرها .

ومثال « إلَى » : « صُمْتُ إلَى اللَّيْلِ » .

وهى أمكن فى الانتهاء من « حَتَّى ، واللاَّم » .

ومثال اللام فى الانتهاء قوله تعالى : ﴿ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ (1).

وقوله تعالى : ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّت ﴾ (2).

وهى أقل الثلاثة فى الانتهاء .

ثم ذكر أن « مِنْ ، والبَاء » يفهمان البدل :

فمثال « مِنْ » فى البـدل قوله تعالى : ﴿ ولَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا منكُم مَّلائكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (3).

التقدير : فلو نشاء لجعلنا بدلكم ملائكة .

ومثال الباء في البدل قوله (ﷺ) : « وما يسرُّنى بهَا حُمُرُ النَّعَم » .

ومنه قوله الشاعر (4) :

١٧١ ـ فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قوماً إذَا رَكبُوا ... شَنُّـوا الإغـارَةَ فُرْسَانًا ، وَرُكْبَانَا

---

(1) من الآية ٢ من سورة الرعد ، ومن الآية ١٣ من سورة فاطر .

(2) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف .

(3) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف .

١٧١ ـ (2) : الشاعر : هو قريط بن أنيف ، من بنى العنبر ، والبيت من البسيط ، ومن مختارات أبى تمام فى ديوان حماسته ١٨/١ مع أبيات أخرى . . . =

التقدير : فليت لى بدلهم ، والبيت من أبيات الحماسة .

قوله :

وَاللاَّمُ لِلْمِلْكِ ، وَشِبْهِهِ ، وَفِي تَعْدِيَةٍ ـ أَيْضاً ، وَتَعْلِيلٍ قُفِي
وَزِيدَ ، وَالظرفيَّةَ استَبِنْ بِبَا وَفِى ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

قد تقدم أن اللام تكون للانتهاء .

وزاد ـ ها هنا ـ أنها تكون للملك ، كقولك : « المَالُ لِزَيْدٍ » أو لشبه الملك ، يريد به : الاختصاص ، كقولك : « الْبَابُ لِلدَّارِ » .

ثم ذكر أنها ـ أيضاً ـ تكون للتعدية ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن

= وهو من شواهد المغنى ١٠٤ (١٠٨) والعينى ٣/ ٧٢ ، ٢٧٧ ، والهمع ١/ ١٩٥ ، ٢/ ٢١ ، والدرر ١ / ١٦٧ ، ٢/ ١٤ ، والأشمونى ٢/ ٢٢٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شنوا : أراد : فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ، والإغارة :الهجوم على العدو، فرسانا : جمع فارس : راكب الفرس ، وركبانا : جمع راكب : أعم من الفارس ، أو من يركب الخيل . . .

والمعنى :

ليت لى بقومى قوما آخرين ، يستجيبون للصريخ ، ويخفون للنجدة ، ويشنون الإغارة على أفراسهم ، وجمالهم ، . . . .

الإعراب :

« فليت » ليت : حرف تمن ، ونصب « لى » متعلق بمحذوف خبر « ليت » « بهم » جار ، ومجرور . . . « قوما » اسم « ليت » مؤخر « إذا » ظرف ، ضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل ، وفاعل، والجملة : فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الإغارة » مفعول به ، « شنوا » فعل ، وفاعل ، والجملة : لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » والمفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا » حال من الواو فى « شنوا » ، « رُكْبَانا » عاطف ، ومعطوف على « فرسانا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « بِهِم » حيث دلت الباء على البدل .

لَدُنكَ وليًا ﴾ (١).

وقد ذكر أنها - أيضاً - تكون للتعليل ، كقولك : « جِئْتُكَ للإكرامِ » وكقول الشاعر (٢).

١٧٢ - وَإِنِّي لتَعْرُونِي لذِكراكِ هزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

ومعنى « قُفِي » : تبع .

وهو مبني لما لم يسم فاعله ، وأصله « قُفِيَ » - بتحريك الياء ، فسكنها للوقف .

---

(١) من الآية ٥ من سورة مريم .

١٧٢ - (٢) : الشاعر : هو أبو صخر الهذلي ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الإنصاف ٢٥٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧ ، وأمالي القالي ١/١٤٩ ، والأغاني ٢١/ ٩٧ ، والمقرب ٣٣ والشذور ٢٢٩ ، والعيني ٣ / ٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١ / ٥٥٢ ، والتصريح ١/ ٣٣٦ ، ٢/ ١١ ، والهمع ١ / ١٩٤ ، والدرر ١ / ١٦٦ ، والأشموني ٢ / ١٢٤ ، ٢١٥ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

تعروني : تنتابني، وتصيبني ، ذكراك : تذكرك، هزة : حركة، واضطراب . انتفض : تحرك، القطر : المطر

والمعنى :

عند تذكرك يصيبني اضطراب ، وأتحرك تحرك العصفور بلله المطر ليدفع القطر عن نفسه .

الإعراب :

« وإني » إن ، واسمها « لتعروني » اللام المزحلقة ، وفعل مضارع ، ونون الوقاية ، والياء: مفعول به « لذكراك » جار ، ومجرور ، متعلق بتعرو ، والكاف مضاف إلى ذكرى من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : لذكرى إياك « هزة » فاعل تعرو « كما » حرف جر ، وما المصدرية « انتفض العصفور » فعل وفاعل ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف ، صفة لهزة ، أي : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله القطر » فعل ، ومفعول به ، وفاعل ، والجملة : في محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « لذكراك » حيث إن اللام للتعليل .

ثم ذكر فى البيت الثانى أنهـا تكون زائدة ، وزيادتها ، إمَّا : لتقوية [(١)] العامل ، إذا ضعف بالتأخير ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [(٢)] .

أو يكون العامل فرعا ، كقوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [(٣)] .

وقوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [(٤)] .

« فمصـدقا ، وفعَّال » : فرعان للفعل ، والـفرع ليس له قوة الأصل ، فجاز تقويتهما باللام .

وقد تزاد لمجرد التأكيد ، كقول الشاعر [(٥)] .

١٧٣ ـ .... ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

---

(١) فى (أ) : « تقوية » . (٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٣١ من سورة فاطر . (٤) الآية ١٦ من سورة البروج .

١٧٣ ـ (٥) الشاعر : هو مسـلم بن معبد الوالبى ، ونسبه الشيـخ خالد لرجل من بنى أسد . انظر ٢/ ١٣٠ التصريح وهو من الوافر .

والبيت بتمامه :

فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم أبداً دواء

والبيت من شـواهد مـعانى الفـراء ١/ ٦٨ ، والمحـتسـب ٢ / ٢٥٦ ، والخصـائص ٢ / ٢٨٢ ، والإنصاف ٥٧١ وابن يعيش ٧ / ١٨ ، ٨ / ٩٣ ، ١٥/٩ ، والمقرب ٥١ ، والخزانة ١ / ٣٦٤ ، ٢ / ٣٥ ، ٤ / ٢٧٣ ، والعينى ٤ / ١٠٢ ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والهمع ٢ / ٧٨ ، ١٢٥ ، ١٥٨ ، والدرر ٢ / ٩٥ ، ١٦١ ، ٢٢١ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يلفى : يوجد . . .

والمعنى :

والله لا أجد دواء لعلتى ، ولا طبا لما بى ، ولا أدوية لما بهم ، فقد امتـلأنا جميعا حنقا ، وغيظا ، وموجدة . . .

الإعراب :

« ولا » الواو : حرف عطف ، ولا : زائـدة لتأكيـد النفى ، « للما » اللام الأولى : حـرف جر ، مبنى على الكسر ،لا محل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للأولى، وما : اسم موصول فى=

ثم ذكر أن الظرفية تستبان بالباء ، وفى :

فأما الباء للظرفية ، فكقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ ﴾ (1) .

وقصر الباء ـ فى البيت ـ للضرورة .

وأما « فى » فالظرفية فيها هى الكثيرة الشائعة ، كقولك : « جَلَسْتُ فى الْمَكَانِ » .

ثم نبه على أن الباء ، وفي قد يجيئان للسببية ، وإلى هذا أشار بقوله : « يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا » .

فمثال الباء للسببية قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ (2) .

ومثال « فى » للسببية :« جئتك فى شَفَاعَةٍ » أى : فى سبب شفاعة .

قوله :

بِالْبَا اسْتَعِنْ ، وعَدِّ عوِّضْ ، أَلْصِق   وَمِثْلَ مَعْ ، وَمِــنْ ، وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

قد تقدم للباء ثلاثة معان :

البدل ، والظرفية ، والسببية .

= محل جر باللام الأولى « بهم » متعلق بمحذوف ، صلة « ما » الموصولة « أبدًا » ظرف زمان منصوب بيلفى « دواء » نائب فاعل « يلفى » مرفوع بالضمة الظاهرة ،ويروى فى موضع « يلفى » : « يلقى » .

والشاهد في البيت :

قوله : « للما » حيث زيدت اللام لمجرد التوكيد .

(1) الآية ١٣٧ ومن الآية ١٣٨ من سورة الصافات .

(2) من الآية ١٦٠ من سورة النساء .

وتمم فى هذا البيت معانيها ، فقال : « بالْبَا استَعِنْ » وقصر الباء للضرورة .

والباء للاستعانة ، كقولك : « كتبتُ بالْقَلَمِ » .

ثم قال : « وَعَدِّ » يريد : أن الباء تكون للتعدية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شاء اللَّهُ لذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [1] : فالباء للتعدية ، ولاتجمع مع همزة التعدية ؛ لأنهما بمعنى واحد .

ولهذا : تأولوا قوله تعالى : ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [2] : على قراءة من ضم التاء ، حتى تخلصوا من الجمع بين الهمزة ، والباء .

فمن ذلك : أنهم جعلوا : « أَنْبَتَ » بمعنى « نَبَتَ » فلا تكون الهمزة للتعدية .

ومن فرق بين الهمزة ، والباء فى المعنى فمذهبه [3] غير صحيح ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ لذَهَبَ بسَمْعِهِم ﴾ يرد عليه ما قال : من أنك إذا قلت : « قمتُ بزيدٍ » كنت قد شاركته فى القيام ، بخلاف « أقمتُ زيدا » .

وهذا : لا يمكن فى الآية ؛ لأن الذهاب من الله تعالى لا يصح وإنما هذا تخليط لباء التعدية بباء المصاحبة .

والتحقيق : أنك إذا أردت المشاركة للمجرور بالباء فى الفعل كانت للمصاحبة ، وإذا كانت للتعدية لم تكن [4]. مشاركا له .

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون .
(٣) في (أ) : « فمذهب » .
(٤) فى (جـ) : « لم يكن » .

ثم قال المصنف : « عوِّضْ » يريد : أن الباء تكون للتعويض .

وهذا تكرار وقع منه سهوا ؛ لأنه قدم أنها للبدل .

وعلى التكرار ـ أيضاً ـ حمله الشيخ : أبو حيان [1].

ثم قال : « أَلْصِقِ » يريد : أن الباء تكون للإلصاق .

ولا يلزم في الإلصاق المباشرة ، بل تقول : « مَرَرْتُ بالكوفةِ » فتكون الباء للإلصاق ، سواء : مررت لاصقا بها ، أو قربها .

ثم قال :« ومثلَ مَعَ » يريد :وتكون الباء مثل « مَعْ » يعني للمصاحبة .

ويطلق على هذا بعض النحويين الحال [2] ، والمعنى واحد ، وإن اختلفت العبارة ، كقولك : « بِعْتُهُ الْفَرَسَ بسَرْجِهَا ، والدَّارَ بأَثَاثِها » .

ثم قال : « ومِنْ» يعني : ومثل « مِنْ» يريد : أن الباء تكون للتبعيض مثل « مِنْ » كقول الشاعر [3].

١٧٤ ـ فَلَثَمتُ فَاهَا آخذًا بِقُرونِهَا ....

---

(١) انظر الفرق بين التعويض ، والبدل ١/ ٢٤١ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، وانظر ٢/ ٢١ همع الهوامع . .

(٢) فى (أ) : « للحال » .

١٧٤ ـ (٣) الشاعر : هو جميل بن معمر العذرى أو عمر بن أبى ربيعة ، أو عبيد بن أوس ، والبيت من الكامل والبيت من شواهد المغنى ١٠٥ (١١) والعينى ٣/ ٢٧٩ ، والهمع ٢/ ٢١ ، والدرر ٢ / ١٤ ، والأغانى ١ / ٧٥ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٤٢ .

وتمام البيت :

... . شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

اللغة :

لثمت : قبلت ، بقرونها : بخصل شعرها ، النزيف : من انقطع شرابه ، برد : بارد ، الحشرج : « حسى يكون فيه حصا » قاموس (الحشرج) . =

وكقول الآخر [١] .

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ، ثُمَّ ترفَّعَتْ ....

وقد تقدم البيت فى الجر « بمَتّى » : فالباء فى البيتين للتبعيض ؛ لأنه لم يأخذ بجميع قرونها ، ولا ترفعن بجميع ماء البحر .

ذكر البيتين الفارسى .

ثم قال المصنف : « وعَنْ » يعنى : وتكون البـاء ـ أيضاً ـ مثل « عَنْ » كقوله تعالى : ﴿ ويومَ تَشقَّقُ السَّماءُ بالْغَمَامِ ﴾ [٢] أى : عن الغمام ، وكقوله تعالى : ﴿ سأَلَ سَائِلٌ بعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [٣] . أى : عن عذاب واقع .

وقوله :« انطق » فعل أمر ،يتعلق به قوله :« ومثل » وقوله : « بها » .

فالتقدير : وانطق بها مثل « مِنْ ، ومَعْ ، وعَنْ » .

= **والمعنى :**

لثمت فم المحبوبة آخذا بخصل شعرها ، وارتويت من ريقها البارد العذب ، كشرب من انقطع ماؤه ببعض ماء الحشرج .

الإعراب :

« لثمت » فعل ، وفاعـل « فاها » مفعـول به ، ومضاف إلـيه « آخـذا » حال من الضمير فى « لثمت » « بقرونها » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه . . . والجار ، والمجرور متعلق بقوله : آخذا .

والشاهد في البيت :

قوله : « بقرونها » حيث جاءت الباء للتبعيض .

وجاء استشهـاد ابن هشام في المغنى ، والسيوطى فى الهمع بالباء التى للتـبعيض فى الشطر الثانى ، وهو : « شرب النزيف ببرد ماء الحشرج » فالاستشهاد بقوله: « ببرد » انظر ١٠٥ المغنى ، ٢١/٢ الهمع .

(١) القائل : هو أبو ذؤيب الهذلى ، وقد تقدم الكلام عن البيت وهو الشاهد (١٦٥) .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

(٣) الآية الأولى من سورة المعارج .

قوله :

عَلَى للاسْتِعْلاَ ، ومعنَى « فى ، وَعَنْ » بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ
وقد تَجِى مَوْضِعَ « بَعْدِ ، وعَلَى » كما « عَلَى » مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُعِلاَ

ذكر « لِعَلَى » ثلاثة معان :

فالأول : الاستعلاء .

وهو إما : حسا ، كقولك : « رَكِبْتُ عَلَى الفَرَسِ » أو معنى كقولك : « تكبَّر زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو » .

المعنى الثانى : أن تكون بمعنى « فى » الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾[1] . أى : فى ملك سليمان .

المعنى الثالث : أن تكون بمعنى « عَنْ » كقول الشاعر [2] :

١٧٥ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

---

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

١٧٥ ـ (٢) الشاعر : هو القحيف العقيلى يمدح حكيم بن المسيب القشيرى .

والبيت من الوافر .

وهو من شواهد نوادر أبى زيد ١٧٦ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠ ، والخصائص ٢/ ٣١١ ، ٣٨٩ ، والمحتسب ١ / ٥٢ ، ٣٤٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٦٩ ، والإنصاف ٦٣٠ ، وابن يعيش ١/ ١٢٠ ، والخزانة ٤ / ٢٤٧ ، والمغنى ١٤٣ ، ٦٦٧ ، والعينى ٣/ ٢٨٢ والتصريح ٢ / ١٤ ، والهمع ٢ / ٢٨ ، والدرر ٢ / ٢٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٢٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قشير : بالتصغير ، هو : قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

والمعني :

إذا رضيت عنى هذه الفئة من الناس قرت عينى ، وسعدت برضاها والله ، ـ وهذا على رواية (لعمر الله) بخلاف رواية (لعمر أبيك). =

يريد : إذارضيت عنى .

وقد أشار إلى المعانى الثلاثة بقوله :

عَلَى لِلاسْتِعْلاَ ، وَمَعْنَى « في ، وَعَنْ » ....

ثم شرع يتكلم في معنى « عَنْ » فقال :

... ... « بعَنْ » تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ

فقـوله : « وعـــن » ـ فى آخـر النصـف الأول هو من تمام الكلام في « عَلَى » .

يعنى : وتكون « عَلَى » مثل « عَنْ » .

وقوله : « بعـن » [1] ـ فى أول النصـف الثانى فى ابتداء كلام فى حكم « عَنْ » .

فبين لك أن « عَنْ » عنى بها التجـاوز من « فَطن » ، ومعنى عنى قصد ومعنى « فطن » من هو ذو فطنة [2] .

= **الإعراب :**

« إذا » ظرف لما يستـقبل من الزمان ، ضمـن معنى الشرط « رضيت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « عليّ » جار ومجرور مـتعلق برضى « بنو قشير » فاعل ، ومضاف إليـه، والجملة: فى محل جر بإضافـة « إذا » إليـها « لعـمر الله » اللام : للابتداء ، عـمر : مبـتدأ ، وخـبره محـذوف وجوبا والتقدير : لعمر الله قسمى ، عمر : مضـاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه « أعجبنى رضاها » فعل ماض ، ونون وقاية ، ومفعول ، وفاعل ، ومضاف إليه ، وجملة : أعجبنى رضاها : لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « رضيت على » حيث جاءت « على » بمعنى « عن » .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ)من قوله : « ثم شرع يتكلم .. إلى قوله .... بعن » .

(٢) فى (ب) : « ذا فطنة » .

« فمن » فاعل « بعـنى » و « تجاوزاً » مفعـول به ، و « بـعن » يتعلق « بعنى » .

فمثل « عَنْ » للتجاوز : « رَمَيْتُ عَن القوْسِ » .

ثم نبهك فى البيت الثانى : على أن « عَنْ » قـد تجىء موضع « بَعْد » وموضع « عَلَى » كما أن « على » قد جعلت موضع « عَنْ » .

فمثـال « عَنْ » الواقعـة موقع « بعد » قـوله تعالى : ﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ** ﴾ (١). أى طبقا بعد طبق .

ومثال الواقعة موضع « عَلَى » قول الشاعر (٢).

---

(١) الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٢) الشاعر : هو ذو الإصبع ، حرثان بن الحارث بن محرث العدوانى والبيت من البسيط .

١٧٦ ـ والبيت من شواهد مـجالس العلماء للزجاجى ٧١ ، والخصـائص ٢/ ٢٨٨، وابن الشجرى ٢/ ١٣ ، ٢٦٩ ، والإنصـاف ٣٩٤ ، وابن يعيـش ٨/ ٥٣ ، ٩ / ١٠٤ ، والمقرب ٤٢ ، والخـزانة ٣/ ٢٢٢ ، ٤ / ٢٤٣ ، والمغنى ١٤٧ (١٤٧) والعينى ٣/ ٢٨٦ ، والتصريح ٢/ ١٥ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٣ والمفضليات ١٦٠ ، ١٦٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أفضلت : زدت ، . . .

والمعنى :

لله ابن عمك ، المساوى لك فى الحسب ، والمشابه فى رفـعة الأصل ، فما من مزية زائدة له ، ولا هو يملك أمر نفسى ، فيسوسنى ، ويقهرنى ، ويذلنى .

الإعراب :

« لاه » الأصل : لله ، جار ، ومجرور ، خبر مقدم ، وقد حذف لام الجر ، وأبقى عمله شذوذا ، ثم حذفت أداة التـعريف « ابن » مبـتدأ مؤخر ، وهو مـضاف ، و « عم » مضـاف إليه ، « عم » مضاف ، والكاف مضاف إليـه « لا » نافية « أفضلت » فعل ، وفاعل « فى حب » متعلق بأفضلت « ولا » الواو : عاطفة ، ولا : زائدة لـتأكيد النفى « أنت » مبـتدأ « ديَّانى» خبر المبـتدأ ، والياء : مضاف إليـه ، من إضافة الوصف إلى مفعـول « فتَخزونى » الفاء : عاطفـة » و « تخزونى » فعل مضارع،وفاعله مستتر وجوبا ، ونون الوقاية ، ومفعول به والجملة : معطوفة بالواو على ماقبلها.=

١٧٦ - لاهِ ابنُ عمِّكَ : لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنِّـي ، ولاَ أنتَ ديَّانِـي ، فتَخْزُونِـي

التقدير : لا أفضلت في حسب عليَّ .

و « تخزوني » - بخاء معجمة ، والزاى - ، وهو من خزاه ، أى : ساسه ، وقهره .

فمعنى « ولا أنت ديَّاني ، فتخزوني » : ولا أنت مالك أمرى ، فتسوسني ، وتقهرني .

ومعنى « لاهِ ابنُ عمِّك » : لله ابن عمك !

وأما مجيء « على » بمعنى « عَنْ » فقد تقدم .

قوله :

شَبِّه بكَافٍ ، وَبِهَا التعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وزَائِداً لتوكيدٍ وَرَدْ
وَاسْتُعْمِلَ اسمًا ، وكذا « عَنْ ، وعَلَى » مِنْ أَجْلِ ذا عليْهِمَا « مِنْ » دَخَلاَ

نبهك في هذين البيتين على أن الكاف تكون للتشبيه ، وللتعليل ، وتزاد للتأكيد ، وتكون اسما ، وحرفا .

وكذلك « عَنْ ، وَعَلَى » قد يكونان اسمين ، ولأجل ذلك يجران « بِمنْ » .

فمثال الكاف للتشبيه قولك : « زَيْدٌ كَالأَسَدِ » وإلى كونها للتشبيه أشار بقوله : « شَبِّهْ بِكَافٍ » .

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « عني » حيث استعمل « عن » بمعنى « على » ولعل السر في ذلك أن « أفضل » بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى « بعلى » .

والتشبيه فيها المعنى الكثير الشائع .

ثم نبه على كونها قد تأتى للتعليل بقوله :

... وَبِهَا التَّعليُل قَد يُعْنَى ...

أى : قد يقصد .

ومنه قوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [1]. أى : فاذكروه لأجل هدايته لكم .

وحكى سيبويه « كما أنه لا يعلم تجاوز الله عنه » .

والتعليل بها كثير .

ثم نبه على أنها تزاد للتأكيد بقوله :

.... وزائدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [2].

---

(١) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

وفى (ب ، جـ) : « فاذكروه » .

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى .

والكاف زائدة زيادة نحوية ، ولو لم تكن زائدة للزم المحـال ، وهو إثبات المثل له (تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً) . . .

وزيدت الكاف فى الآية الكريمة لتوكيد نفى المثل ؛ لأنه زيادتها كـإعادة الجملة . . وجمع ما يقال فى ذلك إنما هو للمبالغة فى التنزيه .

انظر حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٤ .

ومنه قول الراجز [1] .

١٧٧ - وَصَاليَاتِ كَكمَا يُؤْثَفِين

ثم نبه على أنها قد تجيء اسما بقوله : « واستُعْمِلَ اسْمًا »

فمن ذلك قول امرئ القيس [2] .

١٧٨ - وَرُحْنَا بكابْنِ الْماءِ ينفضُ رأُسَه   متَـى مَا تَرقَّ الْعَيـن فِيـه تَسفَلِ

---

١٧٧ - (١) الراجز : هو خطام المجاشعي .

والبيت من شواهد الكتاب ١/١٣ ، ٢٠٣ ، ٢/١٣١ ، والمقتضب ٢/٩٧ ، ٤/ ١٤٠ ، ٣٥٠ ، ومجالس ثعلب ٤٨ ، وجمل الزجاجي ٧٢ ، والخصائص ٢/٣٦٨ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، ٢/ ١٨٤ ، ٣ / ٧٢ ، والمحتسب ١ / ٨٦ ، وابن يعيش ٨ / ٤٢ ، والخزانة ١/٣٦٧ ، ٢ / ٣٥٣ ، ٤ / ٢٧٣ ، والمغنى ١٨١ (١٧٢) والعينى ٤ / ٥٩٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

صاليات : وهى الأثافى ؛ لأنها صليت النار ، يؤثفين : ينصبن للقدر .

والمعنى :

يقول الراجز ، وقد شاهد بقايا ديار ، خلت من أهلها : الآثار لم تتغير : فالحجارة التى توضع للقدر مايزال عليها سوادها ، كما كانت وهي أثافى مستعملة .

الإعراب :

« وصاليات » الواو : حرف عطف ، و « صاليات» عطف على قوله : « غير خطام ، ورماد . . » والمعطوف على المجرور مجرور ، والموصوف محذوف ، والتقدير : وأثافى صاليات « ككما » الكاف الأولى : حرف تشبيه ، وجر ، والثانية اسم بمعنى مثل ، لدخول حرف الجر عليها أو زائدة للتوكيد ، وما : مصدرية ، والتقدير : كإثفائها « يؤثفين » فعل ، وفاعل .

والشاهد في البيت :

قوله : « ككما » فالكاف زائدة للتوكيد ، ويرى الأعلم أن الكاف الثانية اسم بمعنى مثل ، لدخول الكاف الأولى عليها ١ / ١٣ بأسفل كتاب سيبويه . والبغدادى يذهب إلى الكاف الثانية مؤكدة للأولى ١ / ٣٦٧ الخزانة .

١٧٨ - (١) البيت لامرئ القيس ، وهو من الطويل .

وفى رواية للبيت :

ورحنا بكابن الماء يُجنَب وسْطَنَا   تصوبُ فيه العينُ طوراً ، وترْتقى   =

ومنه قوله ـ أيضاً ـ (١) .

١٧٩ ـ وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيـــفٍ ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

= والمؤدى واحد ، وهو : وصف جواده بالسرعة الخاطفة ، والجري السريع وعلى الرواية الثانية فالبيت من شواهد أمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٢٩ ، ٨٢٦ ، وديوانه ١٧٦ ، والمكودى ٩٨ .

ولعل الشارح الأندلسى سجل البيت من ذاكرته ، لا من ديوان الشاعر ، وجاء التوافق فى المعنى . .

اللغة :

رحنا : من الرواح ، ضد الغدو : العودة ، والرجوع ، ابن الماء : طائر يقال له : الغرنيق ، شبه الفرس به فى سرعته ، وسهولة جريه . .

والمعنى :

أنه أخبرنا بأنه عاد ، ورجع على فرس ، سريع الجرى ، خفيف العدو جميل المنظر ، فهو يشبه طائر الماء : الغرنيق وإنك لتصعد النظر فيه ، وتصوبه إعجابا به انظر الخزانة ٤/ ٢٦٢ ، وحاشية الملوى على شرح المكودى ٩٨ .

الإعراب :

ويهمنا موطن الاستشهاد : « رحنا » فعل ، وفاعل « بكابن » الباء : حرف جر ، والكاف : اسم بمعنى مثل ، مبنى على الفتح فى محل جر بالباء ، الكاف : مضاف ، و « ابن » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ابن: مضاف ، و « الماء» مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « ينفض رأسه » فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازا ، ومفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : في محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « بكابن الماء » حيث دخلت باء الجر على الكاف الاسمية ، التى بمعنى مثل .

١٧٩ ـ (١) : البيت لامرئ القيس ، ويعد من حكمه .

وقد استشهد به الشارح الأندلسى .

اللغة :

مغلّب : هو من غلب مراراً .

والمعني :

إنه لا يفخر عليك إلا الضعيف ، الذى لا مفخرة له ، ولا يغلبك إلا من غلب مرار . . .

الإعراب :

« وإنك » الواو : على حسب ما قبلها ، وإن واسمها « لم يفخر »لم حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، ويفخر فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « عليك » جار ومجرور متعلق بيفخر =

فالكاف فى البيت الأول مجرورة بالباء، وفى الثانى فاعل، « لم يفخر » .

وإذا كانت الكاف اسما كسائر الأسماء ، فتجيءُ ، مرفوعة ، ومجرورة ـ كما مثلنا ـ ومنصوبة كقولك : « لم أر كزيدٍ » فالكاف مفعول .

ثم نبه على أن « عَنْ ، وعَلَى » قد يكونان اسمين بقوله : « وكَذَا عَنْ ، وعلى » .

ثم نبه على أنه من أجل اسميتهما دخلت عليهما « مِنْ » .

فمثال دخول « مِنْ » على « عن » قول القطامى [1] :

١٨٠ـ فقلتُ للركبِ لما أنْ علاَ بهم ... مــنْ عَنْ يمينِ الحُبيَّا نظـــرةٌ قَبَلُ

= « كفاخر » الكاف فاعل ، بمعنى مثل ، وفاخر مضاف إليه « ضعيف » صفة لفاخر « ولم » الواو : حرف عطف ، ولم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يغلبك » فعل مضارع مجزوم بلم ، والكاف مفعول به «مثل » فاعل « مُغَلب » مضاف إلى مثل .

والشاهد في البيت :

قوله : « كفاخر » فقد جاء الكاف اسما ،وهى فاعل،والذى سهل ذلك « مثل » فى الشطر الثانى .

١٨٠ ـ (١) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة مدح بها القطامى عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان .

وهو من شواهد الجمل للزجاجى ٨٣ ، وابن يعيش ٨/٤١ ، والمقرب ٤١ ، والعينى ٣ / ٢٩٧ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (حبا ١٧٧) وديوانه ٥ .

اللغة :

الركب : أصحاب الإبل فى السفر . . . وهم العشرة، فما فوقها ، علا : ارتفع ، الحبيا : اسم موضع بالشام . أى : علت لهم الحُبيا . . قبل : نظرة لم يتقدمها نظر .

والمعني :

قلت للركب حينما علا لهم ، وارتفع السير إلى الحبيا نظرة لم يتقدمها نظر . .

الإعراب :

« فقلت » فعل ، وفاعل « للركب » متعلق بقلت « لما » حينية ظرف « أن » مصدرية ، والتقدير : وقت علو . . « علا» فعل ماض « بهم» جار ، ومجرور « من » حرف جر « عن » اسم مجرور بمن « الحبيا » مضاف إليه . « نظرة » فاعل « قبل » نعت لنظرة .

والشاهد في البيت :

قوله : « مِنْ عَنْ » حيث دخلت « من » على « عن » ودل ذلك على اسميتها .

والحُبَيَّا : موضع ـ بحاء مهملة ، مضمومة ، وباء موحدة من أسفل مفتوحة ، ثم ياء مثناة من أسفل ، وبعدها ألف ساكنة [1].

ومثال « عَلَى » إذا دخلت عليها « منْ » قول الشاعر [2] :

١٨١ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْه بَعْدَمَا تَم ظمْؤُها تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزيزاء مجهَلِ

---

(١) يرى سيبويه أن الكاف الاسمية خاصة بالشعر ، وذلك حيث يقول : « ولا يكون اسما إلا فى الشعر .. » (١ / ٢٠٣ ، ٢٠٣) .

ويقول ابن هشام فى التوضيح : « والأصح : أن اسميتها مخصوصة بالشعر » (٢ / ١٨ التوضيح) .

والسيوطى يتابع سيبويه ، ومن تبعه ، ويقول : « وذلك فى الشعر كثير جدا ، ولم يرد فى النثر ، فاختص به ... » وسجل رأى الأخفش المخالف ، ومذهب أبى حيان ، وابن مضاء . (انظر ٢ / ٣١ الهمع) .

١٨١ ـ (٢) : الشاعر : هو مزاحم العقيلى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣١٠ ، والنوادر ١٦٣ ، والمقتضب ٣/ ٥٣ ، والكامل ٤٨٨ ، والجمل ٧٣ ، وابن يعيش ٨ / ٣٧ ، ٣٨ ، والمقرب ٤٢ ، والخزانة ٤ / ٢٥٣ ، والمغنى ١٤٦ ، ٥٣٢ (١٤٥) والعينى ٣ / ٣٠١ ، والتصريح ٢ / ١٩ ، والهمع ٢ / ٣٦ ، والدرر ٢ / ٣٦ ، والأشمونى ٢ / ٢٢٦ ، والشارح الأندلسى واللسان (علا) ٣٢١ .

اللغة :

غدت : من غدا يغدو غدوا : نقيض الرواح ، وأراد أن القطاة أقامت مع فرخها حتى احتاجت إلى ورد الماء ، وعطشت ، فطارت لطلب الماء ، عند تمام ظمئها .. ظمؤها : مدة صبرها على الماء ، تصل : تصوت أحشاؤها من العطش ، قيض : قشر البيض الأعلى ، بزيزاء : ما ارتفع من الأرض ، مجهل : ليس له أعلام يهتدى بها .

والمعنى :

انصرفت القطاة من فوق فراخها ، بعدما انتهى صبرها عن الماء وأحشاؤها تصوت عطشا . وطارت عن مكانها المرتفع ، الذى يخلو من أعلام يهتدى بها .

الإعراب :

« غدت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، واسم « غدت » مستتر جوازا تقديره هى ، **يعود إلى القطاة** « من » حرف جر « عليه » « على » : اسم بمعنى فوق ، أو عند ، **مبنى على السكون فى محل جر بمن** ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا ، بمعنى « صار » على : مضاف ، **وضمير الغائب** مضاف إليه « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت . . « ما » حرف مصدرى ، **مبنى على السكون** ، =

قوله :

وَمُذْ ، ومنْـذُ : اسْمَان حَيْـــثُ رَفَعَا أَو أُولَيَا الفعـــلَ « كجئتُ مُذْ دَعَا »
وإن يَجُـــرَّا فى مُضِـــيٍّ ، فكمِــــنْ هُمَا ، وفى الحُضُورِ مَعْنَى « فى » اسْتَبِنْ

نبـهك فى هـذين البـيـتين على أن « مـذ ، ومنذُ » يـكونان اسـمين ، ويكونان حرفـين ، وقد تقدم أنهـما لا يجران إلا الزمـان ، فذكـر أن موضع مجيئهـما اسما هو : حيث ارتفع ما بعدها من الزمـان ، كقولك : « ما رأيتُه مُذْ يَوْمَانِ » .

وإلى هذا أشار بقوله : « حيثُ رَفَعَا » .

ثم ذكر أنهما ـ أيضاً ـ يكونان اسمين إذا وليهما الفعل ،

وقد ذكـرهما سيبـويه فى الظروف التى لا تضاف إلى الأفعـال ، ومثل ذلك بقوله : « ما رأيتُه مذ كانَ عِنْدِى ، ومذ جاءَنى » .

وقد أشار المصنف إلى هذا الحكم بقوله : « أوْ أوليَا الْفِعْلَ » ومثل ذلك بقوله : « جئتُ مُذْ دَعَا » .

= لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض « ظمؤها » فـاعل ، ومضاف إليه ، وما المصدرية ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بإضافة « بعـد » إليه ، والتقدير : بعد تمام ظمئها « تصلُ » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وفـاعله مستتر جوزا ، والجملة : فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو : حـرف عطف ، وعن : حرف جر « قيض » مـجرور بعن، والجار ، والمجرور معطوف على قوله : « من عليه » ، « بزيزاء » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » صفة لزيزاء .

والشاهد في البيت :

قوله : « من عليه » فـقد جاءت « على » اسـما ، لدخول حرف الجـر عليها ، ومـعناها فوق عند الأصمعى ، وعند عند أبى عبيدة ، وجماعة . . .

ومن ذلك قول الشاعر (1) .

١٨٢ ـ ما زالَ مذْ عَقَدتْ يداهُ إزارَهُ   فَسَمــا ، فأدركَ خَمْســةَ الأَشْبار

يُدْنِى كتائِــبَ مِـــنْ كَتَائبَ تَلْتقِى   فى ظِــلِّ مُعتَرَكِ العَجَـــاجِ مُثَارِ

« فمذ » فى البيت اسم ؛ لوقوع الفعل بعدها .

و « الخمسة الأشبار » قيل : هى السيف (2) .

---

١٨٢ ـ (1) القائل : هو الفرزدق ، يرثى يزيد بن المهلب ، والبيتان من الكامل . والأول : من شواهد المقتضب ٢ / ١٧٦ ، والجمل ١٤٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢١ ، ٦/ ٣٣ ، والمغنى ٣٣٦ (٢٥٦) والعينى ٣/ ٣٢١ ، والتصريح٢/ ٢١ ، والهمع ١ / ٢١٦ ، ٢/ ١٥٠ ، والدرر ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٢٠٦ ، الأشمونى ١ / ١٨٧ ، ٢ / ٢٢٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

إزاره: مئزره ، الذى يؤتزر به ، سما : ارتفع ، يدنى : يقرب ، العجاج : الغبار ، والمراد بقوله: خمسة الأشبار : أنه أيفع ، ولحق حد الصبا ، انظر العينى ٣ / ٣٢١ .

المعنى :

مازال من صغره حتى كبر ، وارتفعت قامته رجل جد ، وحرب ،يقرب الكتائب ، ويضرم نار الحرب ، فى ظل غبارها المثار . .

الإعراب :

« ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص . . . ، واسمه مستتر « مذ » ظرف زمان ، متعلق بزال « عقدت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « يداه » فاعل ،ومضاف إليه « إزاره » مفعول به ،ومضاف إليه والجملة : فى محل جر بإضافة مذ إليها « فسما » الفاء : حرف عطف وسما : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا « فأدرك » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا « خمسة الأشبار » مفعول به ، ومضاف إليه « يدنى كتائب » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، ومفعول به « من كتائب » متعلق : يدنى والجملة ، خبر مازال « تلتقى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوزا ، والجملة : صفة « فى ظل » متعلق بتلتقى ، ظل : مضاف ، ومعترك مضاف إليه ، معترك : مضاف ، و « العجاج » مضاف إليه « مثار » صفة لعجاج بزيادة « أل » فيه .

والشاهد في قوله :

« مذ عقدت » حيث أضيف فيه « مذ » إلى الجملة الفعلية ، وذلك دليل الاسمية .

(2) على بعض الآراء ، وانظر ٣ / ٣٢٢ شواهد العينى .

وقد تقع بعدها الجملة الاسمية كقول الشاعر (١) :

١٨٣ ـ وَمَا زِلْتُ محمولاً علَيَّ ضغينة ومُطّلَعِ الأضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ

وإذا كانت « مُذْ ، ومُنْذُ » اسمين قدرا بأول ، إن كان الزمان ماضيا ، كقولك :« ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة » أو بمدة إن كان الزمان حاضرا ، كقولك : « ما رأيتُه مذْ شهرُنا » ـ برفع يوم الجمعة ، وبرفع شهرنا ، وتعرب على هذا مبتدأ ، والزمان بعدها خبره .

ومنهم من أعربها ظرفا في موضع الخبر ، وما بعدها مبتدأ ، فيقدرها « ببين » فيكون التقدير : بيني ، وبين رؤيته شهرنا .

ثم نبهك في البيت التالي على حرفيتها ، إذا جرا ما بعدهما من الزمان وأنهما مقدران « بمن» إن كان الزمان ماضيا،و « بفي» إن كان الزمان حاضراً .

وإلى تقديرهما « بمن » مع الماضي أشار بقوله :

---

١٨٣ ـ (١) الشاعر : هو الكميت بن معروف ، أو رجل من سلول ، والبيت من الطويل .
والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٣٩ ، والعيني ٣ / ٣٢٤ والشارح الأندلسي .

اللغة :

الضغينة : الضغن ، يافع : اليافع : الذى ناهز الحلم ، من اليفاع ، وهو المرتفع من الأرض ، والفعل أيفع ، وهو نادر الأعلم١ / ٢٣٩ بأسفل الكتاب .

والمعنى :

لم أزل محسداً ، يضطغن عليَّ ، ومضطلعا للأضغان على العدو ، مطالبا له ، من بدايتي . الأعلم ١ / ٢٣٩ .

الإعراب :

« ما » نافية «زلت » زال واسمه ، والخبر جملة « محمولا . . » « على » جار ، ومجرور « ضغينة » نائب فاعل لقوله محمولا « ومضطلع الأضغان » الواو عاطفة ومعطوف على محمولا ، ومضاف إلى مضطلع « مذ » ظرف مضاف « أنا يافع » مبتدأ وخبر ، مضاف إلى الظرف .

والشاهد في البيت :

« مذ أنا يافع » حيث أضيف الظرف « مذ » إلى الجملة الاسمية ، ودل ذلك على اسمية مذ .

وإنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكمنْ هُمَا ... ...

وإلى أنهما مع الحاضر بمعنى « فى » أشار بقوله :

... ... وفى الحضورِ مَعْنى « فى » استَبِنْ

فمثال وقوعهما بمعنى « مِنْ » : « ما رَأَيتُه مُذْ يَوْم الجُمعَة » أو « مُنْذُ يَوْم الجُمعة .

فالتقدير : من يَوْم الجُمْعَة .

ومثال تقديرهما « بفى » : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَنَا » أو « مِنْذُ يَوْمَنَا » .

فالتقدير : فى يومنا [1] .

وقد حصل من مضمون الكلام على البيتين : أَنَّ « مُنْذُ ، وَمُذْ » : إما اسمان ، وإما حرفان .

فهما اسمان إذا ارتفع ما بعدهما من الزمان ، أو وليتهما [2] الجملة الفعلية ، أو الاسمية على ما نبهنا عليه .

وهما اسمان مبتدآن إن قدرا بأول ، وظرفان فى موضع الخبر ، وما بعدهما مبتدأ إن قدرا ببين .

هذا إذا كان ما بعدهما مفردا .

فإن كان ما بعدهما جملة : فالجملة فى موضع خفض ، وهما ظرفان خافضان لما بعدهما بالإضافة ، وسواء كانت الجملة فعلية ، أو اسمية [3] .

---

(١) سقط من (جـ) من قوله : « من يوم الجمعة .. إلى قوله : .. فى يومنا » .

(٢) فى (جـ) : « أو وليهما الجملة » .

(٣) فى (ب) : الجملة : اسمية ، أو فعلية » .

فإن انجر ما بعدهما فهما حرفان بمعنى « مِنْ » مع [1] الماضى ، وبمعنى « فى » مع الحاضر .

قوله :

وَبَعْدَ « مِنْ » وعَنْ ، وبَاء » زيد « مَا » فلَم يَعُق عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

وَزِيدَ بَعْدَ « رُبَّ ، وَالكَافِ » فَكَفّ وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَرٌّ لم يُكَفّ

نبهك فى البيت الأول على أن « مِنْ » ، و « عَنْ ، وباء الجر » تزاد بعدها « مَا » فلا تعوق عن العمل .

فمثال ذلك فى « مِنْ » قوله تعالى : ﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا** ﴾ [2] .

« فخطيئاتهم » مجرورة « بمِنْ » وزيدت بعدها « ما » فلم تكفها عن العمل .

ومثال ذلك فى« عَنْ »قوله تعالى : ﴿ **قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ** ﴾ [3] .

« فقليل » مجرور « بعن » ولاتأثير « لما » إذ هى زائدة .

ومثال ذلك فى الباء قوله تعالى : ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ** ﴾ [4] .

فزيدت « ما » ولم تمنع الباء الجر فى « رحْمَةٍ » .

ثم ذكر فى البيت الثانى أن « ما » تزاد بعد « رُبَّ » وبعد « الكاف » فتكف ،وذكّر « ما » باعتبار الحرف ،ولهذا قال : « فكف » ولم يقل :فكفت .

فمثال زيادة « ما » بعد « ربَّ » إذا كفت قوله تعالى : ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ**

---

(١) فى (جـ) : « تبع » . (٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون . (٤) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [1].

« فما » زائدة ، كافة .

وإذا كفت « رُبَّ » « مَا » وقعت بعدها الجملة الفعلية ـ كما فى الآية الكريمة ـ أو الاسمية ـ أيضاً ـ كقولك : « رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

ومثال زيادة « ما » بعد الكاف إذا كفت قول الشاعر [2] :

١٨٤ ـ أَخٌ مَاجِدٌ ، لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ   كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر .

(٢) ١٨٤ ـ **الشاعر** : هو نهشل بن حرى ، يرثى أخاه مالكا ، وكان قد قتل فى جيش على يوم صفين ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ١٧١ ، ٢٤٥ ، والعينى ٣ / ٣٣٤، والهمع ٢/٣٨ ، والدرر ٢ / ٤٢ والشارح الأندلسى .

اللغة :

ماجد : ذو رفعة ، كريم . لم يخزنى : لم يوقعنى فى الخزاية : الإهانة . مشهد : معركة ، وعمرو : يريد منه : عمر بن معد يكرب الزبيدى، صاحب الصمصامة .

المعنى :

إن أخى ماجد كريم ، لم يلحق بى خزيا فى مشهد من مشاهد الحرب ، وهو مثل صمصامة عمرو ابن معد يكرب الزبيدى ، ذلك السيف المشهور ، الذى لم تخنه مضاربه . . .

الإعراب :

« أخ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره :هو أخ « ماجد » نعت لأخ « لم » حرف نفى ، وجزم وقلب « يخزنى » مضارع ، مجزوم بلم ، وفاعله مستتر جوازاً ، ونون الوقاية، والياء : مفعول به والجملة : صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بيخزى ، يوم : مضاف ،و « مشهد » مضاف إليه « كما » الكاف : حرف تشبيه ، وجر « ما » حرف كاف ، « سيف » مبتدأ ، مرفوع بالضمة « عمرو » مضاف إليه « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تخنه » فعل مضارع مجزوم بلم ، والهاء : مفعول به « مضاربه » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة من الفعل ، والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ،و « ما » كافة لها عن عمل الجر وما بعد « كما » مبتدأ ، وخبر .

فزيدت « مَا » بعد الكاف ، فكفتها عن العمل ،ووقعت بعدها الجملة .

والواقع بعدها ـ ها هنا ـ جملة اسمية ، وتقع بعدها الفعلية ـ أيضاً ـ إذا كفت .

ثم نبه على أنه قد تقع « ما » بعد « رُبَّ » و « الكاف » فلا تكفهما عن العمل .

وإلى هذا أشار بقوله :

... ... وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

فمثال زيادتها بعد « رُبَّ » غير كافة قول الشاعر (1) :

١٨٥ ـ مَاوِيّ يَا رُبَّتَمَا (2) غَارَةٍ شَعْـــوَاءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

١٨٥ ـ (1) **الشاعر :** هو ضمرة بن ضمرة النهشلي . والبيت من السريع .
وهو من شواهد النوادر ٥٥ وابن الشجرى ٢ / ١٥٣ ، وابن يعيش ٨ / ٣١ . والخزانة ٤ / ١٠٤ ، ١٦٧ ، ١٨٨ ، ٤٧٩ ، والعينى ٣ / ٣٣٠ ، والهمع ٢ / ٣٨ ، والدرر ٢ / ٤٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

غارة : إسراع فى السير للحرب،شعواء: منتشرة ،متفرقة ، اللذعة : من لذعة النار ،أى الإحراق ، الميسم : ما يوسم به البعير بالنار ، أى : يعلم ، ليعرف ، ولكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم ، لتعرف .

الإعراب :

« ماوى » منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ،والأصل : يا ماوية ،« يا » حرف تنبيه « ربتما » « رب » حرف تقليل ، وجر ، شبيه بالزائد ،والتاء لتأنيث اللفظ ، و «ما » زائدة غير كافة « غارة » مبتدأ ،مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر لشبيه بالزائد « شعواء » صفة لغارة على اللفظ « كاللذعة » جار ،ومجرور ، متعلق بمحذوف ،صفة ثانية لغارة ، « بالميسم » جار ، ومجرور متعلق باللذعة ، وخبر المبتدأ جملة « ناهبتها » فى بيت آخر ، وهو قوله:

ناهبتها الغنـــم على طيّع أجرد كالقدح من الساسم

والشاهد في البيت :

قوله : « ربتما غارة » حيث دخلت « ما » الزائدة على « رب » فلم تكفها عن العمل .
(2) فى المخطوطات « ربما » .

« فَغَارة » مجرور « برُبَّ » وزيدت بعدها « مَا » فلم تكف عن الجر ، و « ماوىَّ » اسم منادى مرخم .

التقدير : يا ماوية .

ومثال زيادة « مَا » بعد الكاف غير كافة قول الشاعر [1] :

١٨٦ ـ وَنَنْصُـــرُ مَوْلاَنَا ، وَنَعْلَمَ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ : مَجْرُومٌ عَلَيْه ، وَجَارِمُ

« فالناس » مجرور بالكاف ، و « ما » زائدة ، غير كافة .

قوله :

---

١٨٦ (١) : الشاعر : هو عمرو بن براقة الهمدانى ، والبيت من الطويل

وهو من شـواهد المؤتلف ٦٧ ، والمغنى ٦٥ ، ٣١٣ ، ٣٥٨ (٧٣ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣) والعينى ٣ / ٣٣٢ ، والتصريح ٢ / ١٠٢ ، والهمع ٢ / ٣٨ ، ١٣٠ ، والدرر ٢ / ٤٢ ، ١٧٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٣١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مولانا : المولى : « الملك ، والعبد ، والمُعْتِق ، والمُعتَق ، والصاحب ، والقريب ، كابن العم ، ونحوه ، والجار ، والحليف . . » قاموس (الْوَلْى) . والمناسب ـ هنا ـ : الجار ، والحليف ، . . .

المعنى :

إننا ننصر جارنا ، وحليفنا ، ونكون عونا عند الشدائد ، مع أننا نعلم أن مولانا كسائر اناس : يُجنى عليه ، ويَجنى .

الإعراب :

« ننصر » فعل مضارع . . . والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره: نحن « مولانا » مفعول به، ومضاف إليه ، « ونعلم الواو : عاطفة ، ونعلم : فعل مضارع ، والفاعل مستتر وجوبا والجملة : معطوفة على جملة « ننصر » « أنه» أن ، واسمها « كما » الكاف : جارة ، وما: زائدة « الناس » مجرور بالكاف ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » ، وجملة : « أنَّ » واسمها ، وخبرها سدت مسد مفعولى « نعلم » « مجروم » خبر ثان « لأن » ، « عليه » واقع موقع نائب الفاعل « وجارم » الواو : حرف عطف ، و « جارم » معطوف على « مجروم » .

والشاهد في البيت :

قوله : « كما الناس » حيث زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر فيما بعدها .

وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فجــرَّتْ بَعْدَ « بَلْ »   وَ « الْفَا » وَبَعْدَ « الْوَاوِ » شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

نبهك فى هذا البيت على أن « رُبَّ » تحذف ، فتجر .

وذلك بعد « بل » كقول رؤبة [1] .

١٨٧ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ   ....

التقدير : « رُبَّ بلدٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله : « فجرَّتْ بَعْدَ « بَلْ » .

---

١٨٧ ـ (١) : والبيت من الرجز ومن شواهد ابن الشجرى ١ /١٤٤ ، والإنصاف ٥٢٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٠٥ ، والمغنى ١١٢ (١٢٠) والشذور ٣٢٣ ، والعينى ٣ / ٣٣٥ ، والهمع ٢/٣٦ ، والدرر ٢ / ٣٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٢ ، واللسان (جهرم) والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٥٠ .

اللغة :

بلد : يذكر ، ويؤنث ، والتذكير أكثر ، الفجاج : جمع فج : الطريق الواسع ، قتمه : غباره والذى بعده :

....   لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ ، وجَهْرَمُهْ

المعنى :

يصف رؤبة نفسه بالقدرة على الأسفار ، وتحمل أعبائها ، ويشير بذلك إلى تحمل ناقته معه ، وأنها تقطع الطرق الوعرة ، والمسالك الصعبة ، وتصل إلى مثل هذه المواطن النائية المغبرة ، دون هدف تجارى ، أو غيره .

الإعراب :

« بل » حرف إضراب ، وانتقال ، « بلد » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو « رُبَّ » المحذوفة ، بعد « بل » ، « مِلءُ » مبتدأ ثان « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » خبر المبتدأ الثانى ، والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل رفع ، صفة « لبلد » .

وخبر المبتدأ الواقع بعد « بل » والمجرور لفظه « برُبَّ » المحذوفة هو قول رؤبة :

كلَّفْتُهُ عِيــدِيَّةٌ تجشمـــه   كأنها ، والسيرُ ناجٍ سُوَّمُهْ

والشاهد فى البيت :

قوله : « بل بلد » حيث جر « بلد » « بربَّ » المحذوفة ، بعد « بل » .

وكذلك بعد الفاء ، كقول امرئ القيس [1] :

١٨٨ ـ فمثلكِ حُبْلَى قَدْ طرَقْتُ ، ومُرْضِعٍ فألهيتُهـا عَـنْ ذِى تمَا ئـمَ مُحْـولِ

روى بخفض « مثلك » .

والتقدير : ربّ مثلك ، والفاء نائبة .

١٨٨ ـ (١) البيت من الطويل .

والبيت من شواهد الشذور ٣٢٢ ، والمغنى ١٣٦ ، ١٦١ (١٣٧ ، ١٥٨) والتصريح ٢ / ٢٢ ، والهمع ٢ / ٣٦ ، والدرر ٢ / ٣٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

طرقت : أتيتها ليلا ، والفعل طرق يطرق ، « فألهيتها : شغلتها ، تمائم تعاويذ ، محول : تم له حول . .

المعنى :

يقول امرؤ القيس : « فرب امرأة حبلى قد أتيتها ليلا ، ورب امرأة ذات رضيع أتيتها ليلا ، فشغلتها عن ولدها ، الذى علقت عليه العوذة ، وقد أتى عليه حول كامل . . » شرح المعلقات السبع للزوزنى .

الإعراب :

« فمثلك » الفاء : حرف نائب عن « رُبَّ » ، « مثلِ » ـ بالنصب ـ مفعول به مقدم على عامله ، و ـ بالخفض ـ مفعول به ـ أيضا ـ لكن النصب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، والكاف مضاف إلى مثل « حُبْلَى » بدل من مثل ، أو نعت له« قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل ، وفاعل ، « ومرضع» عاطف ، ومعطوف على « حُبْلَى » ، ويجوز فى رواية الجر وحدها : أن يكون مثل مبتدأ ، مرفوعا بضمة مقدرة وجملة « قد طرقت » فى محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، والتقدير : قد طرقتها ، وهذا وجه ضعيف .

« فألهيتها » الفاء : حرف عطف ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ومفعول به « عن ذى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « ألهيتها » ذى : مضاف ، و « تمائم » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « فمثلك » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو « ربّ » وبقى عمله ، بعد الفاء .

هذا يأتى على رواية « مثلك » سواء جعلت « مثل » مفعولا به ، تقدم على عامله ـ وهو الأرجح ـ أو جعلت « مثل » مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، مع ضعف هذا الوجه . انظر الشذور ص ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

وصح دخول « ربّ » على مثلك ؛ لأنها نكرة ، ولا تتعرف بالإضافة وسيأتي .

وإلى حذف « رُبّ » بعد الفاء أشار بقوله « وَالْفَا » يعنى بعد « بل » وبعد « الفاء » .

وقصر الفاء للضرورة .

وكذلك ـ أيضاً ـ تحذف ، فتجر بعد « الواو » كقول امرئ القيس [1] .

١٨٩ ـ ولَيْلٍ كموجِ البحرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بأَنْواعِ الهُمُومِ ؛ لِيَبْتَلِي

---

١٨٩ ـ (١) البيت من الطويل .

وهو من شواهد الجمل ٢٧٣ ، والمغنى ٣٦١ (٢٦٥)والشذور ٣٢١ ، والتصريح ٢ / ٢٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

سدوله : « السُّدل ـ بالضم ، والكسر ـ : الستر ، والجمع : أسْدَال ، وسُدُول ، وأسْدُل . . » القاموس (سدل) .

المعنى :

رب ليل كموج البحر المتابع قد أرخى ستائره الكثيفة علي ، وغطانى بألوان من الهموم ، ليختبر مدى قدرتى على التحمل ، والتجلد ، . . .

الإعراب :

« وليل » الواو : واو رُبّ « ليل » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علي آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، « كموج البحر » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة لليل « أرخى سدوله » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ، ومفعول به ، ومضاف إليه « على » متعلق بأرخى « بأنواع » متعلق بأرخى ، أنواع : مضاف و « الهموم » مضاف إليه « ليبتلى » اللام: لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد اللام ، والفاعل مستتر جوازا .

والشاهد في البيت :

قوله : « وليل » حيث حذف الشاعر حرف الجر الذى هو « ربّ » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وهذا كثير جدا . . .

التقدر : رُبَّ ليل .

ومنهم من يرى : أن الواو مستقلة بالجر .

وليس بصحيح .

وحذف « رُبَّ » مع بقاء عملها بعد الواو شائع فى كلام العرب .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... ... وبَعْدَ الواوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

ففهم من ذلك : أنه بعد « بل ، والفاء » قليل .

وقد تحذف « رُبَّ » ويبقى عملها دون « بَلْ ،والفاء ، والواو » وذلك : شاذ ، ومنه قول الشاعر [1] :

١٩٠ ـ رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِـــى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

١٩٠ ـ (١) الشاعر : هو جميل بن معمر العذرى ، والبيت من الخفيف .

والبيت من شواهد أمالى القالى ١ / ٢٤٦ ، والأشمونى٢ / ٢٣٣ ، والشارح الأندلسى (جلل) ١٢٧ ، وديوانه ١٨٧ .

اللغة :

الرسم : ما لصق بالأرض من آثار الديار ، كالرماد ،ونحوه ، والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها ، جلله : يريد عظمته ، أو من أجله ، وسببه .

والمعنى :

آثار الديار ، وما شخص منها قد كاد يودى بحياتى ، من أجل عظمته لعظمة أحبابى ، أو بسبب ذكرياتى الفائتة .

الإعراب :

« رسم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة ، على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد ، المحذوف مع بقاء عمله ، رسم : مضاف ، و « دار » مضاف إليه « وقفت » فعل ،وفاعل « فى طلله » متعلق بوقفت ، طلل : مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة : فى محل رفع صفة لرسم « كدت » كاد ، واسمها ، « أقضى » فعل مضارع ، =

فجر « رسمِ دار » « بربَّ » المحذوفة ، من غير واو ، ولافاء ، ولابل .

قوله :

وَقَدْ يُجَرُّ بِسوَى « رُبَّ » لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُـرَى مطَّرِدًا

نبهك في هذا البيت على أن غير « رُبَّ » قد يحذف ، ويبقى جره .

وإلى هذا أشار بقوله :

وقد يُجرُّ بسوَى « رُبّ » لَدَى حَذْفٍ ....

ونبه على قلة ذلك بقوله : « وَقَدْ » .

ثم نبه على أن حذف غير « رُبَّ » وبقاء جره قد يكون مطردًا .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وبعْضُهُ يرَى مُطَّرِدَا

فتحصل من هذا : أن الجر [1] بغير « رُبّ » قسمان : موقوف على السماع ، لايتعدى ما سمع منه ، وقسم يطرد ، فيقاس على ما سمع منه .

فالموقوف على السماع ، كقول رُؤْبَة ، وقد قيل له : « كيْفَ أَصْبحتَ » فقال : « خَيْرٍ ، والحمدُ لله » .

= وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره « أنا » « الحياة » مفعول به ، لأقضي، والجملة : فى محل نصب ، خبر كاد ، وجملة « كاد ، واسمه ، وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « رسم دار » ـ فى رواية الجر ـ حيث جر قوله : « رسم « بربّ » محذوفا ، من غير أن يكون مسبوقا بأحد الحروف الثلاثة : « الواو ، والفاء ، وبل » وذلك شاذ .

(١) سقط من (جـ) لفظ : « الجر » .

يريد : بخير ، فجر بالباء المحذوفة ، وكذلك قول الشاعر [1] :

١٩١ ـ وكريمةٍ منْ آلِ قيسَ أَلَفْتُهُ حتَّى تبـذَّخ ، فارتقـى الأعْلاَمِ

يريد : إلى الأعلام .

أنشد البيت الجوهري .

وقـولـه : « وكريمَـة » : صفة لمذكر ، ولكـنه أدخل التاء للمبالـغة ، و « قيس » هو ـ بفتح السينْ ـ وعدم التنوين ؛ لأنه غـير منصرف ، حيث أراد به اسم القبيلة .

---

١٩١ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٣٤١ ، والهـمع ٢ / ٣٦ ، والدرر ٢ / ٦٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٤ واللسان (ألف ٣٥٢) .

اللغة :

كريمة : أى : رجل كريمة ، والتـاء للمبالغـة ، لا للتأنيث ، ألفته : أعـطيته إلفا ، تبـذخ : تكبر ، وعلا ، الأعلام: جمع علم: الجبل .

المعنى :

رب رجل كريمة بالغ في الكرم، منحته إلفا من آل قيس ، حتى علا ، وارتقى إلى الأعلام .

الإعراب :

« وكريمة » : الواو : واو « ربّ » « كريمة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « من آل » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، نعت لكريمة ، آل : مضاف ، و « قيس » مـضاف إليه ، مجرور بالفتحـة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف ، للعلميـة ، والتأنيث المعنوى ؛ لأنه اسم للقبيلة « أَلَفْتُه » فعل ، وفـاعل ، ومفعول به ، والجملة : فى محل رفع خبر المبـتدأ « حتَّى » ابتدائية « تبذخ » فعل ماض ، والفاعل ضمـير مستتر جوازا ، تقديره : هو ، يعود على « كريمة » ، « فارتقى » الفـاء : عاطفة ، وفعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجـملة : معطوفة على جملة « تبذخ» ، « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف ، أي : إلى الأعلام ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « ارتقى » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « فارتقى الأعلام » حيث جر « الأعلام» « بإلى » المحذوفة . . وفى البيت أكثر من شاهد ، انظر ٣ / ٣٤٢ شواهد العينى الكبرى .

ففيه العلمية ، والتأنيث .

« وأَلَفْتُه » - بتفتح اللام - تقول : أَلَفَه يأْلِفُه - بكسر اللام فى المضارع - أى : أعطاه ألفا [1] .

وهو المراد فى البيت .

وأما القسم الثانى ، وهو المطرد فذلك عندهم فى مواضع : منها : بعد « كم » الاستفهامية المجرورة بحرف جر ، كقولك : « عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتك » .

« فجذع » مجرور « بمِنْ » .

هذا مذهب سيبويه ، والخليل .

وذهب الزجاج إلى أن الجر بالإضافة .

وهو مردود ؛ لأن « كَمْ » الاستفهامية مقدرة بعدد مميز منصوب ، فلا يجعل مضافا .

وكذلك بعد الواو العاطفة : جملة من مبتدأ مؤخر ، وخبر مقدم فى الجار ، والمجرور على مثلها ، كقولك : « فى الدَّارِ زَيدٌ ، والحجرَةَ عمروٌ » فيقدر : وفى الحجرة عمرو ؛ لئلا يلزمك العطف على عاملين وهما : الابتداء ، وحرف الجر .

وكذلك : إذا حذف بعد كلام ، تضمن الحرف المحذوف ، وكان المحذوف بعد الهمزة ، أو « هلا » [2] . والفاء فى الجزاء ، أو بعد « أن » :

---

(١) يعزز ما قاله الشارح الأندلسى ابن منظور فى اللسان ، مادة (ألف) « ... وأَلَفَهُ يَأْلِفُهُ - بالكسر - أعطاه ألفا : قال الشاعر :

وكريمة من آل قيس أَلَفْتُه ... حتى تبذخ ، فارتقى الأعلام »

(٢) سقط من (ب) : « أو هلا » .

فبعد الهمزة كقولك : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ » فيقول لك القائل : أزيدُ بن عمرو ؟

يريد : أبزيد بن عمرو .

وبعد « هلا » كقول القائل : « جئتُكَ بدرهمٍ » فتقول له : « هلاَّ دينَارٍ » تريد : بدينار .

وبعد الفاء فى الجزاء كقولهم : « مررتُ برجلٍ صَالحٍ » : « إلا صالحٍ، فطالحٍ » ـ بجرهما ـ .

على تقدير : « إن لم أمر بصالح ، فقد مررت بطالح » .

كذا قدر يونس .

وقدره سيبويه : إلا يكن صالحا ، فهو طالح : فنصب « صالحاً » خبرا « لكان » ورفع « طالحا » خبرا لمبتدأ محذوف .

وأجاز نصبهما على أن يكونا خبرين لكان .

فيكون التقدير : إلا يكن صالحا ، فيكون طالحاً .

ومثله بعد « أنْ » : « امْرُرْ بأيِّهم شِئْتَ : إنْ زيدٍ ، وإنْ عَمْرٍو »

والتقدير : إن بزيد ، أو بعمرو .

ونص سيبويه : على أن حذف حرف الجر ، بعد « أن » فى مثل هذا الموضع أسهل من حذف « ربّ » بعد الواو .

فدل ذلك : على أن الحذف حسن مطرد كاطراد حذف « رُبّ » بعد الواو بل هذا أولى ؛ لأنه جعله أسهل [1] .

ومن مواضع الحذف المطرد قول القائل : « مَا مَرَرْتُ بأَحَدٍ » فتقول له : بَلَى زَيْدٍ ، أى : بَلَى بزَيْدٍ [2] .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٣٣ .

(٢) انظر ٢ / ٢٢٤ إلى ٢٢٩ شرح المرادى ، فقد ذكر كثيراً من مواضع الحذف .

الإضَــافَــة

هذا الفصل تكلم فيه على الإضافة [1].

والإضافة : محضة ، وغير محضة .

فالمحضة : ما قصد به معنى الإضافة : وهى : المفيدة للملك ، أو تخصيص ، « كَدَارِ زَيْدٍ » و « سَرْجِ الدَّابَّة » .

وغير المحضة : هو ما قصد به التخفيف ، ولم يقصد بها ملك ، أو تخصيص .

وهى : إضافة العامل إلى معموله ، وما جرى مجراه ، ما لم يكن العامل مصدراً .

وسيأتى الكلام على القسمين ـ إن شاء الله تعالى ـ [2].

قوله :

نونًا تلى الإعْــرابَ ، أَوْ تَنْوِينَا   مِمَّا تُضيفُ احْذِفْ « كطُورِ سينَا »

نبهك فى هذا البيت على أنك إذا أضفت اسما إلى اسم حذفت من الأول نونا ، تلى الإعراب ، أو تنوينا :

وإلى هذا أشار بقوله :

نونًا تلى الإعــراب ، أو تنوينا   مما تضيف احذف   ....

ومثل حذف التنوين بقوله : « طور سينا » .

---

(١) الإضافة لغة : مطلق إسناد شىء إلى شىء ، واصطلاحا : نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبدا . انظر ٢ / ٢ حاشية الخضرى .

(٢) فى (جـ) : « إن شاء الله تعالى » .

كان الأصل : « طورٍ » منونا ، فلما أضفت [1] . حذف التنوين .

ومثال حذف النون : « أعطيتُ زَيْدًا ثوبَيْكَ » : كان الأصل : « ثوبين » فلما أضفت حذفت النون ، التى تلى ياء الإعراب .

واعلم أن التنوين قد يكون ملفوظا به قبل الحذف ، وقد يكون مقدرا .

فمثال الملفوظ به : المثال الذى ذكر ، ومثال المقدر قولك : « اشْتَرَيْتَ بِدَرَاهِمِكَ » : كان الأصل « بِدَرَاهِمَ » - بغير تنوين ؛ لأنه غير مصروف ، فلما أردت الإضافة نويت صرفه ، فقدرت فيه التنوين ، ثم حذفت التنوين المقدر حين أضفت .

قوله :

والثَّانِىَ اجْرُرْ ، وانْوِ « مِنْ » أَوْ فِى » إِذَا لَمْ يَصْلُحُ إلاَّ ذاكَ ، واللاَّمَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ، وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أعطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ

نبهك فى أول هذين البيتين : على أنَّك تجر الثانى ، وهو المضاف إليه .

وإلى هذا أشار بقوله : « والثانى اجرر » .

ثم نبهك على أنك تقدر فى الإضافة « مِنْ » أَوْ فِى » إذَا لم يصلح غيرهما ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَانْوِ مِنْ ،أَوْ فِى » إذا لم يصلح إلا ذاك .

فمثال تقدير « مِنْ » : « خاتمُ فضةٍ » ومثال تقدير « فى » : قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [2] .

المعنى : فى الليل ، والنهار .

---

(١) فى (جـ) : « أضيف » .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ .

ثم نبـهك على أن الموضع الذى لا يصلح « لِمِنْ ، وفـى » فخـذه[1].

على تقدير اللام .

وإلى هذا أشار بقوله :

... ... والَلاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ...

« فاللام » مفعـول « بخذ » والأصل : خذن ـ بالنون الخفيفـة ـ فأبدلها ألفا فى الوقْف .

والإشـارة « بذينك » إلى الموضعـين الصَـالحين « لمِنْ » ، وَفى » ومعنى « خذ » : اقصد .

فمثال تقدير اللام : « مَالُ زَيْدٍ » المعنى : مَال لِزَيْدٍ .

فحصل من مضمون كلامـه : أن الإضافة : إما على تقدير « مِنْ » وإما على تقدير « فى » وإما على تقدير « اللام » .

وأكـثـر النحـويين ينكرون أن تكون الإضـافـة على تقـدير « فى » وهو الصحيح :

ويجعلون ما ادعى فيه المصنف تقدير « فى » على تقدير اللام مجازاً .

والمجاز أولى مـن الاشتراك ، وأيضـاً : فإن الإضـافة على تقـدير اللام متـفق عليها ، فحـمله على المتفق عليه أولى من حـمله على مختلف فـيه ، وأيضاً : فإن تعرية الظرف من تقدير « فى » وجـعله كالأسماء غير الظروف ، متفق عليه ، كقولك : « أعجتنى يومُك » :

(١) فى (جـ) : « حذفه » .

فتقدير اللام جار على أمر متفق عليه ، بخلاف تقدير « فى » فإنه دعوى قسم ثالث - فى الإضافة - غير موافق عليه .

واعلم أن الشىء إذا أضيف إلى جنسه قدر « بمِنْ » « كثوب خزٍ » وجاز[1] فى الثانى البدل ، والنصب على التمييز .

وإذا أضيف إلى مالكه [2] ، أو المخصوص به قدر « باللام » « كغلامُ زيدٍ » و « بابُ الدَّارِ » .

وإذا [3] أضيف إلى ظرفه قدر « بفى » - على ما زعم المصنف - وباللام - مجازًا - على مذهب الجمهور ،كقوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [4].

ثم نبهك المصنف على أن الأول من المضافين :

إما أن يخصصه بالإضافة ،يعنى : إن أضفته إلى نكرة ،« كغلامِ امرأة » .

وإلى هذا أشار بقوله : « واخصص أوّلا » .

وإما أن يعرفه ، يعنى : إذا أضفته إلى معرفة ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... أو أَعْطه التعريفَ بالّذِى تَلاَ

يعنى « بالذى تلا » المضاف إليه ، وهو الثانى .

ومثال ذلك : « غلامُ زيدٍ » : « فغلام » - ها هنا - قد تعرف بإضافته إلى « زيد » .

وهذا الذى تكلم عليه المصنف هو قسم الإضافة المحضة .

قوله :

---

(١) فى (جـ) : « وأجاز » .
(٢) فى (ب) : « ملكه » .
(٣) سقط من (ب) « لفظ : « إذا » .
(٤) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يفعَلُ » وَصْـفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعزَلُ

كـــرُبَّ رَاجِينَا عظيم الأَمَلِ مُرَوَّعِ القلْـبِ ، قَليلُ الْحِيلِ

من ها هنا شرع يتكلم فى القسم الثانى من الإضافة،وهو غير المحضة .

فنبهك على أن المضـاف إذا أشبه صيـغة « يَفْعُل » يعنى : صيغـة الفعل المضارع ، وكان المضاف ،وصفا فإنه لا يزال نكرة ، سواء أضيف إلى معرفة ، أو نكرة .

وإلى هذا أشار بقوله :

وإنْ يُشَابه المضافُ « يَفْعَل وَصْفًا ...

إلى آخر البيت .

فدخل تحت قولـه : كل صفة عملت ، ولم يدخل المصـدر ؛ لأنه غير صفة .

وهو إذا أضيف إلى معموله تعرف [(١)] ، دون سائر العوامل .

فلهذا : لم يدخله .

وقوله : « وصفا » مصدر ، وضع مـوضع الحال ، فالتقدير :وإن يشابه المضاف صـيغة « يَفْعُل » فى حـال كون المضـاف وصفا ، فـإنه لا يعزل عن تنكيره .

وموجب ذلك : أن المضـاف إذا كان وصفا ، مـشبها لصـيغة « يَفْعُل » التى هى صيغة الفعل المضارع عمل كعمله .

فإذا أضفته كان ذلك من إضافة العامل إلى معموله .

---

(١) فى (ب) : « يعرف » .

فليس القصد الإضافة ، وإنما القصد : التخفيف ، والأصل [1] الانفصال .

وقد مثله المصنف فى البيت الثانى [2] بمُثل ، حسب تنوع الصفات ، فقال .

« رُبَّ رَاجينَا . . . » إلى آخره : « فرَاجينَا » اسم فاعل ، وهى صفة مشبهة « ليرجو » : فإضافتها إلى الضمير لا تتعرف به ، لأن الأصل أن يكون الضمير منصوبا ؛ لأن اسم الفاعل قد عمل فيه ، فوقعت الإضافة تخفيفا .

وأدخل عليه المصنف « رُبَّ » ؛ ليبين أنه نكرة ، وإن كان مضافا إلى المعرفة ؛ لأن « رُبَّ » لا تدخل إلا على النكرات .

وقوله : « عظيم الأمل » مثال ثان : مثَّل أولا بالصفة الواقعة على وزن « فَاعِل » ومثل ثانيا بالصفة على وزن « فَعِيل » وهى قوله : « عَظِيم » وهى موافقة لصيغة « يَعْظُم » فعملت عمله .

« فالأَمَل » فاعل فى الأصل ، ووقعت الإضافة على التخفيف ، فلم يحصل بها تعريف .

والدليل على ذلك : أنه صفة « لراجينا » وهو[3] نكرة ، وصفة النكرة نكرة .

ثم مثل الصفة الواقعة على « مُفَعَّل » وهو قوله : « مُرَوَّع القلب » وهو اسم مفعول ، مشبه بصيغة « يَرُوع » فعملت عمله .

فالإضافة على التخفيف .

---

(١) فى (جـ) : « الأصل » .
(٢) فى (أ) : « التالى » .
(٣) فى (ب) « وهى » . .

والأصل : أن يكون « القلب » مرفوعا ، على أنه مفعول لم يسم فاعله .

وقوله : « قليلُ الحِيَل » مثل قوله : « عَظِيم الأَمَل » لا فرق بينهما .

فحصل لك فى هذا البيت تمثيل الإضافة غير المحضة ، مع كون المضاف إليه [1] منصوبا على المفعولية ـ فى الأصل ـ وهو « نا » من قوله : « رَاجِينَا » ومرفوعا على الفاعلية ـ وهو الأصل ـ من قوله : « عظِيم الأَمَل » ومرفوعا على أنه مفعول لم يسم فاعله ، وهو « القلب » من قوله : « مُرَوَّعِ الْقَلْبِ » مع اختلاف صيغ الصفات .

وكل صيغة منها مشابهة « ليفْعُل » ـ كما ذكر ـ

ومعنى الشبه : المساواة فى عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات : « فَرَاجِى » مثل « يَرْجُو » فى حروفه ، وهى أربعة ، وفى حركاته ، وهى ثنتان ، وفى سكناته ، وهى ثنتان ، وكذلك باقى الصفات ، التى ذكر ، فتأملها .

قوله :

وَذِى الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ   وَتِلْكَ مَحْضَةٌ ، وَمَعْنَوِيَّهْ

نبهك فى هذا البيت على أن هذه الإضافة ، التى تكلم فيها من قوله : « وَإِنْ يُشَابِهِ المضافُ » تسمى لفظية ، وهى المراد بقولنا : غير محضة .

وإلى هذا أشار بقوله :

وذِى الإِضَافَة اسمُها لفظِيَّة   ...   .

ثم نبهك على أن الإضافة التى تكلم عليها أولا تسمى محضة ،

(١) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « إليه » .

ومعنوية .

وهي التى جعلها على تقدير : « مِنْ ، أو فى ، أو اللام » .

وإليها أشار بقوله :

... ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ ، ومَعْنَويه[1].

قوله :

وَوَصْلُ « أَلْ » بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ « كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ »
أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى « كَزَيدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِى »

اعلم أنه لا يجوز أن يضاف ما فيه الألف ، واللام ، إذا كانت الإضافة محضة ؛ لأن المقصود بالإضافة هو [2] التعريف ،وقد حصل بالألف واللام .

وسواء كان فى المضاف إليه الألف ، واللام ، أو لم يكن :

فيمتنع أن تقول : « الغُلَامَ رَجُلٍ » و « الغُلَامَ الرَّجُلِ » .

فإن كان ذلك فى الإضافة غير المحضة جاز بشروط [3] ، ستذكر ؛ لأن الإضافة ـ حينئذ ـ ليس المقصود منها التعريف .

وعلى جواز إضافة ما فيه الألف ، واللام ، إضافة غير محضة نبه المصنف فى هذين البيتين ، فقال :

وَوَصْلُ « أَلْ » بذا [4]. المضاف مُغْتَفَرْ

---

(١) زاد ابن مالك فى التسهيل نوعا ثالثا : هو « الشبيه بالمحضة . انظر ١٥٥ التسهيل ، وانظر المرادى ٢ / ٢٣٦ ، إلى ٢٣٨ .

(٢) فى (أ ، جـ) : « وهو التعريف قد حصل » .

(٣) فى (جـ) : « شروط ستذكر » .

(٤) فى (ب) : « بذى المضاف » .

أشار « بذا » إلى المضاف ، الذى هو صفة ، مضـافة إلى معمولها وهى اللفظية ـ كما ذكر ـ .

وشرط فى ذلك أن يكـون فى المضاف إليه الألف ، واللام ، كقولك : « الضَّارِبُ الْغُلاَمِ » و « الْحَسَنُ الوَجْهِ » وإلى هذا أشـار بقوله : « إِنْ وُصِلَتْ بالثانِ » يعنى : إن وصلت الألف ، واللام بالثانى من المضافين .

ومـثل ذلك بقوله : « كَالْجَعْدِ الشَّعـر » : فـالثانى هو « الشَّعَر » وقـد وصلت به الألف ، واللام ، فحصل الشرط الذى ذكر .

ثم نبه فى البيت الثـانى على شرط ثان ، وهو أن يكون الوصف المعرف بالألف ، واللام مضافا إلى اسم [1] أضيف إلى ما فيه الألف ، واللام .

وإلى هذا أشار بقوله :

أو بالذى له أُضيفَ الثَّانى ....

يعنى : أو وصلت الألف ، واللام بالاسم الذى له أضيف الثانى [2] من المضافين .

ومثل ذلك بقوله : « زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِى » .

فالصـفة هى « الضَّارِب » و « رَأْسِ » هو الثانى من المضافين وليـس فيه الألف ، واللام [3] ، فحصل الشرط الثانى ، الذى ذكر .

وسواء كـانت الصفـة المعرفـة بالألف ، واللام مفـردة ـ كما مـثلنا ـ أو مجمـوعة جمع تكسيـر ، كقولك : « مَرَرْتُ بالضّرّابِ الرَّجلِ » أو مجـموعة

---

(١) فى (جـ) : « إلى ما أضيف . »

(٢) فى (جـ) : « الذى إليه أضيف الثانى » .

(٣) فى (ب) : « وليس فيه ألف ، ولا لام » .

جمع مؤنث سالما ، كقولك : « مَرَرْتُ بالضَّارِبَاتِ الرَّجُلِ » .

هذا كله فى حكم الصفة المفردة ، فلا تجوز الإضافة إلا بالشرطين اللذين ذكرهما المصنف ، وهما :

أن يكون الثانى من المضافين معـرفا بالألف ، واللام ، أو مضافا[1] إلى ما فيه الألف ، واللام .

واقتصر المصنف على هذين الشرطين ، وهو مذهب المبرد .

وأما سيـبويه : فزاد [2] شرطا ثـالثا ، وهو : أن تكون الصـفة المعـرفة بالألف ، واللام مضافة إلى ضمير ما فيه الألف ،واللام ، كقولك : « مررتُ بالضَّارِب الرَّجُلِ ، والشَّاتمِهِ » .

« فالشاتمه » صـفة معرفة بالألف ، واللام ، مـضافة إلى ضمير مـا فيه الألف واللام ، وهى العائدة على الرجل .

فالهاء ـ عند سيبويه ـ مخفوضة بالإضافة ، وعند المبرد لازمة النَّصب : إذ لا يجوز عنده الإضافة فى مثل هذا .

وأجاز الفراء إضافة المعرف بالألف ، واللام مطلقا :

فيجوز [3] عنده : « أنَا الضَّارِبُ زَيْدٍ »،« الضَّارِبُ رَجُلٍ » و« الضَّارِبُ [4] هَذَا » ـ على الإضافة ـ .

ولايشهد له بهذا إسماع ،لا فى نثر ،ولا نظم ،ولا يوافقه أحد على ذلك .

---

(١) فى (ب) : « أو يكون مضافا » .

(٢) فى (جـ) : « فيزيد » .

(٣) سقط من (ب) لفظ : « فيجوز » .

(٤) سقط من (جـ) : « رجل ، والضارب » .

وإذا أضفت الصفة المعرفة بالألف ، واللام إلى الضمير ، كقولك : « جاءنى الضاربك » فهو عند الرمانى [1] ، والمبرد فى أحد قوليه لازم الخفض ، كما لو كانت الصفة عارية عن الألف ، واللام .

وهو عند الأخفش لازم النصب ، سواء : كانت الصفة معرفة بالألف ، واللام ، أو لم يكن .

وهو عند سيبويه لازم النصب : إن كانت الصفة معرفة بالألف ، واللام ولازم الخفض إن عريت الصفة عن الألف ، واللام .

قوله :

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنَّى ، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

لما تقدم أن الصفة المعرفة بالألف ، واللام لا تضاف إلى ما بعدها إلا بالشرطين ، اللذين ذكرهما المصنف ، أو الثلاثة على مذهب سيبويه ـ كما نبهنا عليه ـ عرفك فى هذا البيت : أن الشروط المذكورة إنما هى فيما إذا كانت الصفة معرفة بالألف ، واللام : مفردة ، أو مجموعة ، جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالم ـ كما نبهنا عليه فى الكلام على البيتين المتقدمين ـ .

وأما إذا كانت الصفة مثناة ، أو مجموعة جمع مذكر سالما فيكفى أن تكون الألف ، واللام فى الصفة ، ولا يشترط كون المضاف إليه معرفا بالألف ، واللام ، ولا مضافا إلى ما فيه الألف ، واللام ، أو مضافا إلى ضمير ما فيه الألف ، واللام ، ـ على مذهب سيبويه ـ بل الإضافة تجوز مطلقا .

---

(1) **الرمانى :**

أحمد بن على بن محمد . . الرمانى ، النحوى ، المعروف بابن الشرابى . . حدث بالإصلاح لابن السكيت عن أبى جعفر الجرجانى ، وروى عنه أبو نصر بن طلاب الخطيب . . . مات سنة ٤١٥ هـ (البغية ١ / ٣٤٧) .

فتقول [1] : « مَرَرْتُ بالضَّارِبَى رَجُلٍ » و « بالضَّارِبَىَ زَيْدٍ » و « بالضَّارِبِى رجلٍ » و « بالضَّارِبِي زَيْدٍ » [2].

كل هذا جائز على الإضافة .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وكونُها فى الْوَصْفِ كَافٍ .... إلى آخر البيت .

يعنى : وكون الألف ، واللام فى الوصف كاف فى جواز الإضافة ، إن وقع الوصف مثنى ، أو مجموعـا ، اتبع سبيل المثنى فى الإعراب بالحروف ، ووقوع النون فى آخره عوضا عن التنوين ، إلى غير ذلك .

فالضمير فى « كونهـا » عائد إلى الألف ، واللام ، و « كونها » مرفوع بالابتـداء ، و « كاف » خـبره ، و « إن » مـن قولـه : « إِنْ وقع » - بكسـر الهمزة - فهى شرطيـة ، والضـمـير الفاعل « بوقـع » عائـد على الوصف ، و « مثـنى » حال من الضـمـير فى « وقـع » والضمـير فى « سـبيله » عائد إلى « مثنى » و « سـبيله » مفعول مـقدم « باتبع » والضميـر الفاعل « باتبع » عائد إلى قوله : « جمعا » .

والجملة من « اتَّبع » وفاعله فى موضع الصفة « لجمعًا » .

فالتقدير : أو جمعاً متبعا سبيل المثنى ، وهو معنى قول سيبويه فى هذا الموضع « جمعا على حد المثنى » .

---

(١) فى (ب) : « تقول » .

(٢) فى (جـ) : « بالضارب رجل ، وبالضارب زيد » .

يعنى : على حد المثنى [1] فى الإعراب بالحروف [2] ، وغير ذلك ـ كما بينا قبل .

واعلم أنه إذا كانت الصفة معرفة بالألف ، واللام جاز فيما بعدها الإضافة بالشروط المذكورة ، والنصب إن كانت الصفة مما يتعدى [3] ، كقولك : « مَرَرْتُ بالضَّارِب الرَّجُل » :

فإنما أن تخفض « الرجل » بالإضافة ، أو تنصبه مفعولا بالصفة .

وإن كانت الصفة مما لا يتعدى [4] ، كقولك : « مررتُ بالْحَسَن الْوَجْه » جاز الخفض على الإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول ، والرفع على الفاعليه ـ على قبح ـ لخلوا الصفة من الضمير ـ حينئذ ـ .

قوله :

وَرُبَّمَا أكْسَبَ ثَانٍ أوَّلاَ تَأنِيثًا إنْ كَانَ لِحذْفٍ مُوهَلاَ

هذا البيت نبهك فيه على أن الثانى،وهو المضاف إليه قد يكسب الأول ، وهو المضاف تأنيثا ، إن كان الأول مؤهلا للحذف ، « مؤهلا » اسم مفعول ، من أهلته للشىء ، أى : جعلته أهلا له . فالمعنى : إن كان الأول أهلا لأن يحذف ، فيستغنى عنه .

وقوله : « تأنيثا » يريد : أو تذكيراً .

ومعنى ذلك : أنه إذا كان الثانى مؤنثا ، والأول مذكرا ، فقد تؤنث الأول باعتبار إضافته للثانى ، الذى هو مؤنث ، وكذلك العكس :

فيذكَّر الضمير الأول باعتبار إضافته إلى الثانى ، إذا كان مذكرا .

---

(١) سقط من (ب) : « يعنى على حد المثنى » . (٢) فى (جـ) : « بالجر » .
(٣) فى (أ) : « مما تتعدى » . (٤) فى (أ) : « مما لا تتعدى » .

فمن تأنيث الأول المذكر باعتبار إضافته إلى المؤنث قول الشاعر[1].

١٩٢ ـ مَشَيْنَ ، كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ففاعل « تسفهت » قوله : « مرُّ الرياح » وأدخل فى الفعل علامة التأنيث ، وأنث الفاعل ، الذى هو « مرّ » ـ وإن كان مذكرا ـ .

ولكن جاز تأنيثه لكونه مضافا إلى المؤنث ، الذى هو « الرياح » مع كون المضاف أهلاً لجواز حذفه .

فلو قلت : « تسفهت أعاليها الرياح النواسم » لصح .

ومعنى « تسفهت » تصوبت .

---

١٩٢ ـ (١) : **الشاعر :** هو ذو الرمة : غيلان بن عقبة ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٥ ، ٣٢ ، والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والمحتسب ١ / ٢٣٧ ، والعينى ٣ / ٣٦٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٤٨ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (سفه ٣٩٣) ، وديوانه ٦١٦ .

اللغة :

اهتزت : مالت ، تسفهت : أمالت ، وحركت ، والنواسم : جمع ناسمة ، وهى الرياح اللينة أول هبوبها ، وأراد من الرماح : الأغصان . وفى (أ ، جـ) « تسفلت فى موضع تسفهت » .

المعنى :

النّسوة مشين فى اهتزاز ، وتمايل ، يحاكين الغصون ، التى مرت بها الرياح ، فأمالتها .

الإعراب :

« مشين » فعل ، وفاعل « كما » الكاف : جارة ، وما : مصدرية « اهتزت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « رماح » فاعل اهتزت ، وما المصدرية ، وما دخلت عليه فى محل جر ـ بعد التأويل بمصدر ـ بالكاف . والجار ، والمجرور صفة لموصوف محذوف ، أى : مشين مشيا كائنا كاهتزاز . . « تسفهت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « أعاليها » مفعول به ، ومضاف إليه « مر الرياح » فاعل ، ومضاف إليه « النواسم » صفة للرياح .

والشاهد فى البيت :

قوله : « تسفهت . . مر الرياح » حيث ألحق بالفعل تاء التأنيث ، مع أن فاعله مذكر ، وهو « مر » والذى يسر ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو « الرياح » .

ومن تذكير الأول إذا كان مؤنثا ، مضافا إلى مذكر قول الشاعر [(١)] :

١٩٣ ـ رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يئُولُ لَهُ الأَمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِى

فذكر خبر « رؤية » وهو قوله : « معين » ؛ لأن « رُؤْيَةَ » مضاف إلى « الفكر » ـ وهو مذكر ـ فاكتسب منه التذكير ؛ لأن شرط ذلك موجود ، وهو : أنه لو حذفت « رُؤْيَة » لصح أن تقول : الفكر معين على اجتناب التوانى .

ويصح أن يحمل على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [(٢)] : لأنك لو قلت : إن الله قريب من المحسنين لصح المعنى ، واستغنى عن المضاف [(٣)] .

---

١٩٣ ـ (١) **الشاعر :** غير معروف ، والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٣٦٩ ، والهمع ٢ / ٤٩ ، والدرر ٢ / ٦٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٤٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يئول : يصل . وينتهى ، التوانى : التباطؤ ، والكسل . .

المعنى :

رؤية الفكر عواقب الأمور ، ومصائرها ، وما يكون من عواقب كريمة . . كل ذلك يعين القادر على العمل ، ويبعد عنه التوانى ، والكسل .

الإعراب :

« رؤية الفكر » مبتدأ ، ومضاف إليه : من إضافة المصدر إلى فاعله «ما» اسم موصول « يئول الأمر » فعل مضارع ، وجار ، ومجرور ، متعلق به وفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة : يئول لا محل لها من الإعراب صلة « ما » و «ما» مفعول به « لرؤية » « معين » خبر المبتدأ « على اجتناب » متعلق « بمعين » اجتناب » مضاف و « التوانى » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : رؤية . . معين » حيث إن الشاعر أتى بالخبر ، وهو قوله : « معين » مذكرا للمبتدأ المؤنث ، وهو « رؤية » والذى سهل ذلك : إضافة رؤية إلى الفكر ، وهو مذكر ، فاكتسب منه التذكير .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٣) ويقول : جار الله الزمخشرى : « وإنما ذكر « قريب » على تأويل الرحمة بالرحم أو لأنه صفة =

قوله :

ولا يُضَافُ اسْـمٌ لِما بِهِ اتّحَدْ   مَعْنًى ، وأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ

هذا البيت نبهك فيه على أنه لا يضاف اسم لما اتحد به فى المعنى فيدخل تحت قوله : الصفة ، والموصوف ؛ لأن معناهما واحد : فلا تضاف صفة لموصوفها ، ولا موصوف لصفته ، فلا تقول : « كَرِيم رجلٍ » : فتضيف الصفة إلى الموصوف ، ولا « رَجُل كَرِيمٍ » فتضيف الموصوف إلى الصفة .

وموجب المنع : أن المقصود بالإضافة التعريف ، أو التخصيص .

وقد ثبت أنَّهُما متحدان معنى ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص .

فإن جاء شيء يوهم ذلك أول ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وأَوِّلْ موهمًا إِذَا وَرَدْ

يريد : موهما لذلك .

فمما سمع من الموهمات : ـ إضافة الاسم [1] . لما اتحد به فى المعنى ـ قولهم : « حَبّةُ الحمقَاءِ » .

فهذا يوهم إضافة الموصوف إلى الصفة .

وتأويله : على أنه على حذف المضاف إليه ، وأقيمت [2] صفته مقامه .

= موصوف محذوف ، أى : شيء قريب ، أو على تشبيه « بفعيل » الذى هو بمعنى « مفعول » . . أو على أنه بزنة المصدر . . أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقى . ٢ / ١١١ الكشاف ، والتأويل الذى جنح إليه ليس منه ما جعله الشارح الأندلسى محتملا ونقل أبو حيان ما سجله الزمخشرى ، وعلق على بعض الآراء ، وزاد عليها . . أنظر البحر المحيط ٤ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

وقد عزز الاحتمال الأشمونى حيث قال : « ويحتمله » ﴿ **إن رحمة الله قريب من المحسنين** ﴾ ٢ / ٢٤٩ شرح الأشمونى . وانظر تعليق الصبان ٢ / ٢٤٩ .

(١) فى (جـ) : « لإضافة اسم » .   (٢) فى (جـ) : « وإقامة » .

فالتقدير : حبة البقلة الحمقاء .

وكـذلك قـولهم : « جَانِبُ الغَربىَ » و « مَسْجِد الجـامِع » و « صـلاةُ الأُولَى » .

والتـقدير : جـانب المكان الغربى ، ومـسجـد المكان الجامع ، وصـلاة الساعة الأولى .

فتقدِّرُهُ فى الكل على حذف المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه .

ومما يوهـم إضافة الصفـة إلى الموصوف قولهم : « سَحْقُ سِرْبالٍ » [١] . و « خلق [٢] ثوب » :

« فالسِّرْبَال » هو : السـحق ، و « الثوب » ، هو : الخلق : فـأضفت الصفة إلى الموصوف .

وتأويله بأن تقدر : حذف الموصوف ، وإقامة صفته مقامه .

وتقدر « مِنْ » فى الثـانى ، فتـقول : شىء سحـق من سربال ، وشىء خلق من ثوب .

وهذا جار فى إضافة النوع إلى الجنس .

فما ورد من ذلك أول [٣].

قوله :

وبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَـاف أبَدا وبَعْضُ ذَا قَدْ يأتِ لفظاً مفردَا

(١) السحق : الثوب البالى ، مختار (س ح ق) والسربال : القميص ، مختار (س ر ب ل) .
(٢) خلق : « خَلُق الثوب : بلى . . . ، وثوبٌ خَلَق ، أى : بال ، مختار (خ ل ق) .
(٣) لم يذكر الشارح الأندلسى رأى الفراء ،وهو :جواز إضافة الشىء إلى ما بمعناه،لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة ، وانظر ذلك فى ٢ / ٢٤٥ ،٢٤٦،شرح المرادي ، وانظر ٢/ ٢٥٠ الأشمونى .

نبهك فى هذا البيت على أن من الأسمـاء ما يلزم الإضافة إما : لفظا ، ومعنى ، وإما معنى فقط .

وإلى ما يلزم الإضافة معنى ، لا لفظا ، أشار بقوله :

... ... **وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا**

يعنى : وبعض هذا الذى ذكرت أنه يـلزم الإضافة قد يأتى مـفردا [١] ، فجعله بعض اللازم للإضافة ، فـلابد أن يلزمها فى حال ، وقد نص على أنه لا يلزمها لفظا ، فتعين أن يلزمها معنى .

وقد نص على أن الذى لا يلزم الإضافـة لفظا هو بعض ما ذكر أنه يلزم الإضافة ، فتعين أن يكون البعض الآخر يلزمها : لفظا ، ومعنى .

فمـثال مـا يلزم الإضافة : لفظـا ، ومعنى « لَدَى ، وسِوَى ، وعِنْد ، وقُصَارى الشىء ، وحُمَادَاه » - بمعنى واحد [٢].

والمراد بها : غاية الشىء

« وحُمَاداه » [٣] - بحاء مضمومة [٤].

ومثال ما يلزم الإضافة معنى ،لا لفظا قولهم : « كُلّ ، وبَعْض ،وأَىّ » فهذه ، وما أشبـهها قد تجئ غير مضافـة : لفظا ، كقوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾[٥].

(١) سقطت العـبارة الآتية من (ب ، جـ) : « يعنـى : وبعض هذا الذى ذكرت أنه يلزم الإضافـة قد يأتى مفردا » .

(٢) فى (أ) : « لمعنى واحد » .

(٣) « حماداه » فى القاموس المحيط، مادة (الحمد) : « وحُماداك ،وحُمادى - بضمهما -: « غايتك ، وغايتى » .

(٤) الصحيح بحاء مضمومة . وفى المخطوطات (أ ، ب ، ج) بجيم مضمومة .

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود .

وقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [(1)]. وقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [(2)].

ومجيئها مضافة : لفظا ، ومعنى هو الأكثر .

وقد نبه المصنف على قلة إفرادها عن الإضافة : لفظا بقوله « قَدْ يأْتِ » وحذف ياء « يأْت » من غير جزم .

وذلك جائز فى الفعل المعتل الآخر بالياء ، وقد قرئ به فى القرآن فى قوله تعالى : ﴿ يسرِ ﴾ [(3)].

قرأ بذلك نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو .

وقوله : « بَعْضُ الاسْمَاء » جاء على النقل ؛ ليستقيم الوزن .

قوله :

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ
كَوَحْدَ لَبَّىْ ، وَدَوَالَىْ سَعْدَى ، وَشَذَّ إِيلاَءُ « يَدَىْ » لِلَبَّى

نبَّهك على أن ما يُضاف حتما يمتنع أن يليَه اسم ظاهر ، يعنى : أن يضاف إلى اسم ظاهر .

والمراد بقوله : « مَا يُضَافُ حَتْماً » : ما يلزم الإضافة لفظا ، ومعنى فتحصل من كلامه : أن لازم الإضافة : لفظا ، ومعنى : منه ما يضاف إلى الاسم المضمر فقط ، وذكر منه المُثل التى أوردها فى البيت الثانى .

فعدد « وَحْدَ » فتقول : « وَحْدَك ، ووَحْدَهُ » وما أشبه ذلك .

---

(1) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة . (2) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(3) من الآية ٤ من سورة الفجر .

فلا تقول : وحْدَ زَيْد ، فتضيفة إلى الظاهر .

وذكر - أيضاً - « لبَّى » فتقول : « لبَّيْك » ولا تضفه إلى ظاهر ، إلا ما شذ منه - وسيأتى - .

و « لبَّىْ » - هنا - بياء ساكنة ،سكونًا حيًّا . على صيغة المثنى المجرور .

وذكر - أيضاً « دَوَالَى » فتقول : « دَوَالَيْك » ولا تضفه إلى ظاهر ، وهو - أيضاً على صيغة المثنى المجرور .

وذكر - أيضاً - « سَعْدَى » وهو بياء ساكنة سكونا حيا ، على صيغة المثنى - كما تقدم - .

والياء هى روى البيت ، فتقول : « سَعْدَيْك » ولا تضفه إلى ظاهر .

ثم نبهك على أنه قد شذ فى كلامهم إيلاء « يَدَىْ » « لِلَبَّىْ » أى جعل [1] . « يَدَىْ » بعدَ « لَبَّىْ » على إضافة « لبَّىْ » إلى « يَدَىْ » .

ونبه بذلك على قول الشاعر [2] :

١٩٤ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا فلَبَّى ، فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

---

(١) فى (جـ) : « أى اجعل » .

١٩٤ - (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الخمسين ، وبحره المتقارب .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٧٦ ، والمحتسب ١ / ٧٨ ، ٢٣/٢ وابن يعيش ١ / ١١٩ ، والخزانة ١ / ٢٦٨ والمغنى ٥٧٨ (٣٠٧) والعينى ٣ / ٣٨١ ، والتصريح ٢ / ٣٨ ، والهمع ١ / ١٩٠ ، والدرر ١ / ١٦٥ ، والأشمونى ٢ / ٢٥١ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (لبب) .

اللغة :

نابنى : نزل بى ، مِسْوَر : بزنة درهم : اسم رجل ، لبى : أجاب دعائى ، وأغاثنى . .

والمعنى :

دعوت مسوراً لرفع نائبة نابتنى ، فأجابنى بالعطاء فيها ، وكفانى مؤنتها ، وكأنه سأله فى دية ، وإنما لبى يديه لأنهما الدافعتان إليه ما سأله منه ، فخصهما بالتلبية لذلك (الأعلم ١ / ١٧٦) .

فأضاف « لبّى » إلى الظاهر ، وهو « يَدَىْ » .

وهذا البيت شاهد لمذهب سيبويه : فى أن « لبَّىْ » تثنية ، فالياء علامة للنَّصب .

ولو كان كما زعم يونس : أنها اسم مفرد على وزن « فعلى » : فلما أضيف إلى الضمير انقلبت ألفه ياء ، كألف « إلَى ، وعَلَى » لما ثبتت الياء مع إضافته إلى الظاهر ، ولعاد إلى الأصل ، كما تعود الياء فى « إِلَى ، وعَلَى » عند دخولها على الظاهر .

و « لبى » ـ فى آخر بيت المصنف ـ بياء ، وهى الروى فى نظير ياء « سُعْدَى » فى المصراع الآخر .

ومعنى « لبَّى » : إجابة بعد إجابة .

ومعنى « دَوَالَىْ » : إدالة بعد إدالة .

= **الإعراب :**

« دعوت » فعل ، وفاعل « لما » جار ، ومجرور ، متعلق بدعوت « نابنى » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، ونون وقاية ، ومفعول به ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة « ما » ، « مسوراً » مفعول به لدعوت « فلبى » الفاء : عاطفة وفعل ماض ،وفاعله مستتر جوازاً ،والجملة : معطوفة على جملة : « دعوت . . . » « فلبى » الفاء للتعليل ، و « لبَّىْ » مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ، و « يدى » مضاف إلى « لبّى » و « يدى » مضاف ، و « مسور » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « فلبَّىْ يدى ـ بإثبات الياء ، لأنها ياء التثنية . وإنما احتج به على يونس ، لزعمه : أن « لبيك » اسم مفرد ، بمنزلة « عليك » وإن ياءه كيائها ، فأخذ سيبويه بقول الشاعر : فلبَّىْ يَدَىْ مسور ، وإظهاره الياء،مع إضافته إلى الظاهر . ولو كان بمنزلة « عليك » لقال :فلبى يدى مسور ، كما تقول على يديه ونحوه . (الأعلم ١ / ١٩٧٦) . وبعد إيضاح المذهبين فإن الشاعر أضاف « لبَّىْ » إلى « يَدَىْ » ويدى : اسم ظاهر ، وذلك شاذ .

ومعنى « سَعْدَى » : سعداً بعد سعد .

قوله :

وَأَلْزَمُـــوا إضَافَةً إلَى الجُمَـــلْ « حَيْثُ ، وإذْ » وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

إفْـرَادُ « إذْ » وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كـإذْ أضِفْ جوازًا نَحْوُ « حِينَ جَا نُبِذْ »

لما فرغ من المضاف اللازم الإضافة إلى المفرد: شرع يتكلم على المضاف ، اللازم الإضافة إلى الجملة .

فذكـر « حَيْثُ ، وَإذْ » وهما كما قـال المصنف لازمان [1] للإضافة إلى الجمل .

وأطلق المصنف الجـمل ؛ ليدخل له الجملة الاسـميَّة ، والفـعلية ؛ لأن إضافتهما إلى كل واحدة منهما جائزة .

تقول : « أعْجَبَنِى حَيْثُ جَلَسْتَ » و « حيثُ أَنْتَ جَالِسٌ » و « خرجتُ إذْ نَزَلَ المطَرُ » وإن شئت « إذ المطرُ نَازِل » .

وقد جاء إضافة حيث إلى المفرد قليلا ، كقول الشاعر [1] :

١٩٥ ـ أَمَا تَرَى حَيْث سُهيلِ طَالِعا ....

---

(١) فى ـ ا جـ) : « لازما » .

١٩٥ ـ (٢) الشاعر : مجهول ، والبيت من الرجز .

وهو من شواهد المغنى ١٣٣ (١٣٤) والشذور ١٢٩ ، والعينى ٣ / ٣٨٤ ، والهمع ١ / ٢١٢ ، والدرر ١ / ١٨٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٤ ، ويس ٢ / ٢٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

« سهيل : نجم » مختار (س هـ ل) .

والمعنى :

تمام البيت : أو البيت الثانى : **نجما يضىء كالشهاب لامعا** =

« فطالعاً » منصوب على الحال ، و « سهيل » مخفوض بالإضافة .

وهذا شاذ ، يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وكذلك قول الشاعر [1] :

١٩٦ ـ ونطعنهم تحتَ الحُبَا ، بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببِيضِ المَواضِي حيثُ لَيِّ العَمَائِمِ

= أما تنظر حيث سهيل طالعا : وهو نجم لامع ، يضيء ، كما يضيء الشهاب . وقد تحدث عنه المعرى فى نونيته . . .

الإعراب :

« أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنت « حيث » ظرف مكان ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وعامله الفعل « ترى حَيْثُ » : مضاف ، و « سُهَيْل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طالعا » حال من سهيل ، المجرور بالإضافة .

والشاهد في البيت قوله :

« حيث سهيل » فإنه أضاف « حيث » إلى « سهيل » وهو مفرد . وذلك شاذ قليل عند جمهور العلماء .

١٩٦ ـ (١) **الشاعر :** هو عملس بن عقيل ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد الأغانى ١١/٨٣ وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٣٦ ، وابن يعيش ٤ / ٩٠ ، ٩٢ ، والخزانة ٣ / ١٥٢ ، والمغنى ١٣٢ (١٣٣) والعينى ٣ / ٣٨٧ ، والتصريح ٢ / ٣٩ ، والهمع ١ / ٢١٢ ، والدرر ١ / ١٨٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ونطعنهم ، أى : بالرمح ، الحبا : جمع حبوة ، ويريد : أوساطهم ، بيض المواضى ، يريد : السيوف القواطع ، ولى العمائم : يقصد موضع شد العمائم على الرءوس .

المعنى :

نطعنهم بالرماح فى أوساطهم ، ونضربهم بالسيوف القواطع على رؤوسهم .

الإعراب :

« ونطعنهم » الواو : حرف عطف . . وفعل مضارع ، مرفوع لتجرده ، من الناصب ، والجازم ، والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : نحن ، وهم : مفعول به ، « تحت » ظرف منصوب ومتعلق بالفتحة « الحبا » مضاف إلى « تحت » ، « بعد » ظرف ، متعلق بقوله : « نطعن » بعد : مضاف ، و « ضرب » مضاف إليه ، ضرب : مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه « ببيض » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « ضرب » بيض : مضاف ، و « المواضى » مضاف إليه « حيث » ظرف =

فخفض « لَىِّ العمائِم » بالإضافة .

ثم نبـهك على أنك إذا نونت [١] « إذْ » يحتمل إفـرادها عن الإضافة ، ومعنى « يحتمل » : يجوز ،ويكون التنوين عوضا عن الجملة ،التى حذفت .

فقوله : « إفْرَادُ » ـ فى أول البـيت الثانى ـ مفعول لم يســم فاعـله ، « ليحتمل » ـ فى آخر البيت الأول ـ .

فمـثل حذف الجـملة ، وتنوين « إذ » قوله تـعالى : ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا** ﴾ [٢] .

وإنما قلنا : إن الجملـة الواقعة بعـد « إذْ ، وحيث » وما أشـبههـما فى موضع الإضافـة ؛ لأن هذه الجملة إنما جيء بها لتخـصيص الظرف ، والجملة المخصصة لا تخلو من ثلاثة أشياء :

إما صفة ، وإما صلة ، وإما فى تقدير المضاف إليه [٣] .

ولا يصح أن تـكون صلة ـ هـا هنا ـ [٤] ولا صفـة ؛ لأن جملة الصلة والصفـة تستلزم رابطا ، ونحن نجد هذه الجـملة خالية من الرابط ، فـتعين أن تكون فى تأويل المضاف .

ثم نبـهك على أن كل ظرف زمـان كـان بمعنى « إذْ » فله حكمـهـا فى

= مكان ، متعلق « بضرب » مبنى على الضم في محل نصب ، حيث : مضاف و « لَىّ » مضاف إليه ، لَىّ : مضاف ، و « العمائم » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « حيث لى » حيث أضاف الشاعر الظرف « حيث » إلى « لى » ، ولى مفرد ،على القلة ، والشذوذ .

(١) فى (ب ، وجـ) : « نويت » .
(٢) الآية ٤ من سورة الزلزلة .
(٣) سقط من (جـ) لفظ : « إليه » .
(٤) سقط من (جـ) : « ها هنا » .

إضافته إلى الجمل [1] .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كإِذْ » .

ويعنى [2] بمعنى « إذْ » : أن يكون ظرف زمان بمعنى المضى . غير مختص « كحِين » : فإن كان مستقبلا حمل على « إِذَا » فى الإضافة إلى الجمل .

وقد نبه على أن إضافة ظروف الزمان المشابهة « لإذْ » إنما هى على جهة الجواز ، وكذلك المشابهة « لإذَا » .

وإلى أن الإضافة على الجواز أشار بقوله : « أَضِفْ جَوَازًا » بمعنى أن الإضافة ليست بلازمة فى الظروف المشابهة « لإِذْ » وكذلك الحكم فى المشابهة « لإذَا » .

ومثَّل إضافة الظرف « لإذْ » بقوله : « نَحوْ : حِينَ جَا نُبِذ » .

« فجاء » : فعل ماض ، قصر للضرورة ، وفاعله : مضمر و « حِينَ » يضاف إلى الجملة من الفعل ، والفاعل .

و « حِينَ » ظرف زمان ، غير مختص ، والمراد به : المضى ، لتعلقه بالفعل الماضى ؛ فهو شبيه « بإِذْ » .

قوله :

وَابْنِ ، أَوِ اعْرِبْ مَا « كَإِذْ » قَدْ أُجْرِيَا ... واخْتَرْ بِنَا متْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فعلٍ مُعْربٍ ، أَوْ مُبْتَدا ... أَعْرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

نبهك فى هذين البيتين على حكم المضاف إلى الجملة من الظروف

---

(١) فى (جـ) : « إلى الجملة » .   (٢) فى (أ) : « ونعنى » .

المشابهة « لإذْ » فذكر أنه يجوز فيها البناء ، والإعراب .

وإلى هذا أشار بقوله :

وابْن ، أَو اعْرِبْ مَا « كَإِذْ » قَدْ أُجْرِيَا ....

ثم ذكر أن البناء هو المختار إذا كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بفعل مبنى .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَاخْتَر بنَا مَتْلُوِّ فعْلٍ بُنِيَا

وقصر « بنا » للضرورة .

وقد جاء على الوجهين : من الإعراب ، والبناء قول الشاعر (1) :

١٩٧ ـ عَلَى حينَ عَاتَبْتُ الْمَشيبَ عَلَى الصبَا وَقُلْتَ : أَلَمَّا أصحُ ، والشَّيبُ وَازِعُ ؟

---

١٩٧ ـ (١) الشاعر : هو النابغة الذبيانى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١/٣٦٩ ، والمنصف ١/٥٨ ،وابن الشجرى ١ / ٤٦ ، ٢ / ١٣٢ ١٦٤ ، وابن يعيش ٣/ ١٦ ، ٨١ ، ٤ / ٩١ ، ٨ / ١٤٦ ، والإنصاف ٢٩٢ ، والمقرب ٦٣ ، والخزانة ٣/ ١٥١ ، والشذور ٧٨ ، والمغنى ٥١٧ (٢٩٨) والعينى ٢ / ٤٠٦ ، ٤ / ٣٥٧ ، والتصريح ٢ / ٤٢ ، والهمع ١ / ٢١٨ ، والدرر ١ / ١٨٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٦ ، ٣/٢٢٦، ٤ / ٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٣ .

اللغة :

عاتبت : هو اللوم فى تسخط ، المشيب : الشيب ، الصِّبا : الصبوة ، وهى : الميل إلى شهوات النفس ، واتباع لذائذها ، أصح : فعل مضارع من الصحو ،وهو فى الأصل : ضدّ السكر ،وازع : زاجر ، وناه ، وكافّ .

المعنى :

لقد عاتبت نفسى ، ولمتها على الصبوة فى زمن المشيب ، وقلت لنفسى : ألمَّا أتنبه ، وفى الشيب وازع ، وناه ، عن اتباع الشهوات . ؟ =

« فَعَاتَبْتُ » جملة مصدرة بفعل مبنى ، فلما أضيف إليها « حِينَ » بنى .

فروى - مفتوح النون - وقد روى - بكسرها - على الإعراب ، فثبت فيه الوجهان .

ثم نبه فى البيت الثانى على أن الجملة المضاف إليها ، إذا كانت مصدرة بفعل معرب ، أو كانت الجملة اسمية أعرب الظرف المضاف إليها .

وإلى هذا أشار بقوله :

وقبلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ ، أو مُبْتَدا أَعْـــرِبْ ... ...

يعنى بالمبتدأ : الجملة الاسمية .

هذا هو مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون بناء الظرف المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مضارع ، أو إلى جملة اسمية ، وارتضاه المصنف ، وقد ارتضاه قبله الفارسى .

وإلى اختيار مذهب من جوز البناء أشار بقوله :

= **الإعراب :**

« عَلَى » حرف جر « حينَ » يروى بالجر معربا ، وبالفتح مبنيا ، وهو المختار هنا مجرور بعَلَى : لفظاً ، أو محلا ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « كففت » فى بيت سابق « عاتبت » فعل ، وفاعل ، والجملة : فى محل جر بإضافة « حين » إليها ، « المشيب » مفعول به « على الصّبا » متعلق بعاتبت « ألما » الهمزة للاستفهام الإنكارى « لما » حرف نفى ، وجزم ، يدل على توقع ما بعده « أصح » مجزوم بلما ، وعلامة الجزم : حذف الواو ، والفاعل : ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : أنا « والشيب وازع » الواو : واو الحال ، ومبتدأ ، وخبر ، والجملة فى محل نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « على حين » فإنه يروى بوجهين : بجر « حين » وفتحه ، على الإعراب ، والبناء ، والبناء هو المختار ، لأن الفعل الذى تلا « حين » مبنى :

.... وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

وعلى البناء حمل الكوفيون قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [1] - على قراءة الفتح فى « يوم » وهى قراءة نافع فى السبع[2] : قرءوه مبنيا ، مع إضافته إلى الجملة المصدرة بالفعل المعرب .

و « يَوْم » - ها هنا - عند غيرهم معرب فى مكان الخبر ، فالتقدير : هذا كائن يوم ينفع الصادقين صدقهم .

وإنما بنوا الظروف اللازمة الإضافة إلى الجمل ، لشبهها بالحروف في الافتقار إلى ذكر المضاف إليه ، وجوزوا فيما أشبهها من الظروف المحمولة عليها الوجهين ؛ لأن إضافتها إلى الجمل غير لازمة فلم تشبه الحروف .

وإنما بنوها فى أحد الوجهين بالحمل على « إِذْ ، وإِذَا » للشبه الحاصل بينهما .

قوله :

وأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ « كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى »

نبهك فى هذا البيت على ما بقى من الظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة : فذكر « إِذَا » ونص على أنهم ألزموها الإضافة إلى الجملة الفعلية ، بخلاف « إِذْ ، وحَيْثُ » - كما تقدم - .

وهو مذهب سيبويه : فلا يجوز عنده أن يقع بعدها اسم مبتدأ ، ومهما وليها الاسم حكم بأنه مرفوع بفعل مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ

---

(1) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(2) قرئ « بالنصب : إما على أنه ظرف « لقال » وإما على أن « هذا » مبتدأ ، والظرف خبره .. » ١ / ٦٩٧ الكشاف .

انشقَّتْ ﴾ (١) و ﴿ إذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ﴾ (٢) و ﴿ إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (٣).

التقدير : إذا انشقت السماء انشقت .

وعلى هذا فقس .

وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعدها .

ولو كان ما قاله صحيحا لسمع بعدها مبتدأ ، مخبر عنه بمفرد ، وعدم سماع ذلك يدل على عدم صحة قوله .

وأما قول الشاعر (٤).

١٩٨ - إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا ، فَذَاكَ المُذَرَّعُ

---

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق . (٢) الآية الأولى من سورة الانفطار .

(٣) الآية الأولى من سورة التكوير .

١٩٨ - (٤) **الشاعر :** هو الفرزدق ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ٩٣ (٩٤) والعينى ٣ / ١٣ ، والتصريح ٢/ ٤٠ ، والهمع ١ / ٢٠٧ ، والدرر ١ / ١٧٤ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥١٤ .

اللغة :

باهلى : نسبة إلى باهلة : قبيلة من قيس عيلان ، أكثر الشعراء من ذمها ، حنظلية : نسبة إلى حنظلة : قبيلة من تيم ، من أكرم القبائل « المذرَّع » : الذى تكون أمه أكرم من أبيه ، وأعرق .

المعنى :

إذا تزوج باهلى حنظلية ، وقد أنجبت ولدا ، فهو المذرع ، لشرف أمه على أبيه .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضمن معنى الشرط « باهليٌّ » اسم كان المحذوفة ، وحدها « تحته » ظرف مكان ، ومضاف إليه ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « حنظلية » مبتدأ مؤخر والجملة : خبر كان المحذوفة « له ولد » خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر « منها » متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، ومبتدأ ، وحرف خطاب « المذرع » خبر ، والجملة : جواب « إذا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « إذا باهلى » فقد أجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد إذا ، وهو غير صحيح ، وأنصار سيبويه خرجوا البيت على إضمار « كان » بعد « إذا » .

فالبيت نادر ، ومع نـدوره فهـو محمـول على أنَّ « بَاهِلِيٌّ » مرفوع « بِكَانَ » المحذوفة .

وهو أولى من حـمله على أنه مبـتدأ ، فيـخرم قـاعدة « إِذَا » فى لزوم إضافتها إلى الجملة الفعلية .

ولم ينبه المصنـف على مذهب الأخفش ، وإنما ذكـر مذهب سيـبويه ، لارتضائه له ، وعدم ارتضائه لمذهب الأخفش فى هذا .

ومثَّل إضافة « إذَا » إلى الجملة الفعلية بقوله : « هُنْ إِذَا اعْتَلَى » .

« فاعْتَلَى » فعل مـاض ، وفاعله ضميـر مستتر ، و « إِذْ » مـضافة إلى الجملة الفعلية .

ومعنـى المثال : أنه إذا تعـاظم غيرك ، وتـكبر ، فتـواضع أنت ، وهو معنى المثل الساير « إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنْ » [1] .

وما أشبه «إِذَا» من الظروف فحكمه حكم ما أشبه « إِذْ » ـ وقد تقدم ـ .

والحاصل من كلامه فيما يلزم الإضافة إلى آخر هذا البيت :

أن لازم الإضافة قد يلزم الإضافة إلى المفرد : ظاهرا كان ، أو مضمرا ، وقد يلزم الإضافة إلى الضمير فقط .

ـ وقد تقدم القسمان ـ .

وقد تلزم الإضافة إلى الجملة ، وهى على قسمين : ما يلزم الإضافة إلى الجملة : اسـمية كانت ، أو فـعلية ، وهو « إِذْ ، وحَيْثُ » وما يلزم الإضـافة إلى الجملة الفعلية ، وهو « إِذَا » .

---

(١) انظر المثل ، وقصته ومضربه فى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٢٤ .

وقد تقدم أحكام الأقسام الأربعة .

قوله :

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ - بِلاَ تَفَرُّقٍ - أُضِيفَ « كِلْتَا ، وكَلاَ »

نبهك فى هذا البيت : على أن « كلا ، وكلتا » مما يلزم الإضافة لفظا ، ومعنى ، وذكر أنهما لا [1] يضافان إلا لمفهم اثنين ، بشرط أن يكون معرفا ، غير مفرق .

ويعنى [2] بمفهم اثنين : التثنية ، وسواء كانت معنى ، ولفظا ، أو معنى ، دون لفظ ، كقولك : « كِلاَ الرَّجُلَيْنْ قَامَا » : فأضفت كِلاَ » - هنا - إلى مثنى : لفظا ، ومعني .

وكقولك : « كِلاَنَا تكلَّم » : فأضفت « كِلاَ » - ها هنا - إلى مثنى : معنى ، لا لفظا .

وتحرز بقوله : « مُعَرَّف » من أن تكون التثنية منكرة ، كقولك : « كِلاَ رَجُلَيْنِ » - بالتنكير - فإن ذلك لا يجوز .

وقوله : « بِلاَ تَفَرُّقٍ» تحرز من أن تضاف إلى اثنين مفرقين ، قد عطفت أحدهما على الآخر ، كقولك : « كِلا زَيْدٌ ، وعَمْرٌو قَامَا »فإن ذلك لا يجوز .

وأما قول الشاعر [3] .

١٩٩ - كِلاَ أَخِي ، وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ ، وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « لا » . (٢) فى (أ) « ونعنى » .

١٩٩ - (٣) : البيت غير معروف القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد المغنى م ٢٠٣ (١٨٨) والعينى ٣ / ٣١٩ ، والتصريح ٢/ ٤٣ ، والهمع ٢/ ٥٠ ، والدرر ٢ / ٦١ ، والأشمونى ٢ / ٢٦٠ ، والشارح الأندلسى . =

فأضاف « كِلاَ » إلى اثنين متفرقين ، قد عطف أحدهما على الآخر فهذا البيت من نوادر الضرائر فى الشعر .

وقوله : « وَاجِدِى » خبر المبتدأ الذى هو « كلا » و « واجدى » اسم مفرد ، أضافه المتكلم إلى نفسه ، و « عَضُدًا » مفعول ثان « بِوَاجِدِى » والياء هى المفعول الأول .

فالتقدير : أخِى وَخليلى [1] يجدانى عضدا فى الملمات .

وقوله : « لمفهم اثنين » متعلق بقوله : « أُضِيفَ » فالتقدير : أضيف « كِلاَ ، وكِلْتَا » لمفهم اثنين .

قوله :

وَلاَ تُضِفْ لمفرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا ، وإنْ كرّرْتَهَا ، فأَضِفِ

= **اللغة :**

عضدا : يريد : معينا ، وناصرا ، النائبات : النوازل ، إلمام : نزول .

الملمات : ما يلم بالمرء من محن ، ونوازل ، ومصائب .

المعنى :

كل من أخى ، وصديقى يجدنى عونا له عندما تنزل به نازلة ، آخذ بيده ، وأقف إلى جواره أشد أزره ، حتى يزول ما نزل به . . .

الإعراب :

« كلا » مبتدأ ، وكلا : مضاف ، و « أخ » مضاف إليه ، أخ : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « وخليلى » الواو : عاطفة ، خليل : عطف على أخى ،وياء المتكلم مضاف إلى خليل « واجدى » خبر المبتدأ ،ومضاف إليه « عضدا » حال من ياء المتكلم « فى النائبات » متعلق بواجد ، « وإلمام » عطف على « النائبات » إلمام : مضاف ، و « الملمات » مضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قوله : « كلا أخى ، وخليلى » حيث أضاف « كلا » إلى متعدد ،مع التفرق بالعطف ، وهو شاذ .

(١) سقط من (أ) : « وخليلى » .

أَوْ تَنْو الاجْزَا ، واخصُصْ بالمَعْرِفَهْ   مَوْصُولَةَ « أَيًّا » وبالعكس الصِّفَهْ
وإنْ تكُن شَرْطًا ، أوِ اسْتِفْهَامًا   فمطلقًا كمِّلْ بِهَا الكَلامَا

نبهك فى هذه الأبيات الثلاثة على حكم « أىّ » فى الإضافة ، وهى مما لزم الإضافة معنى ، لا لفظا ـ وقد تقدم ذلك فى أول الكلام على ما يلزم الإضافة .

وذكر ـ ها هنا ـ أنه لا يجوز إضافة « أىّ » لمفرد معرف إلا بشروط : أن تكون مكررة ، وإلى هذا أشار بقوله :

... وإن كرَّرْتها ، فَأَضِف

أو تنو أجزاء الاسم المفرد المعرف ، الذى أضفتها إليه ، وإلى هذا أشار بقوله : « أَوْ تنوِ الاجْزَا » .

وقصر الأجزاء للضرورة، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف فى قوله : « الأجْزَاء » ؛ ليستقيم الوزن ، فسقطت الهمزة ، وصارت اللام مفتوحة .

فمثال تكرار « أىّ » قول الشاعر [1] .

٢٠٠ ـ ألا تَسْأَلُونَ النَّاسَ : أَيِّى ، وأيكُمْ   غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خيراً ، و أكرمَا ؟

---

٢٠٠ ـ (١) البيت من الشواهد التى لم يعلم قائلها ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٤٢٣ ، والأشمونى ٢ / ٢٦١ ،والشارح الأندلسى .

اللغة :

التقينا : من اللقاء : تقابلنا ، خيرا : أفضل ، . . .

المعنى :

عليكم أن تسألوا الناس عنى ،وعنكم غداة التقائنا ،من منا كان أفضل ،وأكرم ،وأشجع ، وأعظم ؟

الإعراب :

« ألاَ » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام « تسألون » فعل ، وفاعل « الناس » مفعول به « أيِّى » مبتدأ =

فـأضاف « أيًّا » إلى ياء المتكلم ، وهى مـفرد ، مـعرف ، وجـاز ذلك لتكرير « أىّ »[1] .

ومثل هذا لا يردُ إلا فى الشعر .

ومثـال الموضع الذى تنوى فـيه الأجزاء قـولك : « أَىْ زَيْدٍ ضَرَبْتَ » ؟ ومرادك : أى أجزائه ضربت .

وفى قوله :« ولا تضف لمفرد معرف تنبيه على أنه لو كان المعرف تثنية ، أو جمعا جازت الإضافة .

وإنما امتنعت إضافـة « أىّ » لمفرد ومعرف[2] ؛ لأن المراد بها العـموم ، والمفرد المعرف ينافي العموم ، فلابد أن يثنى ، أو يجمع .

وإن ترك مـفـرداً نويت أجزاءه ، أو كـررت « أى » ليـتكرر المضـاف ، فيصير كالمثنى .

وإذا أضيفت إلى معرف : مـثنـى ، أو مجموع لم تطابقه[3] ، فتقول : « أىُّ الرَّجُلَيْن قَامَ » ؟ و « أىُّ الرِّجَال قَامَ » : فتعيد عليـها ضمير المفرد ، وإن

= ومضاف إليه « وأيُكم » الواو : عاطفة،ومعطوف على « أيى » ومضاف إليه « غداة » ظرف زمان ، متعلق « بكان » ، « التقينا » فعل ، وفاعل ، والجـملة فى محل جر ، بإضافة الظرف إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسم كـان مستتر جوازا « خـيراً » خبر كان ، « وأكرمـا » عاطف ، ومعطوف على « خيرا » والجملة : من كان ، واسمها ، وخـبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو « أىّ » وجملة المبتدأ ، والخبر فى محل نصب مفعول ثان لقوله : « تسألون » .

والشاهد في البيت :

قوله : « أيى ، وأيكم » حيث أضاف « أيا » إلى المعرفة ، وهى ضـمير المتكلم فى الأول ، وضمير المخاطبين فى الثانى ، وسوغ ذلك تكرار « أى » .

(١) سقط من (جـ) : « فأضاف « أيا » إلى ياء المتكلم ، وهى مفرد ، معرف ، وجاز » .

(٢) فى (جـ) : « مفرد » .

(٣) فى (جـ) : « لم يطابقه » .

كان ما أضيفت إليه مثنى ، أو مجموعا .

وإن أضيفت إلى منكر طوبق بينهما ، فتقول : « أىّ رَجُلٍ قامَ » ؟ وأىّ رَجُلَيْن قَامَا » ؟ و « أىّ رجَالٍ قامُوا » ؟

ثم قال : واخْصُصْ بالمعْرفَة مَوْصُولَة أيّاً » .

نبه بذلك على أن « أيًّا » إذا كانت موصولة اختصت بالإضافة إلى المعرفة بشرطها : من التثنية ،والجمع ،والتكرار ، ونية الأجزاء ـ كما تقدم ـ .

و « موصولةً » حال مقدرة من « أىّ » و « أيًّا » مفعول ، فالتقدير : واخصص بالمعرفة « أيًّا » فى حال كونها موصولة .

ثم قال : « وبالعكْس الصِّفَة » .

أى : إذا كانت صفة ، فتكون مختصة بالإضافة إلى النكرة فتقول : « مررتُ برجل : أىّ رجُلٍ » وكذلك :لو كانت حالا ،كقولك : « جَاءَ زيدٌ : أىَّ فارسٍ » .

وهذا داخل فى قوله : « الصِّفَة » ؛ لأن الحال صفة .

ثم قال :

وَإنْ تكُنْ شَرْطاً ، أَو اسْتِفْهَامَا ... ...

يعنى : وإن تكن « أىّ » شرطاً ،أو استفهاما،فكمل بها الكلام مطلقا .

يعنى « بمُطْلَقًا » : سواء : أضيفت[1] . إلى معرفة ، أو نكرة ، كقولك فى الاستفهام : « أىّ رجل جاءَ » ؟ وأىْ رجالٍ جَاءُوا ؟ وكقولك فى الشرط : « أىّ رجلٍ تضربْ أَضْرِبْ » ، « أىّ الرجالِ تضربْ أَضْرِبْ » .

---

(١) فى (جـ) : « أضيف » .

ولابد مع إضافتها إلى المعرفة من مراعاة الشروط المتقدمة : وهى : أن تكون المعرفة مثناة [1]. أو مجموعة ، أو إرادة الأجزاء أو تكرار « أى » .

ومعنى قوله : « كمِّل بهَا الْكَلاَمَا » أنها على الوجهين من الإضافة إلى المعرفة ، والنكرة يكمل بها الكلام ، أى : يصح .

قوله :

وأَلْزَمُوا إضَافَةً « لَدُن » فَجر ونَصْبُ غُدْوَةٍ بهَا عَنْهُم نَدَرْ

نبهك فى هذا البيت على حكم « لَدُنْ » : فذكر أنها مما يلزم الإضافة فيكون ما بعدها مجروراً .

وإلى هذا أشار بقوله :

وأَلْزَمُوا إضَافَةً « لَدُنْ » فَجَرْ ....

يعنى : فجر ما بعده بالإضافة .

ثم نبه على أنها إذا وقعت بعدها « غدوة » قد تنصب [2]. على التمييز نادرًا ، وتكون « لَدُنْ » منفردة عن الإضافة ، والكثير الشائع الجر ، ولم ينقل إفرادها عن الإضافة ، إلا مع « غُدْوَة » فى وجه نادر .

« ولَدُنْ » : ظرف ، لازم البناء ؛ لعدم تصرفه ، وقد نقل إعرابه عن قيس [3].

وبهذه اللغة قرأ أبو بكر عن عاصم في قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا

(١) فى (جـ) : « مثنى » . (٢) فى (أ) : « قد ينصب » .

(٣) عزا السيوطى ما سجله الشارح الأندلسى حيث قال : « وإعراب « لدن » لغة قيسية تشبيها بعند ، وبه قرأ عاصم » الهمع ١ / ٢١٥ .

شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ (١) .

فقرأ بجر نون « لَدنه » (٢) .

ومعنى « لَدُن » : أول الغايـــة ، من مكـان ، أو زمان ، والأكثر فى « لَدنْ » دخول « من » عليها .

قوله :

ومَعَ مَــعْ فيها قَليلٌ ، ونُقِلْ فَتْحٌ ، وكَسْرٌ بِسُكُونٍ يتَّصِلْ

هذا البيت نبهك فيه على حكم « مَعَ » وهى ظرفٌ فى كل أحوالها على المشهور .

وقد جاءت مسكنة العين « كهَلْ » :

أنشد سيبويه على ذلك قول الشاعر (٣) .

٢٠١ ـ فَرِيشى منْكُمُ ، وهَوَاىَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَــتْ زِيَارتُكُــمْ لِمَامَـا

وقد نبه المصنف على أن هذه اللغة قليلة .

---

(١) من الآية ٢ من سورة الكهف .

(٢) ذكر القراءة الزمخشرى ، حيث قـال : « وقرئ : « من لَدْنِه » بسكون الدال ، مع إشمام الضمة ، وكسر النون » ٢ / ٧٠٣ الكشاف .

٢٠١ ـ (٣) : **الشاعر :** هو جرير بن عطية بن الخطفى أو الراعى ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهـد الكتاب ٢/ ٤٥ ، وأمالى ابـن الشجرى ١ / ٢٤٥ ، ٢/ ٢٣٤ ، وابن يـعيش ٢ / ١٢٨ ، ٥/ ١٣٨ ، والعينى ٣ / ٤٣٢ ، والتـصريح ٢ / ٤٨ ، ١٩٠ ، والأشـمونى ٢ / ٢٥٦ ، وديوان جرير ٥٠٦ والشارح الأندلسى ، وقد جاء البيت منسوبا فى الكتاب إلى الراعى ٢ / ٤٥ .

اللغة :

الريش ، والرياش : اللباس الفاخر ، والخصب ، والمعاش « لِمَامًا » منقطعة : بعد كل حين مرة .

والمعنى :

نعمتى منكم ، وهواى معكم ، وإن كنت لا أزوركم إلا لِمَامًا . =

وإلى هذا أشار بقوله : « ومَعَ مَعْ فيها قليل » يريد : ولفظة « مَعَ » تجيء « مَعْ » - بسكون - قليلا :

ثم نبه المصنف على أنه نقل فى « مَع » - الساكنة العين - : الفتح ، والكسر ، إذا اتصل بها ساكن ، فتحرك العين ، لالتقاء الساكنين ، ومن فتح قصد التخفيف ، ومن كسر جرى عَلَى أصل التقاء الساكنين وقوله :« ونُقل فَتْح ، وكسرٌ » راجع « لِمَعْ » - بسكون العين - إذا اتصل بها ساكن .

وقد نقل جر « مَع » بمن .

ذكر سيبويه : « ذهبت من معه » [1].

وادعى بعضهم : أنها إذا كانت ساكنة العين تكون حرفا ، والصحيح ظرفيتها [2].

وقد تفرد عن الإضافة ، وترد إليها لامها ، وهى الألف ، وتنون ،

= **الإعراب :**

« فريشى » الفاء : على حسب ما قبلها ، ومبتدأ ، ومضاف إليه ، « منكم » متعلق بمحذوف ، خبر المبتدأ « وهواى » الواو : حرف عطف ، ومبتدأ ، ومضاف إليه « مَعْكُمْ » ظرف ، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مع : مضاف ، و « كم » مضاف إليه ، والجملة : معطوفة على التى قبلها « وإن » الواو : واو الحال « إن » زائدة « كانت » فعل ماض ناقص وتاء التأنيث « زيارتكم » اسم كان ، ومضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، أى : زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله ، أى : زيارتكم إياى « لِمَامًا » خبر « كان » .

والشاهد في البيت :

قوله : « معْكم » حيث سكن العين من « مَعُ » ، وهو عند سيبويه ضرورة وعند قيس لهجة . . انظر الكتاب ٢ / ٤٥ .

(١) انظر ٢ / ٤٥ الكتاب .

(٢) وفى القاموس المحيط ، مادة (مع) : « مع : اسم ، وقد يسكن ، وينون أو حرف خفض ، أو كلمة تضم الشىء إلى الشىء ،وأصلها معاً ،أو هى للمصاحبة ، وتكون بمعنى « عند » ، وتقول : « كنا معاً » أى : جميعاً . » . وانظر « مَع » ٣٣ ، وما بعدها ، مغنى اللبيب : ففيه البسط والتفصيل

فتعرب إعراب المقصور ، كقول الشاعر [1] .

٢٠٢ ـ حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا ، ونَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِـــنْ رَيَّـــا ، وَشَعْبَاكُمَـــا مَعَا

قوله :

واضمم بناءً « غَيْرًا » انْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيـــفَ ، نَاوِيًا مَـا عُدِمَـــا

نبهك فى هذا البيت على أنك تضم بناءً « غَيْر » يريد : أنك تبنيها على الضم ، إذا عدمت ما أضيف له ، وكنت ناويا له .

وإلى هذا أشار بقوله :

... إنْ عدمـــتْ مَـــا له أُضيفَ ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا

---

٢٠٢ ـ (١) : **الشاعر :** هو الصمة القشيرى ، والبيت من الطويل .

هو من شـواهد الأغانى ٥ / ١٢٧ ، وأمـالى القـالى ١ / ١٩٠ ، والعينى ٣ / ٤٣١ ، والشـارح الأندلسى .

اللغة :

حننت : اشتقت ، وتاقت نفسك ، مزارك : الزيارة ، وموضع الزيارة ـ أيضاً ـ مختار (ز و ر) .

المعنى :

اشتقت إلى ريا ، وقد بعدت عنها ، وابتعد الشعبان . . .

الإعراب :

« حننت » فعل ، وفـاعل ، « إلى ريا » جار ، ومجـرور يتعلق بقولـه : « حننت » ، « ونفسك » الواو : واو الحال ، نفس : مبتـدأ ، مرفوع بالابتـداء ، وعلامة رفـعه الضمـة الظاهرة ، نفس : مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « باعدت » فعل ماض، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى ، والجملة من الفعل ، والفاعل فى محل نصب حـال « مزارك » مفعول به ، ومضاف إليه « من ريًا » جار ، ومجرور متعلق بمحذوف حال من « مزارك » ، « وشعباكما » الواو : واو الحال « شعباكما » مـبتدأ ، ومضاف إليه ، وحرف عماد ، وألف التثنية « مـعا » خبر ، والجملة : فى محل نصب حال . .

والشاهد في البيت :

فى قوله « معا » حيث وقع منقطعا عن الإضافة ، بمعنى جميعا . . وقد ردت إليها لامها المحذوفة ، وأعربت إعراب المقصور .

فشرط فى بنائـها على الضم : عدم ذكر المضاف إليـه ، وكونه منويا ، فلو لم ينو المضاف إليـه - مع عدم ذكره - حكم بالإعـراب ؛ لأنها إنما بنيت ؛ لافتقارها إلى المنوى ، فأشبهت الحرف .

فإذا لم تتعلق بمنوى زال الافتقار ، وكان الحكم الإعراب .

فإذا قلـت : « جَاءَ زَيدٌ لاَ غيرُ » إن نويت المـضاف إليه المحـذوف بنيت على الضم ، وإن لم تنو[1] ساغ[2] الإعراب ، ما لم يمنع منه مانع ، كوقوعها اسم « لاَ » النافية للجنس ، فتبنى على الفتح .

وإنما بنيت على الضم حـملا لها على « قَبْل ، وبَعْد » فى بنائهـما على الضم .

قوله :

قبلُ كغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْـــبُ ،أَوَّلُ   وَدُونُ ، والْجهَاتُ ـ أَيْضَا ـ وعَلُ
وأَعْرَبُوا نَصْبًـا إذَا مـــا نكـّـرَا   « قَبْلاً » ومَا مِـنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِـرَا

لما ذكـر أن « غَيْرا » تقطع عن الإضـافـة ، فـتبـنى على الضم إذا نوى المضاف إليه،نبهك في هذين البيتين على أشياء تجرى مجرى «غير» فى ذلك .

وإلى ذلك[3] . أشـار بقوله : « قـبلُ كَغَيْر » يعنى : فى أنهـا تقطع عن الإضافة ، وينوى المضاف إليه ، فتبنى[4] . على الضم .

وعدد « بَعْد ، وحَسْب ، وأوَّل ، ودُون ، والجهاتُ السّت ، وعَل » .

فكل[5] هذه تجرى مجرى « غير » فيما ذكرناه .

---

(١) فى (أ) : « ينو »
(٢) فى (جـ) : « شاع » .
(٣) فى (جـ) : « وإلى هذا » .
(٤) فى (ب) : « فيبنى على الضم » .
(٥) فى (جـ) : « فكان » .

واعلم أن ما يلزم الإضافة له أربعة أحوال :

إما أن يذكر المضاف إليه ، أو لا يذكر ، لكن ينوى لفظه ، ومعناه ، كأنه موجود ،أو لا يذكر ،ولا ينوى ،أو لا يذكر ،وينوى معناه ،دون لفظه .

وحكمه الإعراب فيما عدا القسم الرابع ، فإنه يبنى فيه على الضم ، وهو الذى أشار إليه المصنف فى « غير » وما أشبهها .

ثم نبه فى البيت الثانى من هذين البيتين على القسم الثالث ، وهو : إذا لم يذكر المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ، ولا معناه .

فبين أن المضاف يعرب ، وينون . إذ لم يبق للمضاف إليه أثر ، لا فى النية ، ولا فى اللفظ .

وإلى هذا أشار بقوله :

وأعربُوا نَصبًا إذَا ما نُكِّرَا قَبْلاً ... ...

قوله : « نَصبًا » يعنى : ما لم يكن مجرورا « بِمِنْ » فإنه ـ حينئذ يعرب بالجر .

وقوله : « إذَا مُا نُكِّرَا » يعني : إذا نون ؛ لأنه لا ينون إلا إذا قطع عن الإضافة ، ولم يبق للمضاف إليه أثر : لا لفظا ، ولا معنى ؛ لأنه لو نوى اللفظ ، والمعنى أعرب بلا تنوين على حكم المضاف ، ولو نوى المضاف إليه معنى دون لفظ لوجب البناء ـ كما تقدم ، فلا ينون .

ثم نبهك على أن ما ذكر من بعد « قَبْل » فى البيت المتقدم يجرى مجراها فى الإعراب ، والتنوين إذا لم ينو المضاف إليه ومنه القراءة في الشاذ ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ (١) . ـ بالجر ، والتنوين .

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

ومنه قول الشاعر [1] :

٢٠٣ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ ، وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بالماءِ الْحَمِيمِ

ومنه قول الآخر [2] :

٢٠٤ ـ وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

---

٢٠٣ ـ (١) **الشاعر :** هو يزيد بن الصعق ، أو عبد الله بن يعرب ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد ابن يعيش ٤ / ٨٨ ، والخزانة ١ / ٢٠٤ ، ٣/ ١٣٥ ، والشذور ١٠٤ ـ برواية « بالماء الفرات » ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

ساغ : سهل جريانه في الحلق ، أغص : من الغصص : اعتراض اللقمة ، ونحوها في الحلق ، الماء الحميم : يقصد به ـ هنا : الماء البارد والحميم : من الأضداد .

المعنى :

لم يكن يهنأ لي طعام ، ولا يلذ لي شراب ، بسبب عدم احتمالي ظلم الظالمين ، فلما انتصرت عليهم ساغ لي الشراب ، وطابت حياتي . .

الإعراب :

« فساغ » ساغ : فعل ماض « لي » متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت قبلا » الواو : واو الحال ، وكان الناقصة والتاء اسمها : و « قبلا » ظرف زمان ، متعلق بقوله : « كان » « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنا ، « أَغَصُّ » فعل مضارع ،وفاعله مستتر فيه ، وجوبا والجملة من الفعل ، والفاعل في محل نصب خبر « كاد » والجملة : من الفعل « كاد » واسمه ، وخبره في محل نصب خبر « كان » وجملة كان ، واسمه ، وخبره في محل نصب حال « بالماء » متعلق بأغص « الحميم » نعت للماء .

والشاهد في البيت :

قوله : « قَبْلاً » حيث جاء به معربا منونا ؛ لأنه قطعه عن الإضافة : لفظا ، ومعنى .

٢٠٤ ـ (٢) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد الخزانة ٣ / ١٣١ ، والشذور ١٠٥ والعيني ٣ / ٤٣٦ ، والتصريح ٢ / ٥٠ ، والهمع ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، والدرر ١ / ١٨٦ ، والأشموني ٢ / ١٦٩ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

خفية : أجمة في سواد الكوفة ، تنسب إليها الأسود ، وصواب الرواية : ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة . . =

ومن القسم الثانى ، وهو : أن ينوى المضاف إليه كأنه موجود .

قول الشاعر (١) :

٢٠٥ - وَمِنْ قبلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قَرَابةً   فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْه الْعَوَاطِفُ

رواه الثقات بجر «قبل» غير منون، على تقدير : المضاف إليه حاضرا .

= **المعنى :**

لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من الهزيمة ، والقتل ما جعلهم يهجرون اللذائذ ، ولا يشربون خمرا على لذة ؛ لأن الألم يعتصر قلوبهم . .

الإعراب :

« ونحن » الواو : على حسب ما قبلها ، وضمير منفصل مبتدأ ، « قتلنا » فعل ، وفاعل ، والجملة خبر نحن « الأسد » مفعول به « أسد » بدل من الأسد « خفية » مضاف إلى أسد « فما » الفاء : عاطفة ، وما : نافية « شربوا » فعل . وفاعل « بعداً » ظرف زمان ، منصوب على الظرفية « على لذة » متعلق بقوله : « شربوا » « خمرا » مفعول به « لشربوا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « بَعداً » فقد وردت الكلمة معربة ،منصوبة ، منونة لقطعها عن الإضافة : لفظا ، ومعنى .

٢٠٥ - (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٤٣٤ ، والتصريح ٢ / ٥٠ ، والهمع ١ / ٢١٠ ، والدرر ١ / ١٧٧ ، والأشمونى ١ / ٢٢١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مولى : المراد هنا من معانيه : ابن العم ، بدليل إضافته إلى قرابة ، عطفت : من العطف ، وهو : الحنو ، والرأفة . . .

والمعنى :

ومن قبل ذلك نادى كل ابن عم إلى قرابته ، وصرخ حتى يعينوه فيما هو فيه من هول حرب ، أو نازلة ، أو ضائقة فما رحم عليه أحد منهم ، ولا أجاب لدعائه ، انظر العينى ٣ / ٤٣٤ .

الإعراب :

« ومن قبل » الواو : للعطف ، إن كان قد تقدم البيت شيء ، قبل : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « نادى » فعل ماض . « كلُّ » فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ،« مولى » مضاف إلى كل، مولى :مضاف ، و« قرابةً » مفعول به لنادى . « فما » الفاء : عاطفة للتعقيب ، و« ما » نافية « عطفت » فعل ماض ،والتاء للتأنيث « مولًى » مفعول به لعطفت . .« عليه » جار،ومجرور =

فـإذا تقرر لك هذا عـلمت : أنه إذا لم يذكـر المضاف إليـه فـيمـا يلزم الإضافة : إما أن يجيء مبنيـا ، وإما أن يجيء معربا ، منونا ، وإما أن يجيء معربا ، غير منون .

وقـد جاءت الوجـوه الثلاثة فى قـولهم : « بَدَأْتُ به مِنْ أَولُ » : ضم اللام على البناء ؛ لأن المضـاف إليه منوى معنى ،لا لـفظا ، والإعراب ، مع التنوين ؛ لأن المضاف غير منوى ، لا لفظا ، ولا مـعنى ، والإعراب من غير تنوين ، على أن المضاف إليه منوى : لفظا ، ومعنى ، كأنه موجود .

نقل الوجوه الثلاثة أبو على .

وذكر المصنف فى جملة ما ذكر « عَل »وهو من العُلُوّ ، تقول : « جِئْتُ مِنْ عَل » أى : من عُلُوّ .

والوجوه الثلاثة جارية فيه كالأول [1] .

قوله :

وَمَا يَلِى الْمُضَــافَ يأتِى خَلَفَا عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إِذَا ما حُذِفَا

نبهك فى هذا البيت : على أنه قد يحذف المضاف،ويبقى المضاف إليه ، وينزل منزلة المحذوف فى الإعراب .

= متعلق بعطفت ، « العواطف » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « ومن قبل » فإنه معرب غير منون ؛ لأن المضاف إليه منوى والتقدير : ومن قبل ذلك ، أو نحوه . . .

و « قبل » على الجر من غير تنوين ؛ لأن المضاف إليه محذوف ، ونوى لفظه .

(١) فى (جـ) : « كأول » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يأتِي خَلَفَا ... ...

إلى آخر البيت .

فقوله : « وَمَا يَلِي الْمُضَافَ » يعنى : المضاف إليه ، وقوله : « يأتِي خَلَفا عنه » يعنى إذا حذف المضاف .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ [1] كان الأصل : وأشربوا فى قلوبهم حُبَّ العجل .

فحق « العجل » الجر بالإضافة [2] ؛ لأنه مضاف إليه ، فلما حذف المضاف ، وهو « حُبّ » جعل المضاف إليه خلفا عنه في الإعراب ، فنصب .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [3] .

التقدير : وأسأل أهل القرية .

ومثل هذا كثير .

وقد يحذف المضافان ، ويبقى المضاف إليه [4] الثالث ، نائبا عن الأول في الإعراب ، كقول تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [5] .

التقدير : كدوران عين ، الذى يغشى عليه من الموت [6] .

وقول المصنف « فى الإعراب » هو على النقل : إذ لا يستقيم الوزن إلا

---

(١) من الآية ٩٣ من سورة البقرة .

(٢) فى (أ ، ب) : « بالأصل » .

(٣) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٤) سقط من (جـ) لفظ : « إليه » .

(٥) من الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٦) ويقول أبو حيان فى البحر .. ٧/ ٢٢٠ « ... أى : دورانا كدوران عين الذى يغشى عليه : فبعد الكاف محذوفان ، وهما : دوران ، وعين ... » .

بذلك .

قوله :

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَـوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَـذْفِ مَـا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بشَرْطِ أَنْ يكونَ مَا حُذِفْ مُمَـاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَـدْ عُطِـفْ

لما ذكر فى البيت المتقدم : أنه إذا حذف المضاف خلفه المضاف إليه في الإعراب .

نبهك فى هذين البيتين : على أنه قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا ، كما لو لم يحذف المضاف .

وإلى هذا أشار بقوله :

وربُّما جرُّوا الذى أَبْقَوْا ... ...

إلى آخر البيت ، ونبه « بربَّمَا » على قلة ذلك .

وقوله : « ما تقدم » : يعنى به : المضاف .

ثم نبهك على أن هـذا لا يكون إلا بشرط : أن يكون المحذوف معطوفا على مثله .

وإلى هذا أشار بقوله :

لكنْ بشَرْطِ أَنْ يكُونَ ما حُذِفْ ....

إلى آخر البيت .

وقوله : « مماثلا » يعنى : فى اللفظ ، والمعنى .

ومن ذلك قول الشاعر (١) :

٢٠٦ ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً   وَنَــــارٍ تَوَقَّــدُ بِاللَّيْلِ نَارَا ؟

التقدير : وكلَّ نَارٍ : فـحذف « كلّ » الذى هو المضاف ، وأبقى « نَار » مجرورا ، كما كان قبل حذف «كلّ » ؛ لأن الشرط موجود وهو عطف «كلّ » (١) المحـــذوف على « كلّ » من قـــوله : « أَكُلَّ امْرِئٍ » وهو مماثل لـه : لفظا ، ومعنى .

---

٢٠٦ ـ (١) **الشاعر** : هو أبو داود الإيادى ، أو عدى بن زيد ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٣ ، والكامل ١٦٣ ، ٤٩٨ ، وابن الشـجرى ١ / ٢٩٦ ، والإنصاف ٧٤٣ ، وابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ٥ / ١٤٢ ، ٨ / ٥٢ ، ٩ / ١٠٥ ، والمقرب ٥١ ، والخزانة ٢/ ٢٥٣ عـرضا ، والمغنى ٢٩٠ (٢٩) والتصـريح ٢ / ٥٦ ، والهمع ٢ / ٥٢ ، والدرر ٢ / ٦٥ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٥٣ .

اللغة :

تحسبين : تظنين ، توقد : الأصل : تتوقد : تشتعل ، وتتوهج .

المعنى :

ما ينبغى لك أن تظنى كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، فالرجل المعتد به : الذى يجمع خصائص الرجال الطيبة ، والنار المعتبرة هى التى تشب للكرم ، والهداية . . .

الإعراب :

« أكل » الهمزة للاسـتفهام ، كل : مفـعول أول لقوله : « تحسبين » كل : مـضاف ، و « امرئ » مضاف إليه « تحـسبين » فعل مضارع مرفـوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعل « امـرأ » مفعول ثان لقوله : « تحسبين » ، « ونار » الواو : حرف عطف ، ونار مجـرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، والتقدير : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع ، . . والفاعل مستتر جوازا ، والجملة : فى محل جر ، صـفة لنار « بالليل » متعلق بتقد « نارا » مـعطوف على امرءًا المنصوب ، الواقع مفعولا ثانيا « لتحسبين » .

والشاهد في البيت :

قوله : « ونار » حيث حـذف المضاف ، وهو « كل » وأبقى المضـاف إليه مجـروراً ، كما كـان قبل الحذف ، لتحقق الشرط ، وهو أن يكون المحذوف معطوفا على مثله .

(١) سقط من (جـ) لفظ « كل » .

قوله :

وَيُحْذَفُ الثَّانِي ، فَيَبقَى الأَوَّلُ كَحَالِه إذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرطِ عَطْفٍ ، وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

لما نبهك على أنه قد يحذف المضاف ،وهو الأول ، ويبقى المضاف إليه ، وهو الثانى ، نبهك فى هذين البيتين على عكس ذلك .

وهو : أنه قد يحذف الثانى ، ويبقى الأول على حاله ، لو لم يحذف الثانى .

وإلى هذا أشار بقوله :

ويحذفُ الثَّانِى ، فيبقى الأَوّلُ كحاله ... ...

يعنى : كحاله : من سقوط التنوين ، إذا اتصل به المضاف إليه .

وشرط فى ذلك شرطين : أن يكون المضاف ،وهو الأول معطوفا عليه .

وإلى ذلك أشار بقوله : « بشَرْطِ عَطْفٍ » وأن يكون المعطوف مضافا إلى مثل الذى له أضفت الأول .

يعنى [1] بالأول : المعطوف عليه .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وإضَافةٍ إلى مثْلِ الَّذى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

ومثال ذلك قولهم : « قَطَعَ اللهُ يَدَ ، وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » .

التقدير : قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها .

(١) فى (جـ) : « فعنى » .

فحذف « مَنْ قَالَهَا » أولا ؛لدلالة الثانى عليه ،وترك « يَدَ » غير منون ، كأن المضاف إليه حاضر .

وساغ ذلك : لحصول [1]. الشرطين ، وهما : وجود العطف ، أعنى : عطف « رِجْل » على « يَد » وإضافة المعطوف لمثل [2]. ما أضيف المعطوف عليه : لفظا ، ومعنى ، وهو « مَنْ قالها » [3].

قوله :

فَصْلَ مُضَافٍ ، شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً اوْ ظَرْفًا أَجِزْ ، وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يمِينٍ ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَو نِدَا

نبهك فى هذين البيتين على الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه .وجعل ذلك على قسمين [4].

قسم[5]. جائز فى السعة ، وقسم لا يكون إلا فى الضرورة .

فالقسم الجائز : فى ثلاثة مواضع :

الأول : الفصل بالمفعول بين [6]. المصدر ، والفاعل ، المضاف إليه ، كقوله تعالى : ـ على قراءة ابن عامر ـ : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لكَثِير مِنَ المشركينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهم شُرَكَائِهم ﴾ [7] ـ بخفض « شركائهم » على الإضافة ، ونصب « أولادَهم » .

التقدير : قتل شركائهم أولادهم .

---

(١) فى (ب) : « بحصول » .
(٢) فى (جـ) : « كمثل » .
(٣) سقط من (جـ) لفظ : « من »
(٤) فى (جـ) : « قسمين » .
(٥) سقط من (أ) : « قسم » .
(٦) فى (جـ) : « وبين » .
(٧) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

. « فقتل » مصدر ، أضيف إلى فاعله ، وهو « شُرَكَائِهِمْ » و « أولادَهم » مفعول بالمصدر ، وفصل بين المصدر ، وما أضيف إليه ؛ لأنه غير أجنبى ، إذ هو مفعوله [1] فكان كلا فصل [2].

وبعد ثبوت القراءة المتواترة بذلك ، فلا إشكال [3].

ولا يتوقف فى ذلك إلا من فى دينه وَهْن [4].

وقد جاء الشعر بذلك ، حيث لم تدع إليه ضرورة ، كقول الأحوص [5].

٢٠٧ ـ لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شىءٍ فـــإنَّ نـــكَاحَـــها مطــرٍ حَــرَامُ

(١) فى (جـ) : « مفعول » . (٢) فى (جـ) : « بلا فصل » .

(٣) سجل الزمخشرى قراءة ابن عامر ، وعلق عليها ، فقال :

وأما قراءة ابن عـــامر : « قتل أولادَهـــم شـــركائهـــم » ـ برفع « القتل » ونصـــب « الأولاد » وجر « الشركاء » على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفـعل بينهما بغير الظرف ، فشئ ، لو كان فى مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجا مردودا ، كما سجح ، ورد ★ زَجَّ القَلوصَ أبى مَزَادَه ★ فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز ؟ : بحسن نظمه ، وجزالته . . . » ٢/ ٧٠ . الكشاف .

ويقول أبو حيان ، عن قراءة ابن عامر « . . . وبعض النحويين أجازها » ، وهو الصحيح ، لوجودها فى هذه القــراءة المتواترة ، المنســوبة إلى العربى الصــريح المحض : ابن عــامر ، الآخذ القــرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ، ولوجودها ـ أيضاً ـ فى لسان العرب فى عدة أبيات . . . » البحر المحيط ٤ / ٢٢٩ .

(٤) خرج ابن جابر عن لينه ، وإســجاحه ، بهذه العبــارة ، قاصداً الزمخشرى ، الذى قــال ما سجلناه عنه ، واعتمد ابن جابر على ما ذهب إليه شيخه : أبو حيان .

والصو يؤازر الشارح الأندلسى ، وشيخه : أبا حيان .

٢٠٧ (٥) البيت من . اثر .

وهو من شواهد المغنى ٦٠ (٣٢٢) والعينى ٣/٤٦٦ ، والتصريح ٢/ ٥٩ ، والأشمونى ١/ ٢٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مطر : زوج أخت امرأة الأحوص ، و

ت فى شعر الأحوص الأنصارى ص ١٨٩ ، مع تغيير يسير .

الرواية بخفض « مطرٍ » ولا ضرورة : إذ لو شاء لرفع ، ولم يختل عليه وزن ، ولا قافية .

والتقدير : فإن نكاح مطر إياها حرام .

ومنه ما أنشد الأخفش [1] .

٢٠٨ - فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَه

= والمعنى :

لئن كان النكاح عقدة فى السماء قبل أن تعقد فى الأرض ، وهو أزكى شىء فإن نكاح هذه الحسناء الجميلة من مطر الدميم حرام .

(والتحريم على سبيل الهوى ؛ لأن المحلل ، والمحرم هو الله تعالى) .

الإعراب :

« لئن كان » هذه الرواية هى التى سجلها الشارح الأندلسى ، ورواية ديوان شعر الأحوص « فإن يكن » ولا تغيير فى المعنى المراد .

اللام : موطئة للقسم ، وإن : حرف شرط جازم . . « كان » فعل ماض ناقص . . « النكاح » اسم كان « أحل شىء » خبر كان ، ومضاف إليه « فإن » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، وإن : الناسخة « نكاحها » اسم إن ، ومضاف إليه ، ونكاح مصدر أضيف إلى فاعله ، أو مفعوله « مطر » يروى بالحركات الثلاث :

الخفض : فيكون فصلا بين المتضايفين بمضمر الفاعل ، أو المفعول ، والرفع : فلا فصل بين المتضايفين ، ويكون المصدر مضافا إلى المفعول ، ويكون « مطر » فاعله ، والنصب : عكس ذلك « حرام » خبر إن انظر ٢ / ٤٦٧ العينى .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « مطر » - على رواية الجر - فإنه يكون فصلا بين المتضايفين ، وليس له ضرورة ، فإنه يمكنه أن يقول : فإن نكاحها مطر - بالرفع - أو مطراً - بالنّصب، وانظر التصريح ٢ / ٥٩ .

٢٠٨ - (١) البيت مجهول القائل ،وهو من الكامل ،والبيت يروى لبعض المولدين المدنين ، انظر التعليق على شرح ابن يعيش ٣/ ٢٢ ، ٢٣ ، وجميل من الشارح الأندلسى نسبة الإنشاء إلى الأخفش ، لأنه من زياداته ، وقد تقدم لنا أن الزمخشرى عده من المستسمج المردود .

وهو من شواهد معانى الفراء ١ / ٣٥٧ ، ومجالس ثعلب ٥٢ ، والخصائص ٢/ ٤٠٦ ، والإنصاف ٤٢ ، وابن يعيش ٣/ ١٩ ، ٢٢ ، والمقرب ٥ ، والخزانة ٢/ ٢٥١ ، والعينى ٣ / ٣٦٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٦ . والشارح الأندلسى . =

التقدير : زج أبى مزادة القلوص .

والشواهد على هذا كثيرة ، نقل منها ابن مالك جملة أبيات (١) .

الموضع الثانى : الفصل بين اسم الفاعل ، وما أضيف إليه من مفعوله الأول ، كقـوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾ (٢) . على قراءة من قرأ بنصب « وعدَه » وخفض « رُسُلِه » .

= **اللغة :**

زججتها : طنتها بالزج ، والزج : حديدة فى أسفل الرمح والمزجّة : رمح قصير كالمزراق .

والقلوص : الناقة الشابة ، أبو مزادة : كنية رجل

والمعنى :

طعنت راحلتى بمزجة مثل فعل أبى مزادة ، وطعنه القلوص .

الإعراب :

« زججتها » : زج : فعل ماض ، والتاء : فاعل ،وها : مفعول به ، « بمزجة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « زججتها » والباء : للاستعانة لدخولها على الآلة ، والضمير يعود إلى امرأته ، التى يخبر أنه زجهـا بمزجة ـ كما يقول العينى ٣ / ٤٦٧ « زج » مصـدر ، منصوب على نزع الخافض ، أى : كزج « القلوص » مفعول به منصوب بالفتـحة ، زج : مضـاف ، و « أبى » مضاف إليه ، « أبى » : مضاف « مزادة » مضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قول : « زج القلوص أبى . » حيث إن « زجّ » مصدر فعل متعد ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله ، وهو قوله : « أبى مزادة » وقد فصل بين المضاف ، وهو « زج » والمضاف إليه ، وهو « أبى مزادة » بالمفعول به ، وهو « القلوص » .

وقد كان الشاعر متمكنا من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ، ثم يأتى بالفاعل مرفوعا ، فيقول : زج القلوص أبو مزادة ، من غير تغيير فى وزن ، أو قافية ، وانظر مع ذلك ٢ / ٤٦٩ العينى .

(١) ذكر أبو حيان : أنه سجل من هذا النوع عدة أبيات فى كتابه « منهج السالك » انظر ٤ / ٢٢٩ البحر المحيط .

(٢) من الآية ٢ من سورة إبراهيم .

والقراءة سجلها الجـمل فى حاشيته على الجـلالين ٢ / ٥٣٣ حيث قال : « وقرأ جمـاعة « مخلف وعدَه رسله » ـ بنصب « وعده » وجر « رسله » فصلا بالمفعول بين المتضايفين » .

وهى قراءة شاذة .

وقد دخل الموضوعـان ، أعنى : الفصل بين المصدر ، ومـا أضيف إليه ، وبين اسم [1] الفاعل ، وما أضيف إليه تحت قول المصنف .

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مفعولاً ، أو ظرفا ،[2] أجِزْ ...

فأراد بشبه الفعل : ما أشبه الفعل فى العمل .

فدخل المصدر ، واسم الفاعل [3] .

و « شبه » مخفوض ؛ لأنه صفة لمضاف ، و « فصلَ » مفعول مقدم « بأجز » و « ما » من قوله : « مَا نَصَبْ » فـاعل بقوله « فَصْل » ؛ لأنه مصدر ، فالتـقدير : أن يفصل المضاف ، الذى هو شـبه الفعل عن المضاف إلـيه ، ما نصبه المضاف على أنه مفعول به ، أو ظرف متعلق به ، أجز .

ثم ذكر الموضـع الثالـث : وهـو الفصل باليـمين ، وإليـه أشار بقولـه : « ولم يُعَبْ فصلُ يمينٍ » .

« ففصلُ » - فى أول البيت الثانى مفعول ما لم يسم فاعله [4] بقوله : « لم يُعَبْ » - فى آخر البيت الأول .

---

(1) سقط من (جـ) لفظ : « اسم » .

(2) لم يذكر الشارح الأندلسى شاهدا على الفـصل بالظرف ، والشاهد هو قول بعض العرب : « تَرْكُ يومًا نَفْسِكَ ، وهواها سعى لها فى رداها » التصريح على التوضيح ٢ / ٥٧ .
ترك : مصدر مضاف ، نفـسك : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومـفعوله محذوف ، ويوما : ظرف للمصدر بمعنى : متعلق به ، وهو الفـاصل ، والتقدير : ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها فى رداها . انظر التصريح ٢ / ٥٧ .

(3) أى : أصل الفعل ، وفرعه .

(4) فى (أ ، ب) : « مفعول لم يسم فاعله » .

ومثل الفصل باليمين ما ذكره الكسائي : « هَذَا غُلَامَ واللهِ زَيْدٍ » .

التقدير : « هذا غلامُ زيدٍ واللهِ » .

وحكى أبو عبيدة : إنَّ الشَّاةَ لَتجترُّ ، فَتَسْمَعُ صَوْتَ واللهِ رَبِّهَا » .

التقدير : فتسمع صَوْتَ ربِّها واللهِ .

وأما القسم الذي لا يكون إلا ضرورة ،فهو : الفصل بأجنبي أو بنعت ، أو نداء .

وقد نبه المصنف عليه بقوله :

... واضطـرارا وُجِدَا بِأَجْنَبيّ ، أو بِنَعْت ، أَوْ نِدَا

فمثال الفصل بالأجنبي قول الشاعر [1] :

٢٠٩ ـ كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُـودِيٍّ : يُقَـــارِبُ ، أَوْ يُزِيلُ

---

٢٠٩ ـ (١) الشاعر : هو أبو حية النميري ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٩١ ، والمقتضب ١ / ٢٣٧ ، ٤/ ٣٧٧ ،والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١ / ١٠٣ ، ٢ / ٢٥٠ ، والعيني ٣ / ٤٧٠ ، والتصـريح ٢ / ٥٩ والهمع ٢ / ٥٢ ، والدرر ٢ / ٦٦ ، والأشموني ٢ / ٢٧٨ ، والشارح الأندلسي ، واللسان (عجم) .

اللغة :

يهودي : خص اليهود بذلك ، لأنهم كانوا أهل كتـابة ، يقارب : يضم بعض ما تكتبه إلى بعض ، يزيل : يفرق كتابته .

والمعنى :

يقول أبو حية :ما بقي من آثار الديار رسوم مثل كتابة اليهودي ،الذي يقرب الكتابة ،ويباعدها .

الإعراب :

« كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « خط الكتاب » فـعل مبني للجمهول ، ونائب فاعله « بكف » متعلق بخط « يوما » ظرف زمان ، منصـوب « بخط « كف : مضاف « يهودي » مضاف إليه « يقارب » فعل مضارع مرفوع . وفاعله مستـتر جوازا ، والجملة في محل جر ، صفة ليهودي « أو » حرف عطف « يزيل » فعل مضارع ، مرفوع . . وفاعله ضمير مستر جوازا ،وجملة « يزيل » معطوف بالواو على جملة « يقارب » . =

التقدير : بكف يهودىٍّ يوماً .

« فكف » مضاف إلى « يهودى » ، « ويومًا »[1] . فاصل بين المضاف ، والمضاف إليه ، وهو أجنبى منهما ؛ إذ لا تعلق له بأحدهما .

ومثال الفصل بالنعت قول معاوية بن أبى سفيان[2] (رضى الله عنه) :

٢١٠ ـ نَجَوْتُ ، وَقَدْ بلَّ الْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ   مِن ابْنِ أَبِى شَيْـخِ الأَبَاطِـحِ طَالِبِ

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « بكف يوما يهودى » حيث فصل بين المضاف ، والمضاف إليه بأجنبى وهو قوله : « يوما » .

(١) فى (أ) : « فيوما » .

٢١ ـ (٢) البيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٤٧٨ ، والتصريح ٢/٥٩ ، والهمع ٢ / ٥٢ ، والدرر ٢ / ٦٧ ، والأشمونى ٢ / ٦٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

المرادى : هو عبد الرحمن بن عمر ، المعروف بابن ملجم المرادى ، من ابن أبى شيخ الأباطح : يريد : على بن أبى طالب (رضى الله عنه) .

انظر ما كتبه العينى فى ذلك ٣/٤٧٨ ، ٤٧٩ الشواهد الكبرى .

والمعنى :

نجوت من القتل ، وقد بل المرادى سيفه بدم على بن أبى طالب فى شيخ الأباطح .

الإعراب :

« نجوت » فعل ، وفاعل ، « وقد » الواو : واو الحال ، وقد : حرف تحقيق ، « بل » فعل ماض ، « المرادى » فاعل « سيفه » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل نصب حال « من » حرف جر « ابن » مجرور « بمن » ابن : مضاف ، و « أبى » مضاف إليه ، أبى : مضاف ، و « طالب » مضاف إليه « شيخ الأباطح » مضاف ، ومضاف إليه ، أى : مركب إضافى نعت لقوله : « أبى طالب » .

وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

والشاهد في البيت :

قوله : « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف ، وهو قوله : « أبى » والمضاف إليه ، وهو قوله : « طالب » بنعت المضاف ، وهو قوله : « شيخ الأباطح » .

أراد من ابن أبى طالب : شيخ الأباطح .

« فأبى » مضاف إلى « طالب » و « شيخ الأباطح » صفة لأبى طالب ففصل بين المضاف ، والمضاف إليه بالنعت .

ومثال الفصل بالنداء قول الشاعر[1] :

٢١١ ـ كأَنَّ برْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ ، دُقَّ باللِّجَامِ

أراد : كأَنَّ برذونَ زيدٍ يَا أبَا عِصام حمارٌ .

.ففصل بين المضاف ،والمضاف إليه بالمنادى ،وهو قوله : « أَبَا عِصَام » .

وياء النداء محذوفة ، و « حِمَارٌ » خبر « كأن » .

---

٢١١ ـ (١) : القائل : راجز لم يعينوه ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد الخصائص ٢ / ٤٠٤ ، والعينى ٣ / ٤٨٠ ، والتصريح ٢ / ٦٠ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، والدرر ٢ / ٦٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٨ ، والشارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد الخصائص ٢ /٤٠٤ ، والعينى ٤ / ٤٨٠ ، والتصريح ٢ / ٦٠ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، والدرر ٢/٦٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

برذون : البرذون من الخيل : ما ليس بعربى .

والمعنى :

يصف الراجز برذون رجل اسمه زيد : بأنه غير جيد ،ولا ممدوح وأنه لولا اللجام،الذى يظهره ـ فى نظر من يراه بمظهر الخيل ، لولا ذلك لكان ـ فى نظر من يراه ـ حمارا ؛ لصغره ، وضعفه . . .

الإعراب :

« كأن » حرف تشبيه ، ونصب « برذون » اسم كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير :يا أبا عصام ، أبا : مضاف ، وعصام : مضاف إليه ، . .و « برذون » مضاف ، و « زيد » مضاف إليه ، مجرور ، بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن « دق » ماض ، مبنى للمجهول ،ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا ، يعود إلى الحمار ، « باللجام » متعلق « بدق » ، والجملة : فى محل رفع ، صفة لحمار .

والشاهد في البيت :

قوله : « كأن برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف ، وهو : « برذون » والمضاف إليه ، وهو « زيد » بالنداء ، وهو قوله : « أبا عصام » .

المضاف إلى ياء المتكلم

قوله :

آخرَ ما أُضيفَ للْيَا اكْسِرْ إذَا   لَمْ يَكُ مُعْتَلاً « كَرَامٍ ، وَقَذَى »
أَوْ يَكُ كابنَيْنِ ، وزَيْدِينَ ، فَذِى   جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فتحُها احتُذِى

هذان البيتان تكلم فيهما على حكم ما أضافه المتكلم إلى نفسه .

فذكر أن آخر ما أضفته إلى الياء يكسر ، إذا كان صحيحا « كغُلاَمِى » و « دَارِى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

آخر ما أضيف[1] لليا اكسر إذَا   لَمْ يَكُ مُعْتَلاً   ....

فقوله : « لليا » قصره للضرورة .

وتحرز بقوله : « إذَا لم يَكُ مُعَتَلا » من المنقوص ، والمقصور .

ومثل المعتل بقوله : « رَامٍ » وهو منقوص ، وبقوله : « قذى » [2] . وهو مقصور .

واستثنى - أيضاً - ما كان مثنى ، أو مجموعا ، ومثله : « بابْنَيْن » وزَيْدِينَ » : فابنيْن : تثنية ، وزيدِين : جمع مذكر سالم واكتفى بالمثل عن النص على التثنية ، والجمع .

ثم قال [3] :

---

(١) فى (جـ) : « ما يضاف » .
(٢) فى (جـ : « فذى » .
(٣) فى (جـ) : « فقال » .

.... فَذِى جميعُها الْيَا بَعْد فَتْحها احتُذى

« فذى » إشارة إلى المعتل ، والمثنى ، والمجموع :

فإذا أضفت واحداً من هذا إلى نفسك فتحت ياء المتكلم .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... اليا بعد فتحها احتذى

يعنى : بعد فتح الياء ، فالياء : مفعول مقدم « باحتذى » :

فالتقدير : فذى جميعها احتذى فيها ياء المتكلم ، بعد أن تفتح الياء .

وكان الأصل : « احتُذِىَ » فسكن الياء للوقف ، وقوله : الْيَا » مقصورة للضرورة .

وَتُدْغَمُ الْيَا فيــهِ ، وَالْـواَوْ ، وإنْ مَا قَبْلَ وَاو ضُــمَّ ، فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

وأَلفًا سَلِّمْ ، وَفِى الْمَقْصُورِ عَنْ هُــذَيْــلٍ انْقِلاَبُهَــا يَاءً حَسَــنْ

لما نص على أن ياء المتكلم تفتح إذا أضيف إليهـا المعتل ، أو التثنية ، أو جمع المذكر [1]. السالم ، شرع فى هذين البيتين يتمم الحكم فى ذلك .

فذكر أن مـا قبل ياء المتكلم : إن كان ياءً أدغم فيهـا ، وكذلك إن كان وَاواً .

وإلى هذا أشار بقوله : « وتدغمُ [2]. الْيَا فيهِ ، وَالْوَاوُ » :

فـمثـال اليــاء قـولك فى المنقــوص : « رَامِىَّ » وفى المثنى المنصــوب ، والمجرور « رَأيْتَ غُلاَمَىَّ ، وَمَرَرْتُ بغـلاَمَىِّ » وفى جمع المذكـر السالم ، إذا

(١) فى (جـ) . « أو الجمع المذكر » . (٢) فى (أ) : « ويدغم » .

كان منصوبا ، أو مجروراً « شكَرْتُ [(١)] كاَتِبَىّ ، وَمَرَرْتُ بكَاتِبَىّ » .

ومثال الواو « جَاءَنى كاَتبِىّ » :

كان الأصل بعد الإضافة « كَاتِبُوىَ » - بواو - فقلبت الواو ياء ، وأدْغمتها [(٢)] فى ياء المتكلم ، وكسرت ما قبل الواو ، وهى الباء ، لتخف الكلمة [(٣)] ؛ لأن الياء بعد الضمة ثقيل .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وإنْ ما قَبلَ واوٍ ضُمَّ ، فَاكْسِرْهُ يَهنْ

ومعنى يهن : يسهل .

ثم نبهك فى البيت الثانى : على أن ما قبل ياء المتكلم : إن كان ألِفًا سلم ، فلا يغير ، فتقول : « عَصَاىَ » و « جَاءَنِى صَاحِبَاى » .

وإلَى هذا أشار بقوله: « وألفًا سلِّم » أى: سلمها من التغيير، « فألفا » : مفعول مقدم « بِسَلِّم » .

وفرقت هذيل بين ألف المقصور ، وألف غيره :

فقلبوا ألف المقصور ياء ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وأدغَمُوا ، وهو عندهم حسن ، فقالوا : « عصىّ ، وهوىّ » قال شاعرهم [(٤)] :

٢١٢ - سَبَقُوا هَوَىَّ ، وأَعْنَقُوا لهوَاهُمُ فَتُخرِّمُوا ، ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

---

(١) فى (جـ) : « كسرت » . (٢) فى (جـ) : « وأدغمت » .

(٣) فى (جـ) : « التحق الكلمة » .

٢١٢ - (١) **الشاعر :** هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الكامل .

وهو من شواهد المحتسب ١ / ٧٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٨١ ، وابن يعيش ٣ / ٣٣ ، والمقرب ٤٦ ، والعينى ٣ / ٤٩٣ ، والتصريح ٢ / ٦١ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، والدرر ٢ / ٦٨ ، والأشمونى ٢/ ٢٨٢ ، والمفضليات ٤٢١ ، والشارح الأندلسى ، والهذليين ١ / ٢ . =

ولم يفعلوا ذلك فى غير ألف المقصور .

وقد أشار المصنف إلى لغة هذيل بقوله :

.... وفى المقصورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَبُها يَاءً حَسَنْ

يعنى : وفى المقصور عن هذيل انقلاب الألف ياء حسن .

هذا منتهى كلام المصنف .

اللغة :

« سبقُوا هوَىَّ » : يريد : ماتوا قبلى ، وكنت أحب أن أموت قبلهم ، فسبقوا ، وتقدموا ما كنت أؤمله ، و « هوىَّ » :هواى ـ بلغة هذيل ـ « وأعنقوا » أى :ساروا والسير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد : تبع بعضهم بعضا ، « تخرموا » : استأصلتهم المنية ، وماتوا . . .

والمعنى :

سبق أولادى ما أرغب فيه إلى مـا يرغبون فيه ، فأفنتهم المنية ، واستؤصلوا ، ولكل إنسان نهاية ، ولكل جنب مصرع .

الإعراب :

« سبقوا » فعل ، وفاعل « هوىَّ » مفعول به لسبقوا،منصوب بفتحة مقدرة على الألف ،المنقلبة ياء ، لإدغامها فى ياء المتكلم على لغة هذيل ، منع من ظهورها التـعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « وأعنقوا » الواو : حرف عطف ، وفعل ، وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة التى قبلها « سبقوا » « لهواهم » اللام حرف جر، هوى : مجرور بها ، والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : أعنـقوا ، هوى : مضاف ، وضمير الغـائبين مضاف إليه « فتخـرموا » الفاء : حرف عطف « تخرم » فـعل ماض ، مبنى للمجـهول وواو الجماعـة نائب فاعل ، « ولكل » الواو : واو الحال « لكل » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خـبر مقدم ، كل : مضاف ، و « جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ مؤخر .

والجملة : من المبتدأ ، وخبره فى محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « هَوَىَّ » حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها فى ياء المتكلم ، وجاء ذلك الإجراء على لغة هذيل .

واعلم أن ياء المتكلم إذا أضيف إليها الصحيح [فـ] لك فيها الفتح والإسكان .

والفتح هو الأصل [1] ، والإسكان تخفيف .

ويجوز - أيضاً - حذفها ، وبقاء الكسرة دليلا عليها .

---

(١) فى (جـ) : « والفتح فيها هو الأصل » .

بـــــــاب
إعمال المصــــدر

بفعْله المصْدَرَ أَلْحِـقْ فِى الْعَمَلْ ... مُضَافًا ، أَو مجرَّدًا ، أَو مع « أَلْ »
إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَو مَايَحُلّ ... مَحلَّهُ ، ولاسْـمِ مَصْـدَرٍ عَمَلْ

نبهك فى هذيـن البيتـين : على أن المصدر يعمل عـمل فعله : فـيرفع الفاعل ، وينصب المفعـول ، إن كان فعله متعـديا ، كقولك « أَعْجَبَنِى ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا » .

وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار بقوله :

بفعله المصدرَ ألحقْ فى العَمَلْ ....

فالضمير [١] فى قوله : « بفعْلِه » عائد على المصدر ،وجاء عوده عليه ، وإن كان مؤخرا ، لتقدمه معنى .

والتقدير : ألحق المصدر بفعله فى العمل .

ثم نبهك على أن المصدر يعمل على ثلاثة أحوال :

إما مضافا : وبه بدأ ؛ لكثرته .

وإما منونا : وهو أقيس ، وليس فى الكثرة كـالأول ،ولهذا :جعله ثانيا ، وكنى عنه بالمجرد ، يعنى : مجردا عن الإضافة ، والألف ، واللام .

وإما معرفا بالألف ، واللام : وهو قليل جدا ، ولهذا أخره .

---

(١) فى (جـ) : « والضمير » .

وقد نبه على الوجوه الثلاثة بقوله :

.... مضافًا ، أو مجردًا ، أوْ مَعَ « ألْ »

فمثال عمله مضافا قوله تعالى : ﴿ ولَوْلا دَفْعُ[1] اللَّه النَّاسَ ﴾ [2].

ومثال عمله مجردا عن الإضافة ، والألف ، واللام قول الشاعر [3] :

٢١٣ ـ بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

« فرُءُوس » مفعول بالمصدر ، الذى هو« ضَرْب » وهو مجرد عن الإضافة ، والألف ، واللام .

---

(١) فى (أ) : « دفاع » .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٢١٣ ـ (٣) **الشاعر :** هو المرار بن منقذ ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٠ ، ٩٧ ، وابن يعيش ٦ / ٦١ ، والعينى ٣/ ٤٩٩ ، والأشمونى ٢/ ٢٨٤ ، والشارح الأندلسى ، ولم ينسبه الشنتمري ، وهو من الخمسين .

اللغة :

هام : جمع هامة : وهى الرأس كلها ، المقيل : ـ فى الأصل ـ موضع النوم فى القائلة ، ثم نقل إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر فى النوم حين القائلة .

والمعنى :

يصف الشاعر قومه بالقوة ، والصبر ، ويقول : قد أزلنا هام هؤلاء الرجال عن مواضع استقرارها ، فضربنا بالسيوف رءوسهم .

الإعراب :

« بضرب » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أزلنا » ، « بالسيوف » جار ، ومجرور ، متعلق بضرب ـ أيضاً ـ « رءوس » مفعول به لضرب ، منصوب ،وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، رءوس : مضاف ، و « قوم » مضاف إليه « أزلنا » فعل ، وفاعل « هامهن » هام : مفعول به لأزال ، هام : مضاف ، والضمير ، مضاف إليه « عن المقيل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أزلنا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « بضرب ... رءوس قوم » حيث نصب « بضــرب » وهو مصـــدر منون مفعولا به ، وهو « رءوس قوم » .

وعليه قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ﴾ (١).

ومثال عمله معرفاً بالألف ، واللام قول الشاعر (٢) :

٢١٤ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

« فَأَعْدَاءَهُ » مفعول بقوله : « النِّكَايَة » وهو معرف بالألف ، واللام ، وقد تقدم أنه قليل جدا .

ولأجل هذا لم يأت منه فى القرآن الكريم إلا قوله تعالى : ﴿ لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ ﴾(٣) : على جعل « مَنْ » فاعلا « بالجهر » فيكون الاستثناء مفرغا .

---

(١) الآية ١٤ ، ومن الآية ١٥ من سورة البلد .

٢١٤ ـ (٢) : البيت غير معروف القائل ، وهو من الخمسين ، وبحره المتقارب . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٩٩ ، والمنصف ٣ / ٧١ ، والمقرب ٢٥ ، والخزانة ٣ / ٤٣٩ ، والشذور ٣٨٤ ، والتصريح ٢ / ١٣ ، والهمع ٢ / ٩٣ ، والدرر ٢ / ٥٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٨٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

النكاية : مصدر نكيت فى العدو : إذ أثرت فيه ، يخال : يظن ، الفرار : الهرب والنكول ، والتولى ، يراخى : يؤخر .

المعنى :

المذموم ضعيف عن التأثير فى عدوه ، وجبان لا يثبت فى مواطن القتال ، ويلجأ إلى الهرب ، ويخال أنه يؤخر أجله .

الإعراب :

« ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، « النكاية » : مضاف إليه « أعداءه » مفعول به ، ومضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، وفاعله مستتر « الفرار » مفعول به أول « يراخي الأجل » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة : مفعول ثان « ليخال » .

والشاهد في البيت :

قوله : « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله : « النكاية » مفعولا ، وهو قوله : « أعداءه » كما ينصب الفعل ...

(٣) من الآية ١٤٨ من سورة النساء .

ومن جعل الاستثناء منقطعا ،فيكون « مَنْ » مبتدأ ، والخبر محذوف .

والتقدير : إلا من ظلم فله أن يجهر .

وليس من إعمال المصدر المحلى بالألف ، واللام .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن إعمال المصدر إعمال فعله مشروط بأن يصح تقديره : « بـأَنْ » والفعل ، إن كان مـاضيا ، أو مـستقبلا ، و « بمَا » والفعل ، إن كان حالا ؛ لأن « أَنْ » لا تدخل على الحال .

ولهذا أشار بقوله :

إِن كانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ مَا يُحَلّ محلّـــــه ... ...

فنبه عـلى « أَنْ » بقـوله مع « أَنْ » وعلى « مَا » بـقـولـه : أَو « مَـا » فهـو معطوف على « أَنْ » و « يحل » فعل مـضـارع فى موضــع خبر « كانَ » و « فِعْل » اسمها ، والضمير فى قوله : « محل » عائد إلى المصدر .

والتقدير : ألحق المصدر بفعله ، إن كان فـعل مقترن « بأَنْ » أو بما يحل محل المصدر ، يعني : يصح أن يحل .

ثم نبه بقوله : « ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ » : على أن اسم المصدر قد يعمل عمل المصدر ، يعنى يصح أن يحل محله .

ثم نبه بقوله : « ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عمَلْ » : على أن اسم المصدر قد يعمل عمل المصدر ، ونبـه على قلة ذلك بتنكيره لفظة « عمَلْ » « فعمل » مـبتدأ ، تقدم خبـره فــى الجــار ، والمجـرور قبل ، وهـو قـولـه : « لاِسْمِ مَصْدَرٍ » و « مصدر » مخفوض بإضافة « اسم » إليه .

واعلم أن الاسم الذى يفهم منه معنى [1]. المصدر إن كان فى أوله ميم مزيدة ، لغير المفاعلة ، « كالمَضْرَب ،والمَحْمَدَة » أو جاء من فعل غير ثلاثى ، على وزنه من الثلاثى « كالغُسْل » من « اغْتَسَل » و « الوُضُوء » من « تَوَضَّأَ » فهو اسم مصدر ، وإلا فهو المصدر .

وليس عمل اسم المصدر كثيرا ، ولا مطردا ، ومنه قول الشاعر [2] :

٢١٥ - .... وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

« فالمائة » مفعول « بعطائك » وهو اسم مصدر ؛ لأنه جاء على وزن مصادر الثلاثى ، وهو من « أفعل » غير ثلاثى ، وهو « أعطى » .

---

(١) سقط من (أ) لفظ « معنى » .

٢١٥ - (٢) **الشاعر :** هو القطامى ، واسمه : عمير بن شييم ، يمدح زفر بن الحارث الكلابى ، والشاهد من الوافر .

وهو من شواهد الخصائص ٢ / ٢٢١ ، وابن الشجرى ٢ / ١٤٢ ، وابن يعيش ١ / ٢٠ ، والشذور ٤١٢ ، والعينى ٣ / ٥٠٥ ، والتصريح ٢ / ٦٤ ، والهمع ١ / ١٨٨ ، ٢ / ٩٥ ، والدرر ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٢٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٨٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٤١ .

اللغة :

« أكفرا » أجحدا للنعمة . . الرتاعا : التى تستام ، وترتع ، وترعى من غير أن يردها أحد ، وذلك تكسبها السمن . . .

المعنى :

أنا لا أجحد نعمتك ، بعد أن رددت عنى الموت ، وبعد أن منحتنى مائة من خيار الإبل .

الإعراب :

البيت بتمامه :

أكفراً بعْدَ ردِّ الموتِ عنِّى وبَعْدَ عطائك المائةَ الرتاعا

« وبعد » الواو : عاطفة « بعد » ظرف ، معطوف بالواو على الظرف السابق ، بعد : مضاف ، و « عطاء » مضاف إليه ، عطاء : مضاف ، والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر لفاعله « المائة » مفعول لعطاء « الرتاعا » نعت لمائة والألف للإطلاق .

الشاهد فى البيت :

قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله : « عطاء » إعمال المصدر ، فأضافه إلى الفاعل ، ونصب به المفعول .

ومنه قول عائشة (رضى الله عنها): « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَهُ الْوُضُوءُ » .

قوله :

وَبَعْدَ جَـرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ ، أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

قد تقدم أن المصدر يعمل مضافا فى الأكثر .

وإضافته إما : إلى الفاعل - وهو الكثير - وإما إلى المفعول ، وهو قليل ، إذا ذكر الفاعل ، وبعضهم يخصه بالضرورة .

ومن لم يجعله ضرورة استشهد بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ (1) .

ولا دليل فيه : لاحتمال أن يكون « مَنْ » بدلا من « الناس » وهو الراجح : لفظا ، ومعنى (2) .

ولما ثبت أن المصدر يضاف إلى الفاعل ، وإلى المفعول ، نبهك المصنف فى هذا البيت : على أنك بعد جرك ما أضفت المصدر إليه من الفاعل ، أو المفعول ، تكمل العمل بنصب المفعول إن كان المصدر مضافا إلى الفاعل ، أو برفع الفاعل إن كان المصدر مضافا إلى المفعول .

وإلى الوجهين أشار بقوله :

....   كَمِّلْ بِنَصْبٍ ، أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يعنى : عمل المصدر .

---

(1) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(2) وعلى البدل ذهب السيوطى انظر ١ / ٢٩٨ تفسير الجلالين ، ونقل الجمل عن السمين : أن البدل اشتمال ، أو بدل بعض ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر ، والتقدير : من استطاع منهم : انظر حاشيه الجمل على الجلالين ١ / ٢٩٨ .

فمثال إضافة المصدر إلى الفاعل ، ونصب المفعول قولك : « كَرِهْتُ أَكْلَ زَيْدٍ مَالَ اليَتِيم » .

ومثال إضافة المصدر إلى المفعول ، ورفع الفاعل قولك : « كَرِهْتُ أَكْلَ مَالِ اليتيم زَيْدٌ » .

ومنه قول الشاعر [1] :

٢١٦ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ .

---

٢١٦ - (١) **الشاعر :** هو الفرزدق : همام بن غالب ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٠ ، والكامل ١٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٥٨ ، والمحتسب ١/ ٦٩ ، ٢٥٨ ، ٢/ ٧٢ ، والخصائص ٢ / ٣١٥ ، وابن الشجرى ١/ ١٤٢ ، ٢٢١ ، ٢/ ٩٣ ، ١٩٧ والإنصاف ٢٧ ، ١٢١ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٦ ، والخزانة ٢/ ٢٥٥ ، والعينى ٣ / ٥٢١ ، ٤/ ٥٥٦ ، والتصريح ٢/ ٣٧٠ ، والأشمونى ٢/ ٢١٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٧٠ .

اللغة :

تنفى : تدفع ،هاجرة : هى نصف النهار عند اشتداد الحر ،الدراهيم : جمع درهم ، وزيدت الياء ، كما حذفت من جمع مفتاح ، فقيل « مفاتح » تنقاد : مصدر نقد ، الصياريف : جمع صيرفى .

المعنى :

هذه الناقة تدفع يداها الحصا عن الأرض فى وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة ، كما يدفع الصيرفى الناقد الدراهم ، فهى قوية جلدة . . .

الإعراب :

« تنفى » فعل مضارع « يداها » فاعل للفعل تنفى ،مرفوع بالألف ؛لأنه مثنى ،وها : مضاف إليه ، « فى كل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : تنفى ، كل : مضاف ، و « هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق ، عامله « تنفى » ، نفى : مضاف « الدراهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل المصدر الذى هو نفى « تنقاد » : مضاف ،و « الصياريف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

والشاهد في البيت :

قوله : « نفى الدراهيم تنقاد » حيث أضاف الشاعر المصدر وهو قوله : « نفى إلى مفعوله ، وهو قوله : « الدراهيم » ثم أتى بفاعله مرفوعا ، وهو قوله : « تنقاد » .

وقد تقدم ترجيح اختصاصه بالشعر .

قوله :

وَجُــرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُــرَّ ، وَمَنْ   رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحلَّ فَحَسَنْ

قد علمت أن المصدر يضاف إلى الفاعل ، وإلى المفعول :

فالمضاف إليه إذا كان فاعلا ، أو مفعولا لم يسم فاعله ، مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

وإذا كان مفعولا فهو مجرور اللفظ ، منصوب المحل .

فنبه المصنف على أن التابع للمضاف إليه فى هذا الباب لك فيه وجهان : الجر على اللفظ ، والرفع ، أو النصب على المحل ، حسبما هو المضاف إليه : من فاعل ، أو مفعول .

وإلى الجر إتباعا للفظ أشار بقوله : « وجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَاجُرَّ » وإلى الإتباع للمحل [1] أشار بقوله :

...   ...   وَمَنْ   رَاعَى فى الاتْبَاعِ المحلَّ فَحَسَنْ

فتقول : « أَعْجَبَنِى سَيْرُ زَيْدٍ الظَّرِيفِ » ـ بالجر على اللفظ ، وبالرفع على المحل ؛ لأن « زيدًا » فاعل [2] .

ومنه قوله [3] :

---

(١) فى (أ) : « إلى المحل » .   (٢) فى (جـ) : « لأن زيدًا فاعلا » .

٢١٧ ـ (٣) القائل هو لبيد بن ربيعة العامرى (رضى الله عنه) والبيت من الكامل .

والبيت من شواهد ابن الشجرى ١/ ٢٢٨ ، ٢/ ٣٢ ، والإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢/ ٢٤ ، ٤٦ ، ٦ / ٦٦ ، والخزانة ١/ ٣٣٤ ، ٤٤١ ، والعينى ٣/ ٣١٥ ، والتصريح ١/ ٢٧٨ ، ٢/ ٦٥ والهمع ٢/ ١٤٥ ، والدرر ٢/ ٢٠٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٩٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٢٨ =

٢١٧ ـ حتّى تَهَجَّرَ فى الرَّوَاحِ ، وهَاجَهَا   طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

« فالمظْلُومُ » صفة « للمعقب » مرفوعة على المحل ، لأنه فاعل وتقول : « أعْجَبَنِى أَكْلُ الْخُبْزِ الطَّيِّبَ » ـ بالجر على اللفظ ، وبالنصب على المحل ؛ لأن الخبز مفعول : وإن جعلته مفعولا ، لم يسم فاعله جاز الرفع فى الصفة على المحل [١] ، وذلك بحسب التقدير .

فإن قدرت المصدر « بأن » وفعل الفاعل فالخبر مفعول به ، غير نائب عن الفاعل ، وإن قدرته « بأن » وفعل المفعول فالخبر مفعول لم يسم فاعله .

= **اللغة :**

تهجر : سار فى الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها : أزعجها ، طلب المعقب : مصدر تشبيهى ، نصب على المفعول المطلق ، والأصل : وهاجها طالبا إياها طلبا مثل طلب المعقب . والمعقب : من يطلب حقه المرة بعد المرة ، ويكرر الطلب . .

المعنى :

يقول لبيد ، واصفا حمار الوحش ، وأتنه : إن هذا المسحل ، قد عجل رواحه إلى الماء ، وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء ، مثل طلب الغريم ، الذى مطله مدين بدين له فهو يلح فى طلبه المرة ، بعد الأخرى .

الإعراب :

« حتى » حرف غاية ، وجر « تهجر » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازًا « فى الرواح » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : تهجر ، « وهاجها » الواو : حرف عطف ، هاجها : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا . وها : مفعول به ، والجملة معطوفة بالواو على ما قبلها « طلب » مفعول مطلق ، طلب : مضاف ، و « المعقب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » مفعول به ، ومضاف إليه ، « المظلوم » نعت للمعقب باعتبار محله .

والشاهد في البيت :

قوله : « المظلوم » حيث جاء نعتا لفاعل المصدر ، على المحل .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (حـ) « لأن الخبز مفعول . . إلى . . فى الصفة على المحل .

إعمال
اسم الفاعل

كفعْله اسـمُ فَاعلٍ فىِ الْعَـمَلِ   إنْ كَانَ عَـــنْ مُضيِّه بمَعْـزِلِ
وَوَلِيَ استفْهَامـا ، اوْ حَرْفَ نِدَا   أو نَفْيًا ، اوْ جَا صِفَةً ، او مُسْنَدَا

اعلم أن اسم الفاعل ، هو : الصفة الـدالة على حدث ، وفاعله الجارية مجرى الفعل فى إفادة الحدوث، والصلاحية للاستعمال بمعنى المضى ، والحال ، والاستقبال .

خرج بقوله : « وفاعله » : اسم المفـعول ؛ لأنه لا يدل على الفاعل ، وبقوله : « فى إفـادة الحدوث » أفعل التفـضيل ، والصفـة المشبهة لأنهـما لا يفيدان الحدوث ، ولذلك لم يستعملا إلا فى الحال .

واعلم أن اسم الفاعل ، لا يجىء إلا موافقـا للفعل المضارع فى حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه .

ولأجل هذا لم يعمل إذا كان بمعنى المضى ، مجردا عن الألف ، واللام ؛ لأنه قد جاء بمعنى فعل ، لا يوافقه فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف .

وعمل إذا بمعنى الحال ، والاستقبـال ؛ لحصول الشبه بينه ، وبين الفعل المضارع من جهة المعنى ، واللفظ .

وقد نبه المصنف على أن اسم الفاعل يعمل[1] عمل فعله المضارع بقوله :

كَفعْله اسمُ فَاعلٍ فى الْعَمَل   ....

ونبه على أن ذلكَ مشروط بكونه ليس ماضيا بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « تعمل » .

.... إن كان عن مضيه بمعزل

يعنى : إن كان اسم [١] الفاعل عن معنى المضى بمعزل .

ونبه فى البيت الثانى على بقية شروط العمل ، وهى : أن يتقدمه استفهام ، نحو : « أَضَارِبٌ زَيدٌ عَمْرًا؟ » وإليه أشار بقوله : «وولى استفهاما» .

يعنى : وولى [٢] اسم الفاعل استفهاما .

ومنها : أن يتقدمه حرف النداء ، نحو : « يَا طَالعاً جَبَلاً » . وإليه أشار بقوله : « أو حرفَ ندَا » .

وظاهر كلامه : أن اعتماده على حرف النداء هو المسوغ للعمل .

وأشار ابنه إلى خلاف ذلك [٣].

وجعل الاعتماد ـ هنا ـ على موصوف محذوف ، فهو مندرج فى حكم البيت ، بعد هذا [٤].

ومنها : أن يتقدمه نفى ، نحو : « ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عمراً » وإليه أشار بقوله : « أو نَفْيًا » .

ومنها : أن يأتى صفة لموصوف ، ويندرج فى ذلك : الحال ، والصفة ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا » و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « اسم » . (٢) فى (جـ) : « أو ولى استفهاما » .

(٣) يقول ابن الناظم :

وقوله : « أو حرف ندا » مثاله : « يَا طَالعاً جَبَلاً » : والمسوغ لإعمال « طَالعاً » ـ هنا ـ : هو اعتماده على موصوف محذوف، تقديره : يَا رَجُلاً طالعاً جَبَلاً ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء ؛ لأنه ليس كالاستفهام ، والنفى فى التقريب من الفعل ؛ لأن النداء من خواص الأسماء . ص ٤٢٤ شرح ألفيه ابن مالك ، لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

(٤) والنفس أميل إلى ذلك ، لنصاعة ، ووضوح كلام ابن الناظم .

وإليه أشار بقوله : « أوْ جَا صِفَةً » .

ومنها : أن يكون مسندا ، أى : خبرا لذى خبر ، فيندرج فى ذلك خبر المبتدأ ، وخبر « كان » وأخواتها ، و« إن » وأخواتها ، والمفعول الثانى من باب « ظَنَنْتُ » نحو : « زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » « وكانَ قيس مُحِبًّا ليْلَى » و « إنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا » و « ظننتُ عَمْرًا ضَارِبًا خالدًا » .

وإلى ذلك كله أشار بقوله : « أو مُسْنَدًا » .

قوله :

وَقَدْ يكونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِــقُّ الْعَمَلَ الَّذى وُصِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن اسم الفاعل ، المعتمد على الموصوف قد يكون ذلك الموصوف محذوفا ، فيستحق اسم الفاعل العمل باعتماده على الموصوف بقوله :

وقد يكون نعت محذوف عرف ....

يعنى : وقد يكون اسم الفاعل .

وأشار إلى استحقاقه العمل ، وإن كان الموصوف محذوفاً بقوله :

.... **فَيَسْتَحق الْعَمَلَ الَّذى وُصِفْ**

يعنى : الذى وصف فيما تقدم .

فمثال حذف الموصوف فى هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ** ﴾ [1] .

تقديره : صنف مختلف ألوانه .

(1) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

ومنه قول عمر بن أبي ربيعه (١) :

٢١٨ ـ وكَمْ مالىءٍ عيْنَيْه من شَيْءِ غيرِهِ   إذَا رَاحَ نَحْوَ الجمرَةِ : البيضُ كالدُّمَى

التقدير : وكم شخص مالئ عينيه .

قوله :

وَإِنْ يكُنْ صِلَةَ « أَلْ » فَفِي المُضِي   وَغَيْـــرِهِ إِعْمَالُـــهُ قَدِ ارْتُضِـــي

اعلم أن الكلام المصنف فيما تقـدم : إنما كان في اسم الفاعل المجرد عن

---

٢١٨ ـ (١) : البيت من الطويل .

وهو من شواهد الجمل ٩٧ ، ودلائل الإعجاز ٣٤ ، والعينى ٣/ ٥٣١ ، والشارح الأندلسى ، وليس البيت فى ديوان الشاعر ، ولا ملحقاته .

اللغة :

الجمرة : مجتمع الحصا بمنى ، البيض : جمع بيضاء ، ويريد : النساء البيض، الدمى: جمع دمية : الصورة من العاج ، وبها شبه النساء فى الحسن ، للبياض ، مع الصفرة .

المعنى :

يقول المخزومى : كـثيـر من الناس يتطلعـون إلى النساء الجـميلات المشـبهـات للدمى ، وذلك عند الذهاب إلى الجمرات بمنى ، ولكن النظر إليهن لا يجدى شيئا .

الإعراب :

« وكم » الواو : على حسب ما قـبلها ، وكم خبرية : بمعنى كثـير ، مبتدأ ، مـالئ : تمييز « كم » الخبرية ، مجـرور « بمن » المقدرة ، أو بإضافة « كم » إليه ـ على الخلاف المـشهور ، وفى « مالئ » ضمير مستـتر ، هو الفاعل لاسم الفاعل ، وخبر المبتدأ محذوف ، تقـديره : لا يفيد من نظره شيئا . « عينيـه » : مفعول به لقـوله : « مالئ » والضميـر مضاف إليه « من شىء » جـار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « مالئ » شىء مـضاف ، و « غيره » مضاف إليه « غير » مضـاف ،والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية « راح » فعل ماض « نحو » منصوب على الظرفية المكانية ، متعلق بقوله : راح ، نحو : مـضاف ، و « الجمـرة » مضـاف إليه « البيض » فـاعل بقوله « راح » « كـالدمى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، حال من البيض .

والشاهد في البيت :

قوله : « مالى عينيه » حيث عمل اسم الفاعل ، وهو « مالئ » النصب فى المفعول به ، وهو قوله : « عينه » وذلك العمل : بسبب الاعتماد على موصوف محذوف ، تقديره : شخص مالئ .

الألف ، واللام .

فلما فرغ [1] منه تكلم على اسم الفـاعل المحلي بالألف ، واللام ، فنبه في هذا البـيت : عـلى أنه إذا حلى [2] اسم الفـاعل بالألف ، واللام عـمل مطلقا ، سواء كان في معنى المضى ، أو الاستقبال ، أو الحال .

وذلك حكم مجمع [3] عليه عند النحويين ، مرضى عند جميعهم [4] .

وإنما عمل ، والمراد به المضى : إذا كان فيه الألف ، واللام ؛ لأنه أغنى هو ، وفاعله المضمر عن جملة الصلة ،ولا يكون ذلك إلا فى الجملة الفعلية .

والدليل علـى ذلك : عطف الفـعل عـليـه فى قـوله تـعـالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ [5] .

فلما ناب مناب الفعل أعطى حكمه .

قوله :

فعَّالٌ ، او مفْعَالٌ ، أو فَعولُ — فى كثْرَة ـ عَنْ فاَعلٍ بَديلُ
فيستَحِـــقُّ مَالَهُ من عَمَــلِ — وَفى فَعيلٍ قَلَّ ذَا ، وَفَعِــلِ

لما فرغ من الكلام على قسمى اسم الفاعل شرع يتكلم فى أمثلة المبالغة ؛ لأنها تعمل عمل اسم الفاعل .

وهى : أن ينقل اسم الفاعل إلى غير صيغته [6] قصداً للمبالغة .

وهى ألفاظ محفوظة ـ كما عددها المصنف .

---

(١) فى (جـ) : « تفرغ » .
(٢) في (جـ) : « حكى » .
(٣) فى (جـ) : « مجموع عليه » .
(٤) فى (أ) : « عندهم جميعهم » .
(٥) من الآية ١٨ من سورة الحديد .
(٦) فى (جـ) « صفة » .

فنبه على أن هذه الألفاظ بدل عن اسم الفاعل فى العمل بقوله : « فَعَّالٌ . . . » إلى آخر البيت :

فذكر « فعَّالاً » (١) ـ بفتح الفاء ، وتشديد العين ـ نحو ما حكى سيبويه : « أَمَّا العَسَلَ ، فَأَنَا شرَّابٌ » (٢): نقل عن شارب قصداً للمبالغة وذكر « مِفْعَالاً » ـ بكسر الميم ـ : نحو ما حكاه سيبويه : « إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » (٣).

وذكر « فَعُولاً » ـ بفتح الفاء ـ كقوله (٤).

٢١٩ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا ، فَإِنَّكَ عَاقِرُ

---

(١) فى (جـ) : « فعال » . (٢) ١ / ٥٧ الكتاب .

(٣) ١ / ٥٨ الكتاب .

٢١٩ ـ (٤) **الشاعر :** هو أبو طالب بن عبد المطلب ، يرثى أبا أمية بن المغيرة المخزومى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٥٧ ، والمقتضب ٢ / ١٤ والجمل ١٠٤ ، وابن الشجرى ٢ / ١٠٦ ، وابن يعيش ٦ / ٦٩ ، ٧٠ ، والخزانة ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ٤٤٦ ، والشذور ٣٩٣ ، والعينى ٣ / ٥٣٩ والتصريح ٢ / ٦٨ ، والهمع ٢ / ٩٧ . والدرر ٢ / ١٣٠ ، والأشمونى / ٢٩٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١١ .

اللغة :

« شروب » : مبالغة لضارب « نصل السيف » يريد : حده ، وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله . . « سوق » جمع ساق « سمانها » جمع سمينة : ضد الهزيلة « عاقر » اسم فاعل من العقر ، والمراد : النحر ، ويطلق العقر على ضرب قوائم البعير ، لإمكان التمكن من نحره .

والمعنى :

يصف أبو طالب أبا أمية بالجود ، والكرم فى وقت العسرة ، والشدة ، الذى تبرز فيه الأنانية ، . . وذكر أن أبا أمية عند ذلك يبذل بذل الكرماء ، وينحر الإبل للفقراء ، . . .

الإعراب :

« ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب « بنصل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله: ضروب ، نصل : مضاف ، « والسيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به ، سوق : مضاف ، و « سمان » مضاف إليه « سمان » مضاف ، وها : مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان . . . « عدِمُوا » فعل ، وفاعل « زادًا » مفعول به ، « فإنك » الفاء : واقعة فى =

وقال : « فى كثرة » يعنى به : أن وقوع هذه الصيغ الثلاث بدلا عن اسم الفاعل كثير .

وإذا وقعت موقعه استحقت عمله ، وإلى هذا أشار بقوله :

فيستحقُّ مَالَهُ من عَمَلِ ....

ثم ذكر « فَعِيل » - بفتح الفاء ، وكسر العين - وياء ساكنة بعدها نحو قول بعضهم : « إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاه » .

و « فَعِل » - من غيرياء - نحو ما أنشده سيبويه (١) :

٢٢٠ - حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تضير ، وآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ

= جواب الشرط ، وإن واسمها ، « عاقر » خبر « إن » والجملة من « إن » واسمها ، وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « ضروب .. سوق » حيث نصب « سوق » « بضروب » الذى عمل عمل اسم الفاعل ، وهو الأصل ، وهو « ضارب » .

٢٢٠ - (١) القائل : هو اللاحقى ، أو ابن المقفع ، والبيت من الكامل وهو من شواهد الكتاب ١/٥٨ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ ، والجمل ١٥٥ ، وابن الشجرى ٢ / ٥٤٣ ، وابن يعيش ٦ / ٧١ والخزانة ٣ / ٤٥٦ ، والعينى ٣ / ١٠٧ ، والأشموني ٢ / ٢٩٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

حذر : صيغة مبالغة ، من حاذر : والمراد : شديد الحذر تضير : « ضَارَه ضيراً من باب باع : أضر به » مصباح (ضير) .

المعنى :

هذا المرء شديد الحذر من أمور ، لا تضره ، وآمنٌ مِنْ أمور ليس له منها نجاء . . .

الإعراب :

« حذر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو حذر ، و « حذر » صيغة مبالغة على زنة « فعل » وتحتاج إلى فاعل ، والفاعل ضمير مستتر جوازا في حذر ، تقديره : هو « أموراً » مفعول به لقوله : « حذر » « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره : هى ، والجملة فى محل نصب ، صفة لأمور « وآمن » الواو : حرف عطف ، آمن : معطوف على حذر وفيه ضمير =

وذكر أن استعمال هاتين الصيغتين بدلا عن اسم الفاعل قليل ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَفى فَعيلٍ قَلَّ ذَا ، وفَعِلِ

فنبه على قلة هذا الاستعمال فى هاتين الصيغتين ، كما نبه على كثرته فى الصيغ الثلاث المتقدمة .

قوله :

وَمَا سِـــوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِــلْ فى الحُكْمِ ، والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

نبه فى هذا البيت على أن المثنى ، والمجموع من صيغ المبالغة المذكورة جرى فى الإعمال كالمفرد ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَمَا سِوَى المُفْرِدِ مثلَه جُعِلْ ....

أى : مثل المفرد .

ودخل تحت قوله : « ومَا سِوَى المفْرَد » المثنى ، والمجموع ، ونبه على أن شروط المثنى والمجموع كالمفرد بقوله: « والشُّرُوطِ حيثما عملْ » و « الشرط » مخفوض بالعطف على قوله : « فى الحكم » وقوله : « حيثُما عَمِلْ » تتميم ، لا حاجة إليه .

= مستتر هو فاعل آمن « ما » اسم موصول ، مفعول به لقوله : « آمن » ، « ليس » فعل ماض ، ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا « منجيه » منجى : خبر ليس ، ومنجى : مضاف ، والهاء مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله . « من الأقدار » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « منجيه » وجملة ليس ، واسمها ، وخبرها لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول .

والشاهد في البيت :

قوله : « حذر أموراً » حيث أعمل قوله : « حذر » وهو من صيغ المبالغة ، عمل الفعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : « أموراً » . . .

فتـقول فى إعمال المـثنى من هذه الصيغ : « الزَّيْدَانِ غَفُورَان [1] ذُنُوبًا ، وَحَذِرَانِ أُمُورًا » .

ومن إعمال الجمع قول طرفة [2] :

٢٢١ ـ ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فى قَوْمِهِمْ غُفُـرٌ ذَنْبَهُـمْ ، غَيْرُ فُخُـرْ

« فَغُفُر » : جمع غفور .

قوله :

وانْصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ تِلْوًا ، وَاخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِـوَاهُ مُقْتَضِـى

---

(١) سقط من (جـ) : « غفوران » .

٢٢١ ـ (٢) : البيت من الرمل .

وهو من شـواهد الكتـاب ١ / ٥٨ ـ برواية « فجـر » والنوادر ١٠ ، والجـمل ١٠٦ ، وابن يعـيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ والخزانة ٣ / ٣٦٤ ، والعينى ٣ / ٤٥٨ ، والتـصويح ٢ / ٦٩ ، والهمع ٢ / ٩٧ ، والدرر ٢ / ١٣١ ، والأشمونى ٢ / ٢٩٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٦٨ .

اللغة :

« غفر » : جمع غفور . . فخر : جمع فخور من الفخر : المباهاة بالمكارم ، والمناقب ، والمآثر . . .

المعنى :

هؤلاء القوم ـ زيادة على مآثرهم ـ أنهـم في قومهم يغفرون ذنوب الجـاهلين ، الطائشين ، وأن فيهم تواضعا ، وأنهم لا يفتخرون بمناقبهم ، ومآثرهم .

الإعراب :

« ثم » حرف عطف « زادوا » فعل ، وفاعل « أنهم » أن واسمهـا « فى قومهم » جار ، ومجرور ، متعلق بزادوا ، قوم :مضاف ،وهم : مضاف إليه « غفر » خبر أن وفاعله مستتر فيه جوازا « ذنبهم » مفعول به لغـفر ، ومضاف إليه ، ذنب : مضاف وهم : مضـاف إليه ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لقوله : زادوا ، والتقديـر : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم « غير » خبر ثان لأن ، وغير : مضاف و « فخر » مضاف إليه ، وسكن للروى .

والشاهد في البيت :

قوله : « غفر ذنبـهم » حيث أعمل قوله : « غفر » الذى هو جـمع غفور ، الذى هو صيغة مـبالغة إعمال الفعل ، فنصب المفعول به ، وهو قوله : « ذنبهم » .

نبه فى هذا البيت : على أن اسم الفاعل ، المستحق للإعمال إذا طلب مفعولين ، فأكثر جاز فى الأول النصب ، والجر ، على إضافة اسم الفاعل إليه ، وإلى هذا أشار بقوله :

وانصبْ بذى الإعمال تلواً واخفضِ

يعنى « بالتلو » : ما يلى [1] اسم الفاعل من المفاعيل .

ثم نبه على أن ما بقى يتعين نصبه ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وهْوَ لنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضِى

فجعله مقتضيا للنصب ، لا غير .

فمثال ذلك : فيما يطلب مفعولين قولك : « أَعْجَبَنِى مُعْطِى زَيْدٍ جُبَّةً » فيجوز فى « زَيْد » : النصب ، والخفض ؛ لأنه يتلو اسم الفاعل ، ويجب فى « جُبَّة » النصب .

ومثال ذلك : فيما يطلب ثلاثة مفاعيل : « سَرَّنِى [2] مُعْلِمُ زَيْدٍ عَمْرًا منطلقًا » .

« فعمرو ، ومنطلق » يجب نصبهما ، و « زَيْد » يجوز فيه الوجهان ـ كما تقرر ـ .

وإذا كان اسم الفاعل من فعل ينصب مفعولين ، أو ثلاثة ، وكان مما لا [3] يعمل ، لكونه بمعنى المضى ، عاريا من الألف ، واللام تعين جر ما يلى اسم الفاعل ، وينصب ما بقى بفعل مضمر ، كقولك : « أَنَا ظَانّ زيدٍ أَمْسَى منطلقاً » .

---

(١) في (جـ) : « يعنى : بالتاء ، وما يلى » . (٢) فى (جـ) : « سرى » .
(٣) سقط من (جـ) لفظ : « لا » .

وقد يفهم هذا من كلام المصنف ؛ لتقييده جواز الوجهين فى تلو اسم الفاعل ، بكونه ذا عمل .

فيفهم منه : أنه إذا لم يكن ذا عمل لم يجز فى تلوه إلا وجه واحد وهو الجر ؛ إذ لا وجه للنصب .

وقد أجاز السيرافى نصبه للمفعول الثانى ؛ لأنه بالإضافة قد أشبه ما فيه الألف ، واللام ، فعمل بمعنى المضى .

قوله :

وَاجْرُرْ ، أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ كَمُبْتَغِــى جَــاهٍ ، وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

لما تقدم أن تلو اسم الفاعل يجوز خفضه فيما يعمل ، ويجب فيما لا يعمل ، نبه فى هذا البيت : على أن التابع للمخفوض [1] : بإضافة اسم الفاعل إليه يجوز خفضه ، ونصبه ، وإلى هذا أشار بقوله :

واجرُر ، أو انصب تابع الذى انخفض ....

ومثل ذلك بقوله : **كمبتغى جاهٍ ، ومالاً مَنْ نَهَضْ**

« فجاه » : هو الذى انخفض بإضافة اسم الفاعل إليه .

و « مالاً » يجوز فيه الجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، أو بإضمار فعل .

هذا إن [2] كان اسم الفاعل مما يعمل ، وإن لم يكن اسم الفاعل مما يستحق العمل لم يجز النصب إلا بإضمار فعل .

---

(١) في (جـ) : « التابع المخفوض » .

(٢) فى (ب ، و جـ) : « إذا » .

وعليه قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ اللَّيْلَ سَكَنًا ،وَالشَّمْسَ ،والْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [1].

التقدير : وجعل الشمس ، والقمر حسبانا .

هذا إذا لم يرد « بجاعل » ـ هنا ـ حكاية الحال ، فإن أريد به حكاية الحال اتجه النصب على المحل .

قوله :

وَكُـــلُّ مَا قُـــرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُول ، بلاَ تَفَاضُلِ

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيـــغَ للمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ «كَالْمُعْطَى كَفَّافًا يَكْتَفِى »

لما قرر حكم اسم الفاعل فى العمل ، شرع يذكر حكم اسم المفعول ، وهو : الوصف الدال على حدث ، ومن يقع عليه « كمضْرُوب » : فإنه دل على الحدث ، الذى هو « الضَّرْب » وعلى من وقع عليه الحدث .

وصيغته من الثلاثى على « مَفْعُول » « كمضْرُوب ، ومَقْتُول » ومن غير الثلاثى على صيغة المضارع ، الذي لم يسم فاعله ، ويُجعل فيه [2]. مكان حرف المضارعة ميما مضمومة « كمكْرَم » ـ بفتح الراء ـ و « مُسْتَخرَج ، ومُنْطَلَق به » :

ولا فرق بينه ، وبين اسم الفاعل من غير الثلاثى ، إلا فى فتح العين .

وقد نبه المصنف فى هذين البيتين : على أن كل ما قرر لاسم الفاعل من الأحكام فى العمل فإن اسم المفعول يعطى مثل ذلك ، من غير تفاضل بينهما ، إلا أن اسم المفعول : مرفوعه مفعول [3] ، نائب عن الفاعل ، فيجرى

(١) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

وفى حاشية الجمل ٢ / ٦٧ « جاعل ، على قراءة الجمهور » .

(٢) فى (جـ) : « وتجعل فيه » . (٣) فى (جـ) : « مرفوع بمفعول » .

مجرى الفعل ، الذى لم يسم فاعله .

وإلى هذا أشار بقوله فى البيت الثانى :

فهو كفعلٍ صيغ للمفعُول فى مَعْنَاهُ ....

ثم مثل ذلك يقول :

.... « المُعْطَى كفَافًا يَكْتَفِى »

« فمُعْطَى » صلة للألف ، واللام ، والمرفوع به مضمــر ، مستتر ؛ لأنه نائب عن الفاعل ، وهو عائد إلى الألف ، واللام .

و « كفَافًا » مفعول ثان .

و « يكتفى » فى موضع خبر « المعطى » ؛ لأنه مبتدأ .

وتبين من هذا المثال : أن اسم المفعول إذا كان من فـعل يتعدى لأكثر من مفعول ، رفع الأول نائبا عن الفاعل ، ونصب الثانى [1] .

قوله :

وَقَدْ يُضَــافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِــعْ مَعْنًى « كمحمودُ المقاصدِ الْوَرِعْ »

نبه فى هذا البيت على أن اسم المفعول قد يضاف إلى مرفوعه فى المعنى

وإلى هذا أشار بقوله :

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى ....

فالإشارة بقوله : « ذَا » إلى اسم المفعول .

وقوله : « مرتفع معنى » يعنى : مرتفع باسم المفعول معنى .

(١) فى (جـ) : « وينصب الباقى » .

وقيده بالمعنى ؛ لأنه لا يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه إلا حتى يزال رفعه به : لفظا [١] ، ويصير المرفوع باسم المفعول ضميرا عائدا على ما جرى عليه اسم المفعول .

ومثل ذلك بقوله : « محمود المقاصد الورع » :

كان أصل الكلام : الورع محمودة [٢] مقاصده .

فأضيف اسم المفعول ، وهو « محمود » إلى « المقاصد » المرفوعة به ، وصار المرفوع باسم المفعول ضميرا عائدا إلى « الْوَرِع » وهو الضمير الذى كانت « المقاصد » مضافة إليه : نقل ، فجعل نائبا عن الفاعل ، وصارت المقاصد فضلة .

فإما أن تجر [٣] بالإضافة ـ كما ذكره ـ وإما أن تنصب [٤] على التشبيه بالمفعول به .

---

(١) فى (جـ) : « معنى » .

(٢) فى (جـ) : « محمود مقاصده » .

(٣) فى (جـ) : « يجر » .

(٤) فى (جـ) : « ينصب » .

أبنيـــة المصـــادر

قوله :

فَعْلٌ قياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى   مِنْ ذِى ثلاثة « كَرَدَّ رَدًّا »

هذا الباب وضعه لأبنية المصادر .

والأفعال ـ بالنسبة إلى المصادر ـ قسمان : ثلاثى ، وغير ثلاثى .

فغير الثلاثى : مصدر مقيس ، جار على طريقة واحدة .

وأما الثلاثى : فمصادره كثيرة ، متشعبة ، لا تنحصر بالقياس ، ولا تضبط إلا بالسماع .

والمقيس منها قليل .

وقد تعرض له المصنف : فنبه فى هذا البيت على أن « فَعْلاً » ـ بفتح الفاء [1] ، وسكون العين ـ هو قياس مصدر الفعل المعدى الثلاثى ، نحو : « ضَرَبَ ضَرْبًا ، وفَهِمَ فَهْمًا ، ورَدَّ ردًّا » .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَعْل قياسُ مَصْدَرِ المعدَّى   ....   البيت

وأطلق الفعل المعدى ؛ ليدخل له المفتوح العين ، والمكسور والمضاعف ، وبه مثل .

وأما المضموم العين فلا يدخل ؛ لأنه لا يكون متعديا .

قوله :

---

(١) في (جـ) : « بفتح اللام » .

وفَعــل اللاَّزِم بابُه « فَعَل »   كفَرَح ، وكجَوًى ، وكشَلَلْ

نبه في هذا البيت : على أن « فَعِل » ـ بكسر العين ـ مصدره « فَعَل » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ نحو : « فَرِح فَرَحًا ، وجَوِى جَوًى [1] ، وأسِفَ أسَفًا ، وشلت يده شلَلاً » [2] .

وسواء في ذلك : الفعل الصحيح ، والمعتل اللام ، والمضاعف .

وقد نبه على ذلك بالأمثلة الثلاثة .

وقوله : « بَابُه فَعَل » يعني به : قياسه « فعل » .

قوله :

وفَعَــلَ اللازم مِثْـــل قَعَــدَا   لَهُ فُعُــولٌ باطِّــراد كغَــدَا
مَالــمْ يَكُنْ مُسْتَوجِبــاً فعَالاَ   أو فَعْلاَنًا ـ فــادر ـ أو فعَالا
فأَوَّلٌ لـِـذِي امتنــاعٍ كَأَبَــى   والثَّانِ لِلَّــذِي اقْتَضَــى تقَلُّبَا
للدَّا فُعَالٌ ، أوْ لِصَوْتٍ وشَمِلْ   سَيْرًا ، وصَـوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

هذه الأبيـات الأربعة تكلم فـيها علـى مصدر « فَعَل » ـ بفـتح العين ـ اللازم .

فذكر في البيت الأول أن قيـاسه « فُعُول » « كجَلَس جلُوسًا » ونبه على أن مراده « فَعَل » ـ المفتوح العين ـ بالمثال ، الذي هو « قَعَدَ » .

(١) في (جـ) : « جـوبا . » « والجوى : الحـرقة ، وشـدة الوجد ، وقـد جَوِى من باب « صَدِيَ » مختار (ج و ى) .

(٢) « والشلل : فسـاد في اليد ، وقـد شَلَّت يمينه تشَل ـ بالفـتح ـ شَلَلاً . . . وقـد شَلِلْتَ يا رجل ـ بالكسر ـ صرت أشل » مختار (ش ل ل) .

ومثل بمثال آخر ، وهو « غَدَا » ؛ لينبه [1] . على أن الصحيح والمعتل فى ذلك سواء .

ثم استثنى فى البيت الثانى من « فَعَل » اللازم ، المفتوح العين أفعالا استوجبت أن يكون مصدرها « فِعَالاً » ـ بكسر الفاء ـ أو « فَعَلانا » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ أو « فُعَالاً » ـ بضم الفاء ـ .

وقد أشار إلى الأمثلة الثلاثة بقوله :

ما لم يكنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالا .... إلى آخر البيت

ويأتى تمثيلها عند الكلام على البيت بعد هذا .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن الأول من المثل الثلاثة ، وهو « فِعَال » يجىء فيما [2] اقتضى امتناعا .

وإلى هذا أشار بقوله :

فأول لذى امتناعٍ كأَبَى ....

فتقول : « أَبَى إباءً ، ونَفَر نِفَارًا ، وشَرَدَ شرادًا » .

ثم ذكر أن المثال الثانى ، وهو « فَعَلاَنا » يكون لما اقتضى تقلبا « كخفقَ البرقُ خفقَانًا » و « غَلَت القدْرُ غلَيَانًا » .

ومنه التنقل « كجَالَ جَوَلانًا » .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن المثال الثالث، وهو « فُعَال » يكون للداء ، أو للصوت ، نحو: « سعل سُعَالاً ، وزكم زُكَامًا ، ونبح نُبَاحًا » .

وهو كثير .

---

(1) فى (جـ) : « عند التنبيه » . (2) فى (جـ) : « فيها » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « للدَا « فُعَالٌ » أو لِصَوْتٍ » .

ثم ذكر مثالا رابعاً ، وهو «الفعيل » « كالرَّحِيل » وذكر أنه يشمل السير ، والصوت ، أى : يعمهما .

تقول فى السَّيْر : « رَحَل رَحِيلاً ، وذَمَل ذَمِيلاً »[1] .

وتقول فى الصوت : « صَهَلَ صَهِيلاً » وقد مثل به المصنف .

وقد يجتمع « فُعَال » ـ بضم الفاء ـ مع « فَعِيل » فى فعل واحد .

قالوا : « نعب الغراب نُعَابا ، ونعيبًا » و « أَزَّ المِرْجَلُ أُزازًا ، وأَزِيزًا » .

وقد ينفرد كل واحد منهما عن صاحبه « كالصَّهِيل» لا يقال فيه «صُهَال» و « كالبُغَام »[2] . لا يقال فيه « بَغيم » .

قوله :

فُعُولَةٌ ، فَعَــالةٌ ، لفَعُــلاَ كَسَهُلَ الأمرُ ، وَزَيْدٌ جَزُلاَ

لما فرغ من الكلام على « فَعَل » ـ المفتوح[3] العين ، والمكسور ـ شرع يتكلم فى « فَعُلَ » ـ المضموم العين ـ :

فذكر أن « فُعُولة » ـ بضم الفاء ـ و « فَعَالة » ـ بفتحها ـ هو قياس مصدر « فَعُل » ـ بضم العين ـ ومثله « بسَهُل ، وجَزُلَ » :

« فسهل » راجع إلى « فعولة» تقول :« سَهُلَ الأمْرُ سُهُولَةً » و « جَزُل » راجع إلى « فَعَالَةَ » تقول : « جَزُل زَيدٌ جَزَالةً » .

---

(١) ذميلا : « الذميل ـ كأمير ـ : السير اللين . قاموس « الذميل » .

(٢) البغام : « بغمت الظبية . . . بغامًا ، وبغوما . . صاحت » القاموس (بغمت) .

(٣) فى (جـ) : « مفتوح العين » .

قوله :

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ ، ورِضَا

لما فرغ من مصادر الفعل الثلاثى المقيسة ، وهى الأوزان التسعة التى ذكرها نبه على أن ما جاء مخالفا لها من المصادر للفعل الثلاثى ، فبابه النقل : يحفظ ، ولا يقاس عليه ؛ لأن نظائره قليلة .

« كذَهَبَ ذَهَابًا » و « وَقَدَت النَّارُ وقُودًا » و « شكَرَ شكْرَانًا » و « سَخطَ سُخْطاً » و « رَضِي رِضًا » إلى غير ذلك .

ولم يكثر مما خرج عن القياس من مصادر الفعل الثلاثى إلا « فِعَالَة » ـ بكسر الفاء ـ فإنه اطرد فى الحِرَف ، تقول : « تجر تجارَة » و « نجر نِجَارة » و « خاَطَ خِيَاطة » ، و « وَلِيَ وِلاَيَة » .

قوله :

وغيرُ ذِي ثَلاَثَة مَقِيسُ ... مَصْدَرِه : كقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

وزَكِّه تزكيةً ، وأَجْمِلاَ ... إِجْمَال مَنْ تَجَمُّلاً تجمَّلاَ

لما فرغ من مصادر الفعل الثلاثى ، أخذ يتكلم فى مصادر الفعل غير الثلاثي ، فنبه على أن الفعل إذا كان أزيد [١] من ثلاثة كان مصدره مقيساً ، لا يتوقف على سماع [٢].

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وغير ذِي ثلاثة مَقِيسُ ... مَصْدَرِه ... ...

(١) في (أ) : « إذا كان على أزيد من ثلاثة » .

(٢) فى (جـ) : « السماع » .

« فمصدره » مفعول لم يسم فاعله « بمقيس »؛ لأنه اسم مفعول. ثم شرع يذكر مثل غير الثلاثى ، ويبين القياس فى مصادر لها فبدأ بالفعل المشدد العين ، ومـثله « بقدِّسَ التَّقْدِيس »: ففهم من ذلك : أن قيـاس « فعَّل » « التَّفْعِيل » .

وبنى « قُدِّسَ » للمفعول ، فضبطه ـ هنا ـ بضم القاف ؛ لأنه مبنى لما لم يسم فاعله .

والتقـديـس : مصدر أقيـم مـقام الفاعل فرفـع ؛ لأنه لو بناه للفاعـل لانتصب التقديس ، واختلف مجرى الروى .

وهذا الذى ذكره فى « فعَّل » هو إذا كان صحيح اللام .

فإن كان معـتل اللام فمصدره « تفعلة » وقد أشار إلـيه فى البيت الثانى بقوله : « وزَكّهِ تَزْكِيَةً » .

« فذكّه » : فعل أمر .

ثم ذكر « أَفْعَل » وعبَّر عنه « بأَجْمَل» ونص على أن مصدره « إِجْمَالاً » سواء كان صحيح العين ، أو معتلهـا ، إلا أنه إذا كان معتل العين نقلت حركة عينه إلى فائه ، فتبقى العين ساكنة ، فتنقلب ألفـا ، لانفتاح ما قبلها ، فتلتقى مع الألف الثانية الزائدة ، فتحذف الثانية [1] ، وتعـوض منها التاء ، فتقول : « أَقَامَ إِقَامَةً » و « أَعَادَ إِعَادةً » .

وقد لا تعوض ، كقوله تعالى : ﴿ وإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ [2].

ثم ذكر « تَفَعَّلَ » وعبر عـنه « بتجمَّل » ونـص على أن [3] ، مصـدره

---

(١) سقط من (ب) : « فتحذف الثانية » .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

(٣) سقط من (ب) لفظ « أن » .

« التفعُّل » وعبر عنه « بالتجمُّل » .

وقوله : « إجْمَالَ مَنْ » : مضاف ، ومضاف إليه . « فَمَنْ » اسم موصول ، فى موضع خفض بالإضافة ، و « تَجَمَّلَ التَّجمُّل » صلته .

قوله :

واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ   إقامَةً ، وَغَالباً ذا التَّا لَـزِمْ

نبه فى هذا البيت على مصدر « اسْتَفْعَل » المعتل العين ، وما أشبهه ، مما في أوله همزة الوصل ، وإليه أشار بقوله : « واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً » و « استعذ » ـ فى البيت ـ فعل أمر ، إذ به يستقيم وزنه .

ثم ذكر مصدر « أَفْعَل» ـ المعتل العين ـ وإليه أشار بقوله: « أَقِمْ إِقَامَةً » .

و « أقم » ـ فى البيت ـ فعل أمر .

وقد تقدم الكلام على حكم « أفعل » المعتل العين، قبل هذا فى « أفعل » الصحيح .

ثم قال : « وغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ » .

الإشارة « بذَا » لمصدر « أفعل » المعتل « كإقامة » .

أى : وغالبا لزم هذا المصدر التاء، وقد تقدم الكلام فى البيت قبل هذا ، على تعويض التاء ، فى آخر هذا المصدر ، وأنه قد يرد بغير تاء ، واستشهدنا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وإِقَامِ الصَّلَاة ﴾ (١).

قوله :

ومَا يَلي الآخِرُ مُدَّ ، وافْتَحَا   مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا   يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

هذان البيتان نبه فيهما على مصدر ما زيدت فى أوله همزة الوصل ، وعلى مصدر الفعل الوارد على « تَفَعْلَلَ » وما أشبهه مما زيدت فى أوله التاء ، نحو : « تكَسَّر ، وتَعَاظَمَ »[1].

فتكلم أولا على ما زيدت فى أوله همزة الوصل .

فذكر أنك إذا أردت أن تبنى منه تمد ما يلى الآخر ، وتفتحه ، وتكسر الحرف ، الذى بعد الثاني ، وهو المراد بقوله : « تِلْوِ الثَّان » فتقول فى « اصْطَفَى » - كما مثل - : « اصْطِفَاء » وفى « احرَنْجَمَ » « احْرِنْجَامًا »[2] وفى « اقْتَدَر » : « اقْتِدَارًا » :

فيدخل تحت ما ذكر : كل ما افتتح بهمز وصل - على اختلاف أبنيته - لأنه قال : « مما افتتح بهمز وصل » فأطلق ، ولم يستثن شيئا ، « فاستعَاذَ ، واستقَامَ » داخل تحت هذا الحكم ، إلا أنه دخله التصريف .

كان الأصل : « اسْتِعْوَاذًا » - بفتح ما قبل الآخر ، ومده ، وكسر ما بعد الثانى ، ثم نقلت[3] حركة الواو ، التى هى العين ، إلى العين ، التى هى الفاء ، فانقلبت الواو ألفا ؛ لأجل الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان : فحذفت إحداهما ، وعوضت التاء فى آخره مما حذف ، فصار : « استعاذة » .

وقد نبه المصنف على هذا فى البيت المتقدم بالمثال ، حيث قال : « واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً » .

ثم تكلم على مصدر « تَفَعْلَل » : فذكر أنك تضم الرابع منه وهو المراد

(١) فى (جـ) : « وتعلم » .

(٢) احرنجام : اجتماع ، يقال : احرنجمت الإبل : اجتمت .

(٣) فى (جـ) : « تقلب » .

بقوله : « وضُمَّ مَا يَرْبَعُ » ومثل « بتَلَمْلَم » تقول : في مصدر : « تَلَمْلُماً » كما تقول : « تَدَحْرَجَ تدحْرُجًا » وما أشبه ذلك ، مما زيدت في أوله التاء .

قوله :

فِعْلاَلٌ ، اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْــلَلاَ   واجْعَلْ مَقِيسًا ثانيًا ، لاَ أَوَّلاَ

نبه فى هذا البيت على مصدر « فَعْلَلَ » فذكر له مصدرين :

الأول : « فِعْلاَل [1] » ـ بكسر الفاء ـ .

والثاني : « فَعْلَلَةً » ـ بفتح الفاء ـ .

وذكر أن هذا الثانى هو المقيس ، والأول غير مقيس ، فتقول فى الثانى : « دَحْرَجَ دَحْرَجةً » وتقول : « دِحْرَاجًا » ـ سماعا ـ .

ومن الناس من جعله قياسا .

والفعل الملحق « بفَعْلَلَ » حكم مصدره حكمه ، تقول : « حَوْقَلَ حَوْقَلةً ، وبيطر بَيْطَرَةً » .

قوله :

لِفَاعَلَ : الفِعَالُ ، والْمُفَاعَلَهْ   وغيرُ مَا مرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

نبه فى هذا البيت على مصدر « فاعل » ، « كقَاتَلَ » فذكر له مصدرين : « فِعَالاً » ـ بكسر الفاء ـ .

و « مُفَاعَلَةَ » ، فتقول : « قَاتَلَ قِتَالاً ، ومُقَاتَلَةً » و « ضاربَ ضِرَاباً ، ومُضَارَبَةً » [2] .

---

(١) فى (جـ) : « فعلا » .

(٢) سقط من (جـ) : « وضارب ضربا ، ومضاربة » .

إلا أن « مُفَاعَلَة » يغلب فيما فاؤه ياء ،مثناة من أسفل نحو :« يَاسَرَه [1] مُيَاسَرَةً » وقد جاء على « فِعَال » ـ بكسر الـفاء ـ قالوا : « يَاوَمَهُ يِوَامًا قليلا ، أو مياومة » .

ثم ذكر فى بقية البيت :أن غير ما مرَّ من المصادر المقيسة عادلها السماع ، أي : صار لها عديلا ، فتتوقف عليه ، ولا تقال إلا بثبت [2] عن العرب .

فعلى هذا : يكون الفاعل ضميرا عائدا على السماع ، والهاء عائدة على « غَيْرِ مَا مرَّ » .

« والسماع » : مبتدأ ، والفعل ، والفاعل فى موضع الخبر .

ويمكن أن يكون « عَادَلَه » ـ من العود ـ و « له » جار ، ومجرور فيكون التقدير : وغير [3]. ما مر السماع رجع له .

قوله :

وفَعْلَةٌ لمرَّةٍ كَجَلْسَهْ   وَفِعْلَةٌ لهيئَةٍ كَجِلْسَهْ

نبهك فى هذا البيت : على أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الفعل اللاثى جئت به على « فَعْلَة » ـ بفتح الفاء ـ وإلى هذا أشار بقوله :

وفَعْلَةٌ لمرَّةٍ كَجَلْسَهْ   ...   .

فمراده : « جَلْسَة » ـ بفتح الجيم ـ .

هذا إذا كان مصدر الفـعـل ليس على « فَعْلَة » : فإن كان المصدر على « فَعْلَة » نحو :« رَحِمَ رَحْمَةً » و « نَعِمَ نَعْمة » بينت المرة الواحدة بالوصف .

(١) فى (جـ) : « ياسر » .

(٢) فى (ب) : « إلا فى تثبيت عن العرب » .

(٣) سقط من (جـ) لفظ : « غير » .

تقول : « رَحِمَ رحمةً واحِدَةً » ، و « نَعِمَ نَعْمةً وَاحِدَةً » [1] .

ثم ذكر أنك إذا أردت الهيئة كسرت الأول، فقلت : «فِعْلَةَ» ـ بكسر الفاء ـ وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كجِلْسَه

ـ بكسر الجيم ـ .

قوله :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فيه هَيْئَةٌ كَالْخِمْــــرَهْ

نبه فى هذا البيت على أن المرة من مصدَر الفعل ، غير الثلاثى يتبين بزيادة التاء على مصدره [2] المقيس ، نحو : « انطلَقَ انطلاقـة » و « استخرج استخراجة » .

وإلى ذلك [3] . أشار بقوله :

فى غيرِ ذِى الثَّلاَثِ بالتَّا المرة ... ...

وقصر التاء للضرورة [4] .

ثم ذكر أن الفعل غيـر الثلاثى قد شذ فيه بيان الهيئة « بِفِعْلَة » ـ بكسر الفاء ـ .

وذكر [5] منه : « خِمْرَة » يقال : اختَمَرت المرأةُ خِمْرَةً حَسَنَةً » و« تقمَّصَتْ قِمْصَة » و « تعمَّمَ الرَّجُلُ عِمةً حَسَنَةً » وكل هذا مسموع .

---

(١) سقط من (جـ) : « ونعمة واحدة » وسقط من (ب) : « ونعم نعمة بينت المرة الواحدة بالوصف تقول : « رحم رحمة واحدة ، و « نعم نعمة واحدة » .

(٢) فى (أ) : « على مصدر » . (٣) فى (جـ) : « وإلى هذا » .

(٤) فى (جـ) : « ضرورة » . (٥) فى (جـ) : « وقد ذكر منه » .

أبنيـــة
أسماء الفاعلين ، والمفعولين
والصفات المشبهة بها

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْـمَ فَاعِلٍ : إذَا ... مِنْ ذِي ثَـلاثَةٍ يكُـونُ كَغَـذَا
وَهْوَ قَلِيـلٌ فِي فَعُلْـتُ ، وفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَـدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وأَفْعَـلٌ ، فَعْـلاَنُ ، نَحْوُ أَشِرِ ... ونحوُ صَدْيَانَ ، ونحوُ الأجْهَرِ

هذا الباب وضـعه لبيان أبنيـة أسماء الفاعلين ، وأتبـعه بالصفة المشـبهة للمناسبة بينهما .

فنبه فى هذه الثلاثة [١] الأبيات على اسم الفاعل من الفعل الثلاثى .

فذكر فى البيت الأول : أن بناءه على صيغة « فَاعِل » ومثل : « بغذا » : فاسم الفاعل منه « غَاذ » وأطلق الثلاثى ، فـدخل تحته كل ثلاثى ، سواء كان على « فَعَل » نحو : « ضَرَبَ » فهـو « ضَارِبٌ » و « وقف » فهو « وَاقِفٌ » أو علـى « فَعِلَ » « كعَلِم » فهـو « عَالِمٌ » و « نَدِم » فهـو « نَادِمٌ » أو علـى « فَعُل »[٢] نحو : « حَمُض اللبن » فهو « حَامِضٌ » و « عقرت المرأة » فهى [٣] « عاقر » .

ثم قيد فى البيت الثانى ، فذكر أن « فَاعِلاً » فى « فَعُلَ » - بضم العين - وفى « فَعِلَ » - بكسرها ، إذا كان غير متعد قليل .

وإلى ذلك أشار بقوله :

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « الثلاثة » .

(٢) سقط من (جـ) الآتى : « كعلم ، فهو عالم ، وندم فهو نادم ، أو على « فعل » .

(٣) فى (جـ) : « فهو » .

وهو قليل فى فَعُلْتُ ، وفَعِل   غيرَ معدًى   ....

« ففعُلت » ـ ها هنا ـ بضم العين ـ و « فَعِل » ـ بكسرها ـ .

ثم ذكر أن القياس فى اسم الفاعل من الفعل الأخير « فعِل » ـ بكسر العينَ ـ أو « أفْعَل ، أو فَعْلاَن » .

فالضمير فى قوله : « بل قياسه » راجع إلى « فعل غير المعدى » ولذلك : أفرد الضمير .

فالاسم [1] الأول ،وهو « فعل » يكون فى الأعراض « كأشر فهو أشر » و « فرح فهو فرح » و « بطر فهو بطر » .

وأما الثانى ، وهو « أفعل » فيكون فى الألوان ، والخلق ، نحو : « أخْضَر ، وأكْدَر ، وأحْوَل ، وأعْوَر » .

وأما الثالث ،وهو « فعْلاَن » فيكون فى الامتلاء ،وحرارة البطن،نحو : « شبع فهو شَبْعَان » و « روى فهو رَيَّان » و « عطش فهو عَطْشَان » وقد مثل الأوزان [2] الثلاثة فى البيت الثالث بقوله :

« أشِر » و « صَدْيَان » و « أَجْهَر » : وهو الذى لا يبصر فى الشمس .

قوله :

وفَعْلٌ اوْلَى ، وفَعِيلٌ بفَعُل   كالضَّخْمِ ، والجميل ، والفعلُ جَمُل

لما ذكر أن مجىء « فاعل » قليل فى « فَعُل » ـ بضم العين ـ ،و «فَعِلَ» ـ بكسرها ، إذا كان غير متعد ،وبين القياس فى « فَعِل » بكسر العين ـ بقى عليه أن يبين كيف حكم اسم الفاعل من « فعُل » ـ بضم العين ـ الجارى مجرى القياس ، فذكره فى هذا البيت : فذكر أن الأولى فى اسم فاعله أن يكون «

(١) فى (جـ) : « فالمبتدأ الأول » .   (٢) فى (أ) : « المصادر » .

فَعْلا » « كصعب ، وضَخم ، وسهل » أو « فَعِيل » « كظَرِيف ، وشَرِيف ، وعَظِيم » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وفَعلٌ أولَى ، وفعيلٌ بفعل ....

فنقل حركة همزة « أولى » إلى تنوين « فعل » ؛ لاستقامة الوزن .

ثم مثل فى عجز البيت اسمى الفاعل اللذين ذكرهما « لفعُل » - بضم العين - . بقوله :

.... كالضَّخْمِ ، والْجَمِيلِ ....

وقوله : « والفعلُ جَمُلَ » : حشو .

قوله : [(1)]

وأَفْعَلٌ فيه قليلٌ ، وفَعَل وَبِسوَى الفاعلِ قدْ يَغْنَى فَعَلْ

هذا البيت تتميم لأسماء الفاعلين :

« ففعُل » - بضم العين - .

فذكر فيه : أن « أَفْعَل » قليل الورود ، من « فَعُل » - بضم العين - وكذلك ورود « فَعَل » - بفتح الفاء ، والعين - منه .

قالوا : « حرش فهو أَحْرَش [(2)] » و « خطب فهو أَخْطَب [(3)] » : إذا كان أحمر إلى الكدرة .

---

(1) سقط من (جـ) : « قوله » .

(2) أحرش : « والحرشة - بالضم - : الخشونة ، ودينار أحرش : خشن لجدته .. » قاموس (حَرَشَ) .

(3) أخـ[illegible] : « خَطِبَ - كفرح - فهو أخطب . والخُطبة - بالضم - : لون كدر ، مشرب حمرة فى صفرة ، أو غبرة ، [illegible] خضرة » قاموس (الخطب) ومن ذلك نقول : « إن خطب » مكسور العين .

وقالوا : « بطل فهو بَطَل » .

وقد يجىء اسم فاعله على غير ما ذكر ، نحو : « جَبُن فهو جَبَان » و « جنب فهو جُنُب » « وفرت الماء فهو فرات » [١].

وهذا راجع إلى السماع .

ثم نبه فى عجز البيت : على أن الفعل الوارد على « فَعَل » - بفتح العين - قد يجىء اسم فاعله على غير قياس ، فيستغنى عن صيغة « فَاعِل » بغيرها .

قالوا : « شَابَ فهو أشْيَب »و« شاَخَ فهو شَيْخ »و « عفَّ فهو عَفِيف » .

والقياس فى ذلك كله « فاعل » فقوله : « وبسوى الفاعل » أى : وبسوى صيغة « فاعل » ، وقوله : « قد يغنى » هو - بفتح الياء ، والنون - وقوله : « فَعَل » أى : الفعل الوارد على « فَعَل » - بفتح العين - و « فَعَل » هو فَاعِلُ « يَغْنَى » .

قوله :

وَزِنَةُ المضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ ، كَالْمُوَاصِلِ
معْ كَسْرِ مَتلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

لما فرغ من الكلام على اسم الفاعل من الفعل الثلاثى شرع يتكلم فى اسم الفاعل من غير الثلاثى .

فذكر فى هذين البيتين : أن اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة يجىء على [٢] زنة الفعل المضارع من ذلك الفعل .

---

(١) فى (جـ) : « فارت » .

(٢) فى (أ ، ب) : يجىء فى زنة » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وزنةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ   مِنْ غيرِ ذِي الثَّلاَثِ ....

« فاسم فاعل » - في البيت - مبتدأ و « زَنة » منصوب على الظرفية في محل الخبر .

والتقدير : واسم الفاعل من غير ذي الثلاث كائن في زنة الفعل المضارع [1].

وإعراب ابن المصنف فيه تكلف [2].

ثم مثل اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة « بالمُوَاصِلِ » - بضم الميم ، وكسر الصاد - .

ثم ذكر - في البيت الثاني : أنك تكسر ما قبل الآخر من اسم الفاعل في هذا الباب مطلقا ، يعني : سواء كان المضارع مكسور ما قبل الآخر ، أو مفتوحه ، نحو : « أكْرَمَ يُكْرِمُ » و « تعلَّم يتعلَّم » .

ثم نبه على أنك تضم الميم الزائدة في أوله .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) إعراب الشارح الأندلسي : « اسم فاعل » مبتدأ ، ومضاف إليه ، و « زنة » متعلق بخبر المبتدأ .

(٢) ويقول ابن الناظم : « واسم الفاعل مما زاد على ثلاثة أحرف هو ذو زنة المضارع ، فقدم الخبر ، وحذف معه المضاف ، اعتمادا على ظهور المراد » .

ص ١٤٢ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم - بتحقيقنا - .

ولعل التكلف - في رأي الشارح الأندلسي في تقدير « ذو » قبل « زنة » وأعرب المكودي قول الناظم وذهب مذهبين : « زنة المضارع » مبتدأ » و « اسم فاعل » خبره ، والإعراب الثاني - وجعله من قبيل الاحتمال - : « اسم فاعل مبتدأ » « وزنة المضارع » خبر مقدم انظر شرح المكودي ص١١٩ .

وذكر الشيخ خالد الأزهري عن الشاطبي أن « زنة » خبر مقدم ، « واسم فاعل » مبتدأ مؤخر ، ونقل إعراب المكودي . انظر ص ٧٧ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب .

... . وضَمّ ميمٍ زائِد قَدْ سَبَقَا

ومعنى قوله : « قَدْ سَبَق » أى : وقع فى أول اسم الفاعل .

وقوله : « وَزِنَة المضَارِعِ » يعنى : أن يكون على عدد حروفه ، وحركاته ، وسكناته ، لا أن الحرف هو الحرف بعينه ، ولا الحركة هى الحركة بعينها ، إذا ينخرم ذلك فى « يتكلَّم فهو متكلِّم » وما أشبهه .

وقوله : « مع كسر » متعلق بما يتعلق به ، و « زنة » :

التقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث كائن فى زنة [1] الفعل المضارع ، مع كسر متلو الأخير .

قوله :

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ ، كمثْلِ الْمُنْتَظَرْ

لما فرغ من الكلام على اسم الفاعل أخذ يتكلم على اسم المفعول .

فنبه فى هذا البيت : على أنك إن فتحت ما كسرت فى اسم الفاعل من غير الثلاثى صار اسم مفعول منه .

تقول فى اسم الفاعل : « مُكْرِم » - بكسر الراء - فإذا فتحتها صار اسم مفعول .

فالضمير فى قوله : « منه » عائد على اسم الفاعل مما زاد على الثلاثة .

والمنكسر : هو ما قبل الآخر ، ومثله « بالمنتظَر » : فإن فتحت الظاء فهو اسم مفعول ، وإن كسرتها فهو اسم فاعل .

قوله :

(١) فى (جـ) : « وزنه » .

وَفِي اسْمِ مَفْعُـولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ   زِنَةُ مَفْعُولٍ ، كآتٍ من « قَصَدْ »

لما بين اسم المفـعول مما زاد على الـثلاثة ، شـرع يبين اسم المفعـول من الفعل الثلاثي .

فذكر أنه يأتى على زنة « مَفْعُـول » مطردا .

وإليه أشار بقوله :

وفى اسم مفعُول الثلاثى اطَّرِدْ   زِنَةُ مَفْعُولٍ   ....

« فزنة » فاعل « باطرد » .

وقوله : « كآت من قصد » يعنى : كالصيغة الآتية للمفعول من « قصد » فهو مقصود .

« فمن » فى قوله : « مِنْ قَصَد » : حرف جر .

قوله :

ونابَ نَقْـلاً عَنْهُ ذُوْ فَعِيلِ   نَحَوُ فتَاَةٍ ، أَوْ فتًى كَحِيلِ

لما ذكر أن القياس المطرد فى اسم المفعول من الثلاثى هو صيغة«مَفْعُول».

نبه فى هذا البيت : على أنه قد يأتى « فعيل » نائبا عن « مفعول » .

فى الدلالة إلى [1] اسم المفعول من الثلاثى .

وإلى هذا أشار بقوله :

وناب نقلاً عنه ذُو فَعِيل   ...   .

فالضمير فى « عنه » عائد على اسم المفعول من الثلاثى .

---

(١) فى (أ) : « عائد على اسم المفعول » .

وقد أجمعوا على عدم القياس .

وقوله : « نقلا » نبه به على أنه ليس بقياس ، وإن كان كثيرا .

وقوله : « ذو فعيل » يعني : صاحب هذا الوزن .

و « ذو » [1] فاعل « ناب » .

ثم مثل ذلك « بكحيل » وجاء به صفة للمذكر ، والمؤنث من غير تاء ؛ لينبه على أن جريانه على المؤنث من غير تاء ، كما يجري على المذكر .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « ذو » .

الصفة

المشبهة باسم الفاعل

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

وَصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ

هذا الباب وضعه للكلام على الصفة المشبهة باسم الفاعل .

واعلم أن الصفة [1] هي ما دل على حدث ، وصاحبه ، فإن عريت عن إفادة معنى الحدوث ، ولم تبن للتفضيل فهى الصفة المشبهة .

فلذلك : لا تكون إلا للحال الدائم ، فلا يراد بها الماضى المنقطع ، ولا المستقبل الذى لم يقع أوله .

وقد نبه المصنف [2] على ذلك .

وعرف الصفة المشبهة بأنها : التى يستحسن جر الفاعل معنى بها .

وإلى هذا أشار بقوله :

صفةٌ استُحسن جرُّ فاعِلِ ... مَعْنًى بهَا ... البيت .

و « صفة » مبتدأ ، وساغ الابتداء به ـ وإن كان نكرة ـ لوصفه بالجملة بعد ، و « المشبهة » الخبر [3] .

ويحتمل أن يكون : « المشبهة » صفة لمحذوف مبتدأ ، و « صفة » ـ فى

---

(١) فى (جـ) : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « المصنف » .

(٣) سجل هذا الإعراب الشيخ خالد الأزهرى ص ٧٧ . . نقلا عن المرادى ، واستظهره . وانظر إعراب المرادى ٣ / ٤٣ توضيح المقاصد ، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .

أول البيت ـ خبر مقدم ـ [1].

فيكون التقدير : الصفة المشبهة اسم فاعل صفة استحسن جر فاعل معنى بها .

و « معنى » راجع إلى « فَاعِلٍ » .

والمراد : أن المجرور فاعل في المعنى .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الصفة المشبهة ، إنما تصاغ من فعل لازم ، والمراد بها : الحضور .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وصوغها من لازم لحاضر ... ...

فإذا قلت : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ » ، فالمراد : أنه متصف بالحسن فى الحال .

فإن [2] أردت بالصفة المضيّ،أو الاستقبال ردّت إلى صيغة اسم الفاعل ، فتجرى على الفعل المضارع ، فتقول : « زَيْدٌ فارِحٌ أمْسِ ، وجازعٌ غَدًا » .

كان الأصل : « زيدٌ فرِحٌ ، وَجَزِعٌ » فلما أخرجا عن معنى الحال ردت إلى صيغة اسم الفاعل .

ومن ذلك قول الشاعر [3] :

٢٢٢ ـ وما أنا من رُزْءٍ ، وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ ولاَ بسُرُورٍ ـ بَعْدَ مَوْتِكَ ـ فَارِحُ

(١) وهذا الإعراب : ذكر مثله المكودى ، انظر ص ١٢١ شرح المكودى للألفية ونقل عنه الإعراب الشيخ خالد الأزهرى ص ٧٧ تمرين الطلاب . . .

(٢) فى (ب) : « فإذا » .

٢٢٢ ـ (٣) : الشاعر : هو أشجع السلمى ، والبيت من الطويل .

وأكثر ما تجيء الصفة المشبهة على غير صيغة اسم الفاعل « كجَميل ، وضَخْم ، وحَسَن » .

.وقد تجيء[1] على صيغة اسم الفاعل ، وذلك قليل .

وقد نبه المصنف على ذلك بالمثالين فى النصف الأخير من البيت الثانى .

فقوله : « طَاهِر » تنبيه على مجيئها على صيغة اسم الفاعل .

وقوله : « جَمِيل » تنبيه[2]. على عدم الجريان على اسم الفاعل .

وفى المثالين ـ أيضاً ـ تمثيل لجر الفاعل « بإضافة الصفة إليه » .

= والبيت من شواهد الحماسة ٢ / ٢٣١ ، والعينى ٣ / ٥٧٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

رزء : « الرُّزْء ، والمرزئة ، والرزيئة ـ بالمد والرزية :المصيبة ،والجمع : الرزايا . . » مختار (رزء) .

جل : يريد منه : عظم .

المعنى :

لست أجزع لأمر بعدك مهما كان عظيما ، ولست أفرح بذى سرور مهما كان ساراً ، نافعًا .

الإعراب :

« وما أنا » الواو : على حسب ما قبلها ، وما : نافية ،وأنا : مبتدأ « من رزء » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « جازع » ، « وإن جل » « وإن » واصلة « بما » قبلها ، جل : فعل مض ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره هو ، يعود إلى الرزء ، ويقول العينى ، وفى الحقيقة : هو عطف على محذوف ،تقديره : وما أنا جازع من رزء إن لم يجل، وإن جل، « جازع » خبر المبتدأ ، « ولا » : الواو : عاطفة ، ولا : لتأكيد النفى « بسرور » جر ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور « بعد » ظرف زمان بعد : مضاف ، و « موت » مضاف إليه ، موت : مضاف ، والضمير مضاف إليه « فارح » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

والشاهد في البيت :

قوله : « فارح » : فإن الصفة المشبهة التى هى « فرح » حولت إلى « فارح » على صيغة اسم الفاعل ؛ لإفادة معنى الحدوث فى الزمن المستقبل ، وإذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة ، وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

(١) فى (جـ) : « يجئ » .

(٢) فى (جـ) : « ينبه » .

قوله :

وعملُ اســمِ فَاعِلِ المُعــدَّى لَهَا : على الحدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا

لما بين الصفة المشبهة شرع يتكلم فى عملها ، فنبه فى هذا البيت :

على أن عمل اسم الفـاعل المعدى ثابت لها على الشـرط الذى حده فى اسم الفاعل ، قبل هذا .

إلا أن وجـه النصب فيـهمـا يختلف : فـفى اسم الفـاعل النصب على المفعولية حقيقة ، نحو : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » وفى الصفة النصب على التشبيه بالمفعول ،والمنصوب على التشبيه فاعل فى المعنىَ. نحو « زيدٌ حَسَنُ الْوَجْهْ » .

الأصل : حسن وجهه .

وليس ذلك فى اسم الفاعل المتعدى .

وقوله فى البيت : « وعمل » مبتدأ ، وخبـره « لها » والضمير فيه عائد إلى الصفة .

والتقدير : وعمل اسم الفاعل ، المتعدى مستقر للصفة .

وقوله :

.... على الحد الذى قد حُدَّا

يعنى : أن عمل اسم الفاعل المعدى ، إنما يستقر للصفة على الحد الذى قد حددته لك فى اسم الفاعل ، من الشروط المتقدمة .

قوله :

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وكَــوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّــةٍ وَجَبْ

هذا البيت نبه فيــه على أن معمول الصفة المشــبهة ، الذى هو فاعل فى المعنى ، لا يجوز سبقه عليها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَسَبْقُ ما تَعَمل ُفيه مُجْتَنَبْ ....

وإنما امتنع سبقه ؛ لضعفها [١] : إذ عملها بالحــمل على اسم الفاعل ، والمحمول لا يقوى قوة المحمول عليه .

وأما الجار ، والمجرور، المتعلق بها فإنها تعمل فيه : متقدما ،ومتأخرا .

تقول : « بِى أنتَ فَرِحٌ » .

ثم نبه على أن معمولها لا يكون إلا سببيا ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّة وَجَبْ

ومعنى السببية : التلبس بضــمير صاحب الصفة : لفظا ، نحو : « زَيدٌ حَسَن وَجْهه » أو معنى ، نحو : « حسن الوجه » .

وأما الجار ، والمجرور فتعمل فيه سببيا ، وغير سببى ؛ لأنه ليس بفاعل في المعنى [٢] .

---

(١) فى (جـ) : « وإنما سبق ما تعمل فيه لضعفها » .

(٢) الفرق بين اسم الفاعل ، والصفة المشبهة :

أ ـ تكون الصفة المشبهة من فعل لازم ، ويصاغ اسم الفاعل من المتعدى ، واللازم .

ب ـ لا تكون للماضى المنقطع ، ولا لما لم يقع ، بخلاف اسم الفاعل . . .

جـ ـ لا تجرى الصفة المشبهة على الفعل المضارع ، بخلاف اسم الفاعل .

د ـ معمول الصفة لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل .

هـ ـ لا يكون معمول الصفة إلا سببيا ، بخلاف اسم الفاعل .

انظر ٣ / ٤٤ إلى ٤٧ شرح المرادى .

قوله :

فَارْفَعْ بهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ ، مَصْحُوبَ أَلْ ، ومَا اتَّصَلْ

بِهَا : مضَافاً ، أو مجرَّدًا ، وَلاَ تَجرُرْ بهَا - مَعْ أَلْ - سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ

ومِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بالْجَوَازِ وُسِمَا

هذه الأبيات الثلاثة تكلم فيها على مسائل الصفة المشبهة ، وهى ستة ، وثلاثون مسألة :

وذلك : أن الصفة ترفع معمولا على الفاعلية ، وتنصبه إن كان معرفا على التشبيه بالمفعول به ، وإن كان منكرا فعلى التمييز ، وتجره على الإضافة .

فمعمولها : إما مرفوع ، وإما منصوب ، وإما مجرور ،وذلك مع كون الصفة : معرفة « بأل » ، أو مجردة منها .

فهى ستة مسائل .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فارفع بها ، وانْصِب ، وجُر مع أَلْ ودونَ أَلْ ....

فقوله : « بِهَا » يعنى : بالصفة ،وقوله : « مَعَ أَلْ ،ودُونَ أَلْ » يعنى : مع وجود « أل فى الصفة ، ومع عدم « أل » فيها .

ثم أخذ يتكلم فى أحوال معمول الصفة ، فذكر : أن الذى ترفعه ، وتنصبه ، وتجره بالصفة : إما أن يكون فيه « أل » وهو الذى عبر عنه بقوله : « مَصْحُوب أَلْ » وإما أن يكون متصلا بالصفة ، أى : لم يفصل بينها ، وبينه لفظه « أل » .

وإلى هذا أشار بقوله : « ومَا اتَّصَلْ بهَا » يعنى : وما اتصل بالصفة

فقوله : « مَصْحُوب « أَلْ » مـفعول بأحد الأفـعال الثلاثة المتقدمـة على طريقة باب الإعمال .

وقوله : « ما اتَّصَلْ » : معطوف على مصحوب « أل » .

فتحصل من هذا : أن معمول الصفة،إما : مصحوب بالألف ،واللام ، وإما مجرد عنها ، وهو المعبر عنه بالمتصل [1] بالصفة فى كلام المصنف .

ثم بـين لك [2] : أن المتصل بالـصفة إمـا : مضافـا ، وإما مـجردا عن الإضافة .

وإلى ذلك أشار بقوله : « مضافا ، أو مجردا » .

والمضاف على أربعة أنواع :

إما مضاف إلى ضمير الصفة ، نحو : « الحسن وجهه » أو ظاهر معرف بالألف ،واللام، نحو: « الحسن وجه الأب » أو إلى ظاهر مجرد من الألف ، واللام ، والإضافة ، نحو : « حسن وجـه أب » وإما مضاف إلى مضاف إلى ضمير الصفة ، نحو : « حسن وجه أبيه » فهذه أربعة أنواع فى المضاف :

إذا تقرر هذا علمت : أن معمول الصفة :

إما : بالألف ، واللام ، وهو قوله : « مصحوب أل » أو عاريا منها : مضافا ، أو مجرداً .

والمضاف على أربعة أنواع ـ كما بينا ـ .

فمعمول الصفة إذًا على سـتة أنواع : ـ بحسب رفع المعمول ـ ونصبه ، وجره ، مع تعريف الصفة وتنكيرها ـ .

---

(١) فى (جـ) : « بالفضلة » .   (٢) فى (أ) : « ذلك » .

فتحصل من ذلك : ست وثلاثون مسألة من ضرب ستة فى ستة .

ثم ذكر أنه لا يجر[1]. بالصفة إذا كـان فيها الألف ، واللام اسـما خلا من الألف ، واللام [2] ، ومن الإضـافة إلى مـا فيـه الألف ، واللام ، وهو المعرف بالألف ، واللام .

وقوله : « سُمًا » مفعول « بتجرر » وهو : لغة في « اسم » فتلخص من هذا : أن الممتنع من المسائل الست، والثلاثين أربع مسائل: « الحَسَن وجهِهِ » ، « الحسَنُ وجهِ أَبِيهِ » ، « الحسَنَ وَجْهٍ » ، « الحَسَنُ وجْهِ أَبٍ » .

وإنما ذلك مع جر المعمول .

فلو [3] نصبت ، أو رفعت جاز .

وإنما امتنعت هذه المسائل الأربع، مع الجر؛ لأنك أضفت ما فيه الألف ، واللام إلى ما ليس فيه الألف ، واللام ، ولا هو مـضاف إلى ما فيه الألف ، واللام ـ كما ذكر المصنف ـ .

وما عـدا هذه الأربع المسائل فهو جـائز ، إلا أنهم اختلفوا إذا أضـيفت الصفة إلى المعمول المضاف إلى ضمير صاحبها، أو المعمول المضاف إلى ظاهر ، مضاف إلى ضمير صاحبها ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ » و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهِ أَبِيهِ » .

فسيبويه : يرى الإضافة فى مثل هذا ضرورة [4].

---

(١) فى (أ) : « تجر » وفى (جـ) : « تجوز » .

(٢) فى (جـ) نقص من قوله : « . . . اسما خلا من الألف ، واللام . . إلى قوله : . . . أى : اسما خلا من الألف ، واللام » .

(٣) فى (جـ) : « ولو » .

(٤) الكتاب ١/١٠٢ . . .

والكوفيون يجيزون ذلك [1].

ودليلهم الحديث ، فمـن ذلك قوله (ﷺ) : فى الدجال « هُوَ أعْوَر عَيْنه اليُمْنَى » [2].

وفى حديث أم زرع : « صفْر وِشَاحها » [3].

وفى صفته عليه الصلاة ، والسلام « شَثْن أصَابِعه » .

ومع جوازه في الكـلام فـهو ضعيف ؛ لأن فـيه شبه إضـافة الشىء إلى نفسه .

وقد أشار المصنف إلى الممتنع بقوله : « ولا تَجْرُرْ . . . .

إلى قوله : « وَمِنْ إضَافَة لِتَالِهَا » :

فاندرج تحت كلامه المسائل الأربع ، الممتنعة المتقدمة الذكر ـ كما بينا ـ .

ثم نبه على أن ما عدا ذلك جائز الجر بقوله :

.... وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بالجَوَازِ وُسِمَا

.يريد : وما لم يخل من « أل » ومن الإضـافة إلى تاليها فهـو جائز الجر بالصفة ، وإن كان فيه الألف ، واللام .

---

(١) ويقول الأشمونى : « وهو الصحيح » ٣ / ١٢ شرح الأشمونى .

(٢) وفى رواية أخرى : « عينه اليسرى » وكلتاهما صحيحة . انظر الصبان ٣ / ١٢ .

(٣) « صفر وشاحها » المراد : ضامرة البطن .

التعجب[1] .

بأفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبَا   أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

هذا البيت نبه فيه على أنك إذا أردت أن تتعجب التعجب المصطلح عليه عند النحويين أتيت بصيغة « أَفْعَلَ » بعد « مَا » نحو : « ما أحسن زَيدًا »! .

وإلى هذا أشار بقوله :

بأفعل انطق بعد « ما » تعجبَا   ...   .

و « تعجبًا » منصوب على الحال .

أو تأتى « بأَفْعِل » قبل مجرور بالباء ، نحو : « أَحْسِنْ بِزَيْد ! » .

وإليه أشار بقوله :

...   .   أَوْ جئْ بأَفْعِل قبلَ مجرورٍ ببا

وقصر « الباء » ضرورة .

فأما « ما » من قولك : « ما أَحْسَن زيدًا ! » فمبتدأ .

وهى عند سيـبويه : نكرة تامة موصـوفة ، وفعل التعـجب ، وفاعله ، وهو ضمير « ما » فى موضع الخبر [2] .

والتقدير : شىء عظيم حسّن زيدًا ، أى : جعله حسنا .

وهى عند الأخفش موصولة ، وصلتها فعل التعجب ،والخبر محذوف ، والتقدير : الذى حسن زيداً شىء عظيم .

---

(١) التعجب : عرفه المرادى بأنه : « استعظام فعل ظاهر المزية » ويدل على التعجب بألفاظ كثيرة ، نحو : « سُبْحَانَ الله . . . ! » و « لله دره . . ! » وما أشبه ذلك ، ومـثل ذلك سماعى ، لا بالوضع ، انظر المرادى ٣ / ٥٦ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٧ .

وكون هذا الخبـر لم يسمع فى حال من الأحوال يرجح كلام سـيبويه ؛ لأن عدم ذكر الخبر فى حال ، يقتضى حذفه ، من قبيل الحذف اللازم .

وذلك : لا يكون إلا إذا سـد مسـد الخـبر غـيره [1] ، وذلك ـ هـنا ـ معدوم .

وأما « أفْعَل » فـفعل عند البصـريين ؛ لدخول نون الوقـايه عليه ، اسم عند الكوفيين ، لثبوت تصغيره فى قول الشاعر [2] :

٢٢٣ ـ يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ! مِنْ هُؤ لِيَائِكنّ الضَّـالِ ، والسَّمُـرِ

---

(١) فى (ب) : « إذا سد مسد الخبر غيره » .٢٢٣ ـ (٢) **الشاعر :** هو العرجى أو كثير عزة ، والبيت من البسيط .

والبيت من شواهد ابن الشجرى ٢ / ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف ١٢٧ ، وابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣/ ١٣٤ ، ٥ / ١٣٥ ، ٧ / ١٤٣ ، والخزانة ١ / ٤٥ ، ٤/ ٩٥ ، والشافية ٨٣ ، والمغنى ٦٨٢ (٣٢٤) والعينى ١ /٤١٦ ، ٣/ ٦٤٣ ، والهمع ١ / ٧٦ ، ٢ / ٩٠ ، ١٩١ ، والدرر ١ / ٤٩ ، ٥٠ ، ٢/ ١١٩ ، ٢٢٩ ، والأشمـونى ٣ / ١٨ ، ٢٦ ، واللسـان (شـدن) والشـارح الأندلسى ، وديوان العرجى ١٨٢ ، وديوان المجنون ١٦٨ .

اللغة :

أميلح : تصغير أملح ، من الملاحة « شدن » شـدن الغزال : قوى ، وطلع قرناه « الضال » : جمع ضالة : شجر النبق ، السمر : جمع سمرة : شجر الطلح .

المعنى :

يا صاحبى ما أجمل غزلانا طلعت قرونها ، وقويت ، ورعت بين الضال ، وأشجار الطلح !

الإعراب :

« يا » حرف نداء لمنادى محذوف ، والتقدير : يا صاحبى « ما » استفـهامية تعجبية مبتدأ ، أو نكرة تامة ، أو موصولة « أمـيلح » فعل التعجب صغر شـذوذا وهو وفاعله المستتر خبـر المبتدأ « غزلانا » مفعـول به « شدن » جملة « شدن » فى مـحل نصب ، صفة لقوله : « غـزلانا » ، « لنا » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « شدن » ، « من هؤليائكن » متعلق بقوله : « شدن » أيضاً ـ « الضال » يرى العـينى أنه مـجرور « بمن » و « السـمـر » عاطـف ، ومعطوف على الـضال . وانظر وجـوه الإعراب الباقية فى ١ / ٤١٧ ، ٤١٨ شواهد العينى . =

وأما « أفْعِل به » ففعل - باتفاق - ولفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، وفاعله : المجرور بالباء ، وهى زائدة [1] زيادتها فى قوله تعالى : ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [2].

ومنهم من جعله أمرًا حقيقة ، والفاعل مضمر فيه ، والمجرور بالباء متعلق به .

قوله :

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ « كَمَا أَوْفَى خليلَيْنَا » ! و « أَصْدِقْ بِهِمَا ! »

لما بين صيغتى التعجب نبه على أنك تنصب تلو « أفْعَلَ » أى : الواقع بعد « أفعل » .

وإليه أشار بقوله : « وتلوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ » ثم مثل ذلك بقوله : « مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! » .

ثم مثل الصيغة الثانية من فعلى التعجب بقوله : « وَأَصْدِقْ بِهِمَا ! » وجر ما بعدها بالباء ؛ ليعلم أن الحكم ذلك .

وحصل من البيت تمثيل فعلى التعجب ، وأن ما يلى « أَفْعَلَ » ينصب ، وذلك [3] بالنص منه ، وما يلى « أَفْعِل » يجر بالباء وذلك مفهوم من المثال ،

= **والشاهد فى البيت :**

فى قوله : « ما أميلح » فإن الكوفيين استدلوا به : على أن صيغة ما أفعله ! فى التعجب اسم ، بدليل التصغير ، لأنه من خواص الأسماء ، وأجاب البصريون عن ذلك بأنه شاذ ، انظر العينى ٣ / ٦٤٤ .

انظر حجج الفريقين فإنها مستوفاة فى كتابنا « التنوير فى التصغير » من ص ١٢ إلى ص ١٥ .

(١) قالوا : إن زيادتها لتزيين اللفظ ، إذ يقبح « أحسن زيدٌ » فزادوا الباء ، وما بعدها يعرب فاعلا ، منع من ظهور علامة الرفع عليه اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٢) من الآية ٨ من سورة الأحقاف .

(٣) سقط من (جـ) : « وذلك » .

وإن لم ينص عليه .

قوله :

وحَـــذْف مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

نبه [1] في هذا البيت : على أن المتعجب منه يستباح حذفه ، إذا كان معلوما عند السامع ، متضحاً .

فدخل تحت قوله : « « مَا مِنْه [2] تعجبت » المنصوب بعد « أَفْعَل » والمجرور بباء بعد « أَفْعِل » .

فمثال حذف المنصوب بعد « أفْعِل » قول على (رضى الله عنه) [3] :

٢٢٤ ـ جَزَى اللهُ عنَّا ـ والجزاء بِفَضْلِه ـ   رَبِيعةَ خيرًا ، مَا أعَفَّ ! وأكرما !

---

(١) فى (جـ) : « نبهك » .

(٢) سقط من (جـ) : « ما منه » .

٢٢٤ ـ (٣) : **القائل :** هو على بن أبى طالب (كرم الله وجهه) والبيت من الطويل ، وقد نسبه ـ أيضاً ـ الشيخ خالد الأزهرى للإمام على ـ أيضاً ـ ٢/ ٨٩ التصريح ، وعقب على ذلك الشيخ يس العليمى الحمصى فى حاشيته على التصريح ٢/ ٨٩ بأن الإمام عليا « لم يصح أنه تكلم بشىء من الشعر غير بيتين . . . » ذكرهما الشيخ يس فى حاشيته المذكورة .

والبيت من شواهد العينى ٣ / ٦٤٩ ، والتصريح ٢/ ٨٩ ، والهمع ٢/ ٩١ ، والدرر ٢ / ١٢١ ، والأشمونى ٣ / ٢٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

جزى : كافأ ، بفضله : بإحسانه ، ما أعف ! : تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، أى : عفتهم عن المغانم ، وأسلاب القتلى في الحروب .

المعنى :

جزى الله عنا ربيعة خيرا ، فهو الذى يملك الجزاء : منة منه ، وكرما ، وتفضلا ، وربيعة تستحق الجزاء ، فما أعظم عفتها ! ، وأشد كرمها ! .

الإعراب :

« جزى الله » فعل ماض ، ولفظ الجلالة فاعله « عنا » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « جزى »=

التقدير : ما أعف ربيعة ! ، وأكرمهم !

ومثال حذف المجرور بالباء بعد « أَفْعِل » قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأبْصر ﴾ [1]. أي وأبصر بِهِمْ [2] !

وأكثر ما يحذف المجرور بالباء ، إذا كان معطوفا على مثله ، كالآية الكريمة [3].

وجاز حذف المجرور بالباء - وإن كان فاعلا - لشبهه بالفضلات - حيث جاء مجرورًا .

و « حَذْفَ » - في البيت - مفعول بفعل الأمر ، وهو قوله: « اسْتَبِحْ » .

قوله :

وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

نبه في هذا البيت : أن فعلى التعجب ممنوعان من التصرف [4] وإلى هذا أشار بقوله :

= « والجزاء » الواو : واو الحال ، ومبتدأ « بفضله » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ربيعة » مفعول أول لقوله : « جزى » « خيرا » مفعول ثان « لجزى » ، « ما » تعجبيه مبتدأ « أعف » فعل - ماض ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، والجملة : خبر « ما » والمفعول محذوف ، والتقدير : ما أعفهم ! « وأكرما » الواو : حرف عطف « أكرم » معطوف على أعف ، والألف للإطلاق .

والشاهد في البيت :

قوله : « ما أعف ! ، وأكرما ! »حيث حذف مفعول فعل التعجب ؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام ، فهو معلوم ، والتقدير : ما أعفها ! ، وأكرمها !

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم ، وفي (أ) « أبصر به و أسمع ! » .

(٢) في (أ) « وأسمع به ! » من الآية ٣ من سورة الكهف .

(٣) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « الكريمة » .

(٤) في (جـ) : « من الصرف » .

وَفِى كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدمًا لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ ....

ثم نبه على أن منع تصرفهما إنما هو بحكم ،حتم فيهما ، وهو مجيئهما لخصوص التعجب ، وذلك معنى هو أليق بالحروف ، فاستحقا ألا يتصرفا ، وأن تكون [1]. بنيتهما جارية على طريقة واحدة ؛ لتدل بلفظهما على المعنى المراد .

قوله :

وصُغْهُمَا منْ ذى ثَلاث ، صُرِّفَا   قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذى انْتفَا

وَغَيْرِ ذى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ   وَغَيْـرِ سَالِكٍ سَبِيـلَ فُعِـلاَ

هذان البيتان نبه فيهما على الفعل ، الذى يبنى منه فعل التعجب قياسا .

وشرط فيه شروطا منها .

أن يكون ثلاثيا ، ومنها أن يكون متصرفا ، وإلى هـذين الشرطين أشار بقوله :

وَصُغْهما منْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا   ....

أى : وصغ فعلى التعجب : « أَفْعَلَ ، وأفْعِل به » من فعل على ثلاثة أحرف ، متصرف .

ومنها : أن يكون ذلك الفعل مما يتفاوت فيه الفاعلون له ، فيكون لبعضهم الفضل فى ذلك على البعض،وإلى هذا أشار بقوله :« قَابِلِ فضلٍ » :

فلا يبنى فعل التعجب من « مات » وإن كان ثلاثيا ، متصرفا ، لأنه لا فضل لأحد على أحد [2]. فى حقيقة الموت ، بخلاف الحسن ، والضرب ،

---

(١) فى (جـ) : « وأن تكن » .   (٢) فى (ب) : « لأحدهم على أحد » .

ونحوهما ، فإن الفاعلين متفاوتون فى ذلك .

ومنها : ألا يكون الفعل ناقصا « ككان ، وأخواتها » وإليه أشار بقوله : « تم » فهو من التمام ، الذى هو ضد النقصان .

وفى هذا الشرط خلاف :

ومنها : ألا يكون الفعل مقرونا بالنفى [1] ، وسواء كان النفى لازما للفعل ، أو غير لازم [2] ، وإلى هذا أشار بقوله : « غير ذِى انْتفا » فلا يبنى فعل التعجب من قولهم : « مَا عجتْ بهُ » أى : ما انتفعت به ؛ لأنه لازم للنفى .

فلو بنى منه فعل التعجب لصار إيجابا ، فخرج عما وضع عليه ولا من قولهم : « لا يقومُ زيد » وإن كان النفى فيه غير لازم ، إلا أن الأكثر إذا كان النفى لازما [3] لم يتعجب منه بوجه ،لا ببناء فعل التعجب منه ،ولا « بأشد » وما أشبهها .

ومنها : ألا يكون اسم الفاعل من ذلك الفعل على « أفعل » وإلى هذا أشار بقوله :

وغيرُ ذِى وصف يُضَاهى أَشْهَلاَ ....

أى : واقع على وزن « أشهل » : فلا يبنى فعل التعجب من الألوان : لأن اسم الفاعل منها على « أفعل » نحو : « أحمر ، وأخضر » ولا من أفعال العيوب ، التى يقع الوصف منها للفاعل على « أفعل » « كأعْوَر ، وأعْرَج »

---

(١) فى (أ ، جـ) : « مقارنا للنفى » .

(٢) سقط من (ب) الآتى : « وسواء كان النفى لازما للفعل ، أو غير لازم » .

(٣) سقط من (أ) لفظ « لازما » .

لأنه لو بنى فعل [1] التعجب من مثل هذا لالتبس [2] بالصفة ، ولم يكن ثم دليل على التعجب .

ومنها : ألا يكون الفعل مبنيا لما لم يسم فاعله ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَغَيْرِ سَالِكٍ سبيلَ « فُعِلاَ »

فضبط « فُعِلَ » - فى البيت - بضم الفاء ، وكسر العين - ؛ لأن المراد به الفعل ، المبنى لما لم يسم فاعله .

وإنما لم يبن فعل التعجب منه ؛ لئلا يلتبس التعجب من الفعل ، الذى لم يسم فاعله بالتعجب من فعل الفاعل .

فلو أمن اللبس : بأن يكون الفعل لا يوجد إلا مبنيا للمفعول نحو : « وُقِصَ الرَّجُلُ » [3] . وما أشبهه ، وأردت التعجب منه جاز .

قوله :

وَأَشْدِدَ ، اوْ أَشَدَّ ، أو شِبْهُهِمَا يخلُفُ مَا بَعْضَ الشُّروط عَدِمَا
ومَصْدرُ الْعَادِمِ - بعدُ - ينتصِبْ وبعْدَ « أفْعِلْ » جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ

لما بين أن من الأفعال ما لا يصح أن يبنى من لفظه فعل التعجب ، أخذ يبين لك كيف يتوصل إلى التعجب منه ، فذكر [4] . أن صيغة « أَشْدِدْ ، أو أشد » وما أشبههما ينوبان عن صيغة التعجب من الفعل الذى لم يستوف الشروط .

---

(١) سقط من (ب) ، لفظ : « فعل » .

(٢) فى (جـ) : « إلا التبس » .

(٣) « وقص » : « وقص عنقه - كوعد - : كسرها ، فَوَقَصَت : لازم ، ومتعد ، وَوَقِصَ - كَعُنِيَ فهو موقوص .. » قاموس (وقَصَ) .

(٤) فى (جـ) : « فدل » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وأشدد ، أو أشد ، أو شبههما .... إلى آخر البيت

ثم ذكر فى البيت الثانى كيف تفعل إذا أتيت « بأشْدِد ،أو أشدَّ » فقال :

ومَصْدَرُ العَادمِ ـ بعدُ ـ يَنْتَصِبْ ....

أى : ومصدر الفعل العادم لبعض الشروط ،المتقدمة تنصبه بعد « أشَد » فتقول : « ما أَشَدَّ احْمِرَارَ زَيْدٍ ! » وكذلك ما أشبهه . نحو : « مَا أَعْظَمَ عَوَرَهُ ! » ، « ما أكْثَرَ عَرَجَهُ ! » .

ثم بين لك بعد « أفْعِل » تجر بالباء مصدر العادم لبعض الشروط ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وبَعْدَ « أفْعِل » جرُّه بالبا يَجِبْ

فالضمير فى قوله : « جره » راجع إلى مصدر الفعل العادم ولما تعين ـ هنا ـ أنه بعد « أفْعِل » يجر بالباء علم أن قوله :

ومصدرُ العادمِ ـ بَعْدُ ـ ينْتَصِبْ ....

يريد : بعد : « أَفْعِل » فتقول من ذلك على صيغة « أَفْعِل » : « أَشْدِدْ بعَوَرِ زَيْدٍ ! » .

وهذه القاعدة التي ذكرها ، من الإتيان « بأشْدِد ، أو أشَدّ » وما أشبههما [1] . عند إرادة التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط مطردة فى كل فعل لم يستوف الشروط ، إلا فى الفعل غير المتصرف ، إذ لا مصدر له .

وأما المنفى فتأتى فى مكان المصدر « بأن » والفعل ، ويدخل بينهما

(١) فى (جـ) : « وأشباههما » .

حرف النفى ، فتقول : « مَا أَقْرَبَ ألاَّ يعِيجَ بالدَّواء ! » وأما الفعل الذى لم يسم فاعله فتأتى فى مكان المصدر « بما » والفعل مبنيا لما لم يسم فاعله فتقول : « ما أكثَرَ مَا ضُرِبَ زَيْدٌ ! » إلا أن يؤمن اللبس ، فتأتى بالمصدر الصريح ، فتقول : « ما أسرع نفاس هند ! » .

وإنما أمن اللبس ، لأن « نفس » لا يكون إلا لما لم يسم فاعله [1].

قوله :

وبالندورِ احكُمْ لغيرِ مَا ذُكِرْ   وَلاَ نَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْه أُثِرْ

نبه فى هذا البيت على أنه إن ورد فعل التعجب مبنيا من فعل ، لم يستوف الشروط فاحكم له بالشذوذ ، والندور ، وإلى هذا أشار بقوله :

وبالندو احكم لغير ما ذكر   ....

أى : لغير ما ذكر من بناء فعل التَّعجب من فعل مستوف للشروط ، والإتيان بطريقة : « أَشْدِد ، أو أشَدّ » وما أشبههما .

ثم قال :

....   وَلاَ نَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ

يعنى : على الذى منه روى .

يقال : أثرت الحديث : إذا رويته [2].

و « أثر » ـ فى البيت ـ مبنى لما لم يسم فاعله ، والمسموع من ذلك يحفظ ، ولا يقاس عليه .

---

(١) نفس : « . . وقد نَفِسَتْ : ـ كسمِعَ ، وعُنِىَ ، والولد منفوس » قاموس (النفس) وفى المختار ، مادة (ن ف س) : « . . . ونفست المرأة غلاما ، على ما لم يسم فاعله » .

(٢) « أثر الحديث : ذكره من غيره » المختار (أ ث ر) .

فمن ذلك قولهم : « مَا أَعْسَاه ! » ، و « أعْسِ به ! » وذلك [١] . من « عَسَى » التى لا تتصرف .

ومنه قولهم : « مَا أَذْرَعَهَا ! » أى : ما أخف يدها فى الغزل ! . يقال : امرأة ذراع [٢] ، أى : خفيفة اليد فى الغزل ، فبنوه من صفة ، لا فعل لها .

ومن ذلك : « أَقْمِنْ بزَيْدٍ ! » : بنوه من قولهم : هو قمين بكذا ، أى : حقيق ، وهى صيغة لا فعل لها .

ومنه قولهم : « ما أَهْوَجَه ! » و « مَا أَحْمَقَه ! » و « مَا أَرْعَنَه ! » : فبنوا فعل التعجب مما جاء ، وصف الفاعل منه على أفعل .

ووجهه الحمل على « ما أجهله ! » ، لتقارب المعنى .

قوله :

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُه ، وَوَصْلُهُ بِهِ الْزَمَا
وَفَصْلُهُ بظَرْفٍ ، أو بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ ، والخُلفُ فى ذاكَ اسْتَقَرّْ

نبه فى هذين البيتين : على أن معمول فعل التعجب لا يقدم على فعله [٣] . فلا تقول : « زيد ما أحسَن ! » ولا « ما زيدًا أَحْسَن » وإلى هذا أشار بقوله :

وفعلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُه .

ثم نص على أنه لا يجوز : أن يفصل بين الفعل ، ومعموله فى هذا الباب - أيضاً - وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَصْلُهُ بِهِ الْزَمَا » أى : وصل الفعل

(١) سقط من (جـ) لفظ : « وذلك » . (٢) سقط من (جـ) لفظ « ذراع » .
(٣) فى (جـ) : « على فعل » .

بمعموله الزم ، وأدخل على [1] « الزم » نون التأكيد الخفيفة ، ثم وقف عليها بالألف .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار ، والمجرور مستعمل ، وإلى هذا أشار بقوله .

وَفَصْلُهُ بظرفٍ ، أَوْ بحرف جر مستعملٌ ....

فقوله : « وفصله » أى : وفصل الفعل عن معموله .

وقوله : « مستعمل » أى : مستعمل عند العرب .

وفى ذلك تنبيه على كثرة ما ورد من ذلك ، فقد جاء نظما ، ونثرا .

قال الشاعر [2] :

٢٢٥ ـ وقَالَ نَبِىُّ الْمُسْلِمينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تكُونَ الْمُقَدَّما !

ففصل « بإلينا » بين فعل التعجب ، وهو : « أَحْبِبْ » ومعموله وهو :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « على » .

٢٢٥ ـ (٢) **الشاعر :** هو عبّاس بن مرداس (رضى الله عنه) والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٦٥٦ ، ٤ / ٥٩٣ ، والتصريح ٢ / ٣٥٣ ، والهمع ٢ / ٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ ، والدرر ٢ / ١١٩ ، ١٢١ ، ٢٤٠ ، والأشمونى ٣ / ١٩ والشارح الأندلسى .

اللغة :

المقدم : الأسوة ، والقدوة ، والإمام . . .

المعنى :

وقال الرسول العظيم ، الذى اهتدى به المسلمون ، وقد أرسل للخلق كافة ، تقدموا وما أحب إلينا أن تكون المقدم علينا ! والقدوة ، والإمام .

الإعراب :

« وقال نبى المسلمين » الواو : على حسب ما قبلها ،وفعل ماض ، وفاعله ،ومضاف إليه « تقدموا » فعل ، وفاعل ، والجملة : فى محل نصب مقول القول ، « وأحبب » أحبب : فعل ماض ، جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » متعلق بأحبب « أن » مصدرية : « تكون » فعل مضارع =

« أَنْ تَكُونَ » .

ومثل هذا فى النثر كثير .

ومما جاء منه فى النـثـر قول عمرو بن مـعد يكرب [(١)] : « لله دَرُّ بَنِى سُلَيْم : « مَا أَحْسَنَ فى الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ! وأكثـرَ فى اللَّزباتِ [(٢)] . عَطَاءَهَا ! ، وأثبتَ فى المكرُمات بَقَاءَهَا ! » .

ففى كلامه ثلاثة مثل ، شاهدة على ما ذكرناه ، فى كل فاصلة مثال .

ثم نبه المصنف : على أن فى ذلك اختلافا بقوله :

. ... والخلف فى ذاك استقر

فمذهب الأخفش ، والمبرد ، ومن تبعهما المنع .

وقال الأسـتاذ : أبو على الشلوبين : حكى الصيـمرى [(٣)] : أن مذهب سيبويه : المنع .

وذهب الجرمى ، وجماعة : إلى جوازه .

وهو الصحيح ؛ لمجيئه كثيرا .

= ناقص ، واسمه مستتر « المقدما » خبره ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بالباء الزائدة المقدرة ، وهو فعل التعجب ، والتقدير : وأحبب إلينا بكونك المقدم .

والشاهد في البيت :

« قوله : « إلينا » فقـد فصل بين فعل التعـجب « أحبب ، وفاعله المنسبك من أن المـصدرية ، وما بعدها ، وهذا جائز على الأصح .

(١) عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، الفارس المشهور ، وقد وفد على مجاشع السلمى . . .

(٢) اللزبات : الشدائد « واللزبة : الشدَّة ، جمع لزب ، ولزبات ـ بالتسكين » قاموس (اللزوب) .

(٣) الصيمرى : عبد الله بن على . . صاحب التبصرة ، والتذكرة .

نعم ، وبئس
وما جرى مجراهما

فِعْـــلانِ غيــــرُ مُتَصَــــرِّفَيْنِ   نِعْـــمَ ، وبِئْسَ : رَافِعَانِ اسْمَــيْنِ
مُقَارِنَــــيْ « أَلْ » أو مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهُمَا : « كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا »
وَيَرْفَعَــــانِ مُضْمَـــرًا يُفَسِّـــرُهْ   مُمَيِّزٌ : « كَنِعْـمَ قَوْمًا مَعْشَـرُهْ »

هذا الباب وضعه للكلام على « نعم ، وبئس » فذكر أنهما : « فعلان غير متصرفين » وإلى هذا [1] أشار بقوله :

فعــــلان غيـــر متصــــرفين   نعـــم ، وبئـــس ....

وقوله : إنهمـا فعلان : هو الصحـيح ، لدخول تاء التأنيث عليـهما ، واتصال الضمائر المرفوعة ، البارزة بهما فى لغة .

حكى الكسائى : « الزيدان نعما رجلين ، ونعما رجالاً » .

وذهب الفراء ، وأكثر الكوفيين [2] . إلى اسميتهما .

واستدلوا على ذلك بدخـول حرف الجر عليهما ، كقـول بعضهم ـ وقد بشر ببنت ـ : « والله ما هى بنعم الولد » .

وكقول الآخر : « نِعْمَ [3] . السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرْ » .

---

(١) فى (أ) : « وإلى ذلك » .   (٢) فى (ب) : « وأكثر الكوفيون » .

(٣) فى كل النسخ : « بئس السير . . . » وفى قطر الندى ، لابن هشام » وقول آخر : ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار ـ بطيء السير ـ « نعم السيرُ ، على بئس العير » ص ٢٥ قطر الندى ، وبل الصدى .

والمعنى على ذلك أوضح ، فهو يمدح السير ، ويذم دابته البطيئة . ويمكن أن يحمل « بئس السير على بئس العير » على أنه يذم السير من جهة ذم دابته ، لا من جهة أنه سير للمحبوبة .

ولا حجة في ذلك ؛ لأن ما سمع من ذلك قابل للتأويل .

ثم نبه المصنف : على أن « نعم وبئس » يرفعان اسمين ، يعني : على جهة الفاعلية ، وإلى هذا أشار بقوله : « رافعان اسمين » وتقدير البيت : نعم ، وبئس فعلان غير متصرفين ، رافعان اسمين .

ثم نبه في البيت الثاني: أن هذين الاسمين، المرفوعين « بنعم، وبئس » .

إما معرفان بالألف ، واللام كقوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرِ ﴾ [1] .

وإما مضافان لما فيه الألف ، واللام ، نحو : « نعْمَ غُلاَمُ الرَّجل زَيْد » وإلى تعريفهما بالألف ، واللام أشار بقوله : « مَقَارِنَىْ أَلْ » وإلى إضافتهما إلى ما فيه الألف ، واللام أشار بقوله : « أو مُضَافَيْنِ لمَا قَارَنَهُمَا » .

والمراد بالألف ، واللام : الجنسية .

ثم مثل المضاف إلى ما فيه الألف ، واللام بقوله : « نعْم عُقْبَى الْكُرَمَا » فقوله : « مُقَارِنَى » مضاف إلى « أل » وهو صفة [2] « لاسمين » فى قوله فى البيت المتقدم : « رَافعَانِ اسْمَيْنِ » .

ثم نبه فى البيت الثالث : أن مرفوع « نِعْمَ ، وبئْسَ » ـ أيضاً ـ يكون مضمرا ، يفسره نكرة ، منصوبة تأتى بعده ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ويرفَعَان مضمراً يُفَسِّرُهْ مميزٌ ....

ومثله بقوله : .... نعْم قومًا مَعْشَرُه .

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٢) فى (أ ، ب) : « وهو حال من اسمين » ويعزز ذلك الشيخ خالد الأزهرى فى إعراب الألفية ص ٨٠ « مقارنى ـ بالتثنية : نعت لاسمين ، وأل مضاف إليه » .

ونبه على أن المميز يكون على نحو ما فى هذا المثال .

ففى « نعم قوما » ضمير هو الفاعل ، و « قوما » هو المميز لذلك الضمير .

و « نعم ، وبئس » مما يعود فيه الضمير على ما بعدهما .

فتلخص من البيتين المتأخرين : أن فاعل « نعم ، وبئس » إما معرفا بالألف ، واللام ، أو مضافا إلى ما فيه الألف ، واللام ، أو ضميرا ، وقد حكى الأخفش : أن ناسا من العرب يرفعون « بنعم ،وبئس » النكرة ، نحو : « نعم خليلٌ زيدٌ » .

وقد جاء فاعلهما علما ، نحو : « نعم زَيدٌ » ومضافا إلى علم ، ففى الحديث « نعم عبدُ الله : خالد بن الوليد » .

قوله :

وَجَمْعُ تمييزٍ ، وفَاعِلٍ ظَهَرْ   فيهِ خلاَفٌ عنهُمُ قَد اشْتَهَرْ

ذكر فى هذا البيت : أن النحويين اختلفوا فى الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر ، كقولك : « نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً » [1].

فمذهب سيبويه : منعه ؛ لأن يرى أن الفاعل إذا ظهر استغنى بظهوره عن التمييز ، والتمييز لا يأتى فى هذا الباب إلا لتفسير المضمر ، وقد زال الإضمار .

والمبرد يجيز ذلك ، ويقول : كما يأتى التمييز لرفع الإبهام يأتى لتأكيد البيان ، كقول تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [2].

---

(١) فى (جـ) : « نحو : نعم الرجل زيداً » .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة » .

« فشهرًا » ـ وهو لتوكيد البيان ، لأن العلم بأنها شهور قد تقدم ـ .

واستدل المبرد على ذلك ـ أيضاً ـ بقول الشاعر [1] :

٢٢٦ ـ والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفحلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

وبقَوْلِ أَبِى طَالِب [2] :

٢٢٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

---

٢٢٦ ـ (١) : **الشاعر :** هو جرير بن عطية بن الخطفى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد المقرب ، والعينى ٤ / ٧ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والهمع ٢ / ٨٦ ، والدرر ٢ / ١١٢ ، والأشمونى ٣ / ٣٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣٩٥ .

اللغة :

زلاء : المرأة قليلة لحم الإليتين ، منطيق : المراد به ـ هنا ـ أنها التى تتأزر بما يعظم عجيزتها ؛ وكنى بذلك عن أنها ممتهنة ، فهى هزيلة نحيفة ، ضعيفة الجسم من أجل ذلك .

المعنى :

يهجو جرير الأخطل التغلبى ، وقومه ، فيقول : المرأة عندهم ممتهنة ، تشقى بشاق الأعمال ، ومن أجل ذلك تصير هزيلة نحيفة ، ومن ذلك تضطر إلى اتخاذ حشية ، تعظم بها إليتها ، ستراً لهزالها ، فهم فى شدة فقر ، وخشونة عيش ، ودناءة أصل .

الإعراب :

« والتغلبيون » الواو : على حسب ما قبلها « التغلبيون » مبتدأ . « بئس » فعل ماض ، لإنشاء الذم « الفحل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل ، والفاعل فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، والجملة : من الخبر المقدم ، والمبتدأ المؤخر فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو : التغلبيون ، « فحلا » تميز ، « وأمهم » الواو الاستئناف ، أو عاطفة ، أمهم : مبتدأ ، ومضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلأء ، أو خبر ثان .

والشاهد في البيت قوله :

« بئس الفحل . . . فحلا » : حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر ، وهو قوله : « الفحل » والتمييز ، وهو قوله : « فحلا » .

٢٢٧ ـ (٢) البيت من الكامل .

وهو من شواهد العينى ٨/٤ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٤ .

اللغة :

علمت : أيقنت ، خير : أعظم ، وأفضل ، وأتم ، وأكمل . . =

قوله :

وَ « مَـــا » مميزٌ ، وَقِيــــل : فَاعِلُ   فى نَحْوِ : « نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ »

نبه فى هذا البيت : على أن « مَا » قد تقع بعد « نِعْمَ » نحو : « نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ » .

فذكـر أنّ « مَا » ـ ها هنا ـ تحتـمل أن تكون تمييزًا ، والفـاعل مضـمرًا تقديره : نعم هو شيئاً يقوله الفاضل .

« فَمَا » ـ هاهنا ـ نكرة موصوفة ، منصوبة على التمييز .

ويحتـمل أن تكون فاعلا ، فتكـون موصولة ، ويكون الفاعل قـد جاء غير معرف بالألف ، واللام ، ولا مضافا [1] . إلى ما فيه الألف ، واللام .

= **المعنى :**

لقد أيقنت بأن دين محـمد (ﷺ) وهو الإسلام ، وهو خـير دين اختاره الله تعـالى ، وارتضاه للخلق جميعا .

الإعراب :

« ولقـد » الواو : على حسب ما قبلها أو هى للقسم ، واللام للتأكيـد ، « قد » : حرف تحـقيق « علمت » فعل ، وفـاعل « بأن » الباء : زائدة زيادة نحـوية ، للتأكـيد « دين » اسم « أن » دين : مضاف ، و « محمد » مضاف إليه « من خير » جـار ، ومجرور متعلق بمحذوف خبر « أنَّ » خير : مضـاف ، و « أديان » مضاف إلـيه ، « أديان » مضـاف ، و « البرية » مضـاف إليه « دينا » تميـيز والجملة : من « أن » ومعموليها سدت مسد مفعولى « علم » .

والشاهد في البيت :

قوله : « من خير أديان البـرية دينا » حيث جاء التميـيز ، وهو قوله : « دينا » لتأكيـد البيان ـ على رأى المبرد ـ .

وقال الشيخ : خالد الأزهرى ـ مـخالفا للمبرد ـ : « ومـا جاء فى الباب ليس من التمـييز ، بل من الحال المؤكدة » .

(انظر ٢ / ٩٦ التصريح على التوضيح) .

(١) فى (أ) : « لما فيه » .

ونحو هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾ [1]. وأما قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [2].

فالصحيح أنها نكرة غير موصوفة ، منصوبة على التمييز .

وجعلها ابن خروف فاعلا .

وهى عنده معرفة تامة بغير صلة .

ونسب ابن خروف هذا القول إلى سيبويه [3].

قوله :

وَيُذْكَرُ المخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا   أَوْ خَبَرَ اسْمٍ ، لَيْسَ يبدُو أَبَدا

نبه فى هذا البيت : علـى أنك إذا ذكرت فاعل « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » وأتيت بما يحتـاج إليه من تمييز ـ إن احـتاج ـ ذكرت المخصـوص بالمدح ، أو الذم بعد ذلك . وهو : إما مبتدأ ، خبره الجملة قبله ، وهى « نعم » ، وفاعلها .

وإما خبر للمبتدأ [4] ، المقدر ، وإليه أشار بقوله : « أَوْ خبر اسم » يعنى : أو خبر اسم مبتدأ مقدر .

ثم ذكر أن ذلك المبـتدأ المقدر لا يجوز إظهاره أبدًا ، وهو المراد بقوله : « لَيْسَ يَبْدُو أَبَدا » .

---

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

انظر البحر المحـيط ، لأبى حيان ، وقد ذكر جـميع الوجوه التى ذكرها النحـاة فى « ما » من قوله تعالي ﴿ بئس ما اشتروا به أنفسهم ﴾ (الآية ٩٠ من سورة البقرة) ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) انظر ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ البحر المحيط ، لأبى حيان .

(٤) فى (جـ) : « المبتدأ ، المقدر » .

قوله :

وإنْ يُقَـدَّمْ مُشْعِـرٌ بِهِ كَفَـى « كَالْعِلْمِ نِعْمَ الْمُقْتَنَى ، والْمُقْتَفَى »

نبه فى هذا البيت : على أنه إذا قدم قبل « نِعْم ، وبِئْسَ » ما يشعر بالمخصوص بالمدح ، أو الذم اكتفيت بذلك عن ذكر الممدوح ، أو المذموم ، بعد فاعل « نعم ، وبئس » ومثل ذلك بقوله :

.... « الْعِلْمُ نعمَ الْمُقْتَنَى ، والْمُقْتَفَى

كان الأصل : نعم المقتنى ، والمقتفى العلم [1] .

«فالعلم» هو المخصوص بالمدح ، فلما قدم ذكر العلم ، قبل « نعْمَ » وأشعر بأن المخصوص بالمدح هو العلم لم يحتج إلى ذكره ، بعد فاعل « نِعْمَ » .

قوله :

وَاجْعَلْ كبِئْسَ « سَاءَ » وَاجْعَل فَعُلاَ مِـنْ ذِى ثَلاَثَة : كنِعْمَ مُسْجَـلاَ

نبه فى هذا البيت : على أن ما يجرى « كبئس » - فى قصد الذم بها - وأن فاعلها : إما معرف بالألف ، واللام الجنسية ، أو مضاف إلى ما هى فيه ، أو ضمير حسبما تقدم .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [2] . وقوله تعالى : ﴿ **سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴾ [3] .

وإعراب « مَا » فيه كإعراب « ما » فى قوله تعالى : ﴿ **وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا به أَنفُسَهُم** ﴾ [4] .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « كان الأصل : نعم المقنى ، والمقتنى العلم » .
(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف . (٣) من الآية ١٣٦ من سورة الأنعام .
(٤) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

وإلى إجراء « سَاءَ ، كبئْسَ » أشار بقوله : « واجعل « كبئْسَ » « سَاءَ » .

ثم نبه على أنه يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى فعل ، مبنى على « فَعُل » ـ بضم العين ـ ويقصد به ما يقصد « بنعم ، وبئس » من المدح ، والذم .

فتقول : ـ بفتح الأول ، وضم الثانى ـ : « عَلُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » وكذلك : « قَضُوَ [1] صاحب القوم عمرو » .

ومنه فى الذم : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِم ﴾ [2] .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « واجْعَل فَعُل مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ » .

فقوله : « فَعُلَ » ـ هو بضم العين ـ .

وقوله : « مِنْ ذى ثَلاَثَةٍ » تنبيه على أن الفعل الذى يبنى منه « فَعُل » لا يكون إلا ثلاثيا .

وقوله : « كنِعْمَ » يعنى : كباب « نِعْمَ » ولم يرد تخصيصه بالمدح ، بل يأتى للمدح ، والذم : فيأتى « كنِعْم » ويأتى « كبِئْسَ » .

وقوله : « مُسْجَلاَ » يعنى : مطلقا .

والمعنى في الإطلاق ـ هنا ـ : أن « فَعُلَ » يقصد به هذا القصد ، سواء بنى من « فَعُل » ـ بفتح العين ـ أو « فِعل » ـ بكسرها ـ نحو : « قَصُر ، وعلم » .

وقد تقدم التمثيل بهما .

قوله :

ومثلُ « نِعْمَ » « حَبَّذَا » الْفَاعِلُ « ذَا » وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا ، فَقُلْ : « لا حَبَّذَا »

---

(1) فى (جـ) : « قصر » .

(2) من الآية (٥) من سورة الكهف .

نبه فى هذا البيت : على أن « حَبَّذَا » يجىء للمدح « كنِعْمَ »وإلى هذا أشار بقوله : « ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا » .

ثم نبه على أن فاعل « حَبَّ » هو « ذَا » خلافا لمن جعل « حَبَّذَا » مركبة من « حَبَّ ، وذَا » وصار اللفظ واحداً[1] ، فجعلها مبتدأ ، وما بعدها خبرها .

ثم نبه على أنك إن [2] أردت الذم أدخلت على « حَبَّ » « لا » فتقول : « لاَ حَبَّذَا » .

قال الشاعر [3] :

٢٢٨ ـ أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مي ، فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

والممدوح ، وهو المرفوع بعد « حبذا » هو مبتدأ على مذهب المصنف ،

---

(١) فى (أ) : « وصار كلفظ واحد » . (٢) فى (جـ) : « إذا » .

٢٢٨ ـ (٣) : البيت لكنزة أم شملة ، أو لذى الرمة ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٤ / ١٢ ، والحماسة ١٥٤٢ ، والأغانى ١٦/ ١١٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الملا : الفضاء الواسع . . .

المعنى :

تقول كنزة : أمدح أهل الملا جميعا ، وأستثنى مية منهم ؛ لأنها مذمومة ، لا تستحق الثناء ، فبئست المرأة مية .

الإعراب :

« ألاَ » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام ، « حبَّذَا » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « أهل » مبتدأ مؤخر ، أهل : مضاف ، و « الملا » مضاف إليه « غير » نصب على الاستثناء « أنه » أن حرف توكيد ، و نصب ، وضمير القصة ، والشأن اسم ، أن » « إذا » ظرف ، تضمن معنى الشرط « ذكرت » فعل ماض، مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « مى » نائب فاعل الفعل « ذكر » والجملة من الفعل ، ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فلا » الفاء : واقعة فى جواب الشرط : « إذا » « لا » نافية ، « حبذا » فعل ، وفاعل ، والجملة : فى محل =

وخبره جملة « حَبَّذَا » وهو الإعراب الذى ارتضاه المصنف : من أن « ذَا » فاعل « بحبَّ » والمرفوع بعدها مبتدأ .

ذكر ابن خروف : أنه مذهب سيبويه ، وقال : من نسب إليه غير ذلك فقد أخطأ عليه .

قوله :

وأَوْلِ « ذَا » المخْصُوصَ أيًّا كَانَ ، لاَ تَعْدِلْ بِذَا ، فَهْوَ يُضَاهِى المَثَلاَ

نبه فى هذا البيت : على أنك تذكر بعد « ذا » من قولك : « حَبَّذَا » المخصوص بالمدح ، فتقول : « حَبَّذَا زَيْدٌ » .

« فزيدٌ » هو المخصوص بالمدح ، وقوله : « أَيًّا كَانَ » يعنى : سواء كان ذلك المخصوص : مذكرا ، أو مؤنثا ، أو مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعا، فإنك تذكره بعد « ذا »، ولا تغير لفظة « ذا » ؛لأنها قد جرت عندهم كالمثل ، والمثل لا يغير [1] .

ألا ترى أنهم قالوا : « الصيف ضيعتِ اللبن » [2] :

فأجروه للمذكر ـ بكسر التاء ـ كما أجروه للمؤنث .

وإلى هذا الإشارة بقول المصنف :

= رفع خبر مقدم « هيا » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ ، والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط ، غير الجازم ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر « أن » و « أن » وما دلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بإضافة « غير » إليه .

والشاهد في البيت :

قوله :« حبذا أهل الملا » ، « ولا حبَّذَا هِيَا » فقد استعملت « حبذا » للمدح « كنعم » و «لا حبذا » للذم « كبئس » .

(١) فى (ب) : « لا تغير » .

(٢) فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٤ : « فِي الصيفِ ضيَّعت اللبن » وذكر الميدانى المورد ،والمضرب .

.... لاَ تَعْدِلْ بذَا فَهو يُضَاهِى المْثل

أى : لا تعدل بلفظة « ذَا » على أى حال كان المخصوص بالمدح .

قوله :

وَمَا سِوَى « ذَا » ارْفَعْ بحبّ ، أَوْ فَجُر بالْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضمـامُ الْحَا كَثُرْ

نبه فى هذا البيت : على أن ما سوى لفظة « ذَا » قد يجعل مكان « ذَا » فيرتفع فاعلا « بحبّ » أو يجر بالباء .

فمثال الأول : « حُب زيدٌ رجُلاً » :

« فزيدٌ » قد حل محل « ذَا » وهو مرفوع على الفاعلية « بحبّ » ومثال الثانى : « حُب بزيدٍ رجُلاً » .

ثم نبه على أن « فَعُل » إذا لم يكن فاعلها « ذَا » كثر فيها ضم حائها ، وتلك الضمـة منقولة من عينها ؛ لأن الأصل : « حـبُبَ » ـ بضم الباء ـ التى هى العين .

فلما وقع الإدغام نقلت حركتها إلى الفاء .

وقد تجىء ، والحـاء مفتـوحة ، وقد أشـار إلى ذلك بقوله : « ودَون ذا انضمام الحا كثر » .

يعنى : كثر انضـمام الحاء ، دون « ذَا » يريد [١] : إذا أزلت [٢] « ذَا » وجعلت غيرها فى مكانها .

فيفـهم من قوله : « كثر » أن الحـاء قد تفتح قليـلا ، مع سقوط « ذَا » وجعل غيرها في مكانها .

وقصر الحاء ضرورة ، كما قصر الباء فى قوله : « بالبا » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « يريد » . (٢) فى (جـ) : « زالت » .

أفعل التفضيل

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ   « أَفْعَلَ » للتَّفْضِيل ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

هذا الباب قصد فيه الكلام على « أَفْعَل » التى للتفضيل .

فذكر فى هذا البيت أنه يبنى مما يبنى منه فعل التعجب .

وإلى هذا أشار بقوله :

صغْ من مصوغ منهُ للتعجّب   أَفْعَل للتفضيل [1]   .....

فقوله : « أَفْعَل » مفعول « بصُغْ » .

وقوله : « وَأْبَ اللَّذْ أُبِى » يعنى : وامتنع أن تبنى « أَفْعَل » التفضيل مما منع أن يبنى منه فعل التعجب .

فإن جاء « أَفْعَل » التفضيل من « فِعْل » ولم يستوف تلك الشروط فهو شاذ ، كما شذت أفعال [2] تعجب مما لم يستوف الشروط .

قوله :

وَمَا بِهِ إِلَى تعجُّب وُصِلْ   لمانِعٍ بِهِ إلى التَّفْضِيل صِلْ

نبه فى هذا البيت على أنك إذا تعذر عليك بناء « أَفْعَل » للتفضيل ، لكون الفعل الذى تريد أن تبنيه منه لم يستوف شروط ذلك ، فبالذى يتوصل به إلى التعجب من « فِعْل » لا يبنى منه فعل التعجب يتوصل إلى التفضيل فيما لا يصح أن يبنى منه « أفْعَل » التفضيل .

والمتوصل به ، هو : « أَشَدّ » وما جرى مجراه .

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (أ) : « يعنى : صغ من فعل مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل » .

(٢) فى (ب) : « أفعل تعجب » .

فكما تقول: « ما أشدَّ احْمِرارَه !» تقول :«هو أَشدُّ احْمِرَارًا من الدَّم » .

فقوله :

وما به إلى تعجب وصل ... ... البيت .

تقديره : وما توصلت به إلى التعجب ، لأجل مانع توصل به إلى التفضيل .

فالضمير فى « به » فى الموضعين [(١)] . عائد إلى « مَا » فى أول البيت .

و « به » الأولى متعلقه « بوُصِل » .

و « به » الثانية متعلقة « بصل » .

قوله :

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيـــلِ صِـلْهُ أَبَدَا تقديرًا ، أَوْلَفْظًا « بمِنْ » إِنْ جُرِّدَا

نبه فى هذا البيت : على أن « أفْعَل » التفضيل توصل « بمِنْ » لفظاً ، أو تقديراً ، بشرط أن يكون مجردا عن الألف ، واللام والإضافة .

وإلى هذا أشار بقوله :

... صِله أَبَدَا تقديراً ، أوْ لفظا « بِمنْ » إِن جُرّدَا

أى : « بمِنْ » التى لبيان الجنس .

فمثال « مِنْ » ظاهرة قولك : « زَيد أكرمُ مِنْ عمرٍو » وتقدر ، إذا دل عليها دليل .

وأكثر ما يكون ذلك : إذا كانت « أفْعَل » خبراً ، كقوله تعالى : ﴿والآخِرَةُ خَيْرٌ وأَبْقَى ﴾ [(٢)] .

---

(١) فى (جـ) : « فى الموصوف » . (٢) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

ويقل ذلك إذا كانت « أفْعَل » صفة ، أو حالا ، كقول الشاعر [1] :

٢٢٩ - تَرَوَّحي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلي

تقديره : تروحي ، وأتى مكانا أجدر أن تقيلى فيه من غيره « فأَجْدَر » أفعل تفضيل ، وهو صفة لمكان محذوف ، وحذفت منه « منْ »

هذا حكم « أفعل » إذا كانت مجردة .

فإن كانت غير مجردة ، وهى : التى بالألف ، واللام ، أو الإضافة فلا يجوز معها « مِنْ » .

---

٢٢٩ (١) : القائل : هو أحيحة بن الجلاح ، والبيت من الرّجز .

وهو من شواهد المحتسب ١/ ٢١٢ ، وابن الشجرى ١ / ٣٤٣ ، والعينى ٤ / ٣٦ ، والتصريح ٢ / ١٠٣ ، والأشمونى ٣ / ٤٦ ، والشارح الأندلسى . والبيت بتمامه ؛ أو البيتان (على أنهما من مشطور الرجز .

تروحى أجدر أن تقيلى غدا بجنبى بارد ظليـــل

اللغة :

تروحي : يريد : ارتفعى ، وطولى ، ويريد : النخـل ، كما يدل على ذلك ما سبق من أبيات « أجدر » أقمن « تقـيلى » من القيلولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار . . .

المعنى :

عليك بالطول ، والسمُوق ، والنمـو ، والإزهار ، والإثمار في مكان بارد ، ذى ظل ، وهذا أولى من حمل الخطاب لناقته ، وانظر الأشمونى ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ١٠٣ ، والصبان ٣ / ٤٧ ، ويس على التصريح ٢ / ١٠٣ .

الإعراب :

« تروحى » أمر ، بنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « أجدر » أفعل تفضيل ، صفة لموصوف محذوف ، يقع مفعولا به لفعل محـذوف أيضاً ، والتقدير : وخذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ، ونـصب « تقيلى » فعل مضارع ، منصوب بأن المصـدرية ، والياء فاعل ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء المحذوفة ، والتقدير : أجدر بقيلولتك .

الشاهد في البيت :

قوله : « أجدر » فأجدر أفعل تفضيل ، صفة لمكان محذوف ، وحذفت منه « مِنْ » .

فلا تقول : « زَيْدٌ الأَفْضَل مِنْ عَمْرو » .

فأما قول الشاعر [1] :

٢٣٠ ـ وَلَسْتَ بالأكْثر منْهم حَصًى وَإنَّمَـا العِـزَّةُ لِلْكَـاثِـر

فحملوه على أن « مِنْ » تتعلق بمحذوف ، دل عليه أكثر ، أو أنها ليست لبيان الجنس ، إذ هى التى يمتنع أن تتعلق « بأفْعَل » إذا كان فيه الألف ، واللام ، أو الإضافة ، أو يكون الألف ، واللام زائدة فلا يكون لها تأثير .

---

٢٣ ـ (١) **الشاعر :** هو الأعشى ، ميمون ، والبيت من السريع .

والبيت من شواهد النوادر ٢٥ ، والخصائص ١ / ١٨٥ ، ٣ / ٢٣٤ ، وابن يعيش ٣ / ٦ ، ٦/ ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، والخزانة ٣ / ٤٨٩ ، والمغنى ٥٧٢ (٣٠٥) والتصريح ٢ / ١٠٤ ، والأشمونى ٣ / ٤٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٠٦ .

اللغة :

حصى : المراد : عدد الرجال من الأعوان ، والأنصار ؛ العزة : القوة ، والغلبة ، للكاثر : يريد : الغالب فى الكثرة .

المعنى :

يفضل الأعشى عامر بن الطفيل على علقمة بن علاثة ، قائلا: لست بالأكثر عدد أعوان ، وأنصار ، وأتباع ، وإنما تكون العزة لمن يغالب فى الكثرة ، فيغلب فيها . . .

الإعراب :

« ولست » ليس ، واسمها « بالأكثر » الباء : حرف جر زائد ، داخل على خبر ليس . « منهم » متعلق بالأكثر « حصى » تمييز منصوب . . « وإنما » الواو : عاطفة ، وإنما : كافة ، ومكفوفة ، وهى أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكاثر » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فى البيت :

قوله : « بالأكثر منهم » : على أن « من » متعلقة بمحذوف ، دل عليه أكثر ، أو أن « من » ليست لبيان الجنس ، أو لا تأثير للألف ، واللام فى الأكثر ؛ لزيادتها .

كما لم تؤثر فى منع الإضافة فى قول الشاعر [1] :

٢٣١ ـ تُولى الضَجِيعَ إِذَا تنَبَّه مَوْهِنًا كالأُقْحَـوانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِى

تقدير : من رشاش المستقى .

ذكره أبو على .

و « موهنا » ـ هنا ـ هو بفتح الميم ، وكسر الهاء ، وهو بعد نصف الليل وقيل : إذا أدبر .

قوله :

وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْـقٌ ، ومَـا لِمَعْرِفَـهْ أُضِيفَ ، ذُو وجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ

---

٢٣١ ـ (١) : **الشاعر :** هو القطامى ، والبيت من الكامل وهو من شواهد العينى ٤ / ٤٠ ، ويس ٢ / ٢٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣٦ .

اللغة :

تولى : تدنى « أوليته إياه : أدنيته » أساس البلاغة (و ل ى) .

الضجيع : المضاجع « وضجيعك : الذى يضاجعك » المختار (ض ج ع) .

موهنا : نحو من نصف الليل ، قال الأصمعى: هو حين يدبر الليل ، والمختار (و هـ ن)الرشاش : ما ترشش مـن الدم ، والدمع ، « الأقحوان » : البـانونج ، وهو نبت طيب الريح ، حـواليه ورق أبيض ، ووسطه أصفر (ق ح ا) المختار .

المعنى :

هى تدنى الضجيع منها ، إذا تنبه آخر الليل ، وتعطيه مثل الأقحوان من رشاش المستقى .

الإعراب :

« تولى » فعل مضارع ، مرفـوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وفاعله مستـتر جوازًا « الضجيع » مفعـول به منصوب بالفتحة « إذا » ظرف لما يسـتقبل من الزمان . . . « تنبه » فـعل ماض ، وفاعله مسـتتر فيه جوازا « موهنا » ظرف زمان ، منصـوب بالفتحة . . . . « كالأقحوان » جار ، ومجرور . . « من الرشاش » جار ، ومجرور ـ أيضاً « المستقى » مضاف إلى « الرشاش » .

الشاهد في البيت :

قوله : « من الرشاش المسـتقى » إذ الألف ، واللام فى الرشـاش زائدتان ، والتقـدير : من رشاش المستقى ، واستدل بذلك على زيادة « أل » فى المُضَاف .

هَــذَا إذَا نَويتَ معنَى « مِنْ » وإنْ لَمْ تنــوِ فهـــو طِبْقُ مَا بِهِ قُـــرِنْ

نبه فـى هذا البيت الأول على أن « أَفْعَل » التـفضيل ، إذا أضـيف إلى منكر ، أو كان مجردا عن الإضـافة ، والألف ، واللام لزم أن يكون مذكرا ، مفردا ، سواء كان صاحب الصفة كذلك ، أو لا .

فـتـقـول : فى المضـــاف إلى منكر « زَيْدٌ أفْضَلُ رجُلٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَل امـرأَة » و « الزيدان أفْضَلُ رجُلَيْن » و « الهـندانِ أفـضل امـرأتَين » والزيْدُون أفضلُ رِجَالٍ » و « الهندات أَفْضَل نِسَاءٍ » .

وتقول فى المجرد :

« زَيْدٌ أَفْضَلْ مِنْ عَمْرٍو » و « الـزَّيْدَان أَفْضَلْ من عَمْرٍو » و « الـزيـدُونَ أفضلُ منْ عَمْرٍو » .

وكذلك الحكم في المؤنث .

وقد أشـار إلى المضاف إلى المنكر بـقوله : « وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ » وإلى المجرد بقوله : « أَوْ جُرِّدَا » وحكم عليهما بلزوم التذكير ، والإفراد ، فقال :

.... أُلزِمَ تَذْكِيرًا ، وأَنْ يُوَحَّدَا

ثم نبه فى البيت الثانى : أن أفعل التـفضيل : إن كان فيه « أل » وجب أن يكون مطابقا ، لمن جرى عليه فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَتِلْو « أَلْ » طِبْقٌ » .

فتـقــول : « الزَّيـدَان همـا الأَفْضَلاَن » و « الزيـدُون هــم الأَفْضلُونَ » و « الهِنْدانِ هما الفُضْلَيَان » و « الهندات هن الفُضْلَيَاتُ » .

ثم نبه على أن « أفعل التـفضيل » ، إن [1] كانت مضافة إلـى معرفة جاز فيها الوجهان :

المطابقة لمن جرت عليه ، وعدم المطابقة .

وإلى ذلك أشار بقوله : .

... ... وَمَا لمعرفَه أُضيفَ ذُو وَجْهَين عن ذِى مَعْرِفَه

فقوله : « عن ذى معرفة » حشو ، ثم المقصود دونه ، إلا أنه حسن .

ثم نبه فى البـيت الثالث : على أن ما ذكـره من أن المضاف إلى معـرفة يجوز فيه الوجهان ، إنما هو إذا [2] قصد « بأفعَل » معنى التفضيل ، وهو الذى أراد بقوله : « هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مـعنى « مِنْ » : إذ [3] التفضيل لا يكون إلا مع إرادة « مِنْ » .

فإن كان « أَفْعَل » لمجـرد الصفة من غـير تفضيل فـلا بد من المطابقة لما جرى عليه ، كقولهم : « النَّاقِصُ ، والأَشجُّ أَعْدَلاَ بَنِى مَرْوَان » [1].

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وإِنْ لم تنو فهو طبقُ ما به قُرِن

أى : وإن لم تنو « مِنْ » مع « أَفْعل » فهى مطابقة للموصوف الذى قرن بها .

---

(١) فى (جـ) : « إذا » . (٢) فى (جـ) : « هو لا أقصد » .

(٣) فى (جـ) : « إذا » .

(٤) أى : عادلاهم : والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك ؛ ولقب بذلك ؛ لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ؛ لأن به أثر شجة من دابة ضربته . انظر التصريح ٢ / ١٠٥ .

وكثيرا ما تجيء « أفْعَل » لمجرد الصفة من غير تفضيل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه ﴾ [1] .

التقدير : وهو هين ؛ إذ كل الأشياء هينة على الله تعالى على السواء .

قوله :

وَإِنْ تكُنْ بتلْوِ « مِنْ » مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبداً مُقَدِّمَا

كمِثلْ « مِمَّن أَنْت خَيرٌ »؟ ولَدَى ... إخبارٍ : التقديم نَزْرًا وَرَدَا

نبه فى هذا البيت : على أن « مِنْ » المتعلقة « بأفْعَل » إذا جرت اسم استفهام وجب تقديم الجار ، والمجرور على « أفْعَل » التفضيل ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وإنْ تكن بِتلْوِ «مِنْ » مُسْتَفْهِما .... إلى آخر البيت .

« وتلو مِنْ » هو المجرور بها .

وقوله : « فلهما » يعنى بذلك « مِنْ » وما جرته .

و « مقدِّم » ـ فى البيت ـ بكسر الدال .

وقوله : « أبدًا » فيه تنبيه على وجوب التقديم .

ثم مثل ذلك فى البيت الثانى بقوله : « مِمَّنْ أنت خَيْر » ؟ « فخير » أفعل تفضيل ، و « ممّن » متعلق به : « قدم » لأن المجرور اسم استفهام ، وهو « مَنْ » .

---

(1) من الآية ٢٧ من سورة الروم .

ثم نبه على أنه إن كان المجرور « بمَنْ » ليس مستفهما به فالتقديم قليل .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَلَدَى إخبارٍ : التقديمُ نزرًا وردَا [1] .

وإنما كان التأخير مع الإخبار غالبا ؛ لأن « أفعل » التفضيل ، مع الجار ، والمجرور كالمضاف ، والمضاف إليه .

وقد نبه المصنف على قلة التقديم ، مع الإخبار بقوله : « نَزْرًا وُجِدَا » .

فمن ذلك قول الشاعر [2] .

٢٣٢ ـ فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً ، وَسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْـل ، بَلْ ما زوَّدَتْ مِنْـهُ أَطْيَـبُ

---

(١) فى (أ ، ب) : « وجدا » .

٢٣٢ ـ(٢) **الشاعر :** هو الفرزدق: همام بن غالب التميمى فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة أكرمته، على العكس من المرأة الضبية ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد ابن يعيش ٢/ ٦٠، والعينى ٤/ ٤٣ ، والهمع ٢ / ١٠٤ ، والدرر ٢ / ١٣٧ ، والأشمونى ٣ / ٥٢ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣٢ .

اللغة :

أهلا ، وسهلا : كلمـتان تحيى بهمـا العرب الأضياف ، أى : أتيت أهلا ، وحللت مـكانا سهلا ، جنى النحل : يريد عسله .

المعنى :

لقد استقبلتنا هذه المرأة أحسن استقبال ، وأكرمه ، وكان كلامها كعسل النحل : حلوا ، لذيذا .

الإعراب :

« فقالت : فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هى ، « لنا » متعلق بقال « أهلا ، وسهلا » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين ، أى : أتيتم قوما أهلا ، ونزلتم موضعا سـهلا « وزودت » الواو : عاطفة ، وفعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفاعله مستتر فيه جوازا « جنى النحل » مفعول به ، ومضاف إليه ، « بل » للإضراب الإبطالى « ما » اسم موصول ، مبتدأ ، وجملة « زودت » وفاعل الفعل المستتر ، صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى : زودته « منه » متعلق « بأطيب » ، « أطيب » خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « منه أطيب » حيث قدم الجار ، والمجرور ، المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، والأصل: ما زودت أطيب منه ، وهذا تقديم شاذ ؛ لأن المجرور ليس اسم استفهام ، ولا مضاف إلى اسم استفهام .

الأصل : ما زودت أطيب منه .

ولا يفصل بين « أفعل » التفضيل ، و « مِنْ » بأجنبى ؛ لإجرائهما مجرى المضاف ، والمضاف إليه ـ كما تقدم ـ .

وقد جاء الفصل ، يعنى بأجنبى ، كقوله [1] .

٢٣٣ ـ لأَكْلةٌ مِنْ إِقْطٍ بسَمْنِ أَلْيَنُ مَسًّا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ
مِنْ يَثْرِبيَّاتٍ قِـدادٍ خُشْـنِ

---

٢٣٣ ـ (١) : القائل مجهول ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد المخصص ١٤/١٨ ، والعينى ٤ / ٤٦ ، واللسان (خشن ٢٩٧) .

والثانى : من شواهد المخصص ١٤/١٨ ، وابن يعيش ١ /٤٢ ، والعينى ٤ / ٤٦ ، واللسان (تقن ٣٢١ خشن ٢٩٧) .

والثالث : من شواهد المخصص ١٤ / ١٨ ، وابن يعيش ١ /٨٢ ، والعينى ٤ / ٤٦ واللسان (قذذ ٣٩ تقن ٢٢١ خشن ٢٩٧ ، والشارح الأندلسى استشهد بالأبيات كلها . . .

اللغة :

الإقط : ما يتخذ من اللبن المخيض ، يطبخ ، ثم يترك حتى يمصل . . مصباح (الإقط) ، ألين ، من اللين ، أخف ، حوايا : أمعاء جمع حوية . مختار (ح و ا) ، يثربيات : « الثرب » : شحم رقيق ، يغشى الكرش ، والأمعاء » قاموس (ثرب) قداد يقال : قددته قدا : « شققته طولا » مصباح (قدد) . خشن : جمع أخشن بمعنى الخشن ، والجمع خشن بسكون الشين وانظر ١ / ٨٢ شرح المفصل لابن يعيش .

المعنى :

يقول الراجز : إن أكلة من لبن مخيض . بسمن لأخف على الأمعاء من قطع شحم مشقوقة خشنة .
والمراد : أن أكل اللبن المخيض بالسمن أخف على الأمعاء من شرائح الدهن .

الإعراب :

« لأكلة » اللام :للتأكيد ، أكلة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والمخصص لأكلة : الصفة ، من إقط .« من » بيانية ، وحرف جر « إقط » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بسمن » جار ، ومجرور ، ويروى « وسمن » : عاطف ، ومعطوف . . « ألين » خبر أكلة ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مسا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، « فى حوايا البطن » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ،مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة=

قوله :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِـرَ نَزْرٌ ، وَمَتَـى عَاقَـبَ فعْلاَ ، فَكَثِيـراً ثبتَـا

كَلَنْ تَرَى في النَّاسِ منْ رَفيقِ أَوْلَى بِه الْفَضْـلُ منَ الصـديقِ

نبه في البيـت الأول من هذين البيتين : على أن « أفْعَلَ » التفـضيل قد ترفع الظاهر .

وقسم رفعها للظاهر إلى قليل ، وكثير .

فالقليل : هو إذا لم يوجد فـيه الشرط ، الذى ذكره فى الكثيـر وسيأتى بيانه .

وإلى القسم القليل أشار بقوله :

وَرَفعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ... ...

ومنه ما حكـاه سيبـويه : « مررت برجل أفضل مـنه أبوه » « فأبوه » : مرفوع « بأفضل » .

وأما الكثير : فهو إذا صلح أن يقع فى مكان « أفعل » الفعل الذى اشتق منه ، مع حصول معنى التفضيل .

وإلى هذا القسم أشار بقوله :

.... وَمَتَى عَاقَبَ فعلاً ، فكثيراً ثبتَا

= ويروى : فى حشـايا البطن . « من يثربيات » جـار ، ومجرور ، متـعلق بمحذوف صفـة لموصوف محذوف ، والتقـدير : من قداد يثربيات « قداد » بيان ، أو بدل لقـوله : يثربيات ، ويروى : قذاذ فى موضع « قداد » ، « خشن » صفة « لقداد » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : «ألين ما فى حوايا البطن من يثربيات» حيث فصل فيه بين «من » و «أفعل » التفضيل بشيئين أجنبيين ، والأصل ألا يفصل بينهما بأجنبى ، لشبه أفعل التفضيل مع من بالمضاف ، والمضاف إليه .

فمراده بالفعل : الفعل الذى اشتق منه « أفعل » التفضيل .

ومعنى المعاقبة : أن يصلح الفعل فى مكانه ، ويصلح هو فى مكان الفعل ، مع بقاء المعنى .

ولا يكون ذلك ، ولا يستقيم إلا إذا تقدم نفى ، وكان الظاهر المرفوع « بأَفْعَل » غير سببى ، مفضلا على نفسه باعتبار حالتين :

وقد جعل المصنف البيت الثانى مثالا لهذا القسم الكثير ، حيث قال : « كَلَنْ تَرَى . . . » البيت .

فقدم النفى ، وهو « لَنْ » و « أَوْلَى » هو « أَفْعَل » التفضيل ، و « الفضل » هو الظاهر ، الذى ارتفع « بأَفْعَل » التفضيل ، وهو غير سببى ، مفضل على نفسه باعتبار حالتين :

« فالفضل » مفضل فى الأولوية بالنسبة إلى « الصّديق » وعلى نفسه بالنسبة إلى « رفيق » غير الصديق .

والمراد بالصديق ـ هنا ـ : أبو بكر (رضى الله عنه) .

فلو قلت : « رَأَيْتُ رجُلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » .

لم يكن من الكثير ، إذ [1] لم يتقدم نفى .

ولذلك : لا يصلح أن يقع الفعل ، الذى اشتق منه « أحسن » فى مكانه ـ ها هنا ـ : إذ لو قلت : « رأيت رجلا [2] . يحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » لفات معنى التفضيل ، إذ لا نفى .

ولو قلت : « يحسّن » ـ بالتشديد ـ لفات أن الحسن غريزة [3] فيه ،

(١) فى (جـ) : « إذا » . (٢) فى (جـ) : « أحدًا » . (٣) فى (جـ) : « غريز » .

ويكون المعنى : أن غيره هو الذى صيره حسنا .

وإنما رفعوا « بأفْعَل » الاسم الظاهر إذا تقدم الـنفى ـ على ما مر ـ فقلت : « لم أر رجلا أحسن فى عـينه الكحل منه فى عين زيد » : لأن لم أر رجلا كذب محض ؛ إذ لا يخلو كل راء من رؤيته رجلا ما .

فصدق الكلام موقـوف على نفى رؤية رجل خاص بوصف ، فكان ذكر الوصف هو الأهم ؛ ليخرج الكلم من صورة الكذب إلى الصدق .

ورفعوا بالصفة الظاهر ،وهو « الكحل » فى المثال ولم يمكنهم أن يجعلوه مبتدأ ، لئلا يفصلوا به بين « أفعل » التفضيل ، و « من » وذلك لا يجوز .

فرفـعوه على الفـاعلية . وجعلوا رفع « أَفْعَل » للظـاهر قليلا ، إذا لم يتقدم النفى ؛لأن ذكر الصفة إنما يزيد [٢] الكلام فائدة ؛ لا أنها تصيره صدقا ، بعد صورة الكذب .

ألا ترى أنك إذا قلت :«رأيت رجلا أفضل منه أبوه »« فرأيتُ رَجُلاً » : كلام صحيح ،لكنه ليس فيه كثير فائدة، إذ كل أحد لا يخلو من رؤية رجل .

فليس فى ذكر الصفة المخصصة إلا زيادة الفائدة ، لا تصحيح الكلام .

فلم تكن [٣] المبادرة إلى ذكرها بمهم ، حتى يتكلف فى ذلك رفع الظاهر بها ،وكان عن ذلك مندوحة : بتقديم ما هى له فى المعنى ،وهو « الأب » .

فتقـول : « رَأَيْتُ رَجُلاً أَبُوه أَفْضَلُ مِنْهُ » وتجعل الأب مبتـدأ ، وأفضل خبره .

وإن جاء تقديم الصفة،ورفع الظاهر بها فهو قليل فى مثل هذا الموضع .

وهذا الذى حكاه سيبويه ، وقد تقدم .

(١) في (أ ، ب) : « تزيد » . (٢) في (أ) : « فلم يكن » .

النعت

يَتْبَعُ فِى الإِعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ   نَعْتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلْ
فَالنَّعتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَصْفِهِ ، أَوْ وَصْفِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

هذا الباب : وضعه للكلام على التوابع .

وهى أربعة : النعت ، والتوكيد ، والعطف ، والبدل .

والعطف عطفان : عطف بيان ، وعطف نسق .

وقد نص المصنف : على أن التوابع الأربعة [1]. تتبع الأسماء الأول فى الإعراب .

يعنى بقوله : « الأُوَل » : المتقدمة على التوابع .

فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » : « فزيدٌ » هو الاسم الأول ، و « الْعَاقِلُ » هو التابع .

وكذلك سائر التوابع على ما يأتى .

فقوله : « الأَسْمَاءَ » مفعول « بيتبع » والهمزة فى « الأسماء » منقولة الحركة إلى اللام ؛ لأجل الوزن .

والفاعل « بِيَتْبَع » قوله : « نَعْتٌ » .

وقد حدَّ ابن المصنف التابع من حيث هو : « بأنه المشارك لما قبله فى إعرابه : الحاصل ، والمتجدد » [2].

فقوله : « المشارك لما قبله » دخل تحته كل موافق لما قبله فى الإعراب :

(١) في (جـ) : « الأربع » .

(٢) نص عبارة ابن الناظم : « التابع : هو المشارك ما قبله فى إعرابه الحال ، والمتجدد » ص ٤٩٠ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

تابعا كان ، أو غيره .

فدخل خبر المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ لأنه موافق للمبتدأ فى الإعراب .

ودخلت - أيضاً - الحال من المنصوب ، نحو : « لَقِيتُ زيدًا مُسْرِعًا » .

والحال - هنا - موافقة لصاحبها فى الإعراب .

وذكر أنه أخرج خبر المبتدأ ، والحال من المنصوب بقوله : « الحاصل ، والمتجدد » ؛ لأن خبر المبتدأ إنما يتبع المبتدأ فى الإعراب الحاصل فيه ، ولو تجدد على المبتدأ إعراب : بدخول عامل عليه نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لبقى الخبر مرفوعا ، ولم يتبع المبتدأ فيما تجدد له من الإعراب .

وكذلك الحال من المنصوب ، لو تجدد على صاحب الحال رفع نحو : « قَامَ زَيْدٌ مُسْرِعًا » لم يتبعه فى هذا الإعراب المتجدد .

وإنما التبعية فى الإعراب الحاصل ، والمتجدد من خواص التوابع .

ألا ترى أنك تقول : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » .

« فالعاقل » تابع « لِزَيْدٍ » فى إعرابه الحاصل ، وهو الرفع .

فلو تجدد « لِزَيْدٍ » نصب ، أو جر لتبعه النعت فى ذلك الإعراب المتجدد .

فتقول : « رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ » - بنصبهما - وتقول : مَرَرْتُ بزيدٍ العاقلِ » - بجرهما - .

ثم أخذ فى البيت الثانى يتكلم على النعت (١) . ، فحده - أوّلاً - بما ذكر من أنه : « تابعٌ متمٌّ مَا سَبَقْ » .

(١) سقط من (ب) : « يتكلم على النعت » .

فقوله : « تَابِعٌ » جنس : دخل تحته سائر التوابع .

وقوله : « مُتِمٌّ مَا سَبَق » يخرج به عطف النسق ، والبيـان ، والتأكيد ، والبدل [1] : إذ لا يتم المعطوف المعطـوف عليه ، ولا البـدل المبـدل منه ، ولا التأكـيد المؤكد : إذ المعطوف عليه تام بـنفسه قبل مـجيء المعطوف عليه [2] ، وكذلك المبدل منه قـبل مجيء البدل ، وإن كان فى البدل بيـان للمبدل منه ، فليس ذلك البيان بالدلالة على معنى فى المبدل منه ، كما قيده المصنف وكذلك القول فى التأكيد ، وعطف البيان .

وقوله : « بوَسْمِهِ » : يعنى : بوسم المتبوع :

فدخل النعت الحقيقى ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » .

وقوله : « أَوْ وَسْمِ مَابِهِ اعْتَلَقْ » : أدخل النعت السبـبى ، نحو : « قامَ زَيدٌ الْعَاقلَ أَبوه » [1] .

فالضمير فى « وسْمِهِ » عائد لقوله : « مَا سَبَقْ » .

والوسم : العلامة .

« وما سبق » هو : المتبوع .

والمعنى : أن النـعت يتم المنعوت بالدلالة على معـنى من المعانى القائمة به ، التى هى له كالعلامة عليه .

قوله :

---

(١) سقط من (ب) : لفظ : « البدل » .

(٢) سقط من (أ) لفظ : « عليه » .

(٣) سقطت من(ب) العبارة الآتية . . « وقوله : أو وسم مـا به اعتلق ، أدخل النعت السببى ، نحو قام زيدٌ العاقل . . . »

وَلْيُعْطَ فِى التَّعرِيفِ ، والتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ : « كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا »

نبه فى هذا البيت على أن النعت يعطى ما للمنعوت : من التعريف ، والتنكير .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَلْيُعْطَ فى التَّعْرِيفِ ، والتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَــلاَ ...

يعنى : « وليعط النعت » .

وأطلق : فدخل النعت الحقيقى ، والسببى .

و « مَا تَلاَ » يريد به : المنعوت ، والضمير الفاعل فى « تَلاَ » عائد على النعت ، و « مَا » من قوله : « لما تلا » مفعول ثان « ليُعْطَ » .

ثم مثل التبعية فى التنكير بقوله : « امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا » « فكُرَما » نعت نكرة ، تابع لقوم ، وهو مثل المنعوت فى تنكيره .

ومثال التعريف : و« مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْعَاقِلِ » :

فلا تنعت النكرة إلا بالنكرة ، ولا المعرفة إلا بالمعرفة ، إلاَّ أن تكون المعرفة شبيهة بالنكرة فى عمومها ، وذلك : المعرف بلام الجنس .

قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ (١) .

إن « نَسْلَخ » نعت « للَّيْل » ؛ لأن المراد به الجنس ، فهو شبيه بالنكرة .

وكذلك قالوا فى قول الشاعر (٢) :

٢٣٤ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى فَمَضَيْــتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لاَ يَعْنِينِــى

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة يس .

٢٣٤ ـ (٢) : القائل : رجل من سلول ، والبيت من الوافر . =

فجبعلوا « يَسبُّنى » نعتًا « للئيم » : لأن المراد على لئيم من اللئام ، فمراده : واحد من الجنس ، غير معين .

قوله :

وَهَوْ لَدَى التَّوْحِيدِ ، والتذْكِير أَوْ   سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

قد تقدم أن النعت يتبع المنعوت فى الإعراب، حيث ذكر فى أول الباب :

= وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤١٦ ، والخصائص ٣/ ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، والدلائل ١٣٦ ، وابن الشجرى ٢ / ٣ ٢٠٣ ، والخزانة ١ / ١٧٣ ، ٢٥٨ ، ٢ / ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٣/ ٣٣٢ ، ٤ / ١٠٤ ، والمغنى ٢ ١٠٢ ، ٤٢٩ (١٠٧) والعينى ٤ / ٨٥ ، والتصريح ٢ / ١١١ والهمع ٩/١ ، ٢ / ١٤٠ ، والدرر ١ / ٤ ، ٢ / ١٩٢ ، والأشمونى ١ / ١٨٠ ، ٦٠١٣ ، ٦٣ والشارح الأندلسى ، والبيت من الخمسين .

اللغة :

اللئيم : الشحيح ، الدنىء النفس ، الخبيث الطباع « يعنينى » يقصدنى .

المعنى :

ولقد أمر على دنىء الأصل ، شحيح النفس ، فيعيبنى ، ويشتمنى ، فأمر على اللغو مر الكرام قائلا : لا يعنينى بسبه ، وشتمه . .

الإعراب :

« ولقد » الواو : على حسب ما قبلها ، واللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « على اللئيم » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله:« أمر » « يسبنى » فعل مضارع ، مرفوع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، ونون الوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة : من الفعل والفاعل فى محل جر صفة للئيم « فمضيت » الفاء : حرف عطف وفعل ، وفاعل « ثمت » ثم : حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، والتاء :لتأنيث اللفظ ، « قلت » فعل ، وفاعل ، « لا » حرف نفي : يعنى : فعل مضارع ، والنون : للوقاية : والياء مفعول به ، والفاعل مستتر جوازا ، والجملة :من الفعل ، والفاعل ، والمفعول في محل نصب ، مقول القول .

والشاهد في البيت :

قوله : « اللئيم يسبنى » حيث : أتت الجملة : « يسبنى » نعتا لقوله : « اللئيم » وساغ ذلك : لأن المراد على لئيم من اللئام ، فالمراد الجنس .

يقول الشيخ خالد الأزهرى ١١/٢ التصريح : « فإن المعرف « بأل » الجنسية لفظه معرفة ، ومعناه نكرة » .

أن التوابع الأربعة تتبع الأسماء الأول فى الإعراب ، وتقدم أنه يتبع فى التعريف ، والتنكير ، حسب ما بين فى البيت قبل هذا .

ثم شرع فى هذا البيت يذكر : أن النعت فى التوحيد ، وفى التذكير ، وفى غيرهما بمنزلة الفعل ، إذا جُعِل فى موضع النعت : فحيث يلحق الفعل ضمير التثنية ،والجمع ، وعلامة التأنيث كان النعت تابعا للمنعوت فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه وتذكيره ، وتأنيثه ، وحيث كان الفعل لا يلحقه ذلك لم يتبع النعت المنعوت في شيء من ذلك .

فإذا قلت : « مَرَرْتُ برَجُل عَاقِل » : فالنعت تابع للمنعوت ـ ها هنا ـ فى إفراده ـ كما مثلنا ، وفى تثنيته ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْن » وفى جمعه « كَمَرَرْتُ برِجَالٍ عَاقلينَ » وفى تذكيره كالمثل التى تقدمت،وفى تأنيثه ، كقولك : « مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ عاقلةٍ » .

وإنما كان كذلك ؛ لأن الفعل لو وضعته فى مكان النعت ، لأفرد الضمير المرفوع به ، وثنى ، وجمع ، وذكر ، وأنث ، فتقول :

« مَرَرْتُ برجُل عَقَل » « وبامرأةٍ عَقَلَتْ » و « برَجُلَين عَقَلاَ » و « بامْرَأَتَيْنِ عَقَلَتَا » و « برجَالٍ عَقَلُوا » و « بِنِسَاءٍ عقلْنَ » .

وإن كان الفعل : إذا جعل فى مكان النعت عمل فى الظاهر ، ولم يلحقه ضمير تثنية ، ولا جمع ، ولا علامة تأنيث ـ بحسب ما تقدم ـ لم يتبع النعت المنعوت فيما ذكرناه ، بل يجوز اختلافهما فى ذلك .

تقول : « مَرَرْتُ بامرأةٍ كَرِيم أَبُوها » : فقد خالف النعت المنعوت : فالنعت مذكر ، والمنعوت مؤنث .

وإنما كان ذلك : لأن النعت لو جعل في مكانه الفعل لم تلحقه علامة

التـأنيث ، تقول : « مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ يُكْرِمُ أَبُوهَا » لأنه مسند إلى مذكـر ، ولا يلحقه علامة التأنيث .

وكذلك تقول : « مَرَرْتُ برَجُلَيْن عاقِلٍ أَبَوَاهُمَا ، وبرجالٍ عاقلٍ آبَاؤُهُمْ » : تفرد [1] . النعت ، وإن كان المنعـوت مثنى ، أو مجموعـا ؛ لأنك لو وضعت الفعل فى مكانه لم تلحقه علامة تثنية ، ولا جمع ، فتقول : « مَرَرْتُ برَجُلَيْن يَعْقِلُ أَبَوَاهُمَا » و « برجالٍ يَعْقِلُ آبَاؤُهُمْ » إلا على لغة : « أكلُونى البراغيث » فيجوز أن يُطَابق بين النعت ، والمنعوت فى التثنية ، والجمع فى مثل هذا .

فتقول :

« مـررتُ برَجُلَيْن عَاقِلَيْن أَبَوَاهُمَا » و « برجَالٍ عَاقلـين آباؤهُم » فـإن جمعت النعت جمع تكسـير جاز عند كل أحد [2] ؛ لأن جمع التكسـير بمنزلة المفرد .

فلك أن تقول : « مررْتُ برِجال كِرَامٍ آبَاؤُهُمْ ، أو كريمٍ آباؤُهم » .

وإلى هذا الذى فـصلناه أشار المصـنف بقوله : « كـالْفعل » يعنى : أن النعت ـ بالنسبة إلى التوحـيد ، والتذكير ، وغيرهمـا ـ بمنزلة الفعل : فحيث يوحد الفعل يوحـد النعت ، وحيث يلحق الفعل ضميـر التثنية يثنى النعت ، وحيث يلحقه ضمير الجمع يجمع النعت ، جمع سلامة ، وحيث تلحق الفعل علامة التأنيث يؤنث النعت .

وقد تقدمت الأمثلة فى ذلك .

والضمير فى قوله : « أو غيرهما [3] » عائد على التوحيد ، والتذكير ،

(١) فى (جـ) : « تقرر النعت » . (٢) فى (جـ) : « واحد » .

(٣) فى المخطوطات الثلاث : « أو غيرهما » ولعله أراد : « أو سـواهما » وبخاصة أنه جرى على ذلك في تسجيل بيت الناظم .

وغيرهما : هو التثنية ، والجمع والتأنيث .

وقوله : « فَاقْفُ مَا قَفَوْا » .

معناه : فاتبع ما تبعوا ، وهو حشو .

قوله :

وَانْعَتْ بمشْتَقّ : كَصَعْبٍ ، وَذَرِبْ   وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِى ، والْمُنْتَسِبْ

نبه في هذا البيت : أن النعت إنما يكون بالمشتقات من الأسماء .

والمشتق : هو المأخوذ من المصدر ؛ ليدل على قيام معناه بمن اتصف به [1] .

ومثله : « بصَعْب ، وَذَرِب » .

وقد أشار إلى هذا بقوله :

وانْعَتْ بمشتَقّ : كصَعْبٍ ، وذَرِب   ....

« وذَرِب » : هو بالذال المعجمة ، وهو : الحاد من كل شيء .

ويحتمل أن يكون بالدال المهملة ، وهو الخبير بالأشياء ، المجرب لها ، وألحق بالمشتق ما أشبه مما هو في تأويله ، كاسم الإشارة تقول : « مَرَرْتُ بِمنزِلهم هَذَا » .

وكذا « ذو » [2] . بمعنى صاحب : تقول : « مَرْرتُ بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ » أى : صاحب مال .

« وكالْمنتَسِب » تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَميمِيٍّ » .

---

(1) : انظر المرادى ٣ / ١٣٩ فقد نقل عن شرح الكافية المراد بالمشتق .
(2) سقط من (أ ، ب) لفظ : « ذو » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وشبهه « كذَا ، وذِى ، والمُنْتَسِب »

فالضمير فى قوله : « وشبهه » عائد إلى المشتق .

ثم مثل باسم الإشارة وهو قوله : « ذَا » و « بِذِى » بمعنى صاحب ، وهو قوله « ذِى » .

وبالصفة الواقعة فى النسب ، وهو المراد بقوله : « المُنْتَسِب » .

وقال ابن المصنف [1] : لو قال :

وَانْعَتْ بوَصْفٍ مثلَ : صَعْبٍ ، وذَرِبْ ... ...

لكان أخلص ؛ لأن من المشتقات ما لا ينعت به ، كأسماء الزمان والمكان ، والآلة .

قوله :

وَنَعَتُوا بجملَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَامْنَعْ ـ هُنَا ـ إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

نبه على أنه ينعت المنكر بالجملة ، فتقول : « مَرَرْتُ برجلٍ قامَ أَبُوه » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

(١) فيما نقله الشارح الأندلسى من عبارة ابن الناظم بعض تغيير ، لكنه لا تغيير فى المؤدى ، وعبارة ابن الناظم : « فلو قال : وانعت بوصف مثل صعب ، وذرب » كان أمثل ، لأن من المشتق أسماء الزمان ، و المكان ، والآلة ، ولا ينعت بشىء منها إنما ينعت بما كان صفة .. » ص ٤٩٣ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

ونعتُوا بجُمْلَةٍ منكَّرَا ... ...

أى : اسما منكرا .

وإنما نعتوا الاسم المنكر بالجملة ؛ لأنها عندهم مقدرة بالنكرة ، فلا تنعت بها المعرفة .

وأما قوله :

وَلَقَدْ أَمرُّ عَلَى اللئيم يَسبُّنِى ....

فقد مضى توجيهه .

ثم نبه على أن الجملة إذا وقعت نعتا تعطى ما أعطيته إذا وقعت خبرا ، فتقع موقع المفرد ، فيكون فيها رابط يربط بينهما ، وبين المنعوت كما أنه إذا وقعت خبرا يكون فيها ضمير يربط بينها ، وبين المبتدأ .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

يعنى : فأعطيت الجملة إذا وقعت نعتا ما أعطيته إذا كانت خبرًا : من الربط بالضمير ، ومن كونها تقدر بالمفرد .

ثم لما أطلق الجملة خاف أن يتوهم أن الجملة الطلبية تقع نعتا فقال فى البيت الثانى .

وَامْنعْ هُنَا إيقَاعَ ذاتِ الطَّلَبِ ....

فمنع أن تقع الجملة الطلبية نعتاً [1] ؛ إذ لا فائدة فى ذلك ؛ لأنها لا تدل على معنى محصل ، يتخصص به المنعوت .

---

(١) سقط من (جـ) قوله : « نعتا » .

ثم إنه نبه على أنه إن أتى ما يوهم النعت بالجملة الطلبية أوِّل على إضمار القول .

وإلى هذا أشار بقوله : « فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ » .

وذلك : نحو قول الشاعر (١) :

٢٣٥ - .... جَاءُوا بِمَذْقٍ ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ ؟

التقدير : جاء بمذق ، مقول فيه : هَلْ رَأَيْت الذئبَ قطُّ ؟

يصف مزق لبن ، مزج بماء ، فصار لونه لون الذئب .

---

٢٣٥ - (١) : **الشاعر :** هو العجاج الراجز ، والبيت من الرجز .

وهو من شواهد أمالي الزجاجي ٢٣٧ ، وأسرار البلاغة ٣٨١ ، والإنصاف ١١٥ ، والمقرب ٤٧ ، والخزانة ١ / ٢٧٥ ، والمغني ٢٤٦ ، ٥٨٥ (٢١٤) والعيني ٤ / ٦١ ، والهمع ٢ / ١١٧ ، والدرر ٢ / ١٤٨ ، والشارح الأندلسي ، وملحقات ديوانه ٨١ .

اللغة :

جن : أظلم ، مذق : « مذق اللبن بالماء يمزقه .. ولبن مذيق » أساس البلاغة (م ذ ق) .

المعني :

تكملة بيت الشاهد :

حتّى إذا جنَّ الظــلام ، واختــلط جاءوا بمذق : هل رأيت الذئب قط ؟

يصف الراجز قوما بالبخل ، فيقول : عندما اشتد ظلام الليل ، واعتكر جاء هؤلاء القوم بلبن مذق بالماء ، فصار لونه كلون الذئب .

الإعراب :

« جاءوا » فعل وفاعل « بمذق » متعلق بجاء «هل» حرف استفهام « رأيت » فعل ، وفاعل « الذئب » مفعول أول لرأيت « قط » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، وسكن لأجل الروى ، وجملة : « هل رأيت الذئب قط » فى محل نصب مفعول به لقول محذوف ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

الشاهد في البيت :

« أن الجملة الطلبية وهى : « هل رأيت .. » وهى مصدرة باستفهام قد جاءت نعتا لقوله « مذق » فوجب التأويل ، على أن الصفة قول محذوف ، وجملة الاستفهام معمول الصفة .

قوله :

وَنَعَتُــوا بَمصْــدَرٍ كَثِيـرَا   فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ ، والتَّذْكيرَا

نبه فى هذا البيت : أن لفظ المصدر يقـع نعتا على تأويله بالمشتق ، وأن ذلك كثير ، فتقول :

« هَذَا رَجُلٌ خَصْمٌ » و « هــــذِهِ امْرأَةٌ خَصْم » أى رَجُل ذُو خِصَام ، وامرأة ذات خِصَام .

هكذا : تأويله بالمشتق، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وَنَعَتُوا بَمصْدَرٍ كثيراَ   ... .

ثم نبـه على أنه إذا نعت بالمصـدر التزمـوا فيـه الإفراد ، والتـذكيـر ، كالمنعوت [1] . كيف كان .

فتـقـول :« مَرَرْتُ برَجُل عَدْلٍ » وَ« برَجُلَيْن عَدْلٍ » و « برجـالٍ عَدْلٍ » و « بامْرَأَةٍ عَدْلٍ » و « بامْرَأتَينِ عَدْلٍ » ، و « بِنسَاءٍ عَدْلٍ » .

وذلك : أنه لما كان الأصل ذا عدل ، وحذفوا المضاف ، وأقاموا المضاف إليه مقـامه تركوه على حاله ، لأنه مصـدر ، والمصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يذكر ، ولا يؤنث .

قوله :

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحدٍ : إِذَا اخْتَلَفْ   فَعَاطِفاً فَــرِّقْهُ ، لاَ إذا ائْتَلَفْ

نبه فى هذا البيت : على أن نعت غير الواحد ،وهو المثنى ،والمجموع ، إذا اختلف معناه فـفرقه عاطفا لبعض النعوت عـلى بعض ، فتقول : « مَرَرْتُ

---

(١) فى (أ) : « كان المنعوت كيفما كان » .

برَجُلَيْن : عَالمٍ ، وجَاهِلٍ » وَ « رِجَالٍ : ضاربٍ ، وقائم ، وقاعدٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

ونعْت غير واحد : إذا اختلف فعَاطِفًا فرِّقْهُ ....

« فعاطفا » حال مقدمة من الضمير المرفوع فى قوله : « فرقه » .

فإن اتفــق معنى النعــوت لم تفرق ، وثنيتها ، أو جمعتها ، فتقول : « مررْت برَجُلَيْن عَاقلَيْن » و « برجَالٍ عقلاَء » .

وإلى هذا أشار بقوله :

... ... لاَ إذَا ائْتَلَفْ

يعنى : فرقه إذا اختلف معناه ، لا إذا ائتلف .

قوله :

وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وحيدَىْ مَعْنَى وعَمَــلٍ أَتْبِــعْ بغَيْــرِ اسْتِثْنَا

نبه فى هذا البـيت على أنك إذا نعت معمولين ، أو أكـثر لعاملين ، أو أكثر ، وكان العاملان متـحدين فى المعنى ، والعمل أتبعت النعت ، سواء كان المنعوت مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، فتقول :

« ذَهَبَ زَيْدٌ ، وانْطَلَقَ عَمْرٌو العاقَلانِ » و« كلَّمْت زَيْدًا ،وحَدَّثْتُ عَمرًا الْفَاضِلَيْن » و « انطلقْتُ ببكْرٍ ، وذهبت بعمرٍو العاقلين » .

وإلى هذا أشار المصنف [1] . بقوله :

ونعتَ مَعْمولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى وَعَمَلٍ ... البيت .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .

فقوله :

.... أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا

يعنى : أتبع ، ولا تستثن حالة رفع ، ولا نصب ، ولا جر .

وقوله : « مَعْمُولَىْ » مضاف إلى « وَحِيدَىْ » و « وحيدى » مضاف إلى « مَعْنى » [1] و « عَمَل » : معطوف على « معنى » .

التقدير : ونعت معمولين لعاملين وحيدين فى المعنى ، والعمل أى : متحدين .

فإن اختلف العاملان فى المعنى ، والعمل ، أو فى أحدهما لم يجز الإتباع ، فتقول :

« جَاءَ زَيْدٌ ، وذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلاَنِ » : فلا يجوز ـ هنا ـ الإتباع ؛ لأن العاقلين ، وهما « جَاءَ ، وَذَهَبَ » مختلفان فى المعنى .

فيرتفع « العاقلان » على خبر المبتدأ ، أي : هما العاقلان ، أو تنصبه على إضمار فعل ، أى : أعنى العاقلين ، وكذلك لو اختلفا فى العمل ، دون المعنى ، نحو : « كَلَّمَنِى زَيْدٌ ، وكلَّمتُ عمرًا الْعَاقلان » : ترفع العاقلان على خبر المبتدأ كما تقدم ، أو تنصبه بإضمار فعل .

وكذلك : لو اختلفا فى العمل ، والمعنى ، نحو : « جَاءَ زِيدٌ ، وكلَّمْتُ عَمرًا » فلا يجوز هنا الإتباع .

والإعراب كما تقدم .

(١) سقطت العبارة الآتية من (ب) : « ولا جر ، وقوله : « معمولى » مضاف إلى « وحيدى » و « وحيدى » مضاف » .

وإنما لم يجز الإتباع - فيما تقدم من المثل المتقدمة - لأنه يلزم منه نسبة عمل واحد لعاملين ، حق كل واحد منهما أن يستقل بعمله ، لمخالفته الآخر .

قوله :

وَإِنْ نعُوتٌ كثُرَتْ ، وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

واقْطَعْ ، أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بدُونِهَا ، أَوْ بعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

وَارْفَعْ ، أوِ انْصِبْ إِنْ قَطعتَ مُضْمِرَا مبتداً ، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يظْهَرَا

نبه فى هذه الأبيات الثلاثة : على أن النعوت إذا كثرت فهى على أقسام :

قسم لا يتم بيان المنعوت إلا بجميعها ، فيكون مفتقرا إليها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ نُعُوتٌ كثُرَتْ ، وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

فذكر أن حكم هذا القسم الإتباع ، فلا يجوز قطع شىء من النعوت ، إذا كانت على نحو ما ذكرنا .

والمراد « بكثرت » : إذا كانت أكثر من واحد .

والقسم الثانى : أن يكون المنعوت معلوما عند السامع ، مبينا بدون ذكر النعوت .

فالحكم فى هذا القسم التخيير : فى الإتباع ، والقطع .

وإلى هذا أشار بقوله :

واقطع أو اتبع إنْ يكُن معيَّنَا بدُونِها ....

يعنى : إن يكن المنعوت معينا بدون النعوت .

وقوله : « أوَ اتبع [١] » نقل فيه حركة الهمزة إلى الواو ؛ لأجل الوزن .

و « اتبع » فعل أمر من « أتبع » .

والقسم الثالث : أن يكون المنعوت مستغنيا عن بعض النُّعُوت ، محتاجًا في البيان إلى بعضها :

فيجب إتباع ما احتاج إليه المنعوت ، وأنت بالخيار [٢] في الإتباع ، والقطع فيما لم يحتج المنعوت إليه .

وإلى هذا القسم أشار بقوله :

.... **أو بعضها اقطع معلنا**

وقوله : « مُعْلِنَا » حشو .

ثم نبه في البيت الثالث على كيفية القطع :

فذكر أنك إن قطعت [٣] رفعت ، أو نصبت مضمرا لمبتدأ ، مع الرفع ، أو لفعل ناصب مع النصب ، ولا يجوز إظهار ذلك الرافع ، أو الناصب .

وإلى أن القطع يكون على الرفع أو النصب أشار بقوله :

وارفعْ ، اوَ انَصب إنْ قطعْتَ ....

ثم نبه على أنك تضمر مبتدأ ، أو فعلا ناصبا بقوله :

.... **مضمَرا مبتدأ ، أَوْ ناصبًا** ....

---

(١) سقطت من (جـ) العبارة الآتية : « اوَ اتبع إن يكن معينا بدونها ، يعنى ، إن يكن المنعوت معينا بدون النعوت وقوله : « أو اتبع » » .

(٢) في (جـ) : « بالاختيار » .

(٣) في (ب) : « إذا قطعت » .

وإلى أن ذلك المبتدأ ، والفعل الناصب لا يجوز إظهارهما أشار بقوله : « لَنْ يَظْهَرَا » .

فتحصل من كلامه : أن القطع لا يكون إلا إلى رفع ، أو نصب ، ولا يكون إلى جر ؛ لأن عامل الجر لا يعمل مضمرا .

واعلم أن النكرة لا تستغنى عن البيان ، فإذا اجتمعت نعوتها فلا بد من جريان بعضها عليها حتى تستقل بالبيان ، وبعد ذلك يجوز القطع .

فإذا قلت : « مَرَرْتُ برَجُلٍ عَاقِلٍ ، كَرِيمٍ » فلا بدَّ من إتباع « عَاقِل » : فإن [1] حصل به البيان فأنت بالخيار فى « كَرِيم » : إن شئت أتبعته ، وإن شئت قطعته .

قوله :

وَمَا مِنَ المَنْعوتِ ، وَالنَّعْتِ عُقِلْ يجوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْـتِ يَقِلّ

نبه فى هذا البيت : على أنه إذا علم النعت ، أو المنعوت جاز حذف كل واحد منهما ، وإبقاء الآخر ، إلا أن حذف النعت قليل .

وإلى جواز حذف ما علم منهما أشار بقوله :

وما منَ المنعوتِ ، والنَّعْتِ عُقِلْ يجوزُ حَذْفُهُ ....

وإلى قلة حذف النعت أشار بقوله :

.... وَفِي النَّعْتِ يِقَلّ

يعنى : وفى النعت يقل الحذف .

وقوله : « عُقِلَ » يعنى به : علم .

(١) فى (جـ) : « فإذا حصل » .

ففهم من كلامه أنه إذا لم يعلما لم يجزْ حذفهما .

واعلم أن المنعوت يكثر حذفه ، إذا صلح النعت لمباشرة العامل ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ [1].

أى : وعندهم نساء قاصرات الطرف .

فإن لم يصلح النعت لمباشرة العامل قل حذف المنعوت ، كقول الشاعر [2] :

٢٣٦ - .... تَرْمِي بكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

(١) الآية ٥٢ من سورة ص .

٢٣٦ - (٢) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز .

وهو من شواهد المقتضب ٢/ ١٣٩ ، والخصائص ٢ / ٣٦٧ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٧ ، والإنصاف ١١٥ ، والخزانة ٢ / ٣١٢ ، والمغنى ١٦٠ (١٥٧) وابن يعيش ٣/ ٥٩ ، ٦٢ ، والمقرب ٤٨ ، والعينى ٤ / ٦٦ ، والتصريح ٢ / ١١٩ ، والهمع ٢ / ١٢٠ ، والدرر ٢ / ١٥٢ ، والأشمونى ٣ / ٧١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ترمى : أى : القوس التى اتسع مقبضها ، البشر : الخلق .

وأول الرجز :

مالكَ عندي غير سهم ، وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

ترمى بكفى كان من أرمى البشر

انظر العينى ٤/ ٦٦ ، والصبان ٣/ ٧١ .

المعنى :

ترمى هذه القوس ، التى اتسع مقبضها بكفى رجل دَرِبٍ على الرمى ، حتى صار من أرمى البشر .

الإعراب :

« ترمى » فعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة نصبه الضمة المقدرة على آخره ، منع من ظهورها الثقل ، والفاعل مستتر جوازا تقديره هى ، « بكفى » الباء : حرف جر « كفى » مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء ، لأنه مثنى ، وحذفت النون للإضافة : . . إلى « رجل » المقدر . . « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه مستتر فيه جوازاً « مِنْ » حرف جر « أرمى » مجرور بمن ، أرمى مضاف ، و « البشر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار=

التـقدير : بكـفي « رَجُلٍ » : فحـذف المنعـوت ، وأبقى النعت ، وهو جملة لا تصلح لمباشرة العامل .

إلا أن هذا القليل مطرد ، بعد النفى ، كقولهم : « ما منْهُما مَاتَ حتَّى رَأَيْتُه يفعل كذا » .

أى : ما منهما أحد .

وقد جاء هذا من غير نفى ، ولا ضرورة .

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (١) .

أى : نبأ من نبأ المرسلين .

وأما حـذف النعت فقـد نَبَّه على قـلته ، ولابدَّ مع ذلك من قـرينة تدل عليه ، إذا حذف .

وتلك القرينة : حالية ، أو مقالية .

فالحالية ، كقول تعالى : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (٢) .

فالحال تشهد بأنها لم تدمر إلا ما أمرت بتدميره .

والمقالية نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ

= والمجرور متعلق بمحـذوف خبر كان ، وجملة : كان من أرمى البشر .. صـفة لموصوف محذوف ، والتقدير : بكفى رجل كان من أرمى البشر .

الشاهد فى البيت :

حذف المنعوت ، وهو « رجل » وإقامـة النعت مقامه ، إذا التقدير : بكفى رجل كـان أرمى البشر ، وهذا ضرورة ؛ لأن النعت لا يصلح لمباشرة العامل .

(١) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا (٩٥) دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا (٩٦) ﴾ [١].

التقدير : فضل الله المجاهدين بأموالهم ، وأنفسهم على القاعدين من أولى الضرر درجة ، وفضل الله المجاهدين على القاعدين من غير أولى الضرر درجات .

فحذف قوله : « من غير [٢] أولى الضرر » أولا .

وهو نعت « للقاعدين » .

وحذف قوله : « من غير أولى الضرر » ثانيا ، وهو نعت « للقاعدين » آخرا .

وساغ الحذف ، لدلالة القرينة المقالية ، وهى قوله تعالى : ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ المذكو أولا [٣].

---

(١) الآية ٩٥ ومن الآية ٩٦ من سورة النساء .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « غير » .

(٣) سقط من (ب ، جـ) لفظ : « أولا » .

التوكيد

بالنَّفس ، أَوْ بالْعَيْنِ الاسْمُ[1] أُكِّدا ... مَعَ ضَميرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ... مَالَيْسَ واحدًا تكُنْ مُتَّبِعَا

هذا الباب وضعه لبيان التأكيد ، وهو الثانى من التوابع الأربعة ، التى عددها .

والتأكيد قسمان :

معنوى : وهو بألفاظ مخصوصة .

ولفظى : وهو تكرار اللفظ بعينه ، وسيأتى .

وبدأ المصنف بالكلام على المعنوى : فذكر من ألفاظ التوكيد المعنوى فى هذين البيتين : « النَّفْس ، والْعَيْن » وأحكامهما ، فقال :

بالنَّفْس ، أَوْ بالْعَيْن الاسْمُ أُكدا ....

فبين أنك تؤكد الاسم بالنفس ، أو بالعين ، فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ نفسُهُ » و « أَقْبَلَ عَمرٌو عَيْنُه » .

ولك أن تجمع بين النفس، والعين ،فتقول : « جَاءَ زيدٌ نَفْسُه ، عَيْنُه » .

وظاهر عطف المصنف « بأو » يقتضى ألا يجمع بينهما .

وليس كذلك .فينبغى أن تحمل « أَوْ » على الإباحة .

ثم نبه على أنك إذا أكدت بالنفس ، والعين أضفتهما إلى ضمير يطابق المؤكد ، أى : يكون مثله فى إفراده ، وتثنيته، وجمعه ، وتأنيثه ، وتذكيره .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... **مَعَ ضمير طَابَقَ المؤكَّدَا**

---

(١) وانظر تمرين الطلاب ص ٨٦ فقد نقل الشيخ خالد ما ذكره الشارح الأندلسى وجعله أنسب من الإعراب الآخر ، وعليه فتفتح ميم « الاسم » وهمزة « أكدا » .

فقـوله : « الاسم » مفعـول مقدم « بأكـد » وأصله : « أكدن » بالنون الخفيفة ، ولكنه وقف عليها بالألف ، ونقل حركة الهمزة فى « اسم » إلى لام التـعريف ، لأجل الوزن ، إجـراء لهمـزة الوصل مـجرى همـزة القطع ، أو سقطت همزة الوصل قبل لام التعـريف ، وبعدها ، فالتقت اللام ، والسين ، وهما ساكنتان ، فكسرت اللام ، لالتقاء الساكنين [1].

ثم نبه فى البيـت الثانـى : على أن « النفس ، والعين » يجمعان على « أَفْعُل » إذا أكدت بهما أكثر من واحد ، فتقول : « جَاءَنِى الزَّيدَان أَنْفُسُهمَا » و « جاءَنِى الزيْدُونَ أَنْفُسُهمْ » .

وإنما جمع مع التـثنية ؛ لأن الضـمير المضـاف إليه ، العـائد إلى المؤكد محرز لمعنى التثنية .

ولك أن تثنى ، فتقول :« جاءنى الزَّيْدان نَفْساهُمَا » وإن شئت أفردت ، فقلت « نَفْسُهُمَا » .

وهذا مطرد في كل شيئين ، مضافين إلى ضميرهما ، أو إليهما .

فلك فـيهـما الجـمع ، وهو المخـتار ، كـقوله تعـالى : ﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾ [2] والتثنية .

وقد جمع الشاعر [3] بين اللغتين فى قوله :

٢٣٧ ـ ظَهْرَاهُمَا مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

---

(١) العبارة من قوله :« ونقل حركة الهمزة فى اسم إلى قوله : «لالتقاء الساكنين » ساقطة من (أ، جـ) .

(٢) من الآية ٤ من سورة التحريم .

٢٣٧ ـ (٣) القائل : هو خطام المجاشـعى ، أو هميان به قحافة ، والشاهد من الـرجز ، وقال العينى : إنه من مشطور السريع (٤ / ٨٩) .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٤١ ، ٢/ ٢٠٢ ، بيان ١ / ١٥٦ ، والجمل ٣٠٣ ، وإعراب القرآن ، المنسـوب للزجاج ٧٨٧ ، والمخـصص ٣ / ٣٧٤ ، والشـافيـة ٩٤ ، والعينى ٤ / ٨٩ ، والهـمع ٢/ ١٢٢ ، و المغنى ٣١٦ ، والأشـمونى ٣ / ٧٤ ، ويس ٢/ ١٢٢ ، والشارح الأندلـسى وذكر ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ١٥٥ ، ١٥٦ قبل الشاهد * ومهمهين قذفين مرتين * .... =.

والإفراد كقول الشاعر [1] :

٢٣٨ ـ حَمَامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْن تَرَنَّمِى سَقَاكِ من الغُــرِّ الغوادى مَطِيــرهَا

= وزاد العينى : (٤ / ٨٩) قطعته بالسمت ، لا بالسمتين .

اللغة :

ظهراهما : الظهر: ما ارتفع من الأرض ، الترسين : فى التشبيه بهما : ما يفيد الاستواء ، والملاسة . وانظر بقية معانى الكلمات فى ٤/٨٩ إلى ٩٠ شواهد العينى .

المعنى :

وصف خطام ، . . . فلاتين لا نبت فيهما ، ولا شخص يستدل به ، فشبههما بالترسين ، أى : ما ارتفع من أرض الفلاتين يشبه الترسين .

انظر الأعلم ١ / ٢٤١ بأسفل الكتاب .

الإعراب :

« ظهراهما » ظهرا : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، وهما : مضاف إليه أى : الضمير : الهاء ، أما الميم فهى حرف عماد ، والألف للتثنية . « مثل » خبر المبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة مثل : مضاف ، و « ظهور » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة ، ظهور : مضاف ، و « الترسين » مضاف إليه .

الشاهد فى البيت :

فى قوله : « مثل ظهور الترسين » : حيث جمع « الظهور ، بعد ما ثنى ، والجمع أفصح . . والتثنية : هى الأصل ، وهى مرجوحة والإفراد جائز .

٢٣٨ ـ (١) : **الشاعر :** هو توبة بن الحمير الخفاجى ، أو الشماخ كما نسبه العينى وليس فى ديوانه . والبيت من الطويل .

وهو من شواهد أمالى القالى ٨٨ ، والمقرب ١٠٠ ، والعينى ٤/٨٦ ، والهمع ١ / ٥١ ، والدرر ١ / ٢٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ترنمى : يريد : اسجعى ، ورددى صوتك ، وهديلك ، الغوادى : جمع غادية : ضد رائحة .

المعنى :

يا حمامة بطن الواديين اسجعى ، ورددى صوتك ، الذى يثير فى النفس شجنها ، سقتك الغودي الماطرة ، وجاد عليك الغيث ، وكثر الخير . . .

الإعراب :

« حمامة » منادى ، حذف منه حرف النداء ، والأصل : يا حمامة ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،=

وقد أشار المصنف إلى جمع النفس ، والعين على « أَفْعُلٍ » في تأكيد ما زاد على واحد بقوله :

وَاجْمَعْهُمَا « بِأَفْعُلٍ » إنْ تَبِعَا مَالَيْسَ وَاحِدًا ... ...

ثم قال : ... ... تكُـــنْ متَّبِعَـــا

أى : تكن متبعاً لطريق العلماء .

وهو حشو .

والضمير فى قوله : « إِنْ تَبِعَا » عائد إلى « النَّفْس ، والْعَيْن » .

قوله :

وَكُلاًّ اذكُــرْ فِي الشُّمُـولِ ، وكِلاَ كِلْتَا جَميعًا : بالضَّمِـير مُوصَـلا
واستعْمَلُوا ـ أَيْضًا ـ ككُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فى التوكِيد ، مِثْلَ النَّافِلَهْ

قد علمت أن التأكيد المعنوى بألفاظ مخصوصة .

وألفاظه على قسمين :

قسم يرفع به توهم الإضافة إلى المؤكد ، ثم حذف المضاف .

فإذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ » : احتمل أن يكون المراد : جاء خَبَرُ زَيْدٍ ، أو رسوله .

= حمامة : مضاف ، و « بطن » مضاف إليه ، بطن : مضاف ، و « الواديين » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « ترنمى » فعل أمر ، وفاعله « سقاك » سقى: فعل ماض ، والضمير : مفعول به «من الغر » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « سقاك » « الغوادى » صفة « للغر » « مطيرها » مطير : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، مطير : مضاف ، وها : مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « بطن الواديين » : حيث أفرد البطن ، وكان القياس أن يقال : « بطنى الواديين » .

فإذا قلت : « نفسُه ، أو عينُه » : ارتفع هذا التـوهم ، وعلم أنه جاء بنفسه .

والموضوع لرفع هذا الاحتمال هو : النفس ، والعين .

والقسم الثانى : يرفع به توهم وضع العـام موضع الخـاص ، والموضوع لرفع هذا الاحتمال هو « كلّ » وما فى معناها .

فإذا قلت : « جَاءَنِى الْقَوْمُ » : احـتمل أن يكون جـاء البعض ، ولكن تجوزت ، فوضعت الكل موضع البعض .

فإذا قلت : « كلُّهُم » : ارتفع هذا التوهم .

وهذا القسم لا يكون إلا فيما يتجزأ ، وذلك بحسب الفعل [1] .

فـإذا قلت : « كلمنى زيـدٌ » : لـم يمكـن ـ هنــا ـ التـجزؤ وإذا قلت : « رَأَيتُ زَيْدًا » أمكن التجزؤ ، إذ الرؤية تقع على بعضه .

وكلام المصنف في هذين البيتين : إنما هو على القسم الثانى ، وقد تقدم كلامه على القسم الأول .

فنبـه على أن المذكـور لتبـيين الشـمول هو : « كُلّ ، وكِلاَ ، وكِلْتـا ، وجَمِيع » .

وذكر أن كل واحد من هذه الألفاظ ، إذا أكد بها ، توصل [2] بضمير ، عائد إلى المؤكد ، ولابد من مطابقته للمؤكد .

فقوله : « وكلاَ » منصوب « باذكر » .

و « كِلاَ ، وكِلْتَا ، وجَمِيع » : معطوفان [3] عليه ، إلا أنه حذف حرف

---

(١) فى (جـ) : « العقل » . (٢) فى (جـ) : « يوصل » .
(٣) فى (جـ) : « معطوفان » .

العطف من « كلتا ، وجميع » .

وقوله : « مُوصَلا » حال من « كل » وما عطف عليه .

والتقـدير : واذكر لبيـان الشمول « كُلاَ وكِلاَ ، وكِلْتَا ، وجمِيـعاً » فى حال كون ذلك موصَلاً بالضمير .

و « مُوصَل » ـ بفتح الصاد ـ ؛ لأنه اسم مفعول .

ومعنى الوصل بالضمير : الإضافة إليه .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنهم استعملـوا فى التأكيد ـ أيضاً ـ استعمال « كلّ » لفظا على وزن « فَاعِلة » مـشتـقا من « عَمَّ » فـتقـول : « جَاءَ القومُ عَامَّتُهم » .

وإلى هذا أشار بقوله :

واسْتَعْمَلُوا ـ أيْضاً ـ ككُلٍّ فَاعِلَه مِنْ « عَمَّ » فى التَّوْكِيد ....

فجعل استعمال لفظه « عَامَّة » كاستعمال « كلّ » : فلا بد أن تضاف[١] . إلى ضمير المؤكد ـ كما تقدم فى « كلّ » .

وقـوله : « مـثلَ الـنَّافِلَة » هو من النفل ، ضــد الفـرض ، وهو في الأصل : المراد به الزيادة .

يريد : أن لفظة « جَميع [٢] ، وعَامَّة » نافلة ، زادها فى ألفاظ التـأكيد على النحويين ؛ لأن غالبهم أهمل ذكرهما .

وقد نبه عليهما سيبويه [٣] .

---

(١) فى (ب ، جـ) : « يضاف » .

(٢) فى (جـ) : « جمع » .

(٣) ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ الكتاب .

٢٣٩ـ وأنشد المصنف على التأكيد « بجميع » قول امرأة [1] من العرب ، ترقص ابنها .

وهو من المنسرح ، المنهوك الموقوف .

فَـدَاكَ حَيُّ خَوْلَانْ جَمِيعُهُمْ ، وَهَمْدَانْ
وَكُـلُّ آلِ قَحْطَـانْ وَالأَكْـرَمُونَ عَـدْنَانْ

قوله :

---

٢٣٩ ـ (١) القائلة غير معينة ، وفى معجم الشواهد : « امرأة » (٢/ ٥٤٥) وذكر الشاهد فى قسم الأرجاز .

ويقصد الشارح الأندلسى : أن المنسرح ، الموقوف ، المنهوك : ما يكون وزنه على : « مستفعلن مفعولات » .

وممن استشهد ـ بالأول ـ « خولان » المغنى ٢٨٥ ، والعينى ٤/ ٩١ ، والتصريح ٢ / ١٢٣ ، والهمع ٢/ ١٢٣ ، والدرر ٢ / ١٥٥ ، والشارح الأندلسى .

وبالثانى : (وهمدان) : التصريح ٢ / ١٢٣ ، والهمع ٢ / ١٢٣ ، والدرر ٢ / ١٥٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

فداك : من الفداء ، خولان ، وهمدان : قبيلتان من اليمن قحطان :أبو اليمن ،عدنان : أبو معد .

المعنى :

يفديك من كل سوء ، وأذى جميع العرب : عرب الجنوب، وعرب الشمال : عرب قحطان ، وعرب عدنان .

الإعراب :

« فداك » مبتدأ ، ومضاف إليه ـ إن قرئ بكسر الفاء ـ وفعل ، ومفعول به ـ إن قرأته بفتح الفاء ـ « حيُّ » خبر ، أو فاعل ـ على القراءتين ، حى : مضاف ، و« خولان » مضاف إليه .« جميعهم » توكيد ، ومضاف إليه « وهمدان » عاطف ، ومعطوف على خولان « وكلٌ » عاطف ، ومعطوف على « حى » كل : مضاف ، « وآل » مضاف إليه « قحطان » مضاف إلى « آل » ، و « الأكرمون » عاطف ، ومعطوف على « حى » « عدنان » عطف بيان . .

الشاهد في البيت :

التأكيد « بجميع » على مذهب سيبويه ، والمصنف .

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا جمعاءَ أجمعين ، ثم جُمَعَا
ودون كـــلٍّ قد يجيءُ أجمعُ جمعاء أجمعون ، ثم جُمَعُ

نبـه فى البـيت الأول : على أنهم يؤكـدون بعـد « كلّ بأجـمع » وهو للمذكر الواحد .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وبعد كلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا ....

فحصل من كلامه : أن « أجْمَع » لا يؤتى به إلا بعد « كلّ » وهذا الذى ذكره هو الأكثر .

وقد جاء « أجمع » دون « كل » فى قول الراجز [1] :

٢٤٠ - .... إِذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبكى أَجْمَعَا

---

٢٤٠ - (١) : الراجز : غير معين .

والبيت من شواهد المغنى ٦١٤ ، والأشمونى ٣/٧٦ ، والشارح الأندلسى .

وفى شواهد العينى الكبرى : (٤ / ٩٣) .

ياليتـنى كنت صبيا مرضعا تحملـنى الذلفاء حولا أكتعا
إذا بكيـت قبلتنى أربعـا إذًا ظللتُ الدهرَ أبْكى أجمعا

اللغة :

الدهر : يريد : طول الدهر ، أجمعا : أى : جميعه .

المعنى :

يتمنى أن يعود الراجز صبيا رضيعا ، تحـمله الذلفاء . . فإذا بكى قبلتـه أربعا ، وعلى ذلك : فإننى أظل الدهر كله باكيا . . .

الإعراب :

« إذًا » حرف جواب « ظللـت » فعل ، ناقـص ، والتـاء : اسمه « الدهر » ظرف زمـان ، متعلق « بأبكى » « أبكى » فعل مضـارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقـديره « أنا » والجملة في محل نصب خبر « ظل » « أجمع » توكيد للدهر .
=

« فأجمع » تأكيد « الدهر » ولم يسبق « بكل » .

وفي البيت الفصل بين التأكيد ، والمؤكد « بأبكى » .

وهو قليل فصيح .

ومنه فى التنزيل : ﴿ وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُن ﴾ [1].
« فكلُّهُنَّ » تأكيد للنون في « يَرْضَيْنَ » وقد فصل بينهما بقوله : « بِمَا آتيتَهُنَّ » .

وذكر المصنف لفظة « أَجْمَع » للمذكر الواحد .

ثم ذكر بعدها لفظة « جميعاً » للمؤنثة الواحدة .

ثم ذكر « أجمعين » لجماعة المذكرين .

ثم ذكر « جمع » لجماعة الإناث .

ولم يذكر صيغة للتثنية ، إذ لم يسمع ذلك عن العرب ، واستغنوا عن ذلك « بكلاَ ، وكِلْتَا » .

ثم نبه في البيت الثانى : على أنه يجىء « أجمع » وما تفرع عنه دون « كلّ » فتقول : « رَأَيْتُ زَيْدًا أَجْمَعَ ، وهندًا جمعَاءَ » ورأيت القومَ أجْمَعِين « والهنْدات جُمَعَ » :

فتأتى بذلك ابتداء ، من غير أن يسبقها « كل » .

وقد تقدم : أن ذلك قليل فى البيت قبل هذا .

واعلم أنهم يجيئون بعد « أجمع » « بأكتع » ثم« بأَبْصَع » بعد « أكتع »

= **الشاهد فيه :**

التأكيد « بأجمع » دون المجىء قبله بلفظة « كل » . . .

(١) من الآية ٥١ من سورة الأحزاب .

ثم « بأبتع » بعد « أبْصَع » .

وكلها فى المعنى « كأجْمَع » :

وصيغها كصيغة المذكر : إفرادًا ، وجمعًا .

وقد جاءوا « بأكْتَع » ابتداء ، قال الشاعر [1] :

٢٤١ ـ يَالَيْتَنى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا   تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا

فجاء « بأكْتَع » من غير أن يسبقه « كل ، وأجمع » .

وذلك شاذ .

---

٢٤١ ـ (١) الراجز غير معين .

وقد استشهد بالأول : العقد ٣ / ٣٦٠ ، والخزانة ٢ / ٣٥٧ ، والمغنى ٦١٤ ، والعينى ٤/ ٩٣ ، والهمع ٢ / ١٢٤ ، والدرر ٢/ ١٥٧ ، والأشمونى ٣ / ٧٦ ، ٧٨ ، والشارح الأندلسى .

وبالثانى : العقد ٣ / ٤٦٠ ، والمقرب ١ ، والمغنى ٦١٤ ، والهمع ٢/ ١٢٣ ، ١٢٤ ، والدرر ٢/ ١٥٦ ، ١٥٧ ، والأشمونى ٣ / ٧٦ ، ٧٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الذلفاء : الذلف : صغر الأنف ، واستواء الأرنبة ، ثم سمى به امرأة ، وأكتعا : تاما . . .

المعنى :

ياليتنى كنت رضيعا ، تحملنى الذلفاء حولا كاملا . . .

الإعراب :

« يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمن ، ونصب ، والنون للوقاية ، والياء : اسم ليت « كنت » كان الناقصة ، واسمها التاء « صبيا » خبر كان الناقصة ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، « مرضعا » نعت لصبىّ ، وجملة « كان » واسمه وخبره في محل رفع خبر « ليت » « تحملنى » فعل مضارع ، ونون الوقاية ، والياء مفعول به ، و « الذلفاء » فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « حَوْلاً » ظرف زمان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومتعلق « بتحمل » ، « أكتعا » توكيد لقوله : « حولا » .

ويصح أن يكون نعتا لما فيه من معنى المشتق .

الشاهد فى البيت :

التأكيد بقوله : « أكتعا » من غير أن يسبق التأكيد بلفظة « كل » .

وانظر بقية الاستشهاد فى شواهد العينى الكبرى ٤ / ٩٤ ، ٩٥ .

وقد أسقطوا « أكتع » فقالوا : « أجمع أبصع » وهو شاذ .

وأشذ منه قول الآخر : « جُمَع بُتَع » فأسقط « كتع » .

فحصل من هذا : أن المشهور فى ترتيب هذه الألفاظ أن يذكر « أجمع » بعد « كل » ثم بعد « أجمع » « أكتع » ثم بعد « أكتع » « أبصع » ثم بعد « أبصع » « أبتع » .

قوله :

وَإنْ يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ المَنعُ شَمِلْ

نبه المصنف فى هذا البيت : على أن تأكيد النكرة إذا أفاد جاز ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَإنْ يُفِدْ توكيدُ ومنكورٍ قبلُ   ....

وهذا الذى ذكره هو مذهب الكوفيين ، وقد ارتضاه .

ويشترطون فى جواز تأكيد النكرة : أن تكون النكرة محدودة [1] لتصح الفائدة بالتأكيد « كيوم ، وليلة ، وشهر » مما هو لمدة محدودة .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإنْ يُفِدْ » :

فإن كانت النكرة غير محدودة « كَحِين ، وَوَقْت ، وزَمَان » مما يصلح للقليل ، والكثير ، فاتفق الكوفيون ، والبصريون على عدم التأكيد .

وخالف البصريون الكوفيين في تأكيد النكرة المحدودة ، فمنعوا ذلك ، وجعلوا منع تأكيد النكرة شاملا فى المحدودة ، وغيرها .

وإلى هذا أشار المصنف [2] . بقوله :

---

(١) فى (أ) : « مجردة » .   (٢) سقط من (ب ، جـ) لفظ « المصنف »

....   عن نُحاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنعُ شَمِلْ

يعنى : أن المنع شمل تأكيد النكرة المحدودة .

ويشهد للكوفيين السماع ، قال الشاعر :

....   تحملُنى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا [1].

إلى غير ذلك .

قوله :

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى ، وَكِـلاَ   عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ ، وَوَزْنِ أَفْعَلا

نبه فى هذا البـيت : على أنه يستغنى فى تأكيـد المثنى « بِكِلْتَا » إن كان مؤنثا ، و « كِلاَ » إن كان مذكرا .

فلا يقال : « جَاءَ الهِندَانِ جَمْعَاوَانِ » بل يقال : « كِلْتَاهُمَا » ولا « جاء الزيدان أَجْمَعَان » بل يقال : كِلاَهُما .

فقوله :

....   عنْ وزنِ فَعْلاَءَ ، وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

يريد « بفَعْلاء » : جَمْعَاء ، و « بأفْعَل » : « أجمع » .

فمعنى كلامه : استغن « بكلْتَا ، وبكلاَ »[2] فى تأكيد المثنى ، المؤنث ، والمذكر عن تثنية « جَمْعَاءَ ، وأَجْمَع » .

وأجاز الكوفيون : تثنية « أجمع ، وجمعاء » وتأكيد المثنى بهما .

---

(1) تقدم الكلام عن هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم (٢٤٠) والشاهد هنا : فى تأكيد قوله : «حولا» بقوله : « أكتعا » وذلك : لأن المؤكد محدود ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة .
انظر ٢/١٢٥ التوضيح .

(2) فى (جـ) : « وكلا » .

وذلك عندهم بالقياس ، لا بالسماع ، ولكنهم رأوا ألا مانع من ذلك ، وإليه ذهب ابن خروف .

قوله :

وإن تـؤكِّـدِ الضَّميـر المتَّصلْ ... بالنَّفْسِ ، وَالْعَيْن ، فَبَعْدَ المنْفَصِل

عنيـتُ ذَا الرفـعِ ، وأكَّدُوا بمَا ... سِوَاهُمـا ، والقيْدُ لَـنْ يُلْتَـزَمَا

نبه فى هذين البيتين : على أنه إذا أكد الضمير المتصل ، المرفوع بالنفس ، والعين ، فلابد من تأكيده بالمنفصل ، وبعد ذلك تأتى بالنفس ، والعين .

وإلى هذا أشار بقوله : « فَبَعْدَ المُنفَصِل » .

يعنى : فبعد التأكيد بالمنفصل .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن مراده : الضمير المرفوع ، فقال : « عنيت ذا الرفع » .

فحصل من مضمون كلامه : أن الضمير المتصل الذى لا يؤكد بالنفس ، والعين إلا بعد التأكيد بالمنفصل هو الضمير المرفوع .

فإن كان غير مرفوع جاز تأكيده بالنفس ، والعين ، من غير تأكيد بالمنفصل ، فتقول : فى الضمير المتصل المرفوع : « قَامُوا هُمْ أنفُسُهم » ولا تقل : « قامُوا أَنْفُسُهم » .

فإن كان منصوبا ، أو مجرورا قلت : « رأيتَهم أنْفُسَهم » « ومررتُ بهم أنفسهم » .

فلا يحتاج إلى تأكيد بالمنفصل ، ولو أكدته به لجاز ، وحسن .

فإن كان التأكيد بغير « النَّفْس ، والْعَيْن » من ألفاظ التأكيد جاز من غير تأكيد بالمنفصل ، سواء كان الضمير مرفوعا ، أو غيره فتقول فى المرفوع : « قاموا كلُّهم » فلا يحتاج إلى تأكيد بالمنفصل ، ولو أكد لجاز .

وقد أشار المصنف إلى أن الضمير المرفوع المنفصل . إذا أكد بغير النفس ، والعين لم يحتج إلى قيد التأكيد بالمنفصل ، فقال :

...   ...   وأَكَّدُوا بمَا   سِوَاهُمَا ، والقيدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يعنى : بما سوى والنفس ، والعين .

ويعنى بالقيد : التأكيد بالمنفصل .

قوله :

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِىٌّ يَجِى   مكرَّرًا ، كَقَوْلِكَ : ادْرُجِى ادْرُجِى

لما فرغ من التأكيد المعنوى تكلم على التأكيد اللفظى .

فذكر أن التأكيد اللفظى : هو الذى يجىء مكررا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَما مِنَ التوكيد لفظىّ يجى   مكرَّرًا   ....

فأطلق التكرار ؛ ليدخل له تكرار اللفظ بعينه ، كما مثل بقوله :

.... ادْرُجِى ادْرُجِى

أو بمرادف ، نحو قول الشاعر [1] :

٢٤٢ ـ أَنْتَ بِالْخَيرْ حَقِيقٌ قَمِن

كأنه قال : حقيق ؛ لأن « قمنا » معناه : حقيق .

واعلم أن فائدة التأكيد اللفظى : هو تحقيق المعنى عند السامع ، خوفا من نسيانه ، أو عدم إصغائه ، أو عدم اعتنائه .

والتأكيد بالجملة ، كقول الشاعر [2] .

٢٤٣ ـ أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ ... وَلاَ فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَا ... لَكَ اللهُ ، لَكَ اللهُ

وكثيرا ما تقترن الجملة المؤكدة بحرف ، كقول تعالى : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ

---

٢٤٢ ـ (١) لَم أعثر على نسبة الشاهد لمعين ، ولم ينسبه إلى قائل معين الأستاذ عبد السلام هارون فى معجم الشواهد ، وقال الشنقيطى « ولم أعثر على تتمة هذا إن كان شعرا ، ولا قائله » ٢ / ١٥٨ الدرر اللوامع ، وهو من المديد .

والشاهد من شواهد الهمع ٢/ ١٢٥، والدرر ٢ /١٥٨ ، والأشمونى ٣ / ٨١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

« قمن » : « ... القمن ـ ككتف ، وجبل ، والمحركة لا تثنى ، ولا تجمع ... » « والقمين : ـ كأمير ـ : السريع ، وأتون الحمام ، والخليق الجدير ، كالقمن » قاموس (القمين) .

المعنى :

أنت بالخير : عملا ، ومجازاة جدير ، وحقيق ...

الإعراب :

« أنت » ضمير ، فصل مبتدأ « بالخير » جار ، ومجرور ،متعلق بقوله : « حقيق » ، « حقيق » خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ،وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « قمن » تأكيد لفظى، وتأكيد المرفوع مرفوع ..

الشاهد فيه :

« التأكيد اللفظى بالمرادف ، فكأنه قال : حقيق حقيق .. (وانظ الدرر اللوامع ٢/١٥٨) .

٢٤٣ ـ (٢) القائل : لم أجد من عينه ، والبيتان من الهزج .

والأول : من شواهد العينى ٤ / ٩٧ ، والشارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد الهمع ٢ / ١٢٥ ، والدرر ٢ / ١٦٠ ، والأشمونى ٣ / ٨٠، والشارح الأندلسى.

=

فَأَوْلَىٰ ﴾ (١) .

وأما التأكيد بالمفرد فقد يكون اسما ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ (٢) .

ويكون فعلا ، وأكثر ما يؤكد به مع فاعله .

وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله (٣) :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجاءُ بِبَغْلَتِى ؟ أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احبِــس احْبِس

ويكون ـ أيضاً ـ حرفا .

= **اللغة :**

أقلاه : أبغضه ، وطئ يقولون : يقلاه . . .

المعنى :

أيا من لست أبغضه ، ولا أنساه عند البعاد ، لك الله !

الإعراب :

« أيا » حرف نداء ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب . « من » منادى . . في محل نصب « لست » ليس ، واسمها وجملة « أَقْلاَه » من الفعل ، والفاعل المستتر ، والمفعول به خبر ليس في محل نصب ، وجملة : « لست أقلاه » صفة « لمن » « ولا » الواو : عاطفة ، ولا لتأكيد النفى « فى البعد » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أنساه » ، و « أنساه » : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بضمة مقدرة ، والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : أنا ، والضمير في محل نصب مفعول به : « لك الله » جار ، ومجرور خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ، « على ذاك » جار ، ومجرور ، والكاف حرف خطاب ، . . .

والشاهد فيه :

على تأكيد الجملة الاسمية : بإعادة لفظها . . .

(١) الآية ٣٤ من سورة القيامة .

(٢) الآية ٢١ من سورة الفجر .

(٣) هذا الشاهد قد تقدم الكلام عنه مستوفى فى باب « التنازع في العمل » وهو الشاهد رقم (١٢١) والاستشهاد ـ هنا ـ :

على أن الفعل المؤكد قد يؤتى به مع فاعله ، وهو كثير ، وقد يؤكد به مع غير فاعله ، وهو قليل : والتأكيد اللفظى : « أين إلى أين » ؟ « أتاك أتاك اللاحقون » ، « احبس احبس » .

سيأتى الكلام عليه .

قوله :

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضمير مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ

نبه فى هذا البيت : على أنك إذا أكدت الضمير المتصل التأكيد اللفظى ، فلا تعد لفظ الضمير إلا مع ما اتصل به ، فتقول :

« مررتُ بِكَ بِكَ » و « رأَيتُكَ رَأَيْتُكَ » : فإنك لو جردت الضمير عما اتصل به لانفصل ، فخرج عن وضعه .

قوله :

كَذَا الحُروفُ غَيْرَ ما تَحَصَّلاَ به جواب : «كَنَعَمْ ، وكَبَلَى »

نبه فى هذا البيت : على أن الحروف التى ليست من حروف الجواب حكمها فى التأكيد اللفظى حكم الضمير المتصل .

فلا تكرر إلا مع إعادة ما اتصلت به ؛ لأنها كالجزء منه .

وإلى هذا أشار بقوله :

كذا الحروفُ غير ما تحصَّلاَ به جوابٌ ... ...

فالإشارة بقوله : « كذا » إلى حكم الضمير المتصل ، المتقدم فى البيت قبل هذا .

واستثنى من هذا الحكم حروف الجواب ، فتكرر من غير شىء يتصل به ؛ لكونها مستقلة بأنفسها فى الدلالة على الجواب .

ومثلها المصنف « بنعَم ، وبلى » :

فتقول لمن قال لك : « أتَفعل [1] » ؟ : نعم نعم ، أو بلى بلى ، أو :

أجل أجل ، وما أشبه ذلك .

والأحسن أن يكون التكرار بالمرادف ، فتقول : نعم أجل ، وما أشبهه .

وقد ينفرد [٢] الحرف الذى ليس بجواب عما اتصل به .

ويسهل ذلك إذا كان أزيد من حرف .

كقوله [٣] :

٢٤٤ ـ حَتَّى تَرَاهَا ، وَكَأَنَّ ، وكَأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

وإفراده إذا كان على حرف واحد شاذ ، كقول الشاعر [١] :

(١) فى (جـ) : « أيفعل » . (٢) فى (جـ) : « وقد يقدر » .

٢٤٤ ـ (٣) القائل : هو خطام المجاشعى ، أو الأغلب ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد العيني / ١٠٠ ، والتصريح ٣١٧/١ ، ٢/ ١٣٠ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والدرر ٢ / ١٦٠ ، والأشمونى ٨٣/٣ ، والشارح الأندلسى . والثانى : من شواهد العينى ٤ / ١٠٠ ، والتصريح ١ /٣١٧ ، ٢ / ١٣٠ ، والهمع ٢ / ١٢٥ ، والدرر ٢ / ١٦٠ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تراها: يريد المطى،قرن : ما يقرن به الشىء ،« وقرن الشىء بالشىء: وصله به » مختار (ق ر ن) .

المعنى :

حتى ترى المطى ، وكأن أعناقها مشددات بحبال ، مع غيرها . . .

الإعراب :

« حتى » حرف غاية ، وجر « تراها » فعل مضارع ، مرفوع للتجرد من الناصب ، والجازم بضمة مقدرة على الألف ،وفاعله مستتر فيه وجوبا ،وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو : واو الحال ، « كأن » حرف تشبيه ، ونصب « وكأن » توكيد للأول « أعناقها » اسم « كأن » ومضاف إليه « مشددات » خبر « كأن » مرفوع بالضمة الظاهرة « بقرن » الباء: حرف جر « قرن » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،وسكن لأجل الوقف ،والجار ،والمجرور متعلق بقوله: « مشددات » .

الشاهد في البيت :

قوله : « وكأن و كأن » فقد أكد بالحرفين « كأن ، وكأن » وسهل ذلك ؛ لأن الحرف «كأن » على أكثر من حرف ، وللفصل بالعاطف ـ أيضاً ـ كما يقول الأشمونى ٣ / ٨٣ .

٢٤٥ ـ فَــلاَ واللهِ لاَ يُلْفَــى لِمَا بِي   وَلاَ لِلمَــا بِهِــــمْ أَبَــــدًا دَوَاءُ

فلو اختلف لفظ الحرفين ، والمعنى واحد كان أسهل ، كقوله [٢] :

٢٤٦ ـ فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَابه   أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى ، أَمْ تَصَوَّبَا ؟

فأكد بإعادة الباء ؛ لأنها فى معناها ، كأنه قال : « عَنْ عَنْ » ما به .

---

٢٤٥ ـ (١) : تقدم الكلام مستوفى عن هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم (١٧٢) وموطن الاستشهاد به ـ ها هنا ـ :

قوله : « للما » حيث أكـد الشاعر اللام الجارة توكيـدا لفظيا ، بإعادة لفظها من غـير أن يفصل بين المؤكد، والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، وأنها على حرف واحد . والتوكيد شاذ على هذا النحو .

٢٤٦ ـ (٢) : **الشاعر :** هو الأسود بن يعـفر ، والبيت من الطويـل . وهو من شواهد المغنى ٣٥٤ ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لا يسألنه . . . : يريد الغوانى ، لما رأين رأسه قد وخطه الشيب . . أصعد : ارتفع ، **تصوبا** : أى : نزل . . .

المعنى :

وصف الشاعر حالتـه بعد المشيب ، وذهاب القوة : بأن الغوانى لم يبق فيـهم ميل إليه ، ولا صرن يعبأن ، أو يبالينه ، فقد ذهب شبابه ، وولت قوته ، وفتوته . .

الإعراب :

« فأصبحن » الفاء : عاطفـة ، وفعل ماض ناسخ ، واسمـه « لا » نافية « يسألنه » فـعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى فاعله والضمير مفعوله ، والجملة : فى محل نصب خبره « أصبح » « عن » حرف جر« بما » الباء : حرف جر بمعنى « عن» فهو توكيد لفظى « لعن » ، « ما » اسم موصول فى محل جر بالباء ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « يسألنه » « به » جار ، ومجرور ، متعلق بمحـذوف ، صلة « ما » « أصعد » الهمزة : للاستفـهام ، وفعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، « فى علو » جـار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « صعد » علو : مضاف ، و « الهوى » مضـاف إليه « أم » حرف عطف « تصوب » فعل مـاض ، وفاعله مستتر فـيه جوازا ، والجملة من الفعل ، والفـاعل ، معطوفة على الجملة التى قبلهـا ، وهى جملة : « صعَّد » والألف للإطلاق .

=

قوله :

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ أُكِّــدْ بِهِ كُــلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

نبه فـى هذا البيت : على أن الضـمير المرفـوع ، المنفصل يؤكـد به كل ضمـير متصل ، سـواء كان مستـترا ، أو بارزًا ، مرفوعـا ، أو منصوبا ، أو مجرورًا .

فتقول من ذلك في البارز : « انطلقت أنا ، وزيد » ومنه فى المستتر قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١).

وفى المثالين تمثيل المرفوع .

وتقـول فـى المنصـوب : « أَكْرَمـتُـكَ أَنْتَ ، وَزَيْـدًا » وفـى المجرور : « عَجِبْتُ مِنْكَ أَنْتَ ومنْ زَيْدٍ » .

العطـــف

= **والاستشهاد بالبيت :**

فى قوله : « عن بما به » حيث أدخل الشاعر الباء بعد « عن » تأكيـدا ، لأنهما يستعملان فى معنى واحد ، إذ يقال : سألت به ، وسألت عنه .

وكذلك : فإن « عن » على حرفين ، و « الباء » على حرف واحد وبذلك كانت المخالفة فى اللفظ ، وهذا توكيد بالمرادف .

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

الْعَطْفُ : إمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ ـ الآنَ ـ بَيَانُ مَا سَبَقْ
فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

لما فرغ من التأكيد أخذ يتكلم فى العطف ، فقسمه إلى : عطف بيان ، وعطف [1]. نسق .

وإلى هذا أشار بقوله :

العطف : إما ذو بيان أو نسَقْ   ....

ثم أخبر أن غرضه بيان ما سبق فى الذكر، وهو : عطف البيان. وقوله : « الآنَ » يعنى به : فى الحال .

ثم أخذ فى البيت الثانى يتكلم على عطف البيان ، فذكر أنه : « تابع شبيه بالصفة » .

يعنى بالشبه : أنه مثل النعت فى كونه يكشف حقيقة المنعوت ، ويوضحها .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   حقيقَةُ القصد به منكشفَة

بمعنى : حقيقة القصد من المتبوع به منكشفة انكشافها بالنعت .

ويشبه عطف البيان ـ أيضا ـ النعت فى أنه: لا ينوى معه تكرار العامل .

وهذا يفارق البدل .

والفرق بينه ، وبين النعت : أنه لا يكون [2] مشتقا ، ولا فى تأويله .

---

(١) سقط من (جـ) قوله : « وعطف » .   (٢) فى (ب) : « الا يكون » .

فمن أمثله عطف البيان قوله [1] :

٢٤٧ ـ أَقْسَمَ بالله أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ....

قوله :

فَأَوْلِيَنْـــهُ مِــنْ وِفَــاقِ الأوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى

فقَــدْ يكُــونَانِ ومُنَكَّــرَيْنِ ... كَمَــا يكُــونَانِ مُعَــرَّفَيْنِ

نبه فى البيت الأول : على أن عطف البيان يعطى من وفاق الأول ـ وهو المتبوع ـ ما يعطى النعت من وفاق المنعوت .

---

٢٤٧ (١) : القائل عبد الله بن كيسبة وقيل رؤبة والشاهد من الرجز .

والبيت من شواهد المخصص ١/ ١١٣ ، وابـن يعيش ٣/ ٧١ ، والخزانة ٢/ ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٣ ، والشـذور ٥١٦ ، والعـينى ١/ ٣٩٢ ، ٤/ ١١٥ ، والتـصريح ١/ ١٢١ ، ٢/ ١٣١ ، والأشـمـونى ١/ ١٢٩ ، والمعاهد ١/ ٩٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أقسم : حلف .. حـفص : « .. وولد الأسـد » قامـوس (الحـفص) وبه كنّى الرسـول العظيم صاحبه الفاروق (رضى الله عنه) وبهاء : « حفصة » أم المؤمنين ، بنت عمر بن الخطاب .

المعنى :

أقسم عمر بربه عز وجل أن ناقتى على خلاف ما ذكرت له . . . وكان قد قال :

أقســم بالله أبو حفــص عمــر ... ما مسَّهــا من نقب ، ولا دبــر

حفا ، ولا أجهـدها طول السفـر ... وأنت لو أبصرت نضوى يا عمر

وما بها ـ عمرك ـ من سوء الأثر ... عددتنــى كابن سبيـل قد حضر

الإعراب :

« أقسم » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعـراب « بالله » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله :« أقسم » « أبو حفص » فاعل ،ومضاف إليه « عمر » عطف بيان على قوله : « أبو حفص » مرفوع ، وسكن للوقف .

الشاهد فيه :

قوله : « أبو حفص عمـر » حيث جاء عطف البيان فـى المعرفة ؛ فإن قوله : « عـمر » عطف بيان على قوله : « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف .

انظر ما كتبناه عن الشاهد من جميع النواحى فى الجزء الرابع من كتابنا الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ، وهو الشاهد رقم (٢٤) .

فقوله : « فأولينه » معناه ، فأعْطِيَنْهُ .

ومعنى الوفاق فى البيت : الموافقة فى : التعريف ، والتنكير ، والتذكير ، والتأنيث .

فكما يوافق النعت المنعوت فيما ذكر ، كذلك يوافق عطف البيان متبوعه ؛ لأنهما شبيهان .

ثم نبه فى البيت الثاني : على أن عطف البيان ، ومتبوعه قد يكونان نكرتين ، كما يكونان ـ أيضاً ـ معرفتين .

وهذا تنكيت على من قال : إن عطف البيان لا يكون نكرة ولا متبوعه [1] .

والمصنف يرى جوازه .

وذكر ابنه : أن قول من منع ذلك ليس بشىء [2] ، وجعل من عطف البيان قوله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [3] .

وذكر أن أبا على الفارسى : أجاز عطف البيان ، والبدل [4] . فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [5] .

ويشترط فى عطف البيان أن يكون مغايراً للمعطوف عليه فى اللفظ ؛

---

(١) عزى هذا القول إلى الشلوبين ، وابن عصفور ، انظر ٣/ ١٨٦ المرادى .

(٢) وعبارة ابن الناظم ، وتعليله : « وليس قول من منع ذلك بشىء ؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيح به ، كقولك : لبست ثوبا جبة » ص ٥١٥ شرح ابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة النور . والقراءة واردة ، انظر ٣ / ٢٢٥ تفسير الجلالين ، وانظر استشهاد ابن الناظم بالآية الكريمة ص ٥١٥ .

(٤) انظر ص ٥١٦ شرح ابن الناظم . (٥) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

ليحصل به مع الأول زيادة بيان .

فعلى هذا الشرط: ينبغى أن يكون « نَصْر الثانى » من قول الشاعر [1] :

٢٤٨ - إنِّى ، وأَسْطَارِ سُطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلٌ : يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

تأكيدا ، لا عطف بيان ؛ لأنه موافق للفظ الأول .

وأكثر النحويين يجعلونه عطف بيان ، ويستشهدون به فى كتبهم .

---

٢٤٨ - (١) : القائل هو الراجز رؤبة ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد الكتاب ١/ ٣٠٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٩ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ٣ ، ٣/ ٧٢ ، والخزانة ١ / ٣٢٥ ، والمغنى ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٥٧ ، ٢٧٤ ، والشذور ٤٣٧ ، ٤٥٠ ، والعينى ٤/ ١١٦ والهمع ١/ ٢٤٧ ، ٢/ ١٢١ ، والدرر ١/ ٢٠٥ ، ٢/ ١٥٣ وملحقات ديوانه ١٧٤ .

والثانى : من شواهد الكتاب ١ / ٣٠٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٩ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، والخزانة ١/ ٣٢٥ ، والمغنى ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٥٧ (٢٧٤) والشذور ٤٣٧ ، ٤٥٠ ، والعينى ٤/ ١١٦ ، والهمع ٢/ ١٢١ ، والدرر ٢ / ١٥٣ ، ملحقات ديوانه ١٧٤ وقد استشهد الشارح الأندلسى بهما .

اللغة :

نصر : المراد : نصر بن سيار .

المعنى :

إنى أقسم بأسطار سطرن سطرا ، لقائل - عندئذ - يا نصر نصر نصرا .

الإعراب :

« إنى » إن ، واسمها « وأسطار » الواو : حرف قسم ، وجر ، وأسطار مقسم به ، ومجرور بالواو « سطرن » فعل ، ونائب فاعل ، والجملة : فى محل جر ، صفة لأسطار « سطرا » مفعول مطلق ، مؤكد لعامله ، « لقائل » اللام : هى اللام المزحلقة « قائل » خبر إن « يا » حرف نداء « نصر » منادى ، مبنى على الضم في محل نصب « نصر » عطف بيان على نصر باعتبار لفظه « نصرا » عطف بيان على المنادى ، باعتبار محله .

الشاهد فيه :

قوله : « يا نصر نصر نصرا » وذلك على رواية نصر الثانى ، على أنه مرفوع ، فهو عطف بيان على نصر الأول باعتبار لفظه ، ونصر الثالث عطف بيان - أيضاً - على اعتبار المحل .

(٢) انظر ص ٥١٦ شرح ابن الناظم .

قال ابن المصنف : « وليس بصحيح »[٢].

ولا يشرط فى عطف البيان : أن يكون أوضح من المعطوف ، كما لا يشترط ذلك فى النعت .

وهذا : مذهب سيبويه[١] ، خلافا للجرجانى ، والزمخشرى .

قوله :

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِى غَيْرِ نَحْوِ : « يَا غُلَامُ يَعْمُرَا »

ونحوِ « بِشْرٍ » تَابعِ « البَكْرِىِّ » وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بالمرضِىِّ

نبه على أنه : ما يصلح أن يكون عطف بيان[٢] يصلح أن يكون بدلا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَصَالِحًا لِبدليَّةٍ يُرَى ....

واستثنى من ذلك صورتين :

إحداهما[٣] : أن يكون المتبوع منادى ، والتابع علما مفردًا .

وإلى هذه الصورة أشار بقوله :

.... فِى غَيْرِ نَحْوِ : « يَا غُلَامُ يَعْمُرَا »

فيتعين أن يكون « يَعْمر » ـ هنا ـ عطف بيان ، لأنا لو جعلناه بدلا تعين بناؤه ؛ لأن البدل على تقدير تكرار العامل و « يعمر » علم مفرد .

فلو قدرنا مباشرة حرف النداء له ، لبنى .

---

(١) انظر تعليل ابن الناظم ص ٥١٧ .

(٢) سقط من (ب) : « عطف بيان يصلح أن يكون » .

(٣) : فى (أ) : « أحدهما » .

وأما الصورة الثانية ، فهى : أن يكون التابع عاريا عن الألف ، واللام ، والمتبوع مخفوض بإضافة الصفة [1] إليه ، محلاة بالألف واللام .

وقد أشار المصنف إلى هذه الصورة بقوله :

ونحو « بشْرٍ » تابع « الْبَكْرِىّ » ....

وهو يشير إلى قول الشاعر [2] :

٢٤٩ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِىِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

« فبشر » يتعين أن يكون بيان ؛ لأنه إن جعل بدلا قدر معه تكرار العامل

---

(١) فى (ب) : « بإضافة صفة » .

٢٤٩ ـ (٢) : **الشاعر :** هو المرار بن سعيد الفقعسىّ ، الأسدى ، والبيت من الوافر .

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٩٣ ، وابن يعيش ٣/ ٧٢ ، ٧٤ ، والمقرب ٥٣ ، والخزانة ٢/ ١٩٣ ، ٣٦٤ ، والشذور ٤٣٦ ، والعينى ٤/ ١٢١ ، والتصريح ٢/ ٣٣ ، والهمع ٢/ ٢٢٢ ، والدرر ٢/ ١٥٣ ، والأشمونى ٣ / ٨٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

« التارك » المصيِّر ، أو المخلى « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل . . « بشر » هو : بشر بن عمرو ابن مرثد ، وكان قد قتله سبع بن الحسحاسِ الفقعسىّ ، ورئيس بنى أسد ـ يوم ذاك ـ خالد بن نضلة الفقعسىّ ، جد المرار ، لذلك جاء الفخر « ترقبه » تنتظر خروج روحه . . .

المعنى :

أنا ابن الرجل الذى ترك بشرا البكرى تنتظر الطير موته ، لتقع عليه .

الإعراب :

« أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « ابن » مضاف « التارك » مضاف إليه « التارك » مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه الطير » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر « ترقبه » فعل مضارع ،وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة : فى محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من ضمير ترقبه .

الشاهد فيه :

« التارك البكرى بشر » حيث يتعين فيه أن يكون « بشر » عطف بيان ، على البكرى ولا يصح أن يكون بدلا ، لما ذكر .

فى المتبوع ، وهو « التَّارِك » ولا يصح مباشرته « لبشر » ـ على جهة الإضافة ـ ؛ لأن « بشرا » عار عن الألف ، واللام .

ولا يضاف اسم الفاعل ، المحلى بالألف ، واللام إلى ما ليس فيه ألف ، ولا لام .

وقول المصنف :

.... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

تنكيت على مذهب الفراء ، فى تجويز الإضافة فى مثل هذه المسألة [1] .

قوله : « ونحو « بشر » مخفوض بالعطف على قوله :

« نحو : « يا غلام .... » ـ فى البيت قبله ـ .

(١) ويقول المرادى : « لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه « أل » إلى جميع المعارف » ٣ / ١٨٩ شرح المرادى .

عطف

النسق [1]

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ   كَاخْصُصْ بِوُدٍّ ، وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

لما فَرَغ من عطْف البيان تكلم على عطف النَّسَق :

فذكر أنه « تَالٍ بحرف » .

ومعنى « تال » : تابع .

فدخل تحته سائر التوابع .

فلما قال : « بحرف » : خرج ما عدا عطف النسق .

و « قوله « متبع » : هو [2] ـ بكسر ثالثه ـ وهو صفة لحرف .

يريد : أن ذلك الحرف : هو الذى يوجب إتباع المعطوف للمعطوف عليه .

والتقدير : عطف النسق : « تال بحرف متبع » .

ثم مثل المعطوف ، والمعطوف عليه [3] . بقوله :

.... اخصص بود ، وثناء من صدق

« فثناء » معطوف على « وُدّ » .

و « من » مفعول « باخصص » .

قوله :

---

(١) عرفه ابن عقيل ، فقال : « هو التابع المتوسط بينه ، وبين متبوعه أحد الحروف ، التى سنذكرها » ٣/ ٢٢٤ شرح ابن عقيل .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « هو » .

(٣) سقطت من (ب) العبارة الآتية : « والتقدير : .. إلى قوله ... والمعطوف عليه » .

فَالْعَطْـفُ مُطْلَقًا : بِـواوٍ ، ثُمَّ فَا ، حتَّى ، أمَ ، اوْ كَفيكَ صِـدْقٌ ، وَوَفَـا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْـبُ : بَلْ ، وَلاَ ، لَكِـنْ كَلَمْ يَبْدُ امْـرُؤٌ ، لَكِنْ طَـلاَ

نبه فى هذين البيتين : على أن حروف العطف على قسمين :

قسم يشرك فى الإعراب ، والمعنى ، وإلى ذلك أشار بقوله : « والْعَطفُ مُطْلَقًا » .

ثم عدد الحروف التى تشرك مطلقا ، فذكر :

الواو : نحو : « قَامَ زَيدٌ ، وعمرٌو » .

وذكر « ثم » نحو : « قام زيدٌ ثم عَمْرٌو » .

وذكر « الفاء » نحو : « قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو » .

وذكر « حتَّى » نحو : « خرج النَّاسُ[1] حتى الأميرُ » .

وذكر « أم ، وأو » نحو : « قام زيدٌ أَمْ عَمرٌو » ، « و ذهَبَ خَالدٌ ، أَوْ بكْرٌ » .

وقوله : « كَفيكَ صِدْقٌ وَوَفَاءٌ » : تمثيل « للواو » .

وقوله : « أمَ ، اوْ » يـريد : « أَمْ ، وأَوْ » : فأسقط حـرف العطف ، ونقل حركة همزة « أو » إلى ميم « أم » فتحركت الميم ، وسقطت الهمزة .

فمـقصـوده فى البـيت : أن العطف مطلقا « بالواو ، وثم ، والـفاء ، وحتى ، وأم ، وأو » .

فذكر هذه الحروف الستة ، ومراده : عطف بعضها على بعض .

ولكن أسقط حرف العطف من الجميع .

(١) فى (أ) : « خرج السائر » .

ولما فرغ من ذكر حروف العطف ، المشركة [1] مطلقا شرع فى القسم الثانى ، وهو الذى يشرك فى الإعراب فقط ، فقال : فى البيت الثانى :

« وأتبعت لفظا فحسب : » ثم عددها :

فذكر « بَلْ ، ولاَ ، ولكنْ » .

فقوله : « لفظا » يعنى : فى الإعراب ، دون المعنى .

وإلى هذا أشار بقوله : « فحسب » .

فقوله [2] : « بَلْ » : هو فاعل « أَتْبَعَتْ » فتقدير كلامه : وأَتْبَعَتْ « بَلْ ، وَلاَ ، ولَكِنْ » فى اللفظ فحسب .

وقوله :

.... « لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ ، لَكِنْ طَلاَ »

تمثيل « لكن » .

« والطلا » هو ـ بفتح الطاء ـ وهو : ولد بقرة الوحش [3] .

قوله :

فَاعْطِفْ بوَاوٍ لاَحقًا ، أَوْ سَابقًا ـ فى الحكم ـ أَوْ مُصَاحبًا موافقا
وَاخْصُصْ بهَا عطفَ الذِى لا يُغْنِى متْبُوعُهُ : « كَاصْطَفَّ هٰذَا ، وَابْنِى »

لما فرغ من تعداد حروف العطف أخذ يذكر معانيها :

فذكر أن « الواو » تعطف [4] بها سابقا فى الحكم ، فتقول : « جَاءَ زيدٌ ،

---

(١) فى (ب ، جـ) : « المشتركة » . (٢) سقط من (جـ) لفظ : « فقوله » .

(٣) « الطَّلاَ : ولد ذوات الظلف » مختار (ط ل ا) ، وفى المصباح أنه « ولد الظبية » .

(٤) فى (أ) « أن الواو يعطف بها سابقاً » .

وعمْرو قبله » .

« فعمرٌو »معطوف على زَيْد ،ووجود المجىءمنه قبل وجوده من «زَيْد » .

أو يعطف بها لاحقٌ ، نحو : « جاءَ زيدٌ ، وعمرٌو بعده » .

« فعمرٌو » معطوف على « زيد » ، ووجـود المجىء منه بعد وجوده من « زيد » .

أو يعطف بها مصاحب ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ، وعمرٌو مَعًا » .

« فعمرٌو » معـطوف على « زيد » ووجود المجىء منه حالة مجىء «زيد» فهما متصاحبان فى حال الفعل .

وإلى هذه الأحوال الثلاثة أشار بقوله :

« فَاعطِفْ بواَوٍ . . . » البيت .

ومراده باللاحقية ، والسابقيـة ، والمصاحبة : أن يكون وجود الفعل من الثانى متأخرا عن وجوده من الأول ، أو متقدما ، أو فى حالة واحدة .

فتحصل : أن الواو مـقتضية لهذه المعانى الثـلاثة ، وهو الذى يعبر عنه النحويون : أن الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب .

ثم ذكر فى البيت الثـانى : أن الواو مخصوصة بعطف ما لا يغنى مـتبوعه عنهُ .

وذلك جار فى كل فعل يقـتضى فاعلين ، وكل واحد منهما مـفعول في المعنى « كاخْتَصَم زَيْدٌ ، وَعَمْرٌو » :

فلا يجوز ـ هنا ـ وفى أمثاله العطف بغير الواو ؛ لأن غير الواو لا يعطى الاشتراك فى الفعل في حالة واحدة .

وإلى هذا أشار بقوله :

واخْصُصْ بهَا عطفَ الَّذى لا يُغْنِى   متبوعه[1] .   ...

أى : ما لا يغنى متبوعه عنه ، بل لابد من معطوف .

ومثله بقوله :

.... اصطف هذا ، وابنى

« فَاصْطَفَّ » فعل ماض ، من الاصطفاف ، وهو من الأفعال التى لا تقع إلا من اثنين ؛ لأن الواحد لا يكون صفا .

فلأجل ذلك : احتاج إلى عطف « الابن » على قوله : « هَذَا » .

قوله :

وَالْفَاءُ للتَّرتيب باتِّصَال   وثُمَّ للتَّرْتيب بانْفصَال

واخْصُصْ بفاءٍ عَطفَ ما لَيْسَ صِلَهْ   عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أنه الصِّلَهْ

لما تكلم على معنى الواو شرع ـ هنا ـ يتكلم على معنى « الفاء » وثم فذكر أن « الفاء » تكون للترتيب ، مع اتصال ، وجود الفعل من الثانى بوجوده من الأول .

فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو » : فهم من الفاء أمران :

أحدهما : أن قيام « عَمْرٍو » بعد « زيْدٍ » .

والثانى : أن قيام « عمرو » متصل بقيام « زيْدٍ » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

---

(١) فى (أ ، ب) : « واخصص بواو عطف ما لا يغنى متبوعه » .

والفاء للترتيب باتصال ....

واعلم أن الترتيب بالفاء [1]. على نوعين .

ترتيب فى المعنى : ـ كما مثلنا ـ .

ومنه قول تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾ [2].

وأكثر ما يكون هذا فيما هو الثانى فيه مسبب عن الأول ، نحو : « عطفته فانعطف » .

والنوع الثانى : أن يكون الترتيب فى الذكر ، وهو : إما عطف مفصل على مجمل : هو هو فى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [3].

فأجمل النداء ، ثم فصل بقوله : ﴿ فَقَالَ رَبِّ ﴾ الآية .

فالترتيب بالفاء إنما هو فى الذكر .

وأما فى المعنى فلا يمكن ؛ لأن القول ، والنداء راجعان لمعنى واحد ، والشىء لا يترتب على نفسه .

وإما عطف لمجرد المشاركة فى الحكم ، وهو الذى إذا أزيلت الفاء ، صلحت الواو فى مكانها ، نحو قول امرئ القيس [4] :

٢٥٠ ـ .... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

---

(١) فى (أ) : « الترتيب فى الفاء » . (٢) من الآية ٧ من سورة الانفطار .

(٣) من الآية ٤٥ من سورة هود .

٢٥٠ ـ (٤) البيت أول معلقه امرئ القيس المشهورة ، وهى من الطويل .

والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٢٧ ، ومجالس العلماء للزجاجى ٢٧٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٩/٢ ، والإنصاف ٦٥٦ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ٣٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ ، والخزانة =

فلو قال : « وَحَوْمَل » لَحَسُنَ .

ثم ذكر أن « ثُمَّ » للترتيب بانفصال .

فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ ، ثُمَّ عَمْرٌو » : فـهمت أن قـيام « عمـرو » بعد قيام « زَيْد » إلا أن بينهما مهلة : فقيام « عَمْرٍو » منفصل عن قيام « زَيْدٍ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَثُمَّ للتَّرتيب بانْفِصَالِ

وتأتى « ثمَّ » فى الترتيب لمجرد الذكر ، لا لترتيب المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ (١) : فإتيان موسى (عليه السلام) الكتاب متقدم

= ٤ / ٣٩٧ ، وشواهد الشافية ٢٤٢ ، والمغنى ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٥٣ ، والشارح الأندلسى ، . . .

وصدر البيت :

قفا نبك من ذكرى حبيب ، ومنزل ... ...

اللغة :

قفا : أمر للاثنين بالوقـوف ، وقد جرى امرؤ القيس على عـادة الشعراء فى مخـاطبة الاثنين وسقط اللوى ، والدخول ، وحومل : مواضع بنجد ، وكانت محبوبته تقيم بسقط اللوى .

المعنى :

قفا معى ، وأسعدانى بالبكاء ، لتذكر العين مع حبيب عزيز على ، كان ينزل فى هذا المكان ، الذى بين الدخول ، وحومل .

الإعراب :

« بسقط » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة لمنزل ، سقط : مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان ، متعلق بمحذوف ، صفة ثانية لمنزل ، بين : مضاف و « الدخول » مضاف إليـه « فحـومل » الفـاء : حرف عطف ، حـومل : معطـوف على الدخول وانظر ٣ / ٩٣ شـرح الأشمونى ، وانظر معه حاشية الصبان .

والشاهد فيه :

أن الفاء فى قول الشاعـر : « فحومل » قد جاءت بمعنى الواو ، والواو تسد مـسدها ، ويحسن بها الكلام .

(١) من الاية ١٥٤ من سورة الأنعام .

على ما ذكر قبل .

ولكن جيء « بثم » للترتيب فى الذكر .

والترتيب فى المعنى هو الأصل ، وهو الكثير .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصح أن يكون صلة على ما هو صلة ، كمثال أبى على فى الإيضاح [1] وهو قوله : « الَّذِى يَطِيرُ ، فيغضبُ زيْدٌ الذُّبابُ » فقوله : « يغضب زيد » لا يصح أن يكون معطوفا بغير الفاء ؛ لأن المعطوف على الصلة صلة ، ولا ضمير فيه يعود على الموصول ، ولا يجوز خلو الصلة من العائد ، فتعين العطف بالفاء ؛ لأن ما فيها من السببية يصير الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها كالجملة الواحدة .

وإذا كان الأمر كذلك : استغنى بالضمير ، الذى فى الأولى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

واخصُصْ « بفَاء » عطف ما ليس صِلَهْ .... البيت .

يعنى : عطف ما لا يصلح أن يكون صلة « كيَغْضَبُ زَيْدٌ » ـ فى المثال المذكور .

قوله :

بَعْضًا « بحَتَّى » اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ،وَلاَ يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ

لما تكلم على معنى « الفاء » أخذ يتكلم على معنى « حَتَّى » :

فذكر أنها تعطف « بعضًا » على « كلّ » وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) الإيضاح : كتاب صنفه أبو على الفارسى لعضد الدولة ، وكان متقدما عنده . انظر البغية ١ / ٤٩٦) .

بعضًا « بحتَّى » اعطفُ على كُلٍّ ... .

ثم ذكر أن المعطوف بها لا يكون إلا غـاية المعطوف عليه ، فى الزيادة : نحـو : « مَاتَ الـنّاسُ حَتَّى الأنبـيَاءُ » ، أو فى النقـص ، نحـو : « تُحْصَى الأشْيَاءُ حتَّى مثاقيلُ الذرّ » وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... ، وَلاَ يكونُ إلاَّ غايةَ الَّذِى تَلاَ

يعنى : غايته فى التعظيم ، أو التحقير ـ كما مثلنا ـ .

وقد يعطف « بحتَّى » ما ليس ببعض ، كقوله [1] :

٢٥١ ـ أَلْقَى الصَّحِيفةَ كَىْ يخِفّفَ رَحْلَهُ والـزادَ ، حَتَّـى نَعْلَـه أَلْقَاهَـا

---

٢٥١ ـ (١) القائل : أبو مروان النحوى ، أو مروان النحوى ، أو المتلمس ، والبيت من الكامل .

وهو من شـواهد الكتاب ١ / ٥٠ ، والجـمل ٨١ ، وياقوت ١٩/ ١٣٤ ، وابن يعـيش ٨ / ١٩ ، والخـزانـة ١/ ٤٤٥ ، ٤/ ١٤٠ ، والمغنى ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، (١٢٧) والعـينى ٤ / ١٣٤ ، والبـغيـة ٣٩٠ ، والهـمع ٢ / ٢٤ ، ١٣٦ ، والدرر ٢ / ١٦ ، ١٨٨ ، والتصـريح ٢ / ١٤١ ، ٢١٤ ، والأشمونى ٣ / ٩٧ ، ويس ١/ ٣٠١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الصحيفة : يريد بها : التى كتبها عمرو بن هند لعامله بالبحرين . . .

المعنى :

ألقى المتلمس الصحيفة ، وما يثقله ، حتى النعل ، ألقى كل ذلك فى نهر الحيرة ، وفر هاربا . .

الإعراب :

« ألقى » فعل ماض ، مبنى على فـتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مسـتتر جوازا ، تقديره هو يعود إلى المتلمس « الصـحيفـة » مفعول به منصـوب « كى » حرف تعليل ، وجر « يخـفف » فعل مضارع منصوب « بأن » المـضمرة ، بعد « كى » التعليلية ، وفاعـله ضمير مستتـر فيه جوازاً ، وأن المصـدرية ، مع ما دخلت عليه فى تأويل مصـدر مجرور بكـى ، وكى ومجروها متعلقان بالفعل « ألقى » ، « رحله » مفعول به ، ومضـاف إليه « والزاد » الواو : عاطفة ، والزاد : معطوف على قوله ، « رحله » ، « حتى » حرف عطف « نعل » بالنصب مفعول لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : حتى ألقى نعله ، نعل : مضاف ، والضمير مضاف إليه ، ومن ذلك تقول : إن جملة « حتى نعله . . » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة ، والزاد » أى : من عطف الجمل ، أى:=

ألا ترى أن النعل ليس بعضا من الزاد .

وإنما جاز ذلك ؛ لأنه - بالتأويل - يرجع إلى البعضية ، فكأنه قال : ألقى ما حمله حتى نعله .

واعلم أن العطف « بحتى » لا يقتضى الترتيب ، دليله الحديث : « كل شيء بقضاء ، وقدر ، حتى العجز ، والكيس » .

فإن القضاء، والقدر لا ترتيب فيهما ، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات ، والمقدرات

قوله :

وَ « أَمْ » بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لفظ « أىٍّ » مُغْنِيَهْ

وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المعْنَى بحذْفِهَا أُمِنْ

وبانْقِطَاعٍ ، وبمعنى « بَلْ » وَفَتْ ... إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

لما فرغ من الكلام على معنى « حَتَّى » تكلم على معنى « أَمْ » فى هذه الأبيات الثلاثة ، وقسمها إلى : متصلة ، ومنفصلة .

وبدأ بالكلام على المتصلة :

= « فحتى » عطفت جملة على جملة ، « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوزا ، ومفعول به والجملة : لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

ويجوز أن تكون « حتى » بمعنى الواو ، والعطف من قبيل عطف المفردات ، وتكون جملة « ألقاها » توكيدا لما سبق ، ويجوز أن تكون « حتى » جارة ، ونعله : مجرور بها ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « ألقى » وجملة ألقاها : مؤكدة .

الشاهد فيه :

قوله : « حتى نعله » على أن نعله بعض ما يثقله .. فيكون معطوفا على الصحيفة .

(وانظر التصريح ٢ / ١٤١) .

فذكر أن « أمْ » المتصلة يعطف بها [1] إثر همزة التسوية ، أو يعطف بها بعد همزة تقوم مقام « أيّ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيٍّ » مُغْنِيَهْ

فقوله : « وَأَمْ بها اعطف » يعنى : أم المتصلة .

وهمزة التسوية : هى التى تكون مع جملة يصح تقديرها بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [2] .

أى : سواء عليهم إنذارك ، وعدم إنذارك .

وأكثر ما تكون الجملة الواقعة بعد همزة التسوية : فعلية كالآية .

وقد تجىء اسمية كقول الشاعر [3] :

٢٥٢ ـ وَلَسْتُ أُبَالي بعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا أَمَوْتِيَ نَاءٍ ، أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ ؟

---

(١) فى (ب) : « تعطف بها » . (٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

٢٥٢ ـ (٣) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ٤١ (٤٩) والعينى ٤/١٣٦ ، والتصريح ٢ / ١٤٢ ، والهمع ٢ / ١٣٢ ، والدرر ٢ / ١٧٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ناء : بعيد ، من نأى ينأى .

المعنى :

لست مهتما بعد فقدى مالكا : أبعد موتى ، أم قرب وقوعه ، وصار واقعا الآن .

الإعراب :

« ولست » الواو : على حسب ما قبلها ، وليس ، واسمها « أبالى » فعل مضارع ، مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : أنا ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل نصب خبر « ليس » « بعد» ظرف زمان ، متعلق بقوله :« أبالى » بعد :مضاف ، وفقد ، مضاف إليه ، فقد : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله =

ولا يشترط فى همزة التسوية أن تقع بعد لفظة « سَوَاء » .

وإنما قيل لها : همزة التسوية ؛ لأن وقوع الأمر المذكور بعدها ، وعدمه سواء .

وقوله : « عَنْ لَفْظِ « أَىٍّ مُغْنِيَة » .

يعنى أن « أم » المتصلة يعطف بها ـ أيضاً بعد همزة مقدرة « بأى » كقوله تعالى : ﴿ وإنْ أدْرِي أَقَرِيبٌ أم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُون ﴾ [1].

التقدير : وإن أدرى أى الأمرين هو .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الهمزة الواقعة قبل « أَمْ » المتصلة قد تحذف إذا أمن خفاء المعنى ، كقوله [2] :

٢٥٣ ـ .... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شعيْثُ ابنُ مِنْقَرِ ؟

= « مالكا » مفعول به للمصدر ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أموتى » الهمزة للاستفهام « موت » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب بقوله : « أبالى » وقد علق هذا الفعل عن العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، « هو » ضمير منفصل ، مبتدأ « الآن » ظرف زمان ، منصوب بقوله : « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ ، والخبر المتقدمة .

الشاهد في البيت :

قوله : « أم هو الآن واقع » حيث كان العطف « بأم » جملة اسمية على جملة اسمية مثلها .
(انظر المغنى ١/ ٤١) .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

٢٥٣ ـ (٢) القائل : هو الأسود بن يعفر ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٨٥ ، والمقتضب ٣/ ٢٩٤ ، والكامل ٣٨٠ والمحتسب ١/ ٥٠ ، والخزانة ٤/ ٤٥٠ ، والمغنى ٤٢ (٥١) والعينى ٤/ ١٣٨ ، والتصريح ٢/ ١٤٣ ، والهمع ٢/ ١٣٢ ، والدرر ٢/ ١٧٥ ، والأشمونى ٣/ ١٠١ ، ١٠٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لعمرك : قسم شعيث : حيّ من تميم ، وسهم ، اسم حى من قيس عيلان ، منقر : حى =

ومنه قوله [1] :

٢٥٤ ـ فَلاَ تَعجَلى يا مىُّ أَنْ تَتَبيَّنِى بِنُصْحٍ أَتَى الواشُونَ ، أَمْ بِخُبُولِ ؟

= ينتهى إلى زيد مناة بن تميم وصدر البيت :

لعمرك ما أدرى ، وإن كنت داريا ... ...

المعنى :

يقسم الشاعر بعمر مخاطبه : أنه لا يدرى : أى النسبين هو الصحيح : أشعيث ابن سهم ، أم شعيث ابن منقر ؟

الإعراب :

« شعيث » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، « ابن » خبر المبتدأ ، « سهم » مضاف إلى « ابن » « أم » حرف عطف « شعيث » مبتدأ « ابن » خبره ، ابن مضاف « منقر » مضاف إليه ، وجملة : « شعيث بن سهم » فى محل نصب مفعول به لقوله : « أدرى » وقد علق الفعل عن العمل بحرف استفهام مقدر ، والتقدير : ما أدرى أشعيث بن سهم . . . » ؟ وجملة : « شعيث بن منقر » فى محل نصب ، معطوفة « بأم » على الجملة قبلها .

الشاهد فى البيت :

حذف الهمزة عند خفاء اللبس ، والأصل : « أشعيث » بالهمزة فى أوله ، والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضرورة (انظر المغنى ١/ ٤٢) .

٢٥٤ ـ (١) : القائل : هو كثير ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد القالى ٢/ ٦٣ ، والعينى ٤/ ١٤١ والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢/ ٢٤٩ .

اللغة :

تعجلى : تتسرعى ، تتبيني : تستوضحى،والواشون : جمع واش من الوشاية : السعى . . خبول : جمع خبل : الفساد . .

المعنى :

يا مىّ تريثى، وتمهلى حتى يظهر الخبر على حقيقته ،ويعلم ذلك : أبنصح ،ورشاد أخبر الساعون ، أم بخبول ، وفساد ؟

الإعراب :

« فلا » الفاء : عاطفة ، ولا : ناهية « تعجلى » فعل ، وفاعل ، « يا مىّ » يا : حرف نداء ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ومى : منادى مرخم ، والأصل : مية ، ويروى : يا عز ، أى : يا عزة ، « أن » مصدرية ، والأصل : لأن . . « تتبينى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ونون الوقاية ، والياء مفعول به « بنصح » الأصل : أبنصح : يصح : جار ومجرور متعلق بقوله :=

التقدير : « أشعيث ؟ » و « أبنصح ؟ » .

فحذف الهمزة ؛ لأن معناها غير خفى ، وإلى هذا أشار بقوله :

وربما أسقطت الهمزة ، إن .... البيت .

فنبه بقوله : « وَرُبَّما » على قلة الحذف .

وقصر قوله : « خَفَا المعنى » ضرورة .

ثم نبه فى البيت الثالث : على « أمْ » المنقطعة :

فدل أن كلامه ـ فيما مضى ـ كان على المتصلة .

فذكر أن « أم » المنقطعة : هى التى تخلو مما شرط فى المتصلة : من وقوعها بعد همزة التسوية ، أو الهمزة المقدرة « بأى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبانْقِطَاعٍ ، وبِمَعْنَى « بَلْ » وَفَتْ .... البيت .

فقوله : وبمعنى « بـل » وفت » يعنى : أن المنقطعة تفى بمعنى « بَلْ » : فيصح أن يجعل « بل » فى مكانها ، كقوله : « إنها لإبل ،أم شاء » التقدير : بل أهى شاء : اعتقد أولا : أن الذى رأى إبلا ، فتبين له خطؤه ، واحتمل عنده أنها شاء ، فأضرب عن الأول [1].

= « أتى » والواشون » فاعل مرفوع بالواو ، لأنه جمع مذكر سالم « أم » متصلة ، حرف عطف « بخبول » جار ، ومجرور متعلق بمحذوف ، تقديره : أم أتى بخبول .

الشاهد في البيت :

فى قوله : « بنصح » حيث حذفت الهمزة ،عند خفاء اللبس ،لأن التقدير : أبنصح أتى الواشون ، أم أتوا بخبول ؟

(١) انظر ٣ / ٢٠٨ المرادى .

وقوله :

.... إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ [1] .

يعنى : مما قيدت به ، فى الاتصال من الشروط المتقدمة الذكر .

قوله :

خَيِّر ، أَبِحْ ، قَسِّم « بأو » وأَبْهِمِ وَاشْكُكْ ، وَإِضْرَابٌ بها - أيضاً - نُمِى

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لم يُلْفِ ذو النُّطقِ لِلَبْسٍ منْفَذَا

لما تكلم على « أَمْ » عقبه بالكلام على « أَوْ » :

فذكر لها مَعَانى [2] :

الأول : التخيير ، كقولك : « تَزَوَّجْ هِنْدًا ، أو أُخْتَهَا » : فخيَّرك فى تزويج واحدة منهما إذا الجمع لا يجوز .

الثاني : الإباحة ، كقولك : « جَالِس الحسنَ ، أو ابنَ سيرين » : فأباح مجالستهما : إفرادًا ، أو جمعا .

وبجواز [3] الجمع - هنا - حصل الفرق بين الإباحة ، والتخيير .

ولا تقع « أو » فى الإباحة ، والتخيير إلا فى الطلب .

وإلى المعنيين أشار بقوله : « خَيِّر ، أَبِحْ » .

ولما ذكر معنييهما فى الطلب ذكر معانيها التى تكون في الخبر ، فذكر أنها :

تكون للتقسيم ، وهو المعنى الثالث من معانيها ، كقولك : « الكلمة :

---

(١) سقط من (ب) لفظ « خلت » . (٢) فى (جـ) : « معان » .

(٣) فى (جـ) : « ويجوز الجمع » .

اسم ، أو فعل ، أو حرف » .

وإلى هذا أشار بقوله : « قسّم « بأو » .

ثم ذكر معنى رابعا ، وهو الإبهام ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ (١).

فأبهم على السامعين ، مع علم المتكلم .

هذا : حكمها فى الإبهام .

ثم ذكر معنى خامسا ، وهو الشك ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ عمرٌ » وأنت شاك فى أيهما قام .

والفرق بين الإبهام ، والشك : أن الإبهام على السامع ، مع علم المتكلم (٢).

والشك من المتكلم .

ثم ذكر معنى سادسا ، وهو الإضراب (٣).

وهو مذهب الكوفيين ، وأبى على من البصريين .

حكى الفراء : « اذهَبْ إِلَى زَيْدٍ ، أَوْ دَعْ ذَاكَ ، فَلا تَبْرَحْ » ومنه قول جرير (٤).

٢٥٥ ـ كَانُوا ثَمَانِينَ ، أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ . (٢) سقط من (جـ) : « مع علم المتكلم » .

(٣) انظر التسهيل ص ١٧٦ .

٢٥٥ ـ (٤) : يخاطب جرير الخليفة هشام بن عبد الملك ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد المغنى ٦٤ ، ٢٧٢(٧٣) والعينى ٤/ ١١٤ ، والهمع ٢/ ١٣٤ ، والدرر ١٨١ ، والأشمونى ٣/ ١٠٦ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٥٦ .
=

أراد : بل زادوا .

وإلى معنى الإبهام ، والشك ، والإضراب أشار بقوله :

.... واشكك ، وإِضْرَابٌ بهَا ـ أيضاً ـ نُمِي

ومعنى « نمى » : كثر .

ثم ذكر معنى سابعا ، وهو : مجيئها بمعنى الواو ، كقول امرئ القيس [1] .

٢٥٦ ـ فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ ، أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

= **اللغة :**

أو بمعنى « بل » رجاؤك : انتظار جودك ، وفضلك ، وعطائك . . .

المعنى :

عيالى الذين ضقت بتبعاتهم ، كانوا ثمانين ، بل زادوا ثمانية ، لولا رجاء عونك ، وبرك أفكر فى التخلص منهم بالقتل .

الإعراب :

« كانوا ثمانين » : كان الناقصة ، واسمها ، وخبرها « أو حرف عطف بمعنى « بل »، « زادوا ثمانية » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « لولا » حرف امتناع لوجود « رجاؤك » مبتدأ ، ومضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره « موجود » ، « قد » حرف تحقيق « قتلت » فعل ، وفاعل « أولادى » مفعول به ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « أو زادوا » حيث استعمل فيه « أو » للإضرب ، وجاءت بمعنى « بل » .

٢٥٦ ـ (١) البيت من المعلقة المشهورة ، وهى من الطويل .

والبيت من شواهد المغنى ٤٦٠ ، ٤٧٤(٢٩٠) والعينى ٤/ ١٤٦ ، والأشمونى ٣/١٠٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

طهاة اللحم : جمع طاه : وهو الطباخ ، صفيف شواء : ما فرق ، وصف على الجمر ، وهو شواء الأعراب ، قدير : ما طبخ فى قدر . . .

المعنى :

فظل الطباخون يعالجون لحم الصيد : فـمنهم من يشوى على الجمر أو الحجر ، ومنهم من يطبخ فى القدر متعجلا . . .

=

أراد : وقدير معجل .

وإلى هذا أشار بقوله :

« وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ » : فنبه بقوله : « رُبَّمَا » على قلة ذلك .

وشرط فى مجيئها بمعنى الواو : أن يكون معنى الواو فى الموضع ظاهرا ، فلا يجد المتكلم منفذا للبس ، أى : طريقا .

وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

.... إذَا لم يُلْفِ ذُو النُّطق للبسٍ مَنْفَذَا

« فَذُو » فاعل « بيُلْفِ » و « مَنْفَذَا » مفعول به .

قوله :

وَمِثْلُ « أَوْ » فى القَصْدِ « إِمَّا » الثَّانِيَهْ فى نَحْوِ : إِمَّا ذِى ، وَإِمَّـــا النَّائيَـــهْ

نبه فى هذا البـيت على أن : « إِمَّا » الثانية فى نحـو قولك : « قَامَ إِمَّا زَيْدٌ ، وَإِمَّا عَمْرٌو » يقصد بهما قصد « أَوْ » فى المعانى المتقدمة .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومِثْلُ « أَوْ » فى القَصْدِ « إِمَّا » الثَّانِيَهْ ....

= **الإعراب :**

« فظل » الفاء : عاطفة ، وظل : فعل ماض ناقص ، « طهاة اللحم » اسم « ظل » ومضاف إليه « من بين منضج » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر ظل ، بين مضاف ، و « منضج » مضاف إليه ، وهو اسم فاعل ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « صفيف شواء » مفعول به ، ومضاف إليه ، « أو قدير » عطف على شواء ، بأو التى بمعنى الواو « معجل » صفة لقدير .

الشاهد فى البيت :

قوله : « أو قدير » : حيث جاءت « أو » بمعنى الواو ، أى : وقدير معجل . . .

ومثَّلَ ذلك بقوله :

.... إِمَّا ذِى ، وَإِمَّا النائيَهْ

و « النائية » اسم فاعل من « نأى » إِذا بَعُد .

وقوله : « الثانية » تنبـيه على أن المعانـى المذكورة فى « أوْ » لا تأتى فى « إِمَّا » الأولى .

وفيه ـ أيضاً ـ تنبيه على أنَّ « إِمَّا » تجىء مسبوقة بمثلها ، وهو الكثير .

وقد يستغنى عن الأولى ، نحو قوله [(١)] :

٢٥٧ ـ نُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْـــوَاتٍ أَلَـــمَّ خَيَالُهَـــا

التقدير : تُهاض إِمَّا بِدَارِ .

---

٢٥٧ ـ (١) : **الشاعر :** هو الفرزدق ، أو ذو الرمة ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد المنصف ٣ / ١١٥ ، وابن الشـجرى ٢ / ٣٤٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٠٥ ، والمقرب ٤٩ ، والخزانة ٤ / ٤٢٧ ، والمغنى ٦١ (٧٠) والعـينى٤ / ١٥٠ ، والهـــمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٣ ، والأشمونى ٣ / ١١٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الفرزدق ٦١٨ .

اللغة :

نهاض : من هاض العظم يهيضه هيضا : كسره بعد الجبور ، فهو مهيض ، ألم خيالها : طاف من حولنا ، وجاءت الذكرى .

المعنى :

نكسر ، ونفرق إما بدار تخرب ، وإما بموت أموات ، تطوف بنا ذكراها .

الإعراب :

« نهاض » فعل مضارع ، مبنى لـلمجهول ، ونائب فاعله مستتر فـيه وجوبا تقديره : نحن « بدار » جار ، ومجرور ، متعلق بنهاض ، والباء : بمعـنى « فى » « قد » حرف تحقيق « تقادم » فعل ماض « عهدها » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل جر ، صفة لدار « وإما » عطف على « إما » المحذوفـة « بأموات » جار ، ومـجرور « ألم » فعل مـاض ، « خيالهـا » فاعل ، ومضـاف إليه ، والجملة من الفعل ، والفاعل ، صفة لقوله : « بأموات » . =

وقد يستغنى عن الثانية ، وعن الواو التى تأتى معها « بأَوْ » كقولك : « قَامَ إِمَّا زَيْدٌ ، أَوْ عَمرٌو » .

وقد يستغنى عنها « بإِلاَّ » كقوله [1] :

٢٥٨ ـ فَإِمَّا أَنَّ تكُونَ أَخِي بحَقٍّ   فَأَعْرِفَ منْكَ غَثِّـي منْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي ، واتخِـذْنِي   عَـدُوًّا أَتَّقِيـكَ ، وتَتَّقِينِي

أراد : وَإِمَّا فاطرحْنِي .

= **والشاهد فيه :**

قوله : « بدار » وأصله : إما بدار قد تقادم عهدها ، وإما بأموات ؛ فحذفت « إما » الأولى اكتفاء بالثانية .

٢٥٨ ـ (١) القائل : هو المثقب العبدى ، ويقال : هو سحيم بن وثيل الرياحى ، والبيتان من الوافر .

والأول : من شواهد ابن الشجرى ٢ / ٣٤٤ ، والمقرب ٤٩ ، والخزانة ٤ / ٣٢٩ ، والمغنى ٦١ (٦٩) والعينى ٤/١٤٩ ، والهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٥ ، والأشمونى ٣ / ١١٠ ، والشارح الأندلسى ، والمفضليات ٢ / ٢٩٢ .

والثانى : من شواهد المقرب ٤٩،والخزانة ٤ /٣٢٩ ،والمغنى ٦١ (٦٩) والعينى ٤ /١٤٩ ، والهمع ٢ /١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٥ ، والأشمونى ٣ / ١١٠ ، والشارح الأندلسى ، والمفضليات ٢٩٢ .

اللغة :

غثى : الغث : الردىء من غث اللحم يَغِث ، ويغث غثاثة ، وغثوثة ، فهو غث ، وغثيث : إذا كان مهزولا ، رديئا . . سمينى : السمين : الجيد ، اطرحنى : اتركنى ، وانبذنى ، أتقيك : أجعل بينى وبينك وقاية ، وأتركك .

المعنى :

اكشف لى عن حقيقة أمرك : فإما أن تكون أخا حقا ، فأعرف منك الردىء ، والجيد ، وإما أن تتركنى ، وتتخذنى عدوا يحذر كل منا صاحبه ، ويخاف بادرته . . .

الإعراب :

« فإما » الفاء : عاطفة ، وإما : للتفصيل « تكون أخى » تكون : مضارع كان الناقصة ، واسمها مستتر وجوبا ، تقديره : أنت « أخى » خبر تكون ، ومضاف إليه « بحق » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لأخى « فأعرف » الفاء :عاطفة ، وأعرف فعل مضارع معطوف على « تكون » والفاعل مستتر وجوبا « منك » جار ، ومجرور « غثى » مفعول به لقوله : « أعرف »«من سمينى »=

وقد تأتى الثانية خالية عن الواو ، كقول الشاعر [1] :

٢٥٩ ـ يَالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُها أَيْمَـا إِلَى جَنَّـةٍ أَيْمَـا إِلَى نَـارِ

= جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، « وإلا » بمعنى « إما » « فاطرحنى » فعل ، وفاعل مستتر ومفعول به ، « واتخذنى » الواو : عاطفة ، واتخذنى، فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة معطوفة بالواو على التى قبلها « عدواً » مفعول به « أتقيك » فعل وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة : صفه لعدو ، وجملة : « وتتقينى » عطف على الجملة قبلها .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « وإلا فاطرحنى »: حيث أناب « إلا » مناب « إما » .

٢٥٩ ـ (١) **الشاعر :** هو سعيد بن قرط ، أو الأحوص ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد المحتسب ١ / ٤١ ، ٢٨٤ ، وابن يعيش ٦/ ٧٥ ، والخزانة ٤ / ٤٣١ ، والمغنى ٥٩ (٦٧) والعينى ٤ / ١٥٣ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ ، والهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٢ ، والأشمونى ٣ / ١٠٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شالت نعامتها : كناية عن الموت ،أى : ماتت ، وأصل شالت : ارتفعت، والنعامة : باطن القدم ، ويقال : النعامة ـ هنا ـ النعش . أيما : لغة تميمية في « إمَّا » .

المعني :

يتمنى الشاعر ـ لفرط عقوقه ـ أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالى بمصيرها بعد موتها ، ولا يعنيه أن تنعم في جنة ، أو تعذب في جهنم .

الإعراب :

« يا » : حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، وقد دلت « يا » على « ليت » وذلك كثير فى لغة العرب ، « ليتما » ليت : حرف تمن ، ونصب ، وَ « ما » كافة له عن عمل النصب ، والرفع « أمنا » مبتدأ ، ومضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء : علامة تأنيث الفاعل « نعامتها » فاعل شالت ، نعامة : مضاف ، وها : مضاف إليه ، فى محل جر بالإضافة ، وجملة « شالت نعامتها »:في محل رفع خبر المبتدأ ، وعلى رواية نصب « أمنا » تكون « أمنا » اسم ليت ، ومضاف إليه وجملة شالت نعامتها في محل رفع خبر « ليت » ، « أيْما »:حرف دال على التقسيم ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : شالت « أيْمَا » حرف عطف . .«إلى نار » جار ،ومجرور ،معطوف « بأما » على الجار ،والمجرور الأول .

والشاهد فيه :

قوله : « إيما » التى بمعنى « أما » وهى عاطفة ، غير مسبوقة بالواو .

وهذا شاذ ، والبيت لهجة بنى تميم ، وقد أوضح الشارح الأندلسى الإجراء الذى تم فى « أيما » .

أراد : إما إلى جنة ، وإما إلى نار .

ففتح الهمزة ، وهى : لغة بنى تميم ، وأبدل من الميم الأولى ياء ، ثم حذف الواو .

ومذهب المصنف : أن « أمّا » ليست من حروف العطف .

ولذلك : لم يعدها فى جملة حروف العطف .

وهو مذهب أبى علي ، وابن كيسان .

والأكثر على أنها عاطفة .

ودليل من قال : إنها ليست عاطفة : مجيئها بعد الواو ، وحرف العطف لا يدخل على مثله .

وإنما العطف عندهم « بالواو » وجىء « بإمّا » لتفيد معنى من معانى « أوْ » المتقدمة .

قوله :

وَأَوْلِ « لكنْ » نفيا ، اوْ نَهْيًا ، وَ « لاَ » نِدَاءً ، أَو امْراً ، اوِ اثْبَاتًا تَلاَ

تكلم فى هذا البيت على حكم « لكنْ » وحكم « لاَ » فى العطف فذكر أن « لكنْ » يعطف بها نفى ، كقولك : « مَا قَامَ زَيْدٌ ، لكنْ عمروٌ » أو بعد نهى ، كقولك : « لا تَضْرِبْ زَيْدًا ، لكنْ عَمْرًا » .

وإلى هذين أشار بقوله :

وَأَوْلِ « لكنْ » نفيًا ، أونَهْيًا ....

فشرط بالعطف بها : أن يتقدمها نفى ، أو نهى .

وأهمل شرطين آخرين ، وهما :

ألا يتقدمـها الواو ، وألا تكون مفصولة : بأن تـقع بعدها الجملة [1] ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ [2].

فـوجب ـ هنا ـ ألا تكون عـاطفـة ؛ لأن حرف الـعطف لا يدخل على حرف العـطف ، واقتـضى أن يقـدر ما بعـدهـا بجملة « أيّ » ولكـن كان رسول الله ؛ لأن الواو ـ هنا ـ هى العاطفة .

والمفرد المعطوف بالواو لا يخالف المعطوف عليه فى نفى، ولا فى إثبات .

ثم تكلم على حكم « لا » :

فذكر أنها تعطف إذا كانت تالية « لنداء» نحو : « يا ابن أخى ، لا ابن عمى » .

وخالف فى عطفها بعد النداء ابن سعدان [3] .

أو لأمر ، نحو : « اضْرِبْ زَيْدًا ، لاَ عَمْرًا » أو لإثبات ، نحو : « قَامَ الرِّجَالُ ، لاَ النِّسَاءُ » .

وشرط السهيلى : ألا يصح إطلاق الثانى على الأول .

فلا يقال عنده : « قَامَ رَجُلٌ ، لا زَيْدٌ » ويجوز : « قَامْ رَجُلٌ، لا امْرَأَةٌ » .

وإلى اشتراط تقدم النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات ، أشار المصنف بقوله :

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « وألا تكون مفصولة : بأن تقع بعدها الجملة » .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٣) ابن سعدان :

محمد بن سعدان الضـرير ، النحوى ، الكوفى ، المقرئ ، أبو جعـفر كان ثقة ، وكـان يقرأ بقراءة حمزة . . أخـذ القراءات عن أهل مكة ، والمدينة ، والشام ، والكوفة . . صنف كـتابا فى النحو ، وكتابا فى القراءات ، مات سنة ٢٢١ هـ (البغية ١ / ١١١) .

.... نِداءً ، أَوْ أَمْرًا ، أو إِثْبَاتًا تَلاَ

« فَلاَ » فى البيت مبتدأ ، « وتلا » فى موضع خبـره ، وفيه ضمير عائد على « لاَ » .

و « نداء » وما عطف عليه مفعول « لتلا » .

التقدير : لفظ « لاَ » فى العطف تَلاَ نداء ، أو أمرًا ، أو إثباتا .

ونقل حـركـة همـزة « أَوْ » إلى تنوين « نداء » ؛ لأجل الوزن وكـذلك صنع فى همزة « إثبات » نقل حركتها إلى الواو ، فى « أو » .

قوله :

وَ« بلْ » كَلكنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُـــنْ في مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهَا

وانقُلْ بهــا للثَّانِ حُكْــم الأَوَّلِ في الْخَبَر المثبَت ، والأمرِ الْجَلى

تكلم فى هذين البيتين على حكم « بَلْ » من حروف العطف . فقال :

وبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْها ....

يعنى : أن « بَلْ » يكـون مـعناها كـمـعنـى « لَكِنْ » إذا وقـعت بعـد مَصْحُوبَىْ « لكَنْ » .

يعنى : أنَّ « بَلْ » يكـون مـعناها كـمـعنـى « لَكِنْ » إذا وقـعت بعـد مصحوبى « لكن » يعنى بهما : النفى ، والنهى .

فإذا قلت : « مَا قَامَ زَيْدٌ ، بَلْ عَمْرٌو » : اقتضى نفى القيام عن « زَيْدٍ » وإثباته « لِعَمْرٍو » .

وكذلك : إذا قلت : « لا تضربْ زَيْدًا ، بَلْ عَمرًا » : نهيت عن ضَرْبِ « زَيْد » وأمرت بضَرْبِ « عَمْرٍو » .

وأجاز المبرد في العطف بها : أن تنقل حكم النفى ، والنهى لما بعدها .

فإذا قلت : « مَا قَامَ مُحَمَّدٌ ، بَلْ خَالِدٌ » : أضربت عن نفى القيام عن « محمدٍ » وحكمت بنفيه عن « خَالِد » .

فيكون « خَالِدٌ » هو الذى لم يقم .

وكلام العرب يرد عليه .

ثم مثل المصنف وقوع « بَلْ » بعد النفى بقوله :

.... لَمْ أَكُنْ فى مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهَا

والمربع : الأرض ، التى يربع بها .

والتيهاء : يعنى : الأرض ، التى يتاه فيها ، فلا يهتدى بها .

وهى - بفتح التاء ، والمد - على وزن صحراء ، فلا ينصرف ، وقد قصرها المصنف ضرورة : وعطفها « ببَلْ » على « مَرْبَع » [(١)].

ولما ذكر حكمها إذا وقعت بعد النفى ، والنهى تكلم على حكمها إذا وقعت فى الخبر المثبت ، أو الأمر :

فذكر أنها تنقل حكم الأول إلى الثانى ، كقولك - فى الخبر المثبت - : « قَامَ زَيْدٌ ، بَلْ عَمْرٌو » : فنقلت إلى « عَمْرٍو » حكم القيام ، وأضربت عن إثباته « لزيْدٍ » .

وتقول فى الأمر : « أضْرِبْ زَيْدًا ، بَلْ عَمْرًا » : فنقلت إلى « عَمْرٍو »

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) :

« وهى - بفتح التاء ، والمد - على وزن صحراء ، فلا ينصرف وقد قصرها المصنف ضرورة ، وعطفها « ببل » على « مربع » وسقط من (جـ) - أيضاً - قوله : « على مربع » .

الأمر بضربه ، وأضربت عن الأمر بضرب « زيْدٍ » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وانقل بها للثان حكم الأول .... البيت .

وحذف الياء من قوله : « وانقل بها للثان » : وهو جائز .

وقوله : « الجلى » ـ فى آخر البيت ـ حشو .

فجعل أنّ « بَلْ » يعطف بها بعد نفى ، أو نهى ، أو خبر [1] مثبت ، أو أمر .

قوله :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ المُنفصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، ولا فَصْلٍ يَرِدْ فى النَّظْمِ فَاشِيًا ، وضَعْفَهُ اعْتَقِدِ

لما فرغ من الكلام على أحكام حروف العطف تكلم على العطف على الضمائر .

فذكر أنك إذا عطفت على ضمير رفع متصل ، فصلت بينه ، وبين المعطوف بالضمير المنفصل ، فتقول : « قمت أنا ، وَزَيْدٌ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... فافصل بالضمير المنفصل

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفصل جائز بغير الضمير وإليه أشار بقوله : « أو فاصل ما » :

---

(١) فى (ب) : « وخبر مثبت » .

يريد : أو فاصل ، أى فاصل كان .

« فما » نكرة ، صفة « لفاصل » وقوله : « أو فاصل » مخفوض بالعطف على قوله : « بالضمير » ـ فى البيت المتقدم ـ .

فمن الفصل بغير الضمير قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِم ﴾ (1) .

« فمَنْ » معطوف بالواو فى « يَدْخُلُونَها » وهو الفاعل ، ووقع الفصل بالهاء ، وهى المفعول .

وقد جاء الفصل « بلاَ » وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ (2) .

« فآباؤُنا » معطوف على الضمير فى « أَشْرَكْنَا » ووقع الفصل « بِلاَ » .

وقد جاء العطف على الضمير المرفوع ، المتصل بلا فاصل ، قال جرير (3) .

٢٦٠ ـ وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ   مَا لَمْ يكُنْ ، وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

---

(1) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .   (2) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

٢٦٠ ـ (3) : البيت من الكامل .

وهو من شواهد الإنصاف ٤٧٦ ، والمقرب ٥٠ ، والعينى ٤ / ١٦٠ ، والتصريح ٢/ ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٣٨ ، والدرر ٢ / ١٩١ ، والأشمونى ٣ / ١١٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٤٥١ .

اللغة :

« رجا » تقول : رجا فلان أمر كذا يرجوه رجاء : أمل حصوله . سفاهة رأيه : ضعفه ، وفساده .

المعنى :

هجا جرير الأخطل : بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة المألوفة بأن يصل إلى مثله ، ولا أبوه من قبله ، وهذا الرجاء من فساد رأيه ، وضعف تفكيره ، وتجاوز قدره .

الإعراب :

« رَجَا » فعل ماض « الأخيطل » فاعله ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .   =

فعطف « أبا » على الضمير فى « يكُنْ » من غير فصل .

وقد نبه المصنف على أن مثل هذا فاش فى النظم .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وبلا فصل يرد فى النظم فاشيا ....

ثم نبه بقوله : « وضعفه اعتقد » : على أن ذلك مع كونه فاشيا ضعيف .

وقد جاء ذلك فى غير النظم .

حكى سيبويه : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاء ، وَالْعَدَمُ » - برفع العدم - : **عطفا** على ضمير الفاعل فى « سَوَاء » .

فقرر فى البيتين حكم الضمير المرفوع ، المتصل .

فبقوله : « المتصل » : يخرج المنفصل ، فيعطف عليه من غير فصل .

وأطلق « المتصل » ليشمل البارز ، والمستتر .

= « من » حرف جر « سفاهة » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة ، سفاهة : مضاف ، « ورأى » مضاف إليه ، رأى : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه . « ما » نكرة بمعنى شىء ، أو اسم موصول بمعنى الذى ، مفعول به « لرجا » مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم . . واسم يكن ضمير مستتر فيه جوازاً . . « وأب » الواو : حرف عطف « أب » معطوف على الضمير المستتر فى « يكن » « له » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام : لام الجحود ، وفعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة وجوبا ، بعد لام الجحود ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة : فى محل نصب خبر يكن ، وجملة « يكن . . . » فى محل نصب صفة « لما » على أنها نكرة بمعنى شىء أو لا محل لها من الإعراب صلة « ما » على أنها موصولة .

والشاهد في البيت :

قوله : « لم يكن ، وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع على الضمير المرفوع ، المستتر فى « يكن » من غير تأكيد بالضمير المنفصل ، أو يفصل بفاصل ما .

وبقوله : « رَفْعٍ » خرج المنصوب ، فإنه يعطف عليه من غير فصل .

وخرج المجرور ، ـ وسيأتي حكمه ـ .

قوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيـــرِ خَفْضٍ لَازِمًا قد جُعِــلاَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ ، والنظمِ الصَّحِيـحِ مُثْبَتَا

تكلم في هذين البيتين : في حكم العطف على الضمير المجرور .

فذكر أن إعادة الخافض مع المعطوف [1] . لازم .

وإلى هذا أشار بقوله :

وعودُ خَافِضٍ لدى عطفٍ [2] على ضميرِ خَفْضٍ [3] .... البيت .

فتقول : « مَرَرْتُ بِكَ ، وَبِزَيْدٍ » .

ولا يجوز « مررتُ بك ، وَزَيْدٍ » إلا ما شذ من ذلك .

وهذا هو مذهب الجمهور .

ثم نبـه المصنف في البـيت الثاني : على أنه لا يـــرى إعادة الخـافـض لازما [4] ؛ لكثرة ما ورد من ذلك : نظما ، ونثرا .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وليس عندي لازما .... البيت .

فقوله : « في النـثر » تنبيه على مـا جاء في ذلك نثرا ، كقوله تعالى :

---

(١) سقط من (جـ) قوله : « مع المعطوف » .

(٢) في (ب) : « العطف » . (٣) في (ب) : « خفض جر » .

(٤) سقط من (جـ) لفظ : « لَازِمًا » .

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ (١) . على قراءة حمزة .

فخفض «الأرحام» بالعطف على الضمير فى « به » ولم يعد الخافض .

وهى قراءة متواترة .

والعطف على الضمير المجرور أوجه ما حملت عليه الآية .

وإلى اختيار المصنف مال الشيخ : أبو حيان .

ومن شواهد النثر قول بعضهم : « ما فيها غيره ، وفرسِهِ » - بخفض فرسه - عطفا على الضمير فى « غيره » وقوله : « والنظم » تنبيه - أيضا - على ما جاء من ذلك نظما .

وهو شيء لا يحصى كثرة ، إذا تتبع .

فمن ذلك ما أنشده سيبويه (٢) :

٢٦١ - فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا ، وَتَشْتُمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِـــكَ ، وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

---

(١) من الآية الأولى من سورة النساء .

٢٦١ - (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٩٢ ، والكامل ٤٥١ ، والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، والمقرب ٥٠ ، والخزانة ٢ / ٣٣٨ ، والعينى ٤ / ١٦٣ ، والهمع ١ / ١٢٠ ، ٢ / ١٣٩ ، والدرر ١ / ٩٠ ، ٢/ ١٩٢ ، والأشمونى ٣ / ١١٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قربت : أخذت ، وشرعت ، وفى بعض الروايات « قد بتّ » تهجونا : تسبنا ، . . .

المعنى :

لقد أنشأت اليوم تسبنا ، وتشتمنا ، فاذهب عنا ، فليس ذلك غريبا من طبعك ، وليس عجبا من أهل هذا الزمان ، فقد فسدوا ، ومالوا عن الحق .

الإعراب :

« فاليوم » الفاء : على حسب ما قبلها ، واليوم : ظرف زمان . . « قربت » فعل ماض ، من أفعال الشروع ، والتاء اسمه « تهجونا » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنت ، =

ومنه قوله [1] :

٢٦٢ ـ بِنَا أَبَدًا ، لاَ غيرنَا يُدْرَكُ المُنى   وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُـــوبِ الفَوَادِحِ

ولو أعاد الخافض لقال : « لا بِغَيْرِنَا » .

= ونا ، مفعول به : والجملة فى محل نصب خبر قربت « وتشتمنا » الواو : عاطفة ، وفعل مضارع ، وفاعله مسـتتر ، ونا مفعول به ، والجـملة : معطوفة على التى قبلها « فاذهب » الـفاء : واقعة في جواب شرط مقدر ، أى : إن تفعل ذلك فاذهب . . ، وفعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، « فما » الفاء : تعليلية ، وما : نافـية « بك » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خـبر مقدم ، « والأيام ، الواو : حرف عطف ، الأيام : معطوف على الكاف ، المجرور محلا بالباء « من » زائدة « عجب » مبتدأ ، مؤخر .

الشاهد في البيت :

قوله : « بك ، والأيام » حيث عطف على الضمير المجرور محلا من غير إعادة الجار .

٢٦٢ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد العينى ١٦٦/٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يدرك : يلحق ، وينال . . .   **غماء :** وهى الشدة من الشدائد ، التى تغم . . الأساس (غم) .

الفوادح : « أمر فـادح : إذا عال الإنسـان ، وبهظه ، **والفوادح :** التى تتعب الإنسـان ، وتثقله . المختار (ف د ح) .

المعنى :

بنا ـ دائماً ـ تدرك الأمانى ، ولا تنال بغيرنا ، كما تزال أسباب الخطوب ، والأمور الجسام .

الإعراب :

« بنا » جار ، ومجـرور ، يتعلق بقوله : يدرك ، والتقدير : يـدرك المنى بنا ، ويدرك : مضارع ، مبنى للمجـهول ، والمنى : نائب فاعله « أبدًا » ظرف زمان ، منصوب بالفـتحة الظاهرة ، « لا » : عاطفة « غيرنا » غير : عطف على الضمير المجرور محلا بالباء ، ونا : مضاف إليه ، و « تكشف » الواو : حرف عطف ، وتكشف فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، « غماء » نائب فاعل « الخطوب » مضاف إليه « الفوادح » صفة لخطوب .

والشاهد في البيت :

قوله : « لا غيرنا » فقد عطف الشاعر على الضمير المجرور محلا بالباء قوله : « غيرنا » : من غير إعادة الجار .

ومال ابن المصنف إلى مذهب الجمهور [١].

وبحث فى ذلك بحثا يوقف عليه فى كتابه [٢].

والظاهر اختيار المصنف [٣].

قوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   والواوُ : إذْ لا لَبْسَ ، وهىَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْــفِ عَامِلٍ مُــزَالٍ قَدْ بَقِى   مَعْمُــولُهُ دفعًــا لوهــمٍ اتُّقِــى

نبه فى البيت الأول على أن الفاء قد تحذف مع المعطوف بهـا ، وكذلك الواو .

وشرط فى ذلك : عدم اللبس .

فمثـال حذف الفاء مع المعطوف بها قـوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [٤].

التقدير : « فامتثلتم ، فتاب عليكم » : فحذف الفاء ، والمعطوف بها ، وهو « امتثلتم » .

ومثـال حذف الواو مع المعطوف بها قـوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [٥].

---

(١) يقول ابن الناظم : « ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة : إن العطف على الضمير المجرور ، بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس ، وما ورد منه فى السماع محمول على شذوذ إضمار الجار . . . » ص ٥٤٦ شرح ابن الناظم - بتحقيقنا - .

(٢) انظر ص ٥٤٦ ، ٥٤٧ شرح ابن الناظم . . .

(٣) استظهر الشارح الأندلسى رأى ابن مالك ، لما ذكر . . .

(٤) من الآية ٥٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٨١ من سورة النحل .

التقدير : والبرد .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواوُ : إذْ لاَ لَبْسَ ....

ثم قال : « وهى انفردت » يعنى : الواو .

فنبه على أن الواو : قد انفردت بعطف عـامل مزال ، أى : محذوف ، قد بقى معموله .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ** ﴾ (١) .

التقدير : وأَلِفُوا الإيمان .

فحذف العامل الذى هو « أَلِفُوا » وتركت الواو العـاطفة ، وبقى معمول العامل المزال ، وهو « الإيمان » .

وذكر المصنف أن هذا إنما يكون دفعاً لرفع توهم يتَّقى .

وإلى هذا أشار بقوله : « دفعاً لِوَهْمٍ اتُّقِى » .

فلو لم تقدِّر فى الآية « وألفوا الإيمان » لتوهم أحد أمرين :

إما أن الواو بمعنـى « مَع » : فيقـتضى أنهم إنما تبـوءوا والدار فى حال صحبتهم للإيمان .

وليس كذلك ، بل كانوا قد تبوءوا الدار قبل أن يؤمنوا (٢) .

وإما أن الإيمان معطوف على الدار ، فيقتضى أن يكون الإيمان متبوءاً .

---

(١) من الآية ٩ من سورة الحشر .

(٢) يعزز ذلك ما فى حاشية الجمل على الجلالين ٣١٥/٤ « تبوءوا الدار :أى :اتخذوها منزلا بإسلامهم من قبل قدوم النبى (ﷺ) بسنتين ،فعصموها ،وحفظوها بالإسلام ،فكانهم استحدثوا بناءها » .

ولا يقال : تبوأت الإيمان ، بخلاف « تبوأت الدار » .

قوله :

وحَذْفَ مَتْبُوعٍ بدا ـ هنا ـ استَبِحْ   وَعَطْفُكَ الْفعْلَ عَلَى الْفعْلِ يَصِحُّ

واَعْطِفْ عَلَى اسمٍ شِبْهِ فعْلٍ فعْلاَ   وَعَكْسًا استَعْمِــلْ تجدْهُ سَهْــلاَ

نبه فى هذين البيتين (١) : على أن المتبوع فى باب العطف يجوز حذفه إذا كان معلوما عند السامع ، كقولك جوابا لمن قال : « مَرْحبًا بكَ ، وأهلاً » : « وبكَ ، وأهلا ، وسهلا » .

تريد : « ومرحبا بك ، وأهلا ، وسهلا » : فـحذفت « مرحبا » للعلم به فى كلام المبتدئ ، وتركت المعطوف ، وهو « أهْلاً » .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وحَذْفَ متبُـوعٍ بدَا ـ هنا ـ استَبِحْ   ....

فقوله : « بدَا » يعنى : ظهر .

وقوله : « هنا » يريد به : فى باب العطف .

ثم نبـه على أن عطف الفعل على الفـعل يصح ، يعنى : إذا اتفـقا فى الزمان ، كقولك : « قامَ ، وقَعَدَ زيْدٌ » .

فإن اختلفا فى اللفظ ، دون الزمان جاز ، كقوله تعالى : ﴿ **تَبَارَكَ الَّذي إن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيرًا مِن ذَلكَ جنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتهَا الأَنْهَارُ ويَجْعَل لَّكَ قُصُورًا** ﴾ (٢) .

---

(١) فى (أ) : « نبه فى هذين البيت » .   (٢) الآية ١٠ من سورة الفرقان .

ويشير الجمل إلى ما ذهب إليه الشارح الأندلسى ٣/٢٤٦ مـعلقا على قول الشارح : « ويجعل » ـ بالجزم ـ قـال : « أى : عطفا على مـحل « جعل » الواقع جـزاء : فسكون اللام فى هـذا المضارع للجزم ، لا للإدغام » .

فعطف المضارع على الماضى لاتحادهما فى الزمان ، إذ الشرط قد صرفهما إلى الاستقبال .

ولا يجوز عطف المضارع على الماضى ، إذا اختلفا فى الزمان .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه يجوز أن يعطف الفعل الصريح على اسم شبيه بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (1) .

فعطف « ويقبض » وهو فعل صريح على « صافات » لأنه جمع لاسم الفاعل ، واسم الفاعل شبيه بالفعل .

وإلى هذا أشار بقوله :

واعطف على اسم شبيه فعل فعلا ....

التقدير : واعطف فعلا على اسم شبيه بالفعل .

ثم نبه على أنه إن عكست ذلك : فعطفت الاسم الشبيه بالفعل على الفعل الصريح كان ذلك سهلا .

ومنه قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (2) .

« فمُخْرِج » : هو شبيه بالفعل ؛ لكونه اسم فاعل ، وهو معطوف على الفعل الصريح ، الذى هو « يخرج » (3) .

---

(1) من الآية 19 من سورة الملك .

(2) من الآية 95 من سورة الأنعام .

(3) فى (جـ) : « مخرج » .

البـــدل

التَّابِعُ المقصُودُ بالحكـمِ بِلاَ   وَاسِطَةٍ : هُوَ الْمُسمَّى بَدَلاَ

هذا الباب وضعه للكلام على البدل .

فبدأ بحده ، فقال :

« التابع » وهو جنس ،يشمل كل تابع ،ثم قال : « المقصودُ بالحكم » .

فخـرج النعت ، والتوكـيد ، وعطف البـيان ؛ لأنها ليـست مقـصودة بالحكم .

وكذلك : عطف النسق ، إلا المعطوف « ببَلْ ، ولَكِنْ » .

وأخر المصنف ذكر المحدود .

فتقدير كلامه : البدل : هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة .

قال :

مُطَابقًــا ، اوْ بَعْضًا ، اوْ مَــا يَشْتَمِلْ   عَلَيْه يُلْفَى ، أَوْ كَمَعْطُــوف « بِبَلْ »

وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ   وَدُونَ قَصْــدٍ غَلَـطٌ بِهِ سُلِــــبْ

لما حد البدل أخذ يقسمه ، فجعله خمسة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكـل : وإليـه أشـار بقـوله : « مُطَابقًا » أى : مطابقا للمبدل منه في معناه ، كقوله { تعالى } :

﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ** ﴾ (١) .

الثانى : بدل البعض من الكل :وإليه أشار بقوله : « أَوْ بَعْضًا » يعنى :

---

(١) الآية ٦ ومن الآية ٧ من سورة الفاتحة .

أو يكون بعض المبدل منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ (1) .

« فكثير » بعض مَن (2) عاد إليه الضمير فى « عَمُوا ،وصَمُّوا »

الثالث : بدل الاشتمال ، وإليه أشار بقوله : « أَوْ مَا يشْتَمِلْ عليه ، يعنى : أو ما يشتمل عليه » يعنى : أو ما يشتمل المبدل منه عليه .

فيكون المبدل منه مشتملا على البدل :

إما : بأن يكون البدل دالا على معنى قد اشتمل عليه المبدل منه ، كقولك : « أَعجبتْنِى الجاريةُ حُسْنُها » .

وإما أن يكون البدل مستلزما معنى قد اشتمل عليه المبدل منه كقولك (3) : « أعْجَبَنِى زَيْدٌ ثوبُهُ » .

فالثوب : وإن لم يدل بنفسه على معنى فى « زَيْد » فهو مستلزم معنى فيه ، وهو تحسينه به .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ (4) .

« فإذ » بدل اشتمال من « مَرْيَمَ » (5) ؛ لأن وقت الانتباذ وما تعلق به مستلزم معنى فى « مريم » وهو كونها : على غاية التقى ، والصون .

---

(1) من الآية 71 من سورة المائدة .

(2) فى (جـ) : « بعض مما عاد إليه الضمير » .

(3) فى (جـ) : « كقوله » . (4) الآية 16 من سورة مريم .

(5) نقل الجمل عن السمين أوجه « إذ » (3/55) .

« .. الثالث : أنها بدل من « مريم » بدل اشتمال » .

وقول المصنف « يُلْفَى » معناه : يوجد ، وهو مبنى للمفعول ، والضمير فيه نائب عن الفاعل ، وهو عائد إلى البدل ، ومفعوله الثانى هو : « مطابقا» وما عطف عليه .

فتقدير الكلام : يلفى البدل مطابقا ، أو بعضا ، أو ما يشتمل عليه .

الرابع من أقسام البدل : بدل الإضراب ، وهو الذى يحسن فيه العطف « ببَلْ » مع قصد ذكر الأول ، كقولك « أكَلْتُ تمرًا زَبيبًا » :

قصدت ذكر « التمر » ثم ظهر لك أن المأكول هو « الزبيب » فأضربت عن الأول ، وأثبت الأكل للثانى ، وهو الزبيب .

فالتقدير : أكَلْتُ تمرًا ، بَلْ زَبيبًا .

ومنه قوله (عليه الصلاة والسلام) : إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّى الصَّلاَةَ وَمَا كُتِبَ لَهْ نِصفُهَا ، ثلثُها ربُعُها . . إلى عشرُهَا » .

وقد أشار المصنف إلى هذا القسم بقوله :

.... أَوْ كَمَعْطُوفٍ « بِبَلْ »

وذَا للاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ....

أى : وهذا البدل الذى هو كالمعطوف « ببَلْ » [1]. إن صحبه قصد لذكر الأول فانسبه للإضراب .

الخامس من أقسام البدل : بدل الغلط .

(١) فى (ب) : « وهذا البدل هو كالمعطوف » .

وهو الذى لا يقصد فيه ذكر الأول ، بل يسبق اللسان إليه غلطا ، فيكون الثانى هو المقصود بالذكـر ، كقولك : « رَأَيْتُ رَجُلاً حِماراً » أراد أن يقول : رأيت حماراً ، فقال : رَجُلاً .

ومثل هذا لا يقع في كلام فصيح .

وقد أشار المصنف إلى هذا القسم بقوله : « وَدُونَ قَصْدٍ غَلَط » .

ثم قال : « به سُلِبْ » : ذكر أنه ببدل الغلط فهم سلب [1]. الحكم عن الأول ، وإثباته للثانى .

و الظاهر : أن الضمير فى « به » عائد إلى قوله : « أَوْ كمعْطُوفٍ بِبَلْ » فلما قسمه إلى بدل الإضراب ، وبدل الغـلط ـ بحسب القصد ، وعدمه ـ بين أن به [2] يسلب الحكم عن الأول ، ويثبت للثانى ، فيكون شـاملا للقسمين ، إذ الحكم فى كل قسم منها مسلوب عن الأول .

قوله :

كَــزُرْهُ خَالِــداً ، وقَبِّلْهُ الْيَدَا وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

لما فرغ من أقسام البدل أخذ يمثلها :

فمثل بدل الكل من الكل بقوله : « زُرْهُ خَالِداً » .

ومثل بدل البعض من الكل بقوله : « قَبِّلْهُ الْيَدَا » [3].

ومثل بدل الاشتمال بقوله : « واعْرِفْهُ حَقَّهُ » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « سلب » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « به » .

(٣) سقطت العبارة الآتية من (ب) « . من الكل بقوله : « زره خالدا . . إلى قوله : . قبله اليدا » .

ثم ذكر مثالا رابعاً ، يحتمل بدل الإضراب ، وبدل الغلط .

وهو قوله : « خُذْ نَبْلاً مُدَى » .

والمدى : جمع مدية ، وهى السكين .

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لاَ تُبْدِلْهُ ، إِلاَّ ما إِحَاطةً جَلاَ
أَوِ اقتضى بَعْضًا ، أَو اشْتِمالا كإِنَّكَ ابتهاجَكَ اسْتَمَالاَ

اعلم أن الظاهر يبدل من الظاهر :

معرفين[1] كانا ، أو منكرين ، أو مختلفين .

ويبدل ـ أيضاً ـ المضمر من المظهر .

وأما المظهر من المضمر ففيه تفصيل ، وعليه تكلم المصنف فى هذين البيتين .

فذكر أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر ، إلا بشروط .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله ....

تقدير كلامه : ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر .

فدخل تحت قوله [1]. : « الحاضر » ضمير المتكلم ، والمخاطب .

وخرج ضمير الغائب ، فيبدل منه الظاهر من غير شرط .

---

(١) فى (ب) : « معرفتين » .

(٢) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « الحاضر الظاهر .. إلى قوله : .. فدخل تحت قوله » .

ثم أخذ يعدد شروط إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، فذكر ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون في البدل معنى الإحاطة ، كقولك : « جِئْتُمْ صَغِيرُكُمْ ، وَكَبِيرُكُمْ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... إلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ

« فإحاطة » مفعول « بجَلاَ » .

المعنى : إلا الذى أظهر إحاطة .

الشرط الثانى : أن يكون بدل بعض من كل ، كقول الشاعر [1] :

٢٦٣ ـ أوعدنى بالسجن ، والأداهم رجلى فرجلى شثنة المناسم

---

٢٦٣ ـ (١) القائل : هو العديل بن الفرخ ، والشاهد من الرجز .

وهو من شواهد إصلاح المنطق ٢٥٣ ، ٣٢٦ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٠٧ ، وابن يعيش ٣/ ٧٠ ، والخزانة ٢/ ٣٦٦ ، والشذور ٤٤٢ ، والعينى ٤ / ١٩٠ ، والتصريح ٢/ ١٦٠ ، والهمع ٢/ ١٢٧ ، والدرر ٢ / ١٦٤ ، والأشمونى ٣ / ١٢٩ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (وعد ٤٧٩) .

اللغة :

أوعدنى : تهددنى بشر ، السجن : الحبس ، الأداهم : جمع أدهم ، وهو القيد ، والأداهم : القيود . شثنة : غليظة المناسم : جمع مَنْسِم ـ كمجلس : أصله : طرف خف البعير ، فاستعمله فى الإنسان ، لإرادة الوصف بالقوة ، والجلادة .

المعنى :

هددنى الحجاج بالسجن ، وبالقيود التى يضعها في رجلى . وأقول له : إن رجلى غليظة المناسم ، تحتمل القيود ، وإنى أصبر على تحمل المشاق ، والمكاره .

الإعراب :

« أوعدنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر جوازا ، ونون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بالسجن » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أَوْعَدَنِى » ، « والأداهم » الواو : حرف عطف ، والأداهم معطوف على بالسجن « رِجْلِى » رجل : بدل بعض من ياء المتكلم فى « أوعدنى » وياء =

فأبدل « رجلى » من ضمير المتكلم ، فى « أَوْعَدَنى » .

وجاز ذلك : لأنه بدل بعض ، وإلى هذا أشار بقوله : أو اقتضى بعضا .

الشرط الثالث : أن يكون بدل اشتمال ، كقول النابغة الجعدى [1] :

٢٦٤ ـ بَلَغْنَا السَّمَاءَ : مَجْدُنَا ، وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

= المتكلم مضاف إلى « رجل » ، « فرجلى » الفاء : فاء الفصيحة « رجل » مبتدأ ، رجل : مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شثنة » خبر المبتدأ ، شثنة : مضاف ، و« المناسم » مضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قوله : « أوعدنى .. رجلى » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو « رِجْلِى » من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم بدل بعض من كُلٍّ .

٢٦٤ ـ (١) : البيت من الطويل .

وهو من شواهد الدلائل ١٦ ، والعينى ٤ / ١٩٣ ، والتصريح ٢ / ١٦٠ والأشمونى ٣ / ١٣٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٦٨ إلى ٧٣ .

اللغة :

بلغنا السماء : ارتفع قدرنا ، ووصلنا إلى السماء ، مجدنا : كرم آبائنا ، سناؤنا : شرفنا ، ورفعتنا ، وعلو منزلتنا ، لنرجو : لنترقب ، مظهرا ، مصعدا ، وعلوا . . .

المعنى :

بلغ قومى الغاية التى يسعى إلى بلوغها كلِ طامع : فارتفعت أقدارنا وسمت منازلنا ، وفقنا أصحاب المجد المؤثل ، وإننا لنترقب فوق ذلك سموا ، وارتفاعا . . .

الإعراب :

« بلغنا » فعل ، وفاعل « السماء » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « مجدنا » بدل اشتمال من فاعل « بلغ » وهو « نا » الفاعلين « وسناؤنا » الواو : حرف عطف « سناؤنا » معطوف على « مجدنا » ومضاف إليه « وإنا » الواو : حرف عطف ، وإن ، واسمها « لنرجو » اللام : لام الابتداء « نرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : نحن ، والجملة : فى محل رفع خبر « إنَّ » « فوق » ظرف مكان ، متعلق بمحذوف حال من « مظهر » تقدم عليه ، فوق : مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف : حرف خطاب ، « مظهر » مفعول به لقوله : « نرجو » .

الشاهد فى البيت :

« بلغنا . . . مجدنا » .

حيث إن قوله : « مجدنا » بدل اشتمال من الضمير الفاعل فى قوله : « بلغنا » وجاء ذلك ؛ لأن البدل من قبيل بدل الاشتمال .

« فمجدنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلم ،وهو الفاعل فى « بلغنا » .

وإلى ذلك أشار المصنف بقوله : « أوِ اشْتِمَالاً » .

ثم ذكر مثالا واحدًا من أمثلة إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، وهو قوله :

.... إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

« فابتهاجك » بدل اشتمال من الكاف فى « إِنَّك » و « استمال » فعل ماض ، في موضع خبر « إِنَّ » .

قوله :

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِى هَمزًا « كَمَنْ ذَا : أَسَعِيدٌ ، أَمْ عَلِى ؟

نبه في هذا البيت : على أن البدل لابد أن يلى همزة الاستفهام ، إذا كان مبدلا من اسم فيه معنى الاستفهام كقولك : « كيفَ أَصْبَحْتَ » ؟ : أَقَوِيًّا ، أم ضَعِيفًا ؟

« فقوى » بدل من « كَيْفَ » وجعل البدل يلي همزة الاستفهام ؛ لأن المبدل منه ، وهو « كَيْفَ » مضمن معنى الاستفهام .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبدل المضمن الهمز يلى همزًا ....

يعنى : والبدل من الاسم المضمن معنى همزة الاستفهام « كَمَنْ » وغيرها من أدوات الاستفهام لابد أن يلى همزة الاستفهام .

ومثل ذلك بقوله :

.... من ذا : أَسَعِيدٌ ، أمْ عَلِى؟

« فمن » اسم مضمن معنى همزة الاستفهام ، و « سَعِيدٌ » بدل منه .

ولأجل هذا : ولى همزة الاستفهام [1].

قوله :

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِـنْ بِنَا يُعَـنْ

نبه فى هذا البيت : علـى أنه يجوز بدل الفعل من الفعل فيـستويان في الإعراب .

ومثله المصنف بقوله :

.... من يصل إلينا يستعن بنا يعن

فلما أبدل « يَسْتَعِنْ » من قوله : « يَصِلْ » جزمه إتباعًا لجزم « يَصِلْ » .

وهو بدل اشتمال ؛ لأنَّ « يَسْتَعِنْ » مسـتلزم لمعنى اشتمل عليه « يصل » وهو نجاح الوصول [2].

وقد تبدل الجملة من الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (١٣٣) ﴾ [3]. الآية .

---

(١) فى (جـ) : « ولأجل هذا جئ بهمزة الاستفهام » .

(٢) فى (جـ) : « نجاح الموصول » .

(٣) الآيتان ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء .

ونقل الجمل عن السمين (٣ / ٢٨٧) ما يلى :

« . . . فيه وجهان :

أحدهما : أن الجملة الثانية بيان للأولى ، وتفسير لها .

والثانى : أن « بأنعام » بدل من قوله : « بما تعلمون » بإعادة العامل .

ونظر لذلك بقوله تعالى : **﴿ اتبعوا المرسلين * اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾** .

وانظر كتابنا « بلوغ الأرب فى الواو في لغة العرب » . ص ٤٠٠ ففيه تبيان للسر البلاغى ، وإيضاح لما تقدم .

فهارس الجزء الثالث

(الفهرسُ الأوّل)

فهرس الشواهد

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٢	١٥٧	الطويل	أتهجر ليلى للفراق حبيبها ؟	وما كان نفساً للفراق تطيب
١٣	١٥٨	الطويل	إذا المرء عينا قرَّ بالأهل مثريا	ولم يعن بالإحسان كان مذمَّماَ
١٤	١٥٩	البسيط	ضيّعت حزْمى فى إبعادى الأملا	وما ارعويت ، وشيباً رأسى اشتعلا
١٤	١٦٠	الطويل	ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع	ولا يائس ـ عند التعسرْ ـ من يُسْرِ
١٥	١٦١	المتقارب	أنفساً بطيب بنيل المنى	وداعى المنون ينادى جهارا ؟
١٦	١٦٢	الرجز	ونارنا لم يُر ناراً مثلُها	قد علمت ذاك معدٌّ كلها
٢٠	١٦٣	الطويل	فقالت : أكلَّ الناس أصبحت مانحاً إذا	لسانك كيما أن تغر ، وتخدعا ؟
٢١	١٦٤	الطويل	إذا لم تنفع فتضرْ ، فإنما	يُرَاد الفتى ، كيما يضر ، وينفع
٢٢	١٦٥	الوافر	لعلَّ الله فضلكم علينا	بشىء : أن أمكم شريم
٢٤	١٦٦	الطويل	شربن بماء البحرِ ، ثم ترفعت	متى لجج خضر ، لهنَّ نئيج
٢٧	١٦٧	المقرب	أيارُبْ يوم قد لهوت ، وليلة	بآنسة كأنها خط تمثال
٣١	١٦٨	الرجز	خلّى الذنابات شمالاً كثبا	وأم أوعال ، كها ، أو أقربا
٣٢	١٦٩	الرجز	ولاترى بَقلاً ، ولا حلا ئلا	كه ، ولا كهن إلا ما ظلا
٣٥	١٧٠	البسيط	يغضى حياء ، ويغضى من مهابته	فلا يكلم إلا حين يبتسم
٣٦	١٧١	البسيط	فليت لى بهم قوما إذا ركبوا	شنّوا الإغارة فرساناً ، وركبا
٣٨	١٧٢	الطويل	وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلّله القطر
٣٩	١٧٣	الوافر	[فلا والله لا يُلْفَى لما بى]	ولا للما بهم أبداً دواء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٤٢	١٧٤	الكامل	فلثمت فاها آخذاً بقرونها [شربَ النزيف ببرد ماء الحشرج]
٤٣	—	الطويل	شربن بماء البحر ، ثم ترفعت [متى لجج خضر ، لهن نئيج]
٤٤	١٧٥	الوافر	إذا رضيت عليْ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٤٧	١٧٦	البسيط	لاه ابن عمك : لا أفضلت فى حسَبٍ عنْى ، ولا أنت ديَّانى ، فتخزونى
٤٩	١٧٧	الرجز	وصاليات ، ككما يؤثفين
٤٩	١٧٨	الطويل	ورُحنا بكابن الماءِ ينفض رأسه متى ما ترقَ العين فيه تسفَّل
٥٠	١٧٩		وإنك لم يفخر عليك كفاخرٍ ضعيف ، ولم يغلبك مثل مغلب
٥١	١٨٠	البسيط	فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحبيّا نظرة قبل
٥٢	١٨١	الطويل	غدت من عليه بعد ما تم ظِمؤها تصلُ ، وعن قيض بزيزاء مجهل
٥٤	١٨٢	الكامل	مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما ، فأدرك خمسة الأشبار
–	–	—	يد فى كتائب من كتائب تلتقى فى ظل معترك العجاج مثار
٥٥	١٨٣	الطويل	ومازلت محمولا عليْ ضغينة ومطلع الأضغان مذ أنا يافع
٥٨	١٨٤	الطويل	أخ ماجدٌ ، لم يخزنى يوم مشهدٍ كما سيف عمرو ، لم تخنه مضاربه
٥٩	١٨٥	السريع	ماوىّ يا رُبتما غارةٍ شعواءَ ، كاللذعة بالميسم
٦٠	١٨٦	الطويل	وننصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناسِ : مجروم عليه ، وجارمُ
٦١	١٨٧	الرجز	بل بلدٍ ، ملءُ الفجاج قتمه [لا يشترى كتّانه ، وجهرمه]
٦٢	١٨٨	الطويل	فمثلك حبلى قد طرقت ، ومرضعٍ فألهيتها عن ذى تمائم محول
٦٣	١٨٩	الطويل	وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ؛ ليبتلى
٦٤	١٩٠	الخفيف	رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلّله
٦٦	١٩١	الكامل	وكريمة من آل قيس ألفته حتى تبذّخ ، فارتقى الأعلام
٨٢	١٩٢	الطويل	مشين ، كما اهتزت رياح تسفّهَتْ أعاليها مرُّ الرياح النواسمِ
٨٣	١٩٣	الخفيف	رؤية الفكر ما يئول له الأمرُ معين على اجتناب التّوانى
٨٨	١٩٤	المتقارب	دعوت لما نابنى مسوراً فلبّى ، فلبّى يدى مسوَرِ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهـــــد	
٩٠	١٩٥	الرجز	أمـا ترى حـيث سـهـيل طالعـا	[نجما يضىء ، كالشهاب لامعا]
٩١	١٩٦	الطويل	ونطعنهم تحت الحبا ، بعد ضربهم	ببيض المواضى ، حيث لى العمائم
٩٤	١٩٧	الطويل	على حين عاتبت المشيب على الصِّبا	وقلت : ألما أصحُ ، والشـيب وازع ؟
٩٧	١٩٨	الطويل	إذا باهلى تحــتــه حنظليــة	له ولد منهـا ، فـذاك المذرَّع
٩٩	١٩٩	الطويل	كـلا أخى ، وخليلى واجدى عـضداً	فى النائبـات ، وإلمام الملمـات
١٠١	٢٠٠	الطويل	ألا تسـألون الناس : أيى ، وأيكم	غداة التقينا كان خيراً ، وأكرما ؟
١٠٥	٢٠١	الوافر	فـريشى منكم ، وهواى مـعكم	وإن كـانت زيارتكم لمامـا
١٠٧	٢٠٢	الطويل	خنت إلى ريا ، ونفـسك باعـدت	مزارك مَن ريا ، وشعباكما معا
١١٠	٢٠٣	الوافر	فسـاغ لى الشراب ، وكنت قبلا	أكـاد أغص بالماء الحـمـيم
١١٠	٢٠٤	الطويل	ونحن قتلنا الأسد ، أسد خفية	فما شربوا بعداً على لذة خمراً
١١١	٢٠٥	الطويل	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
١١٥	٢٠٦	المتقارب	أكل امـرىء تحـسبين امـرأ	ونار توقـد بالليل ناراً ؟
١١٨	٢٠٧	الوافر	لئن كـان النكاح أحَل شىءٍ	فـإن نكاحـهـا مطرٍ حـرامُ
١١٩	٢٠٨	الكامل	فـزجـجـتهـا بمزجـة	زجَّ القلوص أبى مـزاده
١٢٢	٢٠٩	الوافر	كـمـا خط الكتـاب بكف يومـاً	يهـودى : يقـارب ، أو يزيل
١٢٣	٢١٠	الطويل	نجـوت ، وقد بل المرادى سيفـه	من ابن أبى شـيخ الأَبَاطِح طالب
١٢٤	٢١١	الرجز	كـأن برذون أبا عـصـام	زيد حـمـارٌ ، دُقَّ باللجامِ
١٢٧	٢١٢	الكامل	سـبـقـوا هوىّ ، وأعنقـوا لهـواهم	فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
١٣١	٢١٣	الوافر	بضرب بالسيوف رءوس قـومٍ	أزلناها مـهـنٌ عن المقـيل
١٣٢	٢١٤	المتقارب	ضـعـيف النكاية أعـداءه	يخـال الفـرار يراخى الأجلْ
١٣٤	٢١٥	الوافر	[أكـفـراً بعدرد الموت عنى] ؟	وبعـد عطائك المائة الرتاعـا
١٣٦	٢١٦	البسيط	تنفى يداها الحصـا فى كل هاجرة	نفى الدراهيم تنقاد الصـياريف
١٣٨	٢١٧	الكامل	حـتى تهجـرٌ فى الرواح ، وهاجـها	طلب المعـقب حـقـه المظلوم

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٤٢	٢١٨	الطويل	وكم مالىء عينيه من شىء غيره	إذا راح نحو الجمرة : البيض كالدمى
١٤٤	٢١٩	الطويل	ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدِموا زادًا ، فإنك عاقر
١٤٥	٢٢٠	الكامل	حذرٌ أمورًا لا تضيرُ ، وآمنٌ	ما ليس منجيه من الأقدار
١٤٧	٢٢١	الرجز	ثم زادوا أنهم فى قومهم	غفُرٌ ذنبهم ، غير فخر
١٧٣	٢٢٢	الطويل	وما أنا من رُزْءٍ ، وإنْ جلّ جازع	ولا بسرور - بعد موتك - فارح
١٨٢	٢٢٣	البسيط	ياما أُميلح غزلانا شدن لنا !	من هؤليا ئكن الضال ، والسمر
١٨٤	٢٢٤	الطويل	جزى الله عنا - والجزاء بفضله .	ربيعة خيرا ، ما أعفّ ! وأكرما !
١٩٢	٢٢٥	الطويل	وقال نبى المسلمين تقدّموا	وأحبب إلينا أن تكون المقدما !
١٩٧	٢٢٦	البسيط	والتغلبيون بئس الفحلُ فحلهم	فحلاً ، ، وأمهم زلاّء ، مِنْطيق
١٩٧	٢٢٧	الكامل	ولقد علمت بأن دين محمد	من خيْر أديان البرية دينا
٢٠٢	٢٢٨	الطويل	ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه	إذا ذكرت مى ، فلا حبذا هيا
٢٠٧	٢٢٩	الرجز	تروحى أجْدَر أن تقيلى	[غدًا بجنبى باردٍ ظليل]
٢٠٨	٢٣٠	السريع	ولست بالأكثر منهم حصًى	وإنما العزة للطائر
٢٠٩	٢٣١	الكامل	تولى الضجيج إذا تنبه موهنًا	كالأقحوان من الرشاش المتقى
٢١٣	٢٣٢	الطويل	فقالت لنا : أهلاً ، وسهلاً ، وزوّدت	جنى النحل ، بل ما زودت منه أطيب
٢١٤	٢٣٣	الرجز	لآكلةٌ من إقسط بسمن	ألين مسًا فى حوايا البطن
—	—	—	من يثربيات قداد خُشْن	
٢٢١	٢٣٤	الوافر	ولقد أمر على اللئيم يسبُّنى	فمضيت ثمت قلت : لايعنينى
٢٢٨	٢٣٥	الرجز	[حتى إذا جنّ الظلام ، واختلط]	جاءوا بمذقٍ ، هل رأيت الذئب قط ؟
٢٣٥	٢٣٦	الرجز	[مالك عندى غير سهم ، وحجر]	[وغير كيداء ، شديدة الوتر]
—	—	—	ترمى بكفى كان من أرمى البشر	
٢٣٩	٢٣٧	السريع	ظهرا هما مثل ظهور الترسين	[قطعته بالسمت ، لا بالسمتين]
٢٤٠	٢٣٨	الطويل	حمامةَ بطن الواديين ترنّمى	سقاك من الغر الغوادى مطيرها

الشاهد		بحره	رقم الشاهد	ص
فـداك حى خـولان	جـميعهم ، وهمدان	المنسرح	٢٣٩	٢٤٤
وكل آل قحطان	والأكرمون عدنان	–	–	–
[إذا بكيت قبلتنى أربعا]	إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا	الرجز	٢٤٠	٢٤٥
يا ليتنى كنت صبيًا مرضعًا	تحملنى الذلفاء حولا أكتعا	الرجز	٢٤١	٢٤٧
أنت بالخير حقيق قمن	ـــــــــــ	المديد	٢٤٢	٢٥٢
أيا من لست أقلاهُ	ولا فى البعد أنساهُ	الهزج	٢٤٣	٢٥٢
لك الله على ذاكا	لك الله ، لك الله	–	–	–
فأين إلى أين النجاء ينعلنى ؟	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	(تقدم)	–	٢٥٣
حتى تراها ، وكأنْ ، وكأن	أعناقها مشددات بقَرَنْ	الرجز	٢٤٤	٢٥٥
فلا والله لا يلغى لما بى	ولا للما بهم أبدًا دواء	الطويل	٢٤٥	٢٥٦
فأصبحن لا يسألنه عن بمابه	أصعّد فى علو الهوى ، أم تصوبا ؟	الطويل	٢٤٦	٢٥٦
أقسم بالله أبو حفص عمر	[ما مسّها من نقب ، ولا دبر]	الرجز	٢٤٧	٢٥٩
إنى ، وأسطارٍ سطرن سطرا	لقائل : يا نصر نصر نصرا	الرجز	٢٤٨	٢٦١
أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعًا	الوافر	٢٤٩	٢٦٣
[قفا نبك من ذكرى حبيب ، ومنزل]	بسقط اللوى بين الدخول ، فحومل	الطويل	٢٥٠	٢٧٠
ألقى الصحيفة ؛ كى يخفف رحله	والزاد ، حتى نعله ألقاها	الكامل	٢٥١	٢٧٣
ولست أبالى بعد فقدى مالكا	أموتى ناء ، أم هو الآن واقع ؟	الطويل	٢٥٢	٢٧٥
[لعمرك ما أدرى ، وإن كنت داريا]	شعيث ابن سهم ، أم شعيث ابن منقر ؟	الطويل	٢٥٣	٢٧٦
فلا تعجلى يا أم أن تتبينى	بنصح أتى الواشون ، أم بخبول ؟	الطويل	٢٥٤	٢٧٧
كانوا ثمانين ، أوزادوا ثمانيةً	لولا رجاؤك قد قتلت أولادى	البسيط	٢٥٥	٢٨٠
فظل طهاة اللحم من بين منضج	صفيف شواء ، أو قدير معجَّل	الطويل	٢٥٦	٢٨١
نأ صن بدار ، قد تقادم عهدها	وإما بأموات ، ألمّ خيالها	الطويل	٢٥٧	٢٨٣
فإما أن تكون أخى بحق	فأعرف منك غثى من سمينى	الوافر	٢٥٨	٢٨٤

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
–	–	–	وإلا فـاطرحنى ، واتخـذنى عـدوّ أتَقـيك ، وتَتَّقـينى
٢٨٥	٢٥٩	البسيط	يا ليـتـمـا أمنا شـالت نَعـامتُهـا أيْمـا إلى جنـة ، أيما إلى نـار
٢٩١	٢٦٠	الكامل	ورجـا الآخـيطل من سـفـاهة رأيه مـا لم يكن ، وأب لـه لـينا لا
٢٩٤	٢٦١	البسيط	فـاليـوم قَـربت يهـجـونا ، وتشـمُنا فـاذهب فـمـا بك ، والأيام من عـجب
٢٩٥	٢٦٢	الطويل	بنا أبداً ، لا غـيـرنا يدرك المنى وتكشف غـمـاء الخطوب الفـوادح
٣٠٥	٢٦٣	الرجز	أوعـدنى بالسـجن ، والأداهم رجلى ، فـرجلى شثنة المناسم
٣٠٦	٢٦٤	الطويل	بلغنا السـمـاء مـجـدنا ، وجـدودنا وإنا لنرجـو فـوق ذلك مظهـراً

(الفهرس الثانى)

فهرس أعلاة النحاة واللغويين ، الذين عرّف بهم في هذا الجزء

رقم	ص	النحوى ، واللغوى ...
١	٢٩	السُّهيلىْ .
٢	٧٩	الرُّمَّانى .
٣	٢٨٧	ابن سَعْدَان .

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات

للجزء الثالث .

ص	الموضوع
	التمييز
٣	تعريفه ، وأنواعه ... وحكمه .
٨	التمييز المفسر للنسبة .
٨	حكم التمييز الواقع بعد ، أفعل ، التفضيل .
٩	يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب .
١٠	ما يجر ، بمن ، من التمييز ، وما لا يجر .
١١	لا يتقدم التمييز على العامل فيه ، واختلاف النحاة فى بعض المسائل ....
	حروف الجرّ
١٨	الكلام فى المجرورات .
١٩	عدد حروف الجر .
٢٠	الجر ، بكَىْ ، قليل ، وتجر فى موضعين .
٢٢	الجر ، بلَعَلَّ ، لغة بنى عقيل .
٢٣	الجر ، بمتَى ، لغة هذيل .
٢٥	ما يختص بجر الظاهر من حروف الجر .
٣٣	معانى ، مِنْ ، الجارة .
٣٥	، مِنْ ، والباء ، يأتيان بمعنى ، بدَل ، .
٣٧	معانى ، اللام ، الجارة .
٤٠	معانى ، الباء ، الجارة .
٤٤	معانى ، علَى ، وعَنْ ، الجارتين .
٤٧	معانى ، الكاف ، الجارة ، مع استعمالهما اسمين .
٥٣	أحكام ، مذُّ ، ومنْذ ، ....
٥٧	تزاد ، ماَ ، بعد ، مِنْ ، وعَنْ ، والباَء ، فلا تكفها عن عمل الجر .
٥٨	تزاد ، ماَ ، بعد ، رُبُ ، والكاف ، فتكفهما عن عمل الجر ، ويقل إعمالهما معها .
٦١	تحذف ، رُبٌ ، ويبقى عملها بعد ، بل ، والفاء ، والواو ، ...
٦٥	الجر بغير ، ربْ ، محذوفا .... ونوعا ذلك .
	الإضافة
٦٩	الإضافة : محضة ، وغير محضة .
٦٩	ما يحذف لأجل الإضافة ، وما يحدث

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	لآجلها .	١١٧	الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه ،
٧٠	جاءت الإضافة بمعنى «مِنْ»أو في»أو اللاّم »		والأحكام النحوية .
٧٣	الإضافة : لفظية ، ومعنوية .		**المضاف إلى ياء المتكلم .**
٧٦	متى يجوز اقتران المضاف « بألْ » ؟	١٢٥	ما يفعل بالاسم عند إضافته إلى الياء .
٨١	يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث	١٢٦	لهجة هذيل : قلب ألف المقصور ياء ،
	أو التذكير ، وشرط ذلك .	-	والإدغام .
٨٤	لايضاف اسم إلى ما اتحد به معنى		**إعمال المصدر**
٨٥	بعض الأسماء يضاف أبدًا ، وبعضها تجوز	١٣٠	عمل المصدر ....
	إضافته .	١٣٠	المصدر يعمل فى ثلاثة أحوال
٨٧	ما تجب إضافته إلى الضمير ...	١٣٣	اسم المصدر ، وعمله .
٩٠	ما يضاف إلى الجمل .... وما تجوز إضافته	١٣٥	إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، ثم
	إليها ...	-	يؤتى بالآخر ...
٩٣	ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه .	١٣٧	يجوز فى التابع لما أضيف إليه المصدر مراعاة
٩٦	ما تجب إضافته إلى جمل الأفعال .		اللفظ ، ومراعاة المحلُ .
٩٩	« كلاَ » وكلْتاَ « يلزمان الإضافة إلى مثنى		**إعمال اسم الفاعل**
	معرفة .	١٣٩	تعريف اسم الفاعل ، وعمله ...
١٠٠	ما تضاف إليه « أىْ » ومعانيها .	١٤٠	ما يعتمد عليه اسم الفاعل فى العمل
١٠٤	« لَدُن » ومَع « وما يضافان إليه .	١٤٢	المحلى « بألْ » يعمل مطلقا .
١٠٧	« غير » وقبل ، وبعد ، ونظائرهما	١٤٣	صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل
١١٢	قد يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه	١٤٦	المثنى ، والمجموع ، يعمل عمل مفردهما ...
	مجرورًا ... وشرط ذلك .	١٤٧	تجوز إضافة اسم الفاعل مفعوله ، ونصبه إياه

ص	الموضوع
١٤٩	حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه .
١٥٠	ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول
ــ	إلا أنه يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول .
١٥١	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه ، بخلاف اسم الفاعل .
	أبنية المصادر
١٥٣	مصدر الثلاثى المتعدى ...
١٥٤	مصدر الفعل اللازم من الثلاثى ، المكسور العين .
١٥٤	مصدر الثلاثى اللازم ، المفتوح العين .
١٥٦	مصدر الثلاثى المضموم العين .
١٥٧	السماع لما خالف ما تقدم .
١٥٧	قياس مصدر غير الثلاثى ...
١٦٢	اسم المرة ، واسم الهيئة .
	أبنية اسم الفاعل ، واسم المفعول .
١٦٤	اسم الفاعل من الثلاثى ، على زنة « فاعِل » .
١٦٤	اسم الفاعل من الثلاثى ، المضموم العين ،
ــ	والمكسور العين ، وقياس ذلك .
١٦٧	اسم الفاعل من غير الثلاثى .
ــ	الشروط
١٦٩	اسم المفعول من غير الثلاثى .
١٧٠	اسم المفعول من الثلاثى على زنة « مَفْعُول »
١٧٠	ينوب عن اسم المفعول فعلا وزن « فَعِيل »
	الصفة المشبهة باسم الفاعل .
١٧٢	علامة الصفةالمشبهة : جر فاعلها .
١٧٣	تصاغ لصفة المشبهة باسم الفاعل من الفعل اللازم ، بشرط كونه للحال .
١٧٥	تعمل الصفة المشبهة باسم الفاعل عمل اسم الفاعل المتعدى .
١٧٥	لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها ، كما لا تعمل فى أجنبى
١٧٧	ما يجوز فى معمول الصفة المشبهة من وجوه الإعراب ، وأحوال المعمول ....
	التعجب
١٨١	صيغتا التعجب القياسيتان ، وإعرابهما .
١٨٤	جواز حذف المتعجب منه ، مع وضوح المعنى .
١٨٦	شروط ما يصاغ منه فعل التعجب مباشرة .
١٨٨	ما يتوصل به إلى التعجب مما لم يستوف الشروط

ص	الموضوع
١٩٠	الحكم بالشذوذ على ما جاء عن العرب مما لم يستوف شروط التعجب مباشرة .
١٩١	معمول فعل التعجب لا يتقدم عليه ، مع جواز الفصل بالظرف ، والجار والمجرور .
	نعم ، وبئس
	وما جرى مجراهما
١٩٤	نعم ، وبئس : فعلان جامدان ، خلافا للكوفيين .
١٩٥	أنواع فاعل « نعْم ، وبِئْس » .
١٩٦	اختلاف النحاة فى الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر فى أسلوب واحد .
١٩٨	إعراب « ما » بعد نعم ، والآراء فى ذلك .
١٩٩	إعراب المخصوص بالمدح ، أو الذم ...
٢٠٠	تستعمل « ساءَ » بمعنى « بِئْسَ » .
٢٠٠	ما صيغ على زنه « فَعُل » من فعل ثلاثى « كنعِم » فى إفادة المدح .
٢٠١	« حبذا ، ولا حبذا » للمدح ، والذم ، واختلاف النحاة فى إعرابهما .
	افعل التفضيل
٢٠٥	يصاغ « أفْعَل » التفضيل بالشروط التى يصاغ بها فعل التعجب .
٢٠٥	كما يتوصل إلى التفضيل مما لم يستوف الشروط بمثل ما تقدم .
٢٠٦	أنواع « أفعل التفضيل » والأحكام النحوية .
٢١٢	لا تتقدم « مِنْ » الجارة للمفضول على « أفعل » التفضيل ، إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام ، والنادر غير ذلك .
٢١٥	لا يرفع فعل « أفعل » التفضيل الاسم الظاهر إلا فى مسألة الكحل ...
	النعت
٢١٨	التابع : تعريفه ، وأنواعه ...
٢١٨	تعريف النعت ، مع ذكر ما يجىء له .
٢٢١	الأمور التى يتبع فيها النعت متبوعه .
٢٢٥	يكون النعت مشتقا ، أو شبهه .
٢٢٦	شروط النعت بالجملة ... وما يشترط لذلك
٢٢٧	جملة النعت لا تكون طلبية ....
٢٢٩	قد يأتى النعت مصدراً ، منكراً ، فيجب فيه الإفراد ، والتذكير .
٢٣٠	تعدُّد النعت لمتعدد .
٢٣٠	نعت معمولى عاملين ، متحدين فى المعنى والعمل يجب إتْباعه .

ص	الموضوع
٢٣٢	تعدد النعت لمنعوت واحد .
٢٣٢	رفع ، أو نصب النعت المقطوع بعـامل ، محذوف وجوبا .
٢٣٤	يجوز حذف ما علم من نعت ، أو منعوت
	التوكيد
٢٣٨	التوكيد قسمان : لفظىٌ ، ومعنوىٌ ، والمعنوى قسمان : توكيد بالنفى ، أو بالعين ، والتوكيد « بكل ، وبكلا ، وكلتا » .
٢٤٥	قد يؤكد بعد « كلّ » بأجمع ، وفروعه .
٢٤٨	توكيدُ النكرة .
٢٤٩	هل يؤكد المثنى بمثنى « أجمع » وجمعا ؟
٢٥٠	توكيد الضمير المتصل توكيدًا لفظيا .
٢٥١	التوكيد اللفظىُ .
٢٥٧	يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير .
	العطف
٢٥٨	العطف : عطف بيان ، وعطف نسق .
٢٥٨	تعريف عطف البيان ...
٢٥٩	عطف البيان كالنعت فى موافقة ما قبله .
٢٦٢	كـا ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا ، إلا فى مسألتين .
	عطف النسق
٢٦٥	تعريفه ، والتمثيل له
٢٦٦	عطف النسق : حروفه على ضربين :
–	ما يشرك لفظا ، وحكما ، وما يشرك لفظا فقط .
٢٦٧	الواو : لمطلق الجمع .

ص	الموضوع
٢٦٩	الفاء : للترتيب والاتصال ، وثم للترتيب ،
–	مع التراخى .
٢٦٩	ما تختص به الفاء .
٢٧٢	العطف « بحتّى » .
٢٧٤	« أمْ » وأنواعها .
٢٧٩	معانى « أوْ » .
٢٨٢	تأتى « إمّا » لما جاءت له « أوْ » .
٢٨٦	« لكنْ ، ولا ، وبلْ » ، وتفصيل ذلك .
٢٩٠	العطف على الضمير « المرفوع » المتصل .
٢٩٣	العطف على الضمير « المخفوض» .
٢٩٦	حذف الفاء ، والواو ، مع معطوفهما عند أمن اللبس .
٢٩٨	قد يحذف المعطوف عليه ، وعطف الفعل
–	على الاسم المشبه للفعل ، والعكس .
	البدل
٣٠٠	تعريفه ، وأنواعه ، والاستشهاد له .
٣٠٤	متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير ؟
٣٠٧	حكم البدل من اسم الاستفهام ؟
٣٠٨	إبدال الفعل من الفعل .

تم بحمد الله تعالي ، وتوفيقه ـ الجزء الثالث ـ ويليه الجزء الرابع